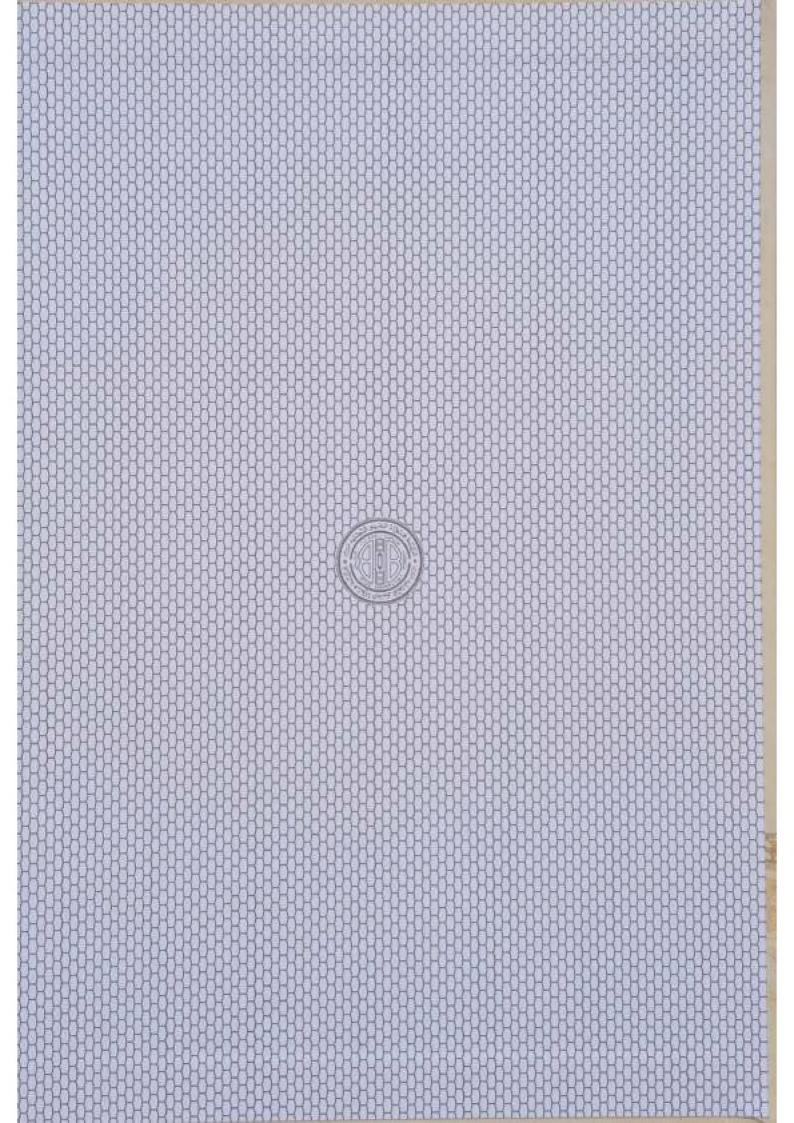


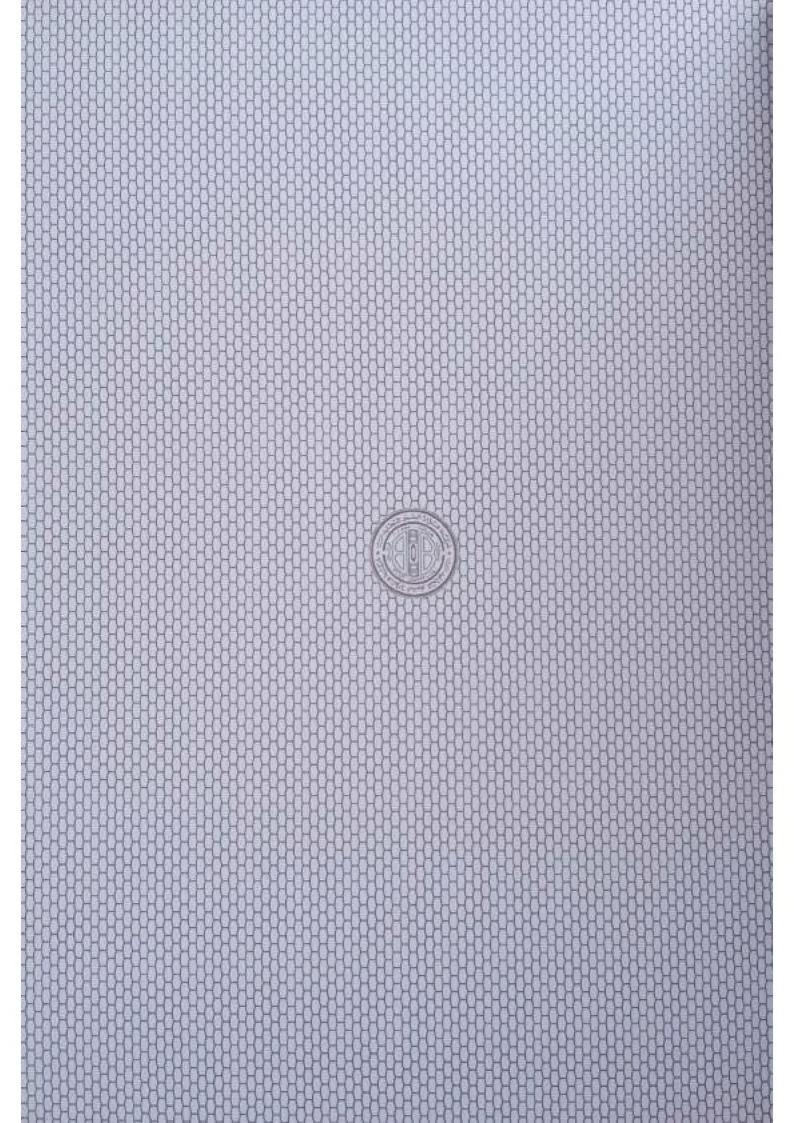
تَالِيْكُ المَلاَمَةُ التَّقَقُ الشَّيْخُ مُحَدِّبِنُ عَبْدَاللَّهُ بِنَ أَحْمَدَ بَاسُودَانَ المِقْدَادِيَ الْكِنْدِيَ الشَّافِعِيَ الحَضْرَمِيَ الثَوْنُ سَنَةَ ١٣٨١م رَجِنَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ الثُونُ سَنَةَ ١٣٨١م رَجِنَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ

> اغتَفَايِهِ د.مُحَدَّابُوبَكْرعَبْدالله بَاذِيب

قدّم له قدّم الما قد الجيلاني العقلامة السّيد عُمَرين حَامِد الجِيلانِي







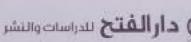


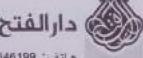
المقاضين المالم المستنفية المالم الم

القاصد السنية إلى الموارد الهبية في جمع الفوائد المقهية تأليف: الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد باسودان اعتنى به: د، محمد أبو بكر عبد الله باذبب الطبعة الأولى: 1439هـ - 2018م جميع الحقوق محفوظة بانفاق وعقد[©]

غياس القطع ، 17 × 24

الرقم للعياري الدولي: 1-433-23-9957-978 : ISBN : 978-9957 رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (2017/7/3428)





ماتف: (00962) 6 4646199 فاكس: (00962) 6 4646188

حوال: (00962)777925467

ص.ب: 183479 عمّان 11118 الأربن

البريد الإلكتروني: info@daralfath.com

اللوقع على الشبكة الإلكترونية: www.daralfath.com

المراسات المنشورة لا تعبّر بالصرورة عن وجهة نظر الناشر جميع الحقيق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جرّد منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال دون إذن خطي سابق من الناشس.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a setrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing from the publisher.

> تَالِيْفُ العَلَامَة التَّحَقَقَ الشَّيْخ مُحَدِّبِن عَبْدَالله بِن أَحْمَدَ بَاسُودَان المِقْدَادِي الكِندِي الشَّافِعِي الحَضرَمي الثَّوَقَ سَنَة ١٢٨١ه رَجِمَهُ اللهُ تَعَالَى

> > اغتنىبە د.مُحَدَّ أَبُو بَكْرَعَبْدالله بَاذِيب



بينماليهاليخالجهي

الحمد لله بجميع المحامد على ما يسرّ من ظهور هذه الفوائد جمة العوائد للقائم والقاعد، والصلاة والسلام على سيدنا محمد مرجع كل صادر ووارد وعلى آله وأصحابه الناهلين من أصفى المشارب والموارد وبعد:

فإن كتاب الفقيه النحرير الإمام العلام الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد باسودان المسمى بالمقاصد السنية إلى الموارد الهنية في جمع الفوائد الفقهية، هو مباحث علمية لمسائل فقهية دقيقة يحتاج إليها ضرورة طالب العلم الساعي في دروب التحصيل والتحقيق يقرؤها المرة بعد المرة، لتتضح له غوامضها ويلم بشاردها وواردها ويظفر بطريفها وتليدها، ويستفيد معرفة طرق البحث باستقصاء النصوص والنظر فيها ومناقشتها مع من سبر أغوارها ليصل إلى مقام العلماء المعتبرين.

وهذا الكتاب يعتبر رصداً دقيقاً لمسيرة الفقه الشافعي من بعد مرحلة تحرير شيخي المذهب عبد الكريم الرافعي ويحيى النووي رحمهما الله تعالى إلى مرحلة التحرير الأخير الذي استقرت فيه معتمدات مسائله على يد الأثمة زكريا الأنصاري والخطيب الشربيني وابن حجر الهيتمي والشمس الرملي، ومن شاركهم في حلول هذه الرتبة أو انتسب إليها رحمهم الله أجمعين.

جعل الشيخ محمد كتاب والده الشيخ عبدالله «الموارد الهنية» أسّا لكتابه وأضاف إليه من الفوائد ما جعله كتاباً حافلاً امتزج بكتاب والده امتزاج الماء بالأعواد الخضراء المورقة الندية، وسجل في خطبته المنة لوالده وولي نعمته، فمن معينه ارتوى، ومن بحره العذب الزلال استقى ومن درره الغالية انتقى وارتقى، إن الناظر في هذا السفو النفيس يجد نفسه تنزع إلى التعرف على هذه الحقبة وما سبقها وما تلاها من تاريخ وادي الفقهاء دوعن الميمون الذي أصبح مورداً مقصوداً للرائح والغادي من حواضر حضرموت ساحلاً وداخلاً كتريم وسيؤن وشبام والشحر بل ومما جاورها من البلدان والوديان ومما يستوقف دارس كتاب المقاصد اكتناز الشيخ محمد في ذاكرته نصوص كتب الفقه المطولة كالتحفة والنهاية والإيعاب وفتح الجواد وغيرها وكأنها كتاب واحد أحاط به واستظهره وعرف خباياه ومدفوناته فمن ذلك ما استله مما خَزَنَه في ذاكرته وهو يبحث الاجتهاد والتقليد وينقل عن الشيخ على عبد الرحيم باكثير من كتابه القول الأجمل مراتب العلماء الستّ وأما الأخيران ـ النظّار وحملة الفقه ـ فالإجماع الفعلي من زمنهم إلى الآن على الأخذ بقولهم وترجيحاتهم في المنقول حسبما هو معروف في كتبهم فأخذ مما علقه في ذهنه من إحياء الموات من التحفة ما نقله ابن حجر عن شيخه زكريا من قوله: اولا إشكال أن خرق الإجماع ولو فعليا محرم على مفتى زماننا..» إلى غير ذلك مما يدركه الدارس للكتاب فيزداد بالشيخ إعجاباً ويراه في الفقه بحراً عباباً.

ومما ينبغي أن نلفت نظر طالب العلم الدارس لهذا الكتاب عنايته بتحرير مسائل استعصى فهمها على كثير من طلاب العلم الذين لم يسامروا الدفاتر ولم يجثوا على الركب متأدبين أمام العلماء الأكابر منها:

١- بحثه حول المذهب القديم والمذهب الجديد للإمام الشافعي ومعنى رجوع

الشافعي عن القديم، هل هو رجوع عن جميع مسائله الني سطرها قبل استقراره في مصر أو رجوع عن المسائل التي حالفها المذهب الجديد، لقد رفع ببحثه الالتباس الذي وقع في أذهان كثير من المناس وأراح اللثام وأبطل ما يرؤج له من يريد إلغاء الأحكام الشرعية بأغلوطة القديم والجديد لأنه بالمذهبين جاهل قدم وليس لديه أثرة من علم.

٣- بحثه لقولهم: العامي لا مذهب له. استعرض الشيخ محمد فيه الأقوال وحررها، وبعد أن أحال على ما قدمه من قول الحبيب عبد الرحمن بن عبد الله بلففيه: اوإن قبل: إن العامي لا مدهب له يلزمه البقاء عليه ا وذكر الخلاف إذا عمل عملا بلا تقليد ثم قال: الويظهر من عمل وكلام الأثمة أن العامي حيث عمل عملاً معتقداً أنه حكم شرعي ووافق مذهباً معتبراً وإن لم يعرف عين قائله صخ ما لم يكن حال عمله مقلداً لغيره تقليداً صحيحاً».

هذا نموذج مما حواه هذا السفر العظيم من فرائد الفوائد تستهوي الطالب الراغب في تحقيق العلم وتحرير مسائله ينتفيها ويقتنيها ليظفر بالغنيمة والدرة الينيمة.

لقد أحسن الشيخ المحقق الدكتور محمد بن أبي بكر بن عبد الله باذيب في عنايته بهذا الكتاب وقدم خدمة عظيمة للفقه الشافعي والتراث الحضرمي الذي كان له دور بارز في إظهاره والتعريف به ونشره، زاده الله من فضله ونفع به كما نفع بأصله، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قاله وكتبه الفقير إلى ربه الغني عمر بن حامد بن عبد الهادي الجيلاني مكة المكرمة ٩/ ٢ /١٤٣٨



بين يدي الكتاب

لعالم مصنفات متأجري فقها الشافعية الدين صنفوا في معرفة اصطلاح المذهب وقواعده وأصوله، وعزفوا بأعلامه ورجاله ومصنفاتهم فيه (١٠) من أنفع وأهم الكتب لطالب العلم الشهر منها مصنفات معدودة، طار صيتها في الآفاق، أهمها على الإطلاق "الفوائد المدية فيمن يفتى بقوله من أثمة الشافعية ، للعلامة المحقق الشبخ محمد بن سليمان الكردي (ت ١١٩٤هم). ثم جاء بعده الشيخ العلامة عبد الله باسودان (ت ١٢٦٦هم)، مؤلف كتابنا هذا، ثلاهم شيخ السادة بمكة الفقية العلامة السيد علوي بن أحمد السفاف (ت ١٣٣٥هم) في كتابه اللفوائد بمكة لطلاب الشافعية ا، فمختصره لمؤلفه نفسه المسمى "مختصر الفوائد المكيفة.

إن كتابنا هذا المقاصد السنية بعد أهم بكثير من كتاب العلامة السقاف، لوفرة مادته، وغزارة معلوماته. وإن كانت شهرة ذلك فائقة بين طلاب العلم، لطبعه في حياة مؤلفه، بينما ظل كتابنا هذا حبيس الزفوف، حتى بشر المولى الكريم ظهوره، وإبرازه لينتفع به أهل العلم وطلابه، فالحمد نقه على فضله.

推 非 崇

 ⁽١) وأما الكتب التي اختصت بشرح اصطلاحات الففهاء واختصاراتهم في كتبهم الفقهية، فكثيرة، ولسنا بصدد ذكرها وتعدادها هنا، فليعلم.



ترجمة المؤلف العلامة الشيخ محمد بن عبد الله باسودان^{١١} (المتوفى سنة ١٢٨١ هـ)

هو الفقيه العلامة المحقق المدقق، المغني محمد ابن الشيخ الفقيه العلامة عبد الله بن عبد الله باسودان، الخريبيُّ الدُّوعنيّ، المقداديُّ البهرانيُّ الفُضَاعيُّ الكنديُّ الله الشّافعي الأشعريُّ. من بيت علم شهير، قال العلامة الحبيب أحمد بن حسن العطاس: اوأمًا أل باسودان؛ فهم بيتُ صلاح، ومُروءة، وفتوّة، وعلم، واهنمام بما يصلحهم، معاشهم ومعادهم الله ين صلاح، ومُروءة، وفتوّة، وعلم الأسود الكندي (ت ٣٣هـ)، معاشهم ومعادهم الله عنه. وكان الشيخ عبد الله بن أحمد باسودان يفاخر بتلك النسبة، ومن شعره في ذلك، قوله:

أنا الكندئ على رغم الحشود وبالمقداد قد خفقت بنودي

⁽۱) مصادر ترجمته: الحشي، عقد اليواقيت: ۲/ ۱۹؛ الحشي، منحة الفتاح الفاطر: ص ۱۱۰؛ السقاف، إدام القوت: ص ۱۳۱۰؛ الحداد، الشامل: ص ۱۵۸۰ السقاف، تاريخ الشعراء الحضرميين: ۳/ ۱۹۹۱؛ الزركلي، الأعلام: ٦/ ۲۶۲؛ الحشي، مصادر الفكر: ص ۲۸۷- ۱۲۸۸؛ باذيب، جهود فقهاء حضرموت في خدمة المذهب الشافعي: ۲/ ۹۳۸ - ۹۶۹.

 ⁽٢) وهذا مو الأشهر، وبه يعرف آل باشؤدان، واعتمده كافة المؤرّخين الحضارمة، كالحداد في الشامل. ينظر: العظاس، سفينة الأنساب: ص٨٥؛ الحداد، الشامل: ص ٥٨٥؛ السفاف، تاريخ الشعراء: ٣/ ٧٥.

⁽٣) العطاس، سفينة الأنساب: ص ١٠٦.

وكم كانت له جولات حرب بهذر والوغلى مثمل الوقعود والعلى مثمل الوقعود والعلى وين المرتضى دوج الخرود المرابا وبين المرتضى دوج الخرود الم

المقداد صحابي قديم الإشلام، معدود في الشابقين الأولين من المهاجرين، وكان مصاهر أللعاس بن عبد المطلب، رضي الله عنه، على ابنته ضباعة. وكان فارس رسول الله فتاة يوم بدر. ونسبه في قضاعة، فهو، بحسب الشمعاني في الأنساب!! المقداد بن عمرو بن تعلية بن مالك بن ربيعة بن ثمامة بن مطرود بن عمرو بن سعد بن دهير بن نوي بن ثعلية بن مالك بن الشريد بن أبي أهون بن قاس بن دريم بن القين بن أهود بن بهرا، بن عمرو بن الحاف بن قضاعة (١).

مهو دهبريُّ (°°)، بهواليُّ (٤) قُضاعيُّ. وله نسبتان أخريان:

١ _ نسبةً قُرشيةً؛ فقد كان ينسب إلى الأسود بن عبد بغوث بن وهب بن عبد معاد بغوث بن وهب بن عبد معاد بن رُهرة، الزُهري القُرشي. وذلك أن أباه عمراً، كان حليفاً للأشود، فلما مات عمرو، حلف الأسود على زوجته، فلسب المقدادُ إلى الأسود، زوج أمه.

لا ونسبة كِنْدية؛ ودلك أن أباه كان قد أسر إلى حضر موت، فمكث في كندة إماناً، ثم أطلق، فنزل بمكّة، فقيل له الكنْديّ. يؤيده ما جاء عنه في المعجم الصحابة؛
 لابن فانع، وهو قوله: الوهو رجل أصله من اليمن الله.

⁽١) السقاف، تاريخ الشعراء: ٣/ ٨٢.

⁽٢) هذا النسب مطابق لما في كتاب االثقات الأبن حيان: ٣/ ٢٧١.

 ⁽٣) الذهبيري. بفتح الدال وكسر الهاء وسكون الياء تحتها نقطتان وآخره راه، النهاب، كما في
 ١٤لانساب: ٥/ ١٤٢٩ الهامش.

⁽٤) بفتح الباء المنفوطة بواحدة وسكول الهاء وفتح الراء وفي أخرها النون، هذه النسبة إلى بهراء وهي قبيلة من قضاعة، نزلت أكثرُها بلدة حمص، بالشام. السمعاني. ٢/ ٣٧٣.

⁽٥) ابن قانع، معجم الصحابة: ٣/ ١٠٧.

عود إلىٰ ترجمة المؤلف:

مولده: ولد في بلدة الحريبة سنة ٢٠٦١هـ، ست ومنتين والف، وقبل: أو سنة نسع، ونشأ في حجر أبيه العلامة الفقيه، فأحسن تربينه، واحتهد في تعليمه وتهذيبه.

جِلْبُه: قال عنه تلميذه العلامة عبدروس الحبشي: «الدائب في طلب المعاني، من أبث نفشه إلا حلول الرّب العوالي، فصرف نفاتس أوقاته في النفاط الجواهر واللالي، وواصل في تحصيل العلوم النافعة بين الأيام والليالي، حتى صار بوالده ومعه شمس فطره، وبذر سعده ١٣٤١ . وقال تلميذه النابغة أبويكر بن شهاب (ت ١٣٤١هـ) في مقدمة "فنوحات الباعث»: ١٠. شيخنا، خاتمة المحققين في جميع العلوم، والمبرز في مبادين التدقيق في المنطوق والمفهوم، ذي التصانيف الفاتحة أقفال ما للنفائس من المغاني، والتقارير الكاشفة نقاب الخفاء عن أوجه مخذرات المعاني، الشيخ العلامة، أبي عبد الرحمن ١٠. وقال صاحب الريخ الشعراء الالعلامة الخبير، والغفية فليلُ الشبيه والنّظير».

طلبه للعلم: قال ابن عبيد الله: «أخبرني الشيخ محمد بن سالم باسودان: أن بعض العلويين وردوا على الشيخ عبد الله، وسألوه عن ابنه محمد. فقال لهم: لا بأس به. فاستثقلها، ونذر الاعتكاف سبع سنين لدرس العلم، في جامع الخريبة، ووفّى بذلك. فبحق يمجيء فيه ما قاله الشريف الرضي في تسمّته لأبيه:

جرَىٰ ما جرَىٰ قبُلي وها أنا خلْفَة أنه أنه لإدرّاك المعَالي وأوجفُ ولسولا شراعاة الأبوة جزئه ولكن لغير العجز ما أتوقف ولكن هذا لم يتوقّف! بل جازّه، ولم يبق له من علم إلا حازَه، (1).

⁽١) عقد اليوانيت: ١/ ٧٥٩.

⁽٢) إدام القوت: ص ٣١٨.

منزلته العلمية: قال تلميذه العلامة محمد بن أحمد العطاس باعلوي، العمدي ان منزلته العلمية: قال تلميذه العلامة محمد المذكور قد تولّى التذريس في حياة و الده، و كذا الإفقاء الله الن عبيد الله السقاف (ت ١٣٧٥هـ): السمعت من والدي، وغيره عن الأجلاء الثقات: أن الشيخ محمد باسودان كان أوسع من أبيه في الفقه، وافتاويه شاهدٌ عدلٌ على ذلك (٢٠).

شيوخه

1 ـ أجلُهم والده الإمام الشيخ عبد الله (ت ١٣٦٦هـ). وأخفه وتلقيه عنه مما اشنهر واستفيض، وله عبارات كثيرة في الثناء على أبيه، منها قوله في مقدمة هذا الكتاب: اسبدي ووالدي وشيخي، الشيخ الإمام، الحبر الهمام، المحقّق البارع المنقّن، والجامع المتفنّن، الفهامة المجيد، العلامة المفيد، مو لانا، عين الأعيان، وحننة الومان، المشار إليه في البيان بالبنان، وقوله: ال... أكثر ما وضلني، إن كان، فمنة وإليه، وعله وعليه. بل هو واسطني في كُلّ خير حسّيُ ومعنوي، دُنيوي و أخروي. أسألُ الله تعالى أن يرزفني رضاه، ويُرضيه عني في دنياه وأخراه. وأن يوفّفني للقيام بالمسقطاع من بزه، والأذب معه، وتأدية شكره. وأن يجزيه عني بأفضل ما جزئ والداً عن ولده، وشبخاً عن تلميذه ومُريده، آمين اللهم آمين، ونوه به في إجازاته، كما في دعقد اليواقيت؛ (٣).

وهؤلاء بقية شيوخه، بحسب تواريخ وفياتهم:

٢ ـ مفتي الشافعية بمكَّة الشيخ محمد صالح الريس الزمّزمي الزّبيري المكني

⁽١) تاج الأعراس: ٦٤٧/١.

⁽٢) إدام الفرت: ص ٣١٨.

⁽٣) عقد اليواقيت: ١/٧٦٢-٧٦٤.

الشافعي (ت ١٢٤٠هـ) ١٢٠ . له منه إجازة مكتوبة، ذكر فيها أنه سمع منه التقسير، والحديث، والفقه، والنحو، والصرف، وغيرها (٢).

٣- العلامة طاهر بن حسين بن طاهر (ت ١٢٤١هـ)، له منه إجازة مكتوبة.
 مؤرخة في ١١ جمادي الأخرة سنة ١٢٣٨هـ(٣).

العلامة يوسف بن محمد بن يحين البطاح الأهدل (ت ١٢٤٦هـ) دا. له
 منه إجازة ذكر فيها أنه قرأ عليه الوائل الأمهات، وأجازه إجازة عامة (٥٠).

العلامة الشيخ عمر بن عبد الرسول العطار (ت ١٣٤٧هـ) أن اله منه إجازة محررة، أوصاه فيها بوصايا، وأجازه في أذكار وأوراد مخصوصة (١٠٠٠).

١ - السيد محمد بن عيدروس الحبشي (ت ١٢٤٧هـ). ذكره في إجازته لابن أخبه مؤلف العقد البواقيت المالة أنه منه إجازة خطية، ذكر فيها أنه سمع منه حديث الأولية، وصافحه، وشابكه (٩).

٧ ـ العلامة عمد الرحمن بن سليمان الأهدل (ت ١٢٥٠هـ)، مفتي زبيد. ذكره في
 هذا اللكتاب، ونقل عن خطه فوائد. وذكره في إجازاته (١٠٠٠ له منه إحازة مؤرّخة في

⁽١) عقد اليواقيت: ١/ ٧٦٥.

⁽Y) التصدر السابق: ١/٧٦٩.

⁽٣) المصدر السابق: ١/ ٧٦٨- ٧٦٨.

⁽٤) المصدر السابق: ١/ ٧٦٤-٧٦٥.

⁽٥) المصدر السابق: ١/ ٧٦٨ – ٢٦٩.

⁽٦) المصدر السابق: ١/ ٧٦٥.

⁽٧) المصدر السابق: ١/ ٢٦٩-٢٧٧.

⁽٨) المصدر السابق: ١/ ٢٦١-٧٦٢.

⁽٩) المصدر السابق: ١/ ٧٧١-٧٧٢.

⁽١٠) المصدر السابق: ١/ ٢٦٤–٢٦٥.

شهر صفر سنة ١٢٤٤هـ، حاه فيها أنه قرأ عليه اأوائل الأمهات اوأحاره إجارة عامة ١٠٠٠.

۸ العلامة عمر بن أي بكر الحداد (ت ١٢٥٥هـ)، دفين قبدون. ورد طرف من إجازته له في اعقد البواقيت ١٤٠٩.

٩ ـ العلامة عبد الله بن علي بن شهاب (ت ١٢٦٤هـ)، لم يذكر ضمن شيوخه
 في "عفد اليواقبت"، ولكن استفدنا أخذه عنه، من تصريحه بمشيخته له، في مقدمة
 ١ شرحه على منظومته في الفرائض، الأتي ذكرها.

١٠ - العلامة الفقيه عبدالله بن حسين بلفقيه (ت ١٢٦٦هـ). له منه إجازة مكتوبة، ورد بعصها في اعقد البواقيت البواقيت المكتوبة، منه توجد نسخة منها في مركز النور بتربم، نحت رقم (٣-٣ مجاميع/ تصوف). تقع في (٣ ورفات). أولها: مالحمد لله عد أرواح أهل معرفته ، إلخ.

١١ . العلامة الشيخ بشريل بن هاشم البحرتي، بزيل مكة (ت ١٢٦٧هـ). أسمعه حديث الأوليه، وقوأ عليه في اصحيح المخاري اللي (باب الوضوء). وحضر عليه في ثلاثة كتب لشيح الإسلام ركريا، اشرح لب الأصول ، وأخر «فتح الوهاب». والشرح إبساغوجي ا، وأجاره إجارة كتابية، مؤرخة في ١٧ محرم صنة ١٢٣٣هـ.

17 ـ العلامة الحبيب عبد الله بي حسين بن طاهر (ت ١٣٧٢هـ). حلاه بالشيخنا الله مقدمة شرحه على منظومته العلبة الصديق الالآتي ذكرها. ولم يرد ذكره ضمن شيوخه في اعقد البواقيت؟.

⁽١) عقد الواقيت: ١/٧٦٧-٧٦٨.

⁽٢) المعملير السابق. ١/٧٦٧/١ وغلها صاحب افرة الناظرة ١/١٦/١.

⁽٣) التعمل النابي: ١/ ٧٧١

وأما أقرانه: فكثيرون، من أشهرهم الحبب صائح بن عبد الله العطاس (ت ١٢٧٩ هـ). حاء في "ناج الأعراس" (محتصرًا): "نبادل الأخذ مع صاحب المناقب. مطالعة ومراجعة من البداية إلى النهابة، في تحقيق المسائل، وتعييز المقاصد من الوسائل، لا سيما إبَّان إقامة صاحب المناقب بالخربية. وتجرده لطلب العلم الشريف على والد الشيخ محمد المذكور، لأن صاحب المناقب كان نازلاً في بيت المشايح المذكورين نلك المدَّة الطويلة، فهما أشبهُ بالشَّقيقين، بل بالتوأمين. ولصاحب المناقب مع الشيح محمد المذكور قصة عجيبة، ومكاشفة غريبة ١١٠٠).

كما تبادل الإلباس مع تلميذه العلامة عيدروس بن عمر الحبشي، جاء في اعفد اليواقيت؛ قوله: "و ألبسني الخرقة، وأمرني بإلباسه" ".

تلامذته: الأحلون عنه كثرةٌ كالرة، ولا شكَّ أن المقام بضيقٌ عن حصرهم. قال العلامة علوي بن طاهر الحداد، في سياق ترجمة والذه الشيخ عبد الله: "وأكثر مَن أدركناهُم مِن أهل العلم والفَصْل أخذُوا عنه، وعن ولده العلامة الفقيه محمّد، ولو اعتني أحدٌ من أهل عضره بجمع تراجمهم، لافتضي ذلك مجلداً ٣٠٠٠.

فمن أشهر تلاميله، والأخذين عنه، (مرتبين بحسب تواريخ وقباتهم): ١ ـ السيد الفقيه عيدروس بن علي بن شهاب (ت ١٢٦٢هـ)(٤). ٢ ـ السيد الفاضل علوي بن عمر الحداد (ت ١٢٦٦هـ)(٥).

⁽١) تاج الأعراس: ١/ ٢١١-٢١٢.

⁽٢) عقد البواقيت: ١/ ٥٩٨-٢٦٠.

⁽٣) الشامل: ص ٥٨٥.

⁽٤) الجنيد، النور المزهر: ص ٨٩ مخطوط؟ جهود فقهاء حضرموت: ٢/ ٨١٥.

⁽٥) قرة الناظر: ١٢٢/١.

٢ ـ السبد الفاضل علي بن حسين البيض (ت ١٢٨٢هـ)، كان قدر حل من الشحر إلى دو عن في حياة الشبح محمد باسودان، وزاره في الخريبة، واستحازه فأحازه أنا.

السيد العالم الصالح عبد الله الهدار الحداد (ت ١٢٩٤هـ)، قرأ عليه: افتح الجوادا، والب اللباب مختصر فتح الوهاب؛ الأبي راضي بافضل".

الشيخ الفقيه عبد الله بن أبي بكر بايوسف الشبامي (ت قبل ١٢٩٤هـ)
 كان شريكاً للسيد عبد الله بن طه الحداد (ت ١٢٩٤هـ) في مقروءاته عليه (٢٠).

٦ ـ السيد الفاضل طاهر بن عبد الله الهدار الحداد (ت ١٣٠٠هـ)(١٠٠.

٧ ـ السيد الفقيه أحمد بن عبد الله باعقيل (ت ١٣٠١ هـ) الما.

۱۸۰۸: السيد الفقيه الداعية محمد بن علي السقاف (ت ١٣٠١هـ) ١٠٠٠. له من الشيخ محمد إجازة خطبة مطولة، أشرك معه فيها أبناءه: حسن، وعلي، وسالم. والسادة: علوي بن سفاف الجفري، ومحمد بن عمر الجفري، وسقاف بن أحمد بن طه، وشيخ بن سقاف، ومحمد بن علي بن شيخ، وعبد الله بن محمد آل السقاف. والشيخ طه بن عبد الفادر بارجا. وبضها شبية بإجارته للعلامة عيدروس بن عمر الحبشي، فكأنها واجدة، مع تغيير أسماء المجازين.

١٩ ـ السيد الفقيه عمر بن حسن الحداد (ت ١٣٠٧ هـ)، ذكر عن نفسه أنه ذهب

⁽١) تاريخ الشحر: ص ٩١.

⁽٢) الشامل: ص ٨٦ه.

⁽٣) الحداد، نور الأبصار: ٩٧٨ جهود فقهاء حصرموت: ٢/ ٩٧٢ -٩٧٦.

⁽٤) قرة الناظر: ١/ ٢٨٩.

⁽٥) الشامل: ص ٨٥٧.

⁽٦) البيان الجلي: ص ٧٧-٧٧.

إلى دوعن في معية صاحب الترجمة، لما حاء إلى تريم زائراً، بإشارة من شيخه الحبيب الجليل عبد الله بن حسين بن طاهر، الذي كان يحضر روحته في المسبلة كل اثنين وخميس. قال الحداد: "وبيركة الحبيب عبد الله وامتثال إشارته، قرات على الشيخ عبد الله وولده الشيخ محمد باسودان "شرح عبد الله، وولده الشيخ محمد باسودان "شرح المنهج" لشيخ الإسلام زكريا(").

٣٠ ـ السيد الفاضل محمد بن شيخ بن الشيخ بوبكر (ت ١٣٠٩هـ)، خرج سن الشحر إلى وادي دوعن طالباً للعلم الشريف، فأخذ به على الشيخ العلامة وحيد العصر، الشبخ محمد بن عبد الله باسودان رحمه الله تعالى "".

٢١ ـ السيد الفاضل عبد القادر بن محمد بافقيه (ت بعد ١٣١٠هـ)، قرأ في الخريبة على الشيخ عبد الله باسودان، وابنه الشيخ محمد ".

٣٣ _ السيد العلامة عيدروس بن عمر الحبشي (ت ١٣١٤هـ)، قال: القراث عليه الرسالة الأوائل لكتب الحديث، لنشيخ عبد الله بن سالم البصري. وأسمعني حديث الأولية، وهو أول حديث سمعته منه. وأجازني إجازة عامة، لفظاً وكتابة، عدة مرات. وجالسته وذاكرته، وألبسني الخرقة، وأمرني بإلباسه (١٣٠٠ وله منه ثلاث عدة مرات. وجالسته وذاكرته، وألبسني الخرقة، وأمرني بإلباسه (١٣٠٠ وله منه ثلاث المنه عدة مرات. وحالسته وذاكرته، وألبسني الخرقة، وأمرني بإلباسه (١٣٠٠ وله منه ثلاث المنه الله منه الله منه الله الله منه اله منه الله منه اله منه الله منه اله منه اله منه الله منه الله منه اله منه اله

⁽١) قرة الناظر: ١/ ١١٠.

⁽٢) السابق: ١/١١٢.

⁽٢) تاريخ الشحر: ص ١٧٧.

⁽٤) قرة الناظر: ١/ ٢٣٩؛ الشامل: ص ٨٣٦.

⁽٥) قرة الناظر: ١/ ٦٣٣؛ الشامل: ص ٢٠٢،

⁽٦) عقد اليواقيت: ١/ ٧٥٩-٧٦٠.

إحاراتِ مكثوبة، أو ردها قاملة في ترحمت في اعقد اليواقبت!، أطولها أوالها، وهي مؤرِّخة في ربيع الآخر سنة ١٢٦٠هـ^(١).

75 - السيد الفقيه محمد بن أحمد العطاس (ت ١٣١٨هـ). قال متحدثاً عن مسه: "أمرني الوالد صالح [آي عمه: صالح بن عبد الله المنقدم] في حياته بالإقامة ببلد الخريبة لطلب العلم الشريف، على الشيخ الإمام عبد الله بن أحمد باسودان، وابنه العلامة محمد بن عبد الله. فأقست عنده بحمد الله مدة طويلة، أحضر درسه، أنا والحبيث الكامل محمد بن سالم بن عيدروس البار. فإذا دخلنا محضرة الشيخ عبد الله المعروفة، أي غرفة الدرس، وهي ملائة بالطلبة من جميع الجهات، قرأ الحبيب محمد بن سالم المذكور قدر كراس في "إحياء علوم الدين"، وبعده يأمرني النبيخ عبد الله بأد أقرأ عليه في "مختصر الأذكار" للشيخ بحرق، ثم نقية الطلبة على النبية محمد كذلك، انتهن".

٢٥ ـ السبد الحليل طاهر بن عمر الحداد (ت ١٣١٩ هـ)١٣٠ .

٢٦ ـ العلامة الفقيه العفني عبد الرحمن بن محمد المشهور (ت ١٣٢٠هـ).
 رحل من تويم إلى الخزيبة، سنة ١٢٩٤هـ، وقرأ بها على الشّيخ محمد باسودان (١٠).

٧٧ _ السيد المنصب خنين بن عمر بن هادون العطاس (ت ١٣٢٩هـ)(٥).

٢٨ - السيد الجليل عُمر بن عبد الله الجيلاني (ت ١٣٢٩هـ). أخذ عن الشيخ

⁽١) عقد اليواقيت: ١/ ٧٦٠-٢٦٠.

⁽٢) تاج الأعراس: ١/ ٦٤٧- ٦٤٨.

⁽٣) قرة الناظر: ١/ ٨٧٨ الشامل ٨٦٥.

⁽٤) قرة الناظر: ١/ ١٦٣.

⁽٥) تاج الأعراس: ٢٨٢/٢.

عبد الله باستودال، وصاهره على إحدى بناته. كما أخد عن الشيخ محمداً ".

٢٩ ـ السيد الحليل أبو يكر بن عمر بن يحيي (ت ١٣٣١ هـ)، رحل إلى دوعن وأخذ عن الشيخ محمد باسودان(١).

٣٠ ـ الشيخ الفقيه أحمد بن عبد الله الخطيب (ت ١٣٣١هـ) ٢٠٠٠ .

٣١ ـ السيد المعمّر عبد الرحمن محمد حرد (ت ١٣٣٢هـ) الله

٣٢ ـ الشيخ الفقيه البصير سالم بن عوض باذيب (ت ١٣٣٥ هـ)١٠١ .

٣٣ ـ السيد العلامة أبو بكر ابن شهاب الدين (ت ١٣٤١ هـ). وهو ممن رحل إلى الخريبة وتفقه على يدي الشيخ محمد باسودان، وتخرج على يديد. ومن محبته الشيخه قام يشزح رسالته اللطيفة في علم المواريث المسماة القرير المباحث اللآتي ذكرها، بشرح موسع أبدع فيه وتوسع، وسماه الفتوحات الباعث، وقد طبع ٢٠٠٠.

٣٤-٣٤: السيد العلامة الرحالة علوي بن عبد الرحمن المشهور (ت ١٣٤١هـ)، مكث بطلب العلم في الخريبة عند الشيخ محمد حوالي منت سنوات. وكان يقول: الإني أفرر عبارة الفتح الجوادة بنفس العبارة الذي كان يقرر بها شيخنا محمد بن عبد الله باسودان، وكان شبحنا محمد المذكور يقرر أيضاً بنفس عبارة شبخه الحبيب العلامة

⁽١) الشامل: ص ٩٨٧.

⁽۲) قرة الناظر: ۱/۹/۱.

⁽٣) بن حفيظ، منحة الإله: ص ٢١١.

⁽٤) الشامل: ص ٢٥٦؛ قرة الناظر: ١/ ٢٨٦،

⁽٥) أخبرني بأخذه عن الشيخ محمد باسو دان. حفيده الشيح الفاضل سالم بن أحمد بن سالم بن عوض باذيب، نزيل عدن، حفظه الله.

⁽١) ينظر للتوسع: جهود فقهاء حضرموت: ٢/ ١٠٨٩ -١١٠٠٠.

عبد الله بن عمر بن يحيى المنال وقد أجاز الشيخ محمد باسودان تلميذه المشهور، مع أخويه أحمد وعمر، ولاولهما إجازته التي كان يحيز بها الأخذين عنه، وهي مسخة من الإجازة التي وردت في اعقد اليواقيت، وفي االبيان الجلي، وهي متمامها ونصها في الوامع النورا(٢٠).

٣٧ عبد الله بن محسن العطاس (ت ١٣٥٢هـ)، دفين بوقور. كان ممس طلب العلم في الخريبة، «و أخذ مها عن الشيخ العظيم الشأن، محمد بن عبد الله باسودان، وأقام لديه للطلب برهةً من الزمان» (").

ومنهم أيضاً، ممن لم نعلم تواريخ وفياتهم:

٣٨ ـ السيد عبد الرحمن بن محمد بن علي العطاس، من أهل حريضة ١٤٠٠.

٣٩ ـ السيد عبد الرحمن بن عمر بن أحمد العطاس، من أهل حريضة (١٠٠).

٤٠ السيد هادون بن عمر، وليد المشهد وذفينه. الفقه بالخريبة، من دوعن الأيمن على الشيخ محمد بن عبد الله باسودان (١٦).

العطاس، من أهل حريضة، تفقّه على الشيخ محمد بالسيد الفاضل عبد الله بن محمد العطاس، من أهل حريضة، تفقّه على الشيخ محمد بالسودان مولاء أشهر من وقفتُ على أخذهم المحقق، المنصوص عليه، عن الشيخ محمد بالسودان، رحم الله الجميع.

⁽١) لوامع التور: ١/ ٣٠٥.

⁽٢) المصدر السابق: ١٦/١-٢٠٠٠

⁽٣) قرة الناظر: ١/ ٧٣٢.

⁽٤) تاج الأعراس: ٢/٤.

⁽٥) المصدر السابق: ٢/٧.

⁽١) المصدر السابق: ٢/ ٢٩٥.

⁽٧) المصدر السابق: ٢/ ٢٧٤.

ترجعة المؤلف العلامة الشيخ محمد بن عبد الله باسودان-

وفاته: كانت وفاته في بلده الخريبة، في شهر شوال سنة ١٢٨١هـ، حسب ما أرخها تلميذه العلامة عيدروس بن عمر الحبشي في «عقد اليواقيت». رحمه الله رحمة واسعة. وتوك أبناء فضلاء، وله ذريةٌ مباركة في حضرموت والمهجر.

مؤلفاته

جاه في «الشامل» قبول مؤلفه: «وله (أي الشبخ عبد الله) ولولده الشيخ محمد، مؤلفات ورسائل وفتاوئ، لم يطبغ شيء منها». انتهل. كنب هذا الكلام في سنة ١٣٥٨ هـ، ولم يكن طبع حتى ذلك التاريخ من مؤلفات المشايخ آل باسودان شيء، سوئ كتاب «ذخيرة المعاد شرح راتب الحداد» للشيخ عبد الله باسودان، سنة ١٣١٧ هـ بالمطبعة الشرفية، بمصر، في هامش كتاب «عقد اليواقيت الجوهرية» (١١) ولعل مؤلف «الشامل» غفل عن ذلك، وهو معذور، رحمه الله تعالى وأجزل مثوباته، لأنه ألف كتابه وهو بعيد عن مكتبته ووطنه الأم.

وأما الشيخ محمد باسودان، فلم يطبع من مؤلفاته شيء قط قبل هذا، فيكون كتابه «المقاصدُ السنية» هذا، أول كتاب يطبع من مؤلفاته. وإلى القارئ الكريم بيانً ما خطّه يراع المؤلف، وحرره قلمه، من المصنفات البهية الزهية.

أ ـ مؤلفاته في أصول الدين:

[1] القول المفيد في علم التوحيد: كذا سماها ناظمها في مقدمة «شرحه» عليها، وسماها صاحب «تاريخ الشعراء»: «منظومة في علم التوحيد»("). أولها: الحمد لله الدي هدانا لما به الرشول قد أتانا

⁽¹⁾ أضواء على حركة نشر النراث الحضرمي: ص ٦٧.

⁽٢) تاريخ الشعراء: ٣/١٩٩٠.

تسخها.

ـ النسخة الأولى. في مكتبة الأحقاف تحت رقم (٨٨٠٣/ ٥ مجاميع)، غير مؤرخة، تقع في ورفتين، ضمن مجموعة الكتب المصادرة.

ـ النسخة الثانية: مصورة في مركز النور، تحت رقم (١٣ مجاميع/ عقائد). تقع في (٣ ورقات)، غير مؤرخة: أصلها من إندونيسيا.

[7] فنح المجيد شرح المنظومة المسماة القول المفيد في علم التوحيد: كذا حاءت التسمية في نسخة الاحقاف. وأطلق مؤلف «تاريخ الشعراد» الاسم فعنونها بـ «شرح منظومته في النوحيد» أوله بعد الديباجة: "وبعد؛ فهذا شرح لطيف مجيد، بحل الفاظ منظومتي المسماة بـ القول المفيد في علم التوحيد». وخذه: علم يبحث فيه عما يجب اعتفاده. والله أرجو أن ينفع به، آمين ". فرغ من تأليفه عشية الاثنين ١٤ شعبان سنة ١٤٧ه.

نسخه:

. النسخة الأولى: في مركز النور، بتريم. كتبت سنة ١٣٦١هـ، لم يذكر السم ناسخها. تقع في (٤ ورقات). رقمها (١ -٢ مجاميع، عقائد وتوحيد).

مالنسخة الثانية: في الأحقاف، رقمها (٢٥٣٥/ ٣ مجاميع)، كتبت سنة ١٣٣٧ هـ، ضمن مجموعة السيد حسن الكاف. وتوجد نسخ أخرى متفرقة.

[٣] تذكرة الإخوان في ذكر أركان الدين والإسلام والإيمان وإحسان. أوله:
 الحمد لله العظيم، الذي ليس معبود في الوجود سواه، الكريم الذي من توكل عليه
 كفاه، ... إلخ.

⁽١) تاريخ الشعراء: ١٩٩/٣.

مانسخته: منه نسخة فريدة في مركز النور بنريم، رقمها (20 نوحيد وعقائد)، كتبت سنة ١٢٦٥هـ، تقع في (٩ ورقات).

ب ـ مؤلفاته الفقهية:

[3] فتح القدير وإعانة الفقير شرح مختصر أبي فضل الكبير: وهو شرح متوسط على من المقدمة الحضرمية الوله: اللحمد لله الفتاح العليم ... وبعد؛ فإنه لما كثر هي هذا الزمان الاعتناء بحفظ المختضرا الشيخ الفقيه الإمام عبد الله بن عبد الرحمن بلحاج أبي فضل الحضرمي، رحمه الله ونقع به. خطر لي أن أعلق عليه كلمات كالشرح مع الاقتصار على ما أمكن من الاختصار. قاصداً بذلك حل ألفاظه، وتسهيل نقله لحفاظه، وسميته: افتح الفدير وإعانة الفقير شرح مختصر أبي فضل الكبير الله والله العستعان الله إلخ.

تسخد

ـ النسخة الأولى: في مكتبة الأحقاف رقمها (٢٩٥٨/ مجاميع) كتبت سنة ١٢٧٧ هـ بقلم السيد شيخ بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الكاف، تقع في (٩٤) ورقة). عليها نملك بقلم السيد أحمد بن علوي السري.

النسخة الثانية: في الأحقاف رقمها (٢٧٣٣/ ١/ مجاميع) كتبت سنة ١٢٧٧ هـ. تقع في (٧٥ ورقة). ذكرها الأستاذ الحبشي في جامع الشروح: (٣/ ١٨٠٥).

_ النسخة الثالثة: في مكتبة جامع صنعاء الغربية برقم (١٢٩٤ كتب حديثة). ذكرها الأستاذ الحبشي في (مصادره) (ص٢٨٨).

[0] إفادة المحب الى ترتيب ما يجب: كذا سماه المؤلف في مقدمة (الشرح). ببنما ورد اسمها في (الفهرس الشامل): إفادة من يحب، الخ. وهي مثن فقهي، أوله: «الحمد لله هادي من يشاء من عباده إلى طاعته وإرشاده... وبعدُ؛ فأولُ وأجبٍ بالشرع على المكلف الجاهل معرفةُ الله تعالىٰ *، إلخ

نسخها:

_ النسخة الأولى: بمكتبة العلامة عيدروس بن عمر الحبشي، ومنها مصورة في مركز النور برقم (١٣ -٦ مجاميع/ نصوف). كتبت سنة ١٢٦٩هـ، تقع في (١٩ ورقة).

_ النسخة الثانية: بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض رقمها (١٨٥٥) تقع في (١٤ ورقة)، قوبلت على نسخة المؤلف. [ينظر: فهرس المكتبة المركزية: ٦/٣٧، والفهرس الشامل: ١/٩٣٥ (رقم: ١٨٩٥)].

النسخة الثالثة: بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، رقمها
 (٩٣٥)، كما في اخزالة التراث.

[7] الدرة الوقادة بشرح الإفادة: شرح للمنن المقدم ذكره، فرغ من تبييضه وجمعه في ربيع الأول سنة ١٢٤٦هـ، أوله: اللحمد لله الفتاح العليم، الجواد الكريم، الموفق للتفقه في الدين القويم من اختاره من العباد وأراد به الخير العظيم... وبعدًا فهذا شرحٌ لطيف منقول من كتب أنمتنا الفحول، على رسالتي المسماة: اإفادة المحب بترنيب ما يجب العظيم مني جماعة من الإخوان لغرض الإيضاح والبيان، والإعانة على تكميل البر والإحسان، أرجو الله الهداية فيه إلى أقوم سبيل، فهو حسبي ونعم الوكيل، وسميته: الدرة الوقادة بشوح الإفادة، إلخ.

ئىنخە:

دالنسخة الأولى: في مكتبة الأحقاف رقمها (٢٧١٥ / ١/ مجاميع)، كتبت سنة ١٢٧٨ هـ، تقع في (١١٠ ورقات)، وهي نسخة دوعنية كتبها محمد بن أحمد بن

سالم بن عبد الله باعبيس، وقوللت على الأصل. ودخلت هذه النسخة في ملك السيد حامد بن عمر بن العلامة عبد الله بن عمر بن يحيى (ت ١٢٨١هـ) الدي وشاها بفوائد فقهية عزيزة من عدة كتب بعضها مفقود اليوم، ثم التفلت إلى حوزة أخيه العلامة أبي بكر بن عمر بن يحيى (ت ١٣٣٠هـ) كما كتب على طرقها.

- النسخة الثانية: في مكتبة الأحقاف أيضاً برقم (٧٣١/ فقه)، كتبت سنة ١٢٨٤ هـ، تقع في (١٧٢ ورقة)، وهي نسخة سفيمة كثيرة اللكنة والتصحيف. كنبها غالباً أحد طلبة العلم الجاويين كما يظهر لمتصفحها، وعليها تملك بقلم عمر بن عبد القادر بن عبد الله بن محمد بن سعيد العمودي.

-النسخة الثالثة: في مكتبة الأحقاف، برقم (٥٥٨/ فقه)، كتبت سنة ١٢٨٤هـ، تقع في (١٦١ ورقة).

- النسخة الوابعة: في مركز النور بتريم، غير مرقمة، كتبت سنة ١٢٨٤ هـ، بقلم أحمد بن راشد بن عوض موسى، تقع في (١٧١ ورقة).

- النسخة الخامسة: في مكتبة خاصة ببلدنا شبام، تقع في (٢٢٦ ورقة)، كتبت سنة ١٢٨٧ هـ، بقلم السيد أحمد بن علي بن إسماعيل بن يحيى المتوكل، كتبها في بندر عدن بعناية الفقيه على الشرعبي، وتملكها بعد المتوكل المذكور جدنا الرابع الشيخ الفقيه أبو بكر ابن محمد عبود باذيب (ت ١٣١٢هـ) وبعده ابنه الجد الثالث الشيخ عمر بن أبى بكر (ت ١٣٣٤هـ)، رحمهم الله.

[٧] مرآة الناظر لخطبة الحبيب طاهر: وهو أحد شروح الخطبة العصماء الّتي أنشأها العلامة طاهر بن حسين بن طاهر (ت ١٢٤١هـ)، فرغ من تبييضه في ربيع الأول سنة ١٢٥٣هـ. ألفه بعد شرح والده. أوله: «الحمد لله الذي جعل المواعظ والزجر، سبباً لامتئال النهي والأمر... أما بعد؛ فإن سيانا وشيخنا الوالد الإمام العلامة، المشار إليه في البيان بالبنان، الشيخ عبد الله بن أحمد باسودان، أمنع الله به، وأمدني بمدده، قد شرح الخطبة الشهيرة - المتداولة بين العلماء والطلبة، التي ألفها سبدي وشيخي السيد الإمام الجليل العلامة الحفيل، العارف بالله الحبيب طاهر من الحسير بن ظاهر باعلوي، رحمه الله، وذيل بها خطبة العبد لخطب الدنيا والأحرة الإمام الواعظ ابن نباتة مشرحاً مبسوطاً يعجز عن تحصيله كثير من الناس، وهي قد وضعت للتعليم والتذكير، والحث والتحذير، داعية للخواص والعوام، إلى معوفة التوحيد وأركان الإسلام، وحامية بالزجر عن ملابسة الحرام، ومقارفة الآثام. فأردت الناصع عليها كليمات تكون كالشرح اللطيف، والتبيين والتعريف، من غير استقصاء الراضع عليها كليمات تكون كالشرح اللطيف، والتبيين والتعريف، من غير استقصاء للمعاني، ولا ما تضمنته من مناسبات المباني، لأن الانحتصار مطلوب أهل الزمان، وبه يرتوي الظمآن، والله المستعان وعليه التكلان، وهو حسبي ونعم الوكيل. وقد صبب هذا الشرح: مرأة الناظر لخطبة الحبيب طاهر *، إلخ.

تسخه:

النسخة الأولى: في مكتبة الأحقاف رقمها (٢٧١٠/ ٦/ مجاميع)، كتبت سنة الاحقاف رقمها (٢٧١٠/ ٦/ مجاميع)، كتبت سنة

ـ النسخة الثانية: في مكتبة خاصة بشبام، كتبت سلخ رمضان سنة ١٢٥٣ هـ، تقع في (٥٤ ورقة).

[٨] رسالة في تحقيق الكلمة الواردة في خطبة الحبيب طاهر بن حسين: لم يتبين لي موضوعه، فذكرته في الفقه، تبعاً الأصله، أوله: «الحمد لله الذي أزال مشكلات الوهم، وظلمات الجهل بأنوار العلم»، إلخ.

[9] المقاصد السنية إلى الموارد الهنية في جمع الفوائد الفقهية: ذكره السفاف في التاريخ الشعراء (٣/ ١٩٥)، والحبشي في المصادره (ص ٢٨٧)، وأصله لو الده، فرتبه وأكمله وزاد عليه، وهو كتابنا هذا، وسيأتي الحديث عنه.

[10] تحصيل المقصود فيما طلب من تعريف صيغ العقود: وسماء الزركلي تبعاً للسقاف في التاريخ الشعراء الالمقطود بطلب تعريف العقود الدوم تبدأة لطبقة في ذكر صبغ عقود المعاملات المتداولة الفه بطلب من السيد العلامة محمد بن حسين العطاس (ت ١٢٩٥هـ). أوله: «الحمد لله الذي علم بالقلم، وأمر بكتابة السجلات والمحاضر والوثائق والبصائر لإثبات الحقوق في كتابه العزيز المحكم، ... وبعد فقد طلب مني السيد الشريف العلامة ... محمد بن حسين بن سيدنا وشيخ مسايحنا الإمام العارف بالله تعالى الحبيب جعفر بن محمد العطاس باعلوي منع الله به، أن أكتب له كيفية كتابة صبغ المعاملات من البيوع والوكالات والوصايا، وغيرها مما يحتاج إليه غالباً، من كل ما يعتبر ، لبقاس على ما ذكر وما لم يذكو. فدللته على أواخر كتاب انور الأبصار مختصر الأنوار الشيخ محمد من أحمد بن عبد الله بافضل العدني، فإن فيه المطلوب أو بغضه.

فقال لي: إني أريدُ شيئاً مختصراً منك في يدي، ويكون على مصطلح جهتي وبلدي، فأجبته في ذلك طمعاً في الدعاء منه لي بالغفران وصلاح الشان.

⁽۱) في السحة الحطية الثالثة: (وشبختا)، علق عليها ناسحها السيد عبد الله باحسن (ت ١٣٤٧هـ) بأن قوله في بعص النسخ (شيخ مشايخنا) من سبق القلم. قلت: وهذا تحكم من الناسخ، رحمه الله، فإن الحبيب جعفر من شيوخ والد المؤلف، فلعله استجازه لابنه بعد ولادته، فيصبح أن يعدد من شيوحه، أو لعله أراد المشبخة المجازية، بحكم تنامذ والده عليه، والله أعلم.

ثم وفقتُ على كتاب حافل لإمام الأئمة الشيخ جمال الدين السيوطي (١)، رحمه الله، في هذا الفن فأتى فيه بالعجب العجاب، وأطنب فيه غاية الإطناب. سماه "حواهر العقود ومعين الفضاة الواقعين والشهود»، وإنما ذكر فيه المعنى الذي أشار إليه سيدي الحبيب محمد المذكور، فقال: يكنبُ في كل بلادٍ على اصطلاح أهلها»، إلخ،

نسخه:

_النسخة الأولى: في مكتبة الأحقاف بتريم برقم (٢٩٤١/ ١/ مجاميع)، كتبت سنة ١٢٧٤ هـ بقلم عمر بن سقاف بن محمد الجفري، وتقع في (١٥ ورقة).

ـ النسخة الثانية: في المكتبة نفسها رقمها (٢٠١٤/ ٨/ مجاميع)، كتبت سنة ١٢٧٦هـ، وتقع في (١٤ ورقة)، بقلم السيد عبد الله بن محمد باحسن جمل الليل الشحري (ت١٣٤٧هـ).

ـ النسخة الثالثة: في المكتبة نفسها برقم (٢٩٨٩/ ٥/ مجاميع)، كتبت سنة ١٣١٥هـ، تقع في (٣٨ صفحة).

_ النسخة الرابعة: في المكتبة نفسها برقم (٦٣٥/ فقه)، كتبت سنة ١٣٦١هـ، تقع في (١٦ ورقة)، وقد نسبت في الفهرس للأب وهو خطأ.

- النسخة الخامسة: في المكتبة نفسها برقم (١/٢٩٣٥/ ١/ مجاميع) غير مؤرخة، تقع في (١٠ ورقات).

مالنسخة السادسة: في المكتبة نفسها رقم (٢٥٧٤/ ٥/ مجاميع) لم تؤرخ و لم تذكر عدد أوراقها.

⁽١) توقي سنة ١٧هـ.

ـ النسخة السابعة: بمكتبة العلامة أحمد بن حسن العطاس بحريضة، كتبت سنة ١٣١٥هـ تقع في الفهرس المكتبات الخاصة الرصا ١٥١) برقم (١٤١) وسماه: التحقيق المفصودة، بينما الذي في بقية النسخ: التحصيل المقصودة. الفهرس الشامل: ١٤٧٤ (رقم: ٢٤٥).

ـ النسخة الثامنة: في مركز النور، بتريم. كتبت سنة ١٣٣٧هـ، بقلم سعد بن عبد القادر بن محمد بارجا، في (١١ ورقة). رقمها (٤ −٨ مجاميع، فقه).

[11] خلاصة الكلام من تحقق المرام بشرح نظم ذوي الأرحام: نبذة لطيفة في علم المواريث، أولها: «الحمد لله الفتاح العليم... وبعد؛ فهذه: خلاصة الكلام من تحقق المرام بشرح نظم ذوي الأرحام، لشيخ مشايخنا العلامة المحقق علي بن عبد البر الونائي الشافعي (ت ١٢١٢هـ) وحمه الله، والنظم لشيخه العلامة أحمد بن أحمد السجاعي (ت ١١٩٧هـ) في ذوي الأرحام!، إلخ.

نسخه:

_ النسخة الأولى: منه نسخة في مكتبة الأحقاف بتريم، رقمها (٣٠٧٩/ ٢/ مجاميع)، كتبت سنة ١٢٨٠هـ.

- النسخة الثانية: كتبت سنة ٤٠٤ هـ، بقلم الشيخ الفاضل محمد بن سالم باسودان (ت ٥٠١هـ)، تقع في (٢١ صفحة)، أصلها محفوظ لدى الشيخ الفاضل حسن بن حسين باسندوة (ت ٤٣٨هـ) رحمه الله، بجدة.

[17] تقرير المباحث في إرث الوارث: وهي منن محتصر في علم الفرائض مشهور بين طلبة العلم، ذكره غالب مترجميه، أوله: «الحمد لله الباقي وما سواه فالإ. ... وبعد؛ فهذه فوائد في علم الفرائض فبدتها وهي نافعة لمريدها، وبالله التوفيق ا، إلخ.

تسخه

النسخة الأولى: في مكتبة الأحقاف، رقمها (٢٩١٤/ ٤/ محاميع)، كتبت سنة ١٢٧٤ هـ تقع في (١٣ ورقة).

مالنسخة الثانية: في المكتبة نفسها برقم (٢٧١٥/ ٣/ مجاميع)، تقع في (١٤) ورقة) بخط السيد حامد بن عمر بن عبد الله بن عمر بن يحيي (ت ١٢٨١هـ).

النسخة الثالثة: في المكتبة نفسها برقم (٢٠٢١ / مجاميع)، تقع في (١٩ ورفة). النسخة الرابعة: في المكتبة نفسها برقم (٣٠٣٣ / ٢/ مجاميع)، تقع في (١٥ ورقة). ورقة).

دالنسخة الخامسة: في المكتبة نفسها برقم (١٠/٢٧١٠/ مجاميع)، تقع في (١٥ ورقة).

شروحه:

١- فتوحات الباعث: للعلامة أبي بكر ابن شهاب الدين (ت ١٣٤٢هـ).
 ٢- والشرح اللعلامة السيد سالم بن محمد الحبشي (ت ١٣٣٠هـ).

[17] القلائد الدرية شرح الفروض المقدرة الكتابية: كتاب نادر، لم يذكره أحد من مترجميه، شرح فيه منظومة العلامة عبد الله بن علي بن شهاب (ت ١٣٦٤هـ) المقدم ذكرها في ترجمة ناظمها. أوله بعد البسملة: اللحمد لله مالك الأملاك والممالك، ... وبعده فهذه كلمات فليلة، مقولات جليلة، تحل ألفاظ منظومة السيد العلامة الجليل، الحبر الفهامة الحفيل، شيخنا عفيف الدين، مفيد الطالبين بالتفصيل والتبيين، الحبيب البقيّة، عبد الله بن علي بن عبد الله بن شهاب الدين باعلوي، أمتع الله والتبيين، الحبيب البقيّة، عبد الله بن علي بن عبد الله بن شهاب الدين باعلوي، أمتع الله

به، ونقع بعلومه، أمين. وأقتصر على بيان الحكم المقصود من النظم من غير إطالة بالكلام على معاني الألفاظ وما بشنمل عليه من حيث الدليل والاستباطاء إلخ.

نسخدا

منه نسخة فريدة في مكتبة الأحقاف برقم (٢٨٠٠/٥/مجاميع) كتبت سنة ١٢٥٨هـ تقع في (٢٣ ورقة).

[18] نبذة في العهدة: وهي، كما يبدو لي، مستلة من افتاويدا، كما يعلم من ديباجنه، أولها بعد البسملة: اباب في مسائل العهدة من افتاوي الشيخ العلامة سيدنا الشيخ محمد بن عبد الله باسودان، نفع الله به، آمين. مسألة: ما قولكم في شخص ادعل علل آخر؟ إلخ.

نبخها

منها نسخة فريامة في مكتبة الأحقاف برقم (٢٩٨٩/ ٤/ مجاميع)، تقع في (٩ ورقات)، غير مؤرخة.

[١٥] مسألة تولي القضاء وسمائل في الميراث: أولها حديث سن البخاري (باب متى يستوجب الرجل القضاء).

نسختها: ضمّها ناسخها الشيخ علي سالم بكير إلى مركز النور. وهي في (١١ ورقة)، غير مؤرخة.

[17] فتاوى: للمترجم فتاوى كثيرة. ذكرها صاحب الشعراء ال 199، المارجم فتاوى كثيرة. ذكرها صاحب الشعراء المسجد الم أشاد بذكرها ونوه بها كل من ترجم له. لكنها لم تجمع في كتاب حسب علمي، وتوجد أوراق منها مفرقة في عدة مواضع، ومنها مسألة العهدة المتقدمة. نسخها: لديَّ مجموعة أوراق عتيقة (٣٩ ورقة، مصورة) لا يعلم أولها من آخرها، فيها مسائل وإجابات عنها، بعضها بقلمه. وفيها فتاوي لوالده.

كما عثرتُ له على افتوى حول تعدد الجمعة ا، كتبت سنة ١٢٧٤ هـ، تقع في (٤ صفحات) بقلم الشيخ عمر بن عبد الله بن أحمد دحمان بن محمد بن عوض لعجم باذبب، الشبامي، ملحقة بنسخة بقلمه من ابشرى الكريم الباعشن.

وفي مركز النور، برقم ٣-٢ مجاميع، فقه: "فتويان"؛ للمؤلف. نشتملان على مسألتين، إحداهما في الصلاة، والأخرى في الوديعة.

وهي المركز المذكور أيضاً المجموع فتاوى الشيخ محمد بالسودان، برقم (٩٢ فقه)، يقع في (٤٩ ورقة)، صُورت من مكتبة السادة آل البار بالقرين.

[١٧] إبطال الحكم على الفقيه عمر بن محمد باجنبد: وهو في قضية فقهية، أوله: «الحمد لله الذي جعل العلم نوراً».

نسخته: توجد نسخته الأصابة في مكتبة السيد عمر السري، بتريم. ومنه مصورة لدى مركز النور، رقمها (٥-٢ مجاميع/ الحديث). في (١١ ورقة)، بخط المؤلف نفسه.

* وثما يلحق بالفقه:

تقديمه لكتاب اإسعاف النجيب بشرح المنهج القريب مختصر عمدة ابن النقيب الأنه ومتن المنهج القريب، تأليف عالم حضرمي مغمور، هو الشيخ

 ⁽١) توجد بسخته الفريدة الوحيدة في مكتبة السادة ال الحبشي بالغرفة، لكنها ناقصة من آخزها، تقع في (٢٢٧ ورفة)، مزح المنزُ بالشرح، وميز المنن باللون الأحمر، صورها مركز النور، بتريم.

عبد الله بن محمد منفّوش الغُرْفي. والشرح للعلامة المحقق الشيخ الفقيه سعيد باعشن (ت ١٣٧٠هـ). وكان الذي سمني الشرح بهذا الاسم، هو مترجمنا الجليل، الشيخ العلامة محمد باسودان، وهو الذي كتب ديباجته وعرّف به.

قال الشيخ محمد باسودان، بعد البسملة: «الحمد نه الهادي من أراد من العباد، إلى سلوك طريق السعادة والرشاد، وفقه في دينه من أراد له الخير العظيم وألزمه التقوئ خير زاد، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم التناد. وبعدُ فهذا شرحٌ غظيم، وجمعٌ فخيم، ألفه الشيخ العلامة المحقق المتقن سعيد بن محمد باعثن الدّوعني رحمه الله، وجعله شرحاً على مختصر "عمدة ابن النقيب". المسمى «المنهج القريب» للعلامة المدقق الشيخ عبد الله بن محمد منقوش الحضرمي، رحمه الله.

وقد كانت الإشارة للماتن والشارح من سيدنا السيد الجليل العارف، معدن الأسرار واللطائف، الحبيب عبد الله بن حسن الحداد، علوي، عمّ بنفعه العباد. ومات الشارخ، رحمه الله، وقد بلغ في شرحه إلى كتاب البيوع، والحاصل منه نافع للطالب الراغب، ربنا يوفق من أهل العلم لبكمل الشرح ليتم الانتفاع، إنه أكرم كريم، وأرحم رحيم، وينبغي تسمية هذا الشرح: إسعاف النجيب بشرح المنهج القريب مختصر عمدة ابن النقيب، نفع الله بالأصل والاختصار، والشرح المذكور، نفعاً تاماً للكبار والصغار، والعبيد والأحرار».

ج ـ مؤلفاته في السيرة النبوية:

[14] منظومة في الشمائل المحمدية: نسبها له السقاف في اتاريخ الشعراء، المعراء، (١٩٩/٣).

د ـ مؤلفاته في فن التاريخ:

[19] الذر المزهر شرح قصيدة مدهر: ويسمى أيضاً النور المؤهرا، وهو كتاب اشترك في تأليفه مع معاصره السيد العلامة أحمد بن على الجنيد باعلوي التريمي (ت ١٣٧٥هـ). وموضوعه أنساب الأسر الشهيرة من السادة مني علوي، سكان حصرموت. وعن هذا الكتاب، أنقل ما كتبه الأستاذ عبد القادر الجنيد. قال رحمه الله، في سياق ترجمته للعلامة الحبيب أحمد الجنيد:

اهي قصيدة نظمها العلامة السيد عبدالله بن جعفر مدهر، جامعة لأنساب قبائل السادة العلويين. ونظراً لأن النظم ضيق، فما استطاع الناظم السيد عبدالله المذكور، إلا أن يرمز إلى كل قبيلة بلقبها، ويذكر الأصل الذي تفرعت منه تلك القبيلة. فاحتاجت تلك القصيدة إلى شرح تام، يبين الفروع من كل قبيلة، ويذكر المشاهير منهم، ومواطنهم، ومن هاجر منهم.

وقد بدأ في شرح القصيدة المذكورة، العلامة الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد باسودان الدوعني، ثم لما وصل إلى ذكر قبائل السادة العلويين، أرسل ذلك الشرح إلى المترجم له [الجنيد]، وطلب منه أن يقوم هو بشرح ذلك، لما هو معروف به من النمكن، وسعة الباع، وكثرة الاطلاع في علم الأنساب. فشرح تلك القصيدة، شرحاً موفياً بالمراد. ولما وصل إلى آخر الأبيات، وهي أبيات الدعاء من تلك القصيدة المذكورة، أعادها إلى الشيخ محمد بن عبد الله باسودان، وطلب منه أن يكمل الشرح ويختمه كما بدأه، فكمله الشيخ محمد المذكور»(۱).

نسخ هذا الكتاب:

ـ النسخة الأولى: في مكتبة الأحقاف بتريم، رقمها (٢١٧٩/ ١ مجاميع)،

⁽١) العقود العسجدية: ص ١١٧.

مالنسخة الثانية: في المكتبة السابقة. أيضاً، برقم (٢٠٥١ تاريخ)، بعنوان اللر المزهرة، غير مؤرخة، نقع في (١٠٥ ورقات)، ضمن مجموعة الحسيني.

هـ. مؤلفاته في علم النحو:

[٢٠] إعانة الإخوان: وهي رسالة لطيفة في علم النحو. شقيت تارة بالاسم الأول، وتارة بـ انبلة في علم النحو.

نسخها:

_ النسخة الأولى: منها نسخة في مكتبة الأحفاف بتريم، رقمها (٢٨٢٦/ ١/ مجاميع)، تقع في (٩ ورقات)، كتبت سنة ١٢٧٩هـ، في حياته، وهي ضمن مجموعة آل بن سهل.

ـ النسخة الثانية: في مكتبة الأحقاف أيضاً، برقم (٢٨٨٨/ ١/ مجاميع)، تقع في (٤ ورقات)، كتبت سنة ١٢٦٥هـ، ضمن مجموعة آل الجنيد.

م النسخة الثالثة: وقفت عليها ضمن أوراق وكناشات بقلم تلميذ مؤلفها، الشيخ الفقيه عبد الله بن أبي بكر بايوسف الشبامي، رحمه الله.

و ـ مؤلفاته في التصوف والأخلاق:

[71] عطية الشفيق وبلغة الطريق شرح هدية الصديق: أوله: االحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، وأنزل الفرقان. وبعدُ؛ فقد تكررت الإشارة من جماعة من سادتنا العلويين الأعيان، بشرح اهدية الصديق للأخ والرفيق، التي نظمها سيدنا وشيخنا، إمام العلم والعمل، الجامع لعلم الظاهر والباطن بلا نزاع ولا جدل، الشيخ

القدوة، الحبيب عبد الله بن حسين بن طاهر باعلوي، رحمه الله، ونفعنا به. ولم تبرز الهمة لهذه الخدمة، حتى جاء الأمر من سيدي فخر الدين، العارف المكين، أبي بكر بن عبد الله بن الحبيب طالب العطاس، سقانا الله وإياه بكأس الإيناس، آمين. فلم أقدر على الامتناع، حسب المستطاع، والله المعين والكفيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل. وسميته اعطية الشفيق وبلغة الطريق بشرح هدية المصديق "، إلخ،

نسخته: وقفت على نسخة فريدة من هذا الشرح النافع، في مجلد لطيف بقع في (١٢٥ ورقة). تم الفراغ من كتابة هذه النسخة، بعد الظهر من يوم الاثنين ١٢ ربيع الأول سنة ١٢٧١ه، نقلاً عن نسخة الشارح. وقد لاحظت وجود سقط وضياع لبعض الكراريس من وسط الكتاب. كتب بجانب العنوان بخط دقيق: «اللهم اغفر لعبدك الفقير إليك حامد بن محسن بن حامد العطاس». فلعله الناسخ.

وقد صوره مركز النور، بتريم، ورقم حفظه (١٧ تصوف).

(٣٢] إعانة النبيه شرح وصبة الحبيب عبد الله بن حسين بلفقيه (ت ١٢٦٦هـ): وضعه على القصيدة التي تخميسها: "فجد يا صاح واعمل بالوصبة". أوله: "الحمد لله الذي جعل النصيحة في الدين، والتواصي بالحق بين المؤمنين، حقاً لازماً للمسترشدين، إلخ.

نسخته: توجد في مركز النور نسخة فريدة، رقمها (۱-۲ مجاميع/ تصوف). بقلم العلامة رضوان بن أحمد بارضوان، كتبها سنة ١٢٥٦هـ، نقع في (١١٠ ورقات).

[٣٣] شرح الورد اللطيف، ويسمى «الزهر القطيف شرح الورد اللطيف»: أوله: «الحمد لله الذي اطمأنت القلوب بذكره»، إلخ.

نسخه

_النسخة الأولى: في مكتبة الأحقاف بتريم، رقمها (٣٠٥٣/ ١ مجاسع). تقع

في ١٣١ ورقة)، كتبت سنة ١٢٤٩هـ، وهي ضمن مجموعة آل الجنيد.

_ النسخة الثانية: في مركز النور بتريم، رقمها (٢٥٠- مجاميع/ تصوف). كتبت سنة ١٣٣٥هـ، بقلم عبد السلام بن سالم بن عبود، تقع في (٣٨ ورقة).

تنبيه: نُسِب هذا الكتاب لباسودان الأب، في نسخة أخرى في الأحقاف، رقمها (٣٩٣٩/ مجاميع)، ضمن مجموعة عينات. كتبت سنة ١٧١١هـ، وهو خطأ واضح، ولعل صوابه: ١٧٧١هـ.

[۲٤] شرح قصیدة أخبار عن نهیج مكة، یا هبوب الشمال، لبامخرمة
 (ت ۹۵۲هـ):

أوله: «فقد حصلت الإشارة، من سيدنا وحبيبنا... الإمام عبد الله بن حسين بن ظاهر، بواسطة السيد الأبر الأديب محسن بن حسين العطاس»، إلخ.

نسخته: منه نسخة فريدة في مكتبة آل عيديد ببلدة الحامي، ومنها مصورة في مركز البور. تحت رقم (١/١ المجاميع/ أدب). تقع في (٢٠ ورقة)، كتبت سنة ١٢٩١هـ.

(٣٥] وصايا وإجازات: ذكرها السقاف في "تاريخ الشعراء" (٣/ ١٩٩).
وقد عثرت على عدد من الإجازات بخطه.

هذا ما وقفت عليه، وانتهى إليه علمي، من مؤلفات الشيخ محمد بالسودان، رحمه الله تعالى رحمة واسعة، ووفقنا لخدمته ونشر علومه.



هذا الكتاب

سماء مؤلفه المقاصد الشنية إلى الموارد الهنية في جمع الفوائد الفقهية"، كذا حاء في مقدمته، وعلى طرر أكثر النسخ الخطية. وبهذا الاسم نفسه ذكره السقاف في اتاريخ الشعراء (٣/ ١٩٩)، والحبشي في المصادرة (ص ٢٨٧).

زمن تأليف الكتاب: من خلال مقدمة الكتاب وخاتمته، بنضح أن الشيخ محمد ألف كتابه هذا في حياة والده الشيخ عبد الله، أي قبل سنة ١٢٦٦ه. ثم ظفرت بنص يكشف أنه ألفه قبل سنة ١٢٥٠ه هـ فقد ذكر العلامة السيد عبد الرحمن بن سليمان الأهدل، ودعا له بقوله: امنع الله بدا، مما يدل على أنه كان لا يزال في الحياة وفت تأليف الكتاب واختصاره، فيكون عمر المؤلف حينها يناهز الأربعين، إذ كان مولده، كما تقدم، سنة ١٢٠٩هـ.

بنى المؤلف كتابه على كتاب ثوالده اسمه االموارد الهنية في جمع الفوائد الفقهية المؤلف كتابه على كتابه هذا، الفقهية الموقف مبيناً منهجه في كتابه هذا، بعد أن ذكر كتاب والده: الفحذفت منها عبارات يسيرة، وجمعت إليها مسائل كثيرة، وفوائد عديدة، وفرائد مفيدة، بحتاج إليها كل طالب، ويتعين الوقوف عليها لكل عالم راغب، ثم لما مزجتها بثلك الفوائد وصارت كالشيء الواحد، رنبتها على مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة، ...

ـ أما المقدمة: ففي تعريف الدين والشريعة وكذلك الملة ومعناها.

_ وأما الباب الأول: ففيه ثلاثة فصول:

الأول: في اختلاف الأثمة وأنه من الله تعالى رحمة بهذه الأمة.

الثاني: في التقليد وما فيه من رتبتي التحقيق والتشديد، وفي ضمنه حكم التلفيق وما فيه من التسديد والتخريق.

الثالث: في طلب الخروج من الخلاف لأهل الإنصاف والاتصاف.

- وأما الباب الثاني: ففيه ثلاثة فصول أيضاً:

الأول: في الكلام على كتب مذهب إمامنا الشافعي رضي الله عنه، لا سيما كتب إمامي المذهب وشيخيه النووي فالرافعي.

الثاني: في الكلام على كتب محققي المتأخرين الشيخ ابن حجر والشيخ الجمال ابن الرملي وأضرابهما.

الثالث: في مصطلح المذكورين في كتبهم.

.. وأما الياب الثالث: ففيه ثلاثة فصول أيضاً؛

الأول: في عمل القاضي في أحكامه.

الثاني: في عمل المفتي في إفتائه.

الثالث: في عمل العامل لنفسه.

. وأما الخاتمة: ففيها إشارة تامة إلى عمل الخاصة والعامة، وتبيين الأفضل للإنسان الاشتغال به من العلوم والأعمال في سائر الأزمان والاحوال».

مصادر المؤلف:

أولاً، مصادر الأصل:

اعتمد الشيخ عبد الله باسودان، والد المؤلف، في كتابه «الموارد الروية»، الذي هو أصل هذا الكتاب المقاصد السنية، على أربعة كتب، هي: ١ - كتاب الفوائد المدنية فيمن يفتى بقوله من السادة الشافعية ١، لشيخ مشايخه،
 الشيخ العلامة، إمام المحقّفين، جمال الدين، محمّد بن شليمان الكُرّديّ المدنيّ.

٣ _ كتاب «العقد الفريد في أحكام التقليد»، للعلامة على السمهودي.

٣ ـ كتاب " فتح المجيد بأحكام التقليدا، للعلامة على بن الجمال المكي.

٤ ـ كتأب «توجيه الاغتراف من بحر الاختلاف»، للعلامة على بن عبد الرحيم بن
 قاضي باكثير.

ثانياً، مصادر كتابنا هذا، مرتبة على الفنون:

[أ] فمن كتب الفقه وأصوله:

١- ٣ جزيل المواهب في أصول المذاهب، للحافظ جلال الدين السيوطي
 (ت ٩١١هـ). وهو رسالة لطيفة، طبعت مرات.

٢ - «لب الأصول»، لشيخ الإسلام زكريًا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ). مطبوع.

٣_ «تحفة المحتاج»، للشيخ أحمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ). مطبوع، وعليه حواشٍ متعددة طبع بعضها.

٤ ـ ٥ فتح الجواد بشرح الإرشاد، للشيخ أحمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ).
 مطبوع.

٥- «الإيعاب شرح العباب»، للشيخ أحمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ).
 مخطوط، لم يطبع بعد.

٦. «الميزان الخضرية»، للشيخ عبد الوهاب الشعراني (ت ٩٧٣هـ). مطبوع.
 ٧ ـ افتح المعين بشرح قرة العين»، للمليباري (ت ٩٨٧هـ). مطبوع، وعليه شروح وحواش متعددة.

٨ ـ انهاية المحتاج شرح المنهاجا، للشيح محمد بن أحمد الرملي (ت ١٠٠٤هـ). مطبوع، وعليه حواش متعددة طبع بعضها.

٩ ـ اشرح عماد الرضا في بيان آداب القضا لشيخ الإسلام زكريا ، شرحه الشيخ محمد عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ). مطبوع.

١٠ ـ امختصر فناوى ابن حجر الهيشمي اللشيخ عبد الله بازرعة الدوعني
 (ت حوالي ١٠٤١هـ). مخطوط، لم يطبع بعد،

١١ ـ القول الأجمل في شهادة الأمثل فالأمثل "، للشيخ على بن قاضي باكثير
 (ت ١١٥٤هـ). مخطوط.

۱۲ ـ اندكرة الإخوان، في بيان مصطلحات المذهب الشافعي الشيخ إبراهيم العليجي القلهائي، من فقهاء القرن الثاني عشر الهجري. طبع ضمن مجلة علمية في كردستان، عندي مستلة منها.

١٣ ـ ١٠ حاشية العشاري على المنهج القويم؟، للشيخ حسين بن علي العشاري البغدادي الشافعي (ت ١٩٥٩هـ). مخطوطة، لم تطبع بعد.

١٤ ـ اتعريف النبقظ والانتباه الشيخ عبد الله باسودان (ت ١٢٦٦هـ). والد
 المؤلف. مخطوط لم يطبع بعد.

١٥ ـ افتوى لشيخه مفتي زبيدا، السيد عبد الرحمن بن سليمان الأهدل
 (ت ١٢٥٠هـ). فتاوى المذكور لم تطبع بعد.

[ب] ومن كتب أصول الدين:

١ - اشرح أبيات العقيدة اللسيد العلامة عبد الرحمن بن عبد الله بلفقيه
 (ت ١١٦٢هـ). مطبوعة ضمن الأعمال الكاملة للعلامة بلفقيه ال.

[ج] ومن كتب التراجم.

١ ـ اغاية القصد والمواد في مناقب الإمام الحدادا، تأليف السيد محمد بن
 زين بن سميط (ت ١٧٢هـ). مطبوع في مجدين.

[د] مصادر شفهية وكتابية:

٣ _ نقل فائدة فقهية سماعاً عن والدو، رحمه الله.

٣ ـ نقل من خط شيخ والده السيد حامد بن غمر حامد باعلوي النريسي
 (ت ١٣٠٩هـ).

إلى القبل عن خط شيخه العلامة السيد عسر بن عبد الرحمن البار الجلاجلي (ت ١٣١٢هـ).

هذه أهم المؤلفات التي بجرم برجوعه المباشر إليها، مخلاف بقية الكتب التي وردت في سياق الكتاب، فإنها غالباً مصادر منفول عنها بالواسطة.

泰 泰 泰



أهمية هذا الكتاب ومزاياه

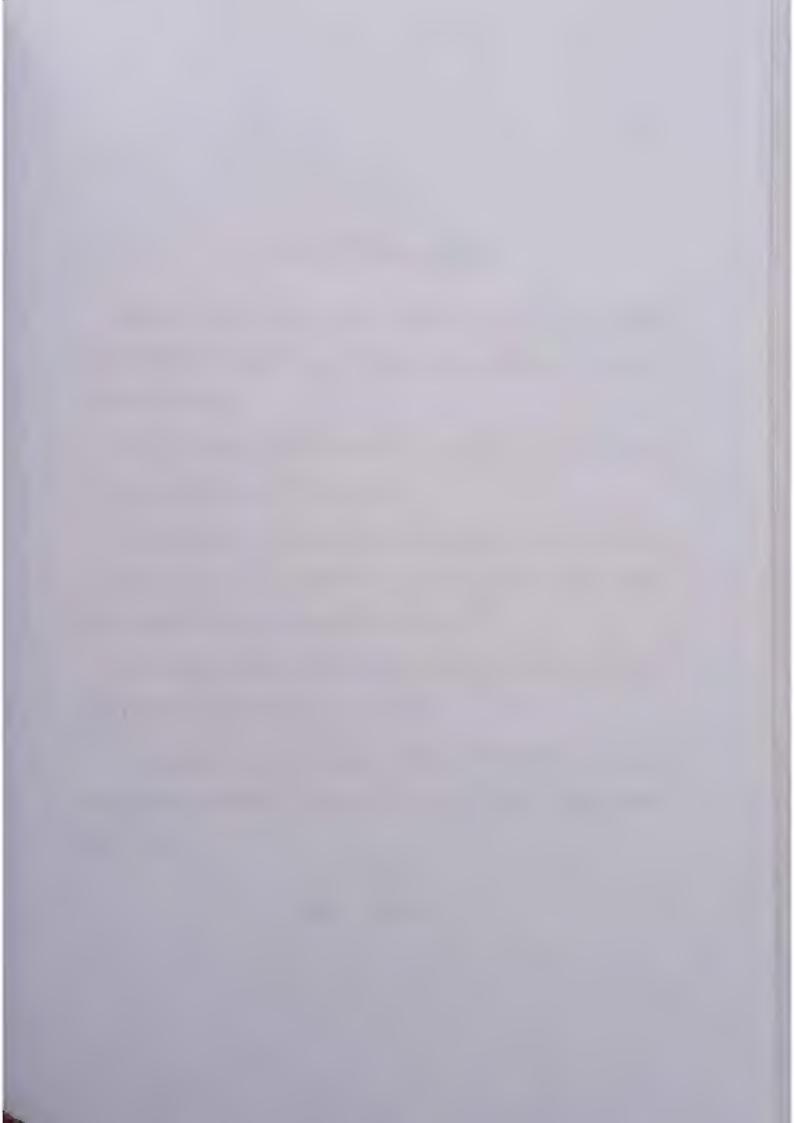
يُعد كناب باسودان، في نظري خصوصاً، أهم وأشمل كتابٍ في قواعد الشافعية وضبط مصطلحاتهم الففهية، التي يلزم معرفتها ويحتاج إليها كل طالب علم ومتفقه على المذهب الشافعي.

٢ ـ نقل المؤلف عن كتب ومصنفات فقدت اليوم، ولا وجود لها، ونقله عنها
 كان عن نظر مباشر، وهذا من الأهمية بمكان.

٣- كما أن تأخّر زمن المؤلّف وأخذه عن علماء الحرمين وحضرموت. أثرى كتابه بما لم يوجد في غيره، فمصنفات الكردي والسقاف نقلت عن بعض المصادر بالواسطة، بينما كتاب باسودان ينقل مباشرة بدون واسطة.

 ع _ طول باع المؤلف في علم الفقه وتدريسه لطلاب العلم، مما أكسبه خبرة طويلة ومعرفة بما يحتاجه المتفقهون في هذا الباب.

د ثناء المؤرخين على علم المؤلف وفقهه، حتى أن العلامة عبد الرحمن بن
 عبيد الله السقاف (ت ١٣٧٥ هـ) قال عنه بعد أن ترجم له ولوائده الإمام الكبير: «وهو أفقه من أبيه».



وصف النسخ الخطية

نستَىٰ بفضل الله الوقوف على ثلاث نسخ خطبة تامة، تمت المفابلة عليها عام ١٣٠ ، ٢م، ثم عثرت على أوراق متفرقة من أصل المؤلف، وأعدتُ مقابلة النص عليها، وهذا وصف النسخ الثلاث الأصول(١١):

النسخة الأولى (أ): في مكتبة الأحقاف برقم (٢٩٣٩ مجاميع)، في محموعة أل الكاف، تقع في (٧٥ ورقة، ١٥٠ صفحة)، في منها ناسخها يوم الاثنين ١٠ جمادي الأولى سنة ١٢٨٤هـ، وسطورها تتراوح بين (٢٣ و٢٥ سطراً). وعنوان هذه النسخة كتب بغير خط كاتب النسخة، محزفاً ومصحفاً على النحو التالي: اكتاب موارد الهنية في جمع فوائد العقيه (!). للشيخ محمد [أقحم اسم (محمد) بحط مغاير] عبد الله بن أحمد باسودان، رحمه الله وإيانا والمسلمين! وكتب إلى جوار العنوان بخط حديث: الصوابه: المقاصد السنية، للشيخ محمد بن عبد الله باسودان؟.

النسخة الثانية (ب): في المكتبة السابقة، رقمها (١/٢٥٣٥ مجاميع)، ضمن مجموعة السيد حسن بن عبد الله الكاف، تقع في (٧٦ ورقة)، فرغ منها ناسخها في ٧٦ ذي الحجة سنة ١٢٨٧ هـ، وهي بقلم مبارك بن عوض بن علي بن صنديد، وسطورها نبلغ (١٩ سطراً) في كل صفحة غالباً. وجاء العنوان على الورقة

 ⁽١) في مكتبة الأحقاف بسخة رفيمها (٣٠٨٨/ ٣/ مجاميع) تقع في (٦ ورفات!!)، كذا في فهارس المكتبة، ولم أقف عليها، ويعدو أنها محرد عو الدمأخوذة من الكتاب، أو هو جزء نسخة نافصة.

الأولى هكذا: اكتاب المفاصد السية إلى الموارد الهنبة في جمع الفوائد الفقهية، تأليف البحر العلامة، الشبخ محمد بن عبد الله بن أحمد باسودان، الحضرمي، نفع الله به». وتحته تملك نصه: «في مجاز الفقير إلى الله، أحمد بن ؟؟ المحضار، تاريخ ٢٥ جماد أول سنة ١٣١٢، وتحته مباشرة: النشغل إلى مملك سعيد محمد جابر الأحمدي (١٩٠٠).

النسخة الثالثة (ج): من مكتبة خاصة في حضرموت، تقع في (٩٩ ورقة)، ينقصها ورقة من أولها فقط، فرغ منها ناسخها يوم الأحد ٢١ ربيع الأول سنة ١٢٩٨هـ، وهي بقلم السيد محمد بن شيخ بن محمد بن أحمد بن سهل جمل الليل باعلوي، وسطورها تبلغ (٢٥ سطراً) غالباً.

النسخة الرابعة: وهي أوراق متفرقة تصل إلى حوالي (٧٠ صفحة) - وجهاً . ، وخط بعضها شبيه بخط الشيخ محمد بالسودان. فلهذا سميتها (النسخة الأم). ساعدني في جمعها وترتيبها الأخوان السيد حسن مكنون السقاف، والسيد علي بن عبد الله الجبلاني. عند ريارتي لعكتبة جامع الخربية في محرم سنة ٢٣٦ ه.

وعنوانها: «كتاب المقاصد السية إلى الموارد الهنية في جمع الفوائد الفقهية، جمع سبدي جمال الدبن، وعمدة المحققين، الشبخ الإمام، محمد بن سيدي الشيخ الإمام، يركة الأنام، عبد الله بن أحمد باسودان، أمتع الله بحياته، آمين. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم". فهذا دليل على أنها مكتوبة في حياة المؤلف، بل لا أشك أن بعض المواضع كتبت بخطه، رحمه الله.

⁽۱) كان الشيخ صعيد الأحمدي، يتردد على المكلا، وكان شيخنا العلامة عبد الله الناخبي، من مجالسيه، وانتفع به. كما كان يختلف إلى حيدرآباد الهند، وهو الذي حمل السيد (شيخ) المديحج من ريدة العليب، إلى حيدرآباد، فاشتهر هناك بالسيد عبد الله مديحج، ثم كان من كبار المصححين في دائرة المعارف العثمانية. ينظر: إسهامات علماء حضرموت في شو الإسلام وعلومه في الهند: ص ١٨١.

نسخة خامسة: في مركز النور بتريم، أصلها من المكلا، تفع في (٧٢ ورقة)، مجهولة الناسخ وسنة النسخ، رقمها (٧ فقه). كما في فهارس المركز المذكور. علمت بها بعد مراسلتهم لمعرفة ما يوجد لديهم من مؤلفات الشيخ محمد، المؤلف.

نسخة سادسة: في المركز المذكور، بعنوان «بقية كلام وجواب على سؤال» وهو خاتمة هذا الكتاب. محفوظ نحت رقم (٢٩ تصوف)، نقع في (٧ ورقات)، كتبت سنة ١٣٠٤هـ. وأصله في مكتبة آل الحبشي، بالغرفة.

منهجي في تحقيق نص الكتاب:

١ ـ قمت بنسخه وصفه على الحاسوب.

٢ ـ خرَّجت الآيات القرآئية، وعزوت الأحاديث النبوية الشريفة.

٣ عزوت نصوص الكتاب إلى مصادرها الأصلية، ووثقت النصوص بوضع الإحالة بين قوسين هكذا: [٢/ ١٥٥]. قبل النص مباشرة. حتى لا أثقل الهوامش بالتوثيق، وأفردت الهوامش لفروق النسخ، وتراجم الأعلام.

٤ ـ وضعتُ أرقام صفحات النُّسخ الثلاث بين معكوفين، هكذا: [ب/ ٢٥].
 تسهيلاً على من رغب في الوقوف على الأصول الخطبة.

على الفارئ بفائدة تذكر الفروق غير العلمية في النسخ الثلاث، كتقديم بعض ألقاب
 الأعلام أو أوصافهم، مثل: الشيخ الإمام، أو: الإمام الشيخ، ونحوها مما لا يعود
 على الفارئ بفائدة تذكر.

٦ ـ لم أنخذ أيًّا من النسخ الثلاث أصلاً. وذلك لأنه لا مزية لإحداهن على الاخريات، وإن كنت أميل إلى تفضيل النسخة (ب)، مع أني أميل إلى جعل (ب)

هي الأصل. لأبها أحرد السخ الثلاث وأقلهن تصحبفاً وتحريفاً، وإن كانت النسخة (أ) أقدم.

 ٧ ـ أعدت مقابله الكتاب بعد عنوري على أوراق النسخة الأم التي سبق وصفها. وأثبتُ الفروق بينها وبين النشخ الأخرى.

٨ ـ كما تحاهلت ذكر الاختلافات التي تعد من أخطاء الساخ عادة، ما لم يكن الاختلاف مفيداً، كان يزيد العبارة إيضاحاً، أو يفيد معنى أخر محتملاً، كالفرق بين كلمني: الحاصل، أو: الحامل. فلكل كلمة منهما مفهوم غير مفهوم الأخرى في السياق نفسه.

٩ ـ وضعت النصوص الساقطة من بعض النسخ بين قوسين معكوفين، ونبهت على ذلك في الهامش. سواء الساقطة من أصول الكتاب، أو من بعض نسخه، بعد مراجعة مصادر المؤلف.

 ١٠ ـ اثبت رسم الكلمات الذي اتفقت نسختان عليها، وذكرت رسم النسخة الثالثة المحالفة في الهامش، وكذلك إذا وجد اختلاف بين نسخ الكتاب ونسخ المصادر الأصلبة.

عزفت بالأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب باختصار شديد، فأذكر اسم العلم وشهرته وتاريخ وفاته وأهم مصدر أو مرجع ترجم له. ولا أتوسع إلا في ترجمة الأعلام غير المشهورين أو الذين لم يترجم لهم في المراجع الشهيرة.

١٢ ـ الأعلام الذين بذكرون ضمن بعض النصوص، أترجم منهم من غزيّ له قول في مسألة، أما المذكورون عرضاً في السياق فلا أترجم لهم غالباً.

والله المسؤول. أن يتقبل مني هذا العمل، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

مقرباً إلى جنات النعيم، وأن يغفر لي ولوالدي وأولادي ويبارك فيهم، وينبتهم نبانا حسناً، وأن يررفنا سعادة الدارين، بجاء سيد الكونين، وشفيع الثقلين، صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم. والحمد لله رب العالمين.

كتبه

محمد باذيب، في مدينة جدة، حرسها الله صبيحة الخميس الثاني من ربيع الأول سنة ١٤٣٨ هـ

恭 非 恭







المستعمل ال اوسر بذلك سلوك منهاج شريعته السما ولله الغيماء وحفلها عن الضف والحرج مطهر احدا على إفاد إنه الباعج وانعاماته الباطنه والظاهر وإشهد اللااله الاالله وحيه لا تربك له اعلامًا لن امن به وارغاما لن كفح واشهدان معداعيه ورسوله المنعوث رحمة العالمين في الدنيا والاخرج صاليته والمعليه وعاله وعنرته الطاعة وعلى صابه والمهالية وغويها لذاهم ضلاة وسلامادا عنى ما احتهد محتهدا وقله مقدسروطه المعترة وعاطم حاكروه وكمه وقريه وماافتاهفت واظهرالصواب وستالجاب وحرية وماعل قوى اوضعف واخذ بالعزمه والتنا اوالرخصة والتخفيف ومااسرعمه اوإ ظهوح إما بصدفان سيدي وولدي وشنخ الشيمالامام الحرائماع الحقف البارع المنقن وآلي مع المنفي الفهامه الميدالعلامة المفيد مولانا عنى الاعبان وحسنة الزمان المشاراليه في الساد بالشان كله بن احمد ب عدد الله بن عديد بن عدالرجي السودان المغيادي نسبأالشافعيمذهبا العلوي طيقة ومشرياته عاله عيانه ونفعنا بعلومه وامداداته امنا فدالفرساله جامعة ضنها فوالدمسطه تافعه واعابا كوارد الهنية فيجع القوايدالفقية

والله الرحمن الرحي وبه نسعب الحد لدم الذي جعل اصل الربي اصلامك افروعه كشرة متنسق وسريذلك سلوك منهاج مشريعته السمحا وطلته الفيحا ويعلها عن الضيف والحرج مطهر اجده على افادانه اكباه ووانعاماته الباطشروا كظاهرة واشهدان الالهالاالله وحدة المرمدك اعلامالما امن به والرغامًا لمن كفي به والشهد الاعتداعيد ورسوله للبعوث جمة للعالمين فالدنيا والاخره صلى بده وسلم عليه وعلماله وعترته الطاهره وعلى صحابه أيمة اكدب ويخوصه الزاهرة صلاة وسلاما واعتاما اجتهد عتهد اوقلدمقلد ستروصه المصنوه وصاحكم حاله وصيح كتمه وقريره وماالناهف واظهران والسوائب وسين الجواب وحرج وعاعل قدى اوضعيف واخذ بالعزجه والتنديب اواكرخصروالم فيق وطاس عله الطه اما بعد فان سدي وواكدي واكدي واكدي واكدي واكدي واكدي واكدي واكدي واكدي النبخي النبط المام المعام المعقق البامع المتقب الفهامه المعيد العلامه المتقب الفهامه المعيد العلامه

المفيد

الصفحة الأولئ من النسخة (ب)



الصفحة الأخيرة من النسخة (ج)

المصنية في خع الفوايد الفقهة جع الموايد المعقبة به على الدين وعمة المعقبة به المعقبة وسلم المعقبة المعقبة والمعقبة وسلم المعقبة المعقبة والمعقبة المعقبة والمعقبة والمعقبة

وامسه الفعرم واختلو سنار باش و مد الفعود و التنويد باقو مرة النووي ولرا مسيد السرورالية ورو مواهد من الديل والكاوية ويستري و مراسع فالمنظمة أن كما يروا كمرت بها أو عيما مار يون هي المواد والدوياد بعوز عبدا في الفتوك أو الداهلية عبدالمرج وراعا سامو وشاد للرماي والحواشي المتاحب عالمامي ففض للوملي منزرة من ، واسفاله الموروالدايه فالعواعلوالم العن المالحولية الزيادة فاباقاهم وعمره فريقيزم لكنالا يواحره الاالعوا ب اصل الدف كقورتم لو تفلت صحرة من الرض عرفات ال عيرها معيال في عليدا فالدر لدركناك ومعلود الكت الشي إلى في إذا حنلفت فالمعوز عنيد المحصر يرفق الحواديم الامراد م العناور في ما العداب وإخاصا فيداكمار إبرالاسهم الحراولا عزائقها المووفي الفق وأحذه يروم ناف والانصاب أفاخها فالماليني إوالا ا = فذكر يمنه موهدا و إلى التردي يكون موافق الجموع علدكم عندوا فرياسا بقاعدا تحاد المريك والافاليجيز بالالكتره وفد سوع منوهم مركادد ال منهم اهليد الترجي لا يعور لد الدون اعرافاه والعدوا برايه وليس مرادا لااسهد عليمنا بعاالة والعجود سراموا والسابر تذفرهده لكه جد القابل صعة الوقود على الصيره النعورات عبدات كدراعيرفا والدسع ورعام العكدو والمتعاليلا المراجع والزوار والزاج والزاج والمتاح والمتاكن والمات المواجع اوانصعب العام المعك بواساعاد المراك وينود واطالا فلواسكوا نعطا فعا أتولو منال الكرسا لمعلون كرهام مخالفة بعصفا بعصفا وتفريا ترالا بعباح الواري الاست و يو و معمر العرف العالم مع المالم مودد مامها اوسع معلون والمعالم والليتها والامتراض



المِقَّاضِ الْمُنْ الْمُنْمُ لِلْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ

تَالِيُفُ المَلاَمُة النَّحَقَقَ الشَّيْخَ عُهَرِبِنَ عَبِداللَّه بِنَ أَحْمَدَ بَالسُّودَانِ المِقْدَادِيَ الْكِنْدِيَ الشَّافِعِيَّ الْحَضْرَمِيَ الفُوَقَ مَنَهُ ١٢٨١ه رَجِمَهُ الشَّمَتَالِ

> اغتنى بە د. ئىجىداللە ئادىب





وبه نستعين

الحمد لله الذي جعل أضل الذين أصلاً مكيناً، فروغه كثيرة منتشرة، ويستر بذلك سلُوك منهاج شريعته السفحاء، وملّته الفيحاء، وجعلها عن الضيق والحرج مطهّرة. أحمدُه على إفاداته الباهرة، وإنعاماتِه الباطنة والظّاهرة.

وأشهد أن لا إنه إلا الله وخده لا شريك له، إغلاماً لمن آمن به، وإزغاماً لمن كفره، وأشهد أن محمداً عبده ورشوله، المبعوث رحمة للعالمين في الدنيا والأخرة، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وعثرته الطاهرة، وعلى أضحابه أنقة الدين ونجومه الزاهرة، صلاة وسلاماً دائمين ما اجتهد مجتهد أو قلّد مقلد بشروطه المعتبرة، وما حكم حاكم وصحح حكمه وقرره، وما أفتى مقت وأظهر الضواب وبين الجواب وحرره، وما عمل قوي أو ضعيف وأخذ بالغزيمة والتشديد، أو الرخصة والتخفيف، وما أسر عمله أو أظهره.

اما بعدُ:

فإنَّ سيدي ووالدي وشيخي، الشيخ الإمام، الحبر الهمام، المحقّق البارع المتقن، والجامع المتفتّن، الفهّامة المجيد، / العلاقة المفيد، مولانا، عين [ب/ ١] الأعيان، وحسنة الزمان، المشاز إليه في البيان بالبنان، عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن [بن محمد] باسؤدان أن المقدادي نسباً، الشافعيّ مذهباً، العلوي طريقةً ومشرباً، متع الله بحياته، ونفغنا بعلومه وإمداداتِه،

⁽١) زيادة من النسخة الأم، لم ترد في النسخ الثلاث.

⁽٢) تولى بالخرية منة ٢٦٦ أهما ينظر: جهود فقهاء حضرموت: ١٣٦/٢

آمين؛ قد ألف رسالة جامعة، ضمّنها فوائد مبشوطة نافعة، وسماها بـ «الموارد ١١ ١١ الهنيّة في جمع الفوائد الفِقُهِيّة ١١ / لخضها / من ١١٠: [ج/٢]

[مصادر كتاب ﴿الموارد الهنية ﴾ (أصل كتابنا هذا)]:

[1] كتاب الفوائد المدنية فيمن يُفتى بقوله من الشادة (٢) الشافعية المشيخ مشايخه (١) الشبخ العلامة، إمام المحققين، جمال الدين، محمد بن شليمان الكودي المدني (١).

[٣] وكتاب االعقد الفريد في أحكام التقليد الشريف العلامة نور الدين السَّمْهُوديّ (٥).

[٣] و كتاب الفتح المجيد بأخكام التقليد الأيضاً، للشيخ العلامة، علي بن أبي بكر ابنِ الجمال الأنصاريّ (١٠).

(١) من هنا تبتدئ النسخة الثالثة (ج).

(٢) عنوان النمخ المطبوعة من كتاب الكردي: ١.. أثمة الشافعية ١، وليس السادة ١٠.

(٣) يروي الشيخ عبد الله باسودان عن بعض الأحذيس عن الشيخ الكردي، كالوجيه الأهدل
 (ت ١٢٥٠هـ)، وزين العابدين جمل الليل (ت ١٢٣٥هـ).

(3) توقي بالمدينة العنورة سنة ١٩٤٤هـ. ينظر عنه: تحقة المحبير: ص ١٩٩٩ المرادي، سلك الدور: ١١٥٥/ الفهارس: ١٤٨٢/١ معجم المطبوعات: ١١٥٥/ الاعلام: ١٤٢/٦٠ فهرس الفهارس: ١٩٨٨؛ معجم المطبوعات: ١١٥٥/ الاعلام: ١١٥٢/٦ وكتابه هذا، طبعته أولاً المكتبة التجارية الكبري، بالقاهرة، يهامش كتاب فقرة العبن يفتاوي علماء الحرمين أثم صدر عن دار الفاروق بمصر، سنة ٢٠٠٨م، ثم عن دار العبن يفتاوي علماء الحرمين أثم صدر عن دار الفاروق بمصر، سنة ١٤٠٨م، ثم عن دار البشائر الإسلامية محققاً في رسالة منجستير.

(2) الحسني المصري ثم المدني (ت ٩٩١هـ). ينظر عدد الضوء اللامع: ٥/ ٢٤٥؛ التحقة اللطبقة: ٣/ ٢٢٧؛ النور السافر: ص ٩٤؛ الأعلام: ٤/ ٣٠٧. وكتابه هذا، صدر عن دار المتهاج، جدة، سنة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

(1) المصري لم المكي (ت ٧٧ م.). ينظر عنه: خبايا الزوايا: ص ٧٩٧ (خ)؛ خلاصة الأثر: =

[8] وكتاب الوجيه الاغتراف من بخر الانحتلاف، للعلامة التخرير،
 الشيخ علي بن عبد الرجيم بن قاضي باكثير (۱)، رحمه الله، وغيرها.

فحلفتُ منها عباراتِ يسيرة، وجمعتُ إليها مسائل كثيرة، وفوائد عديدة، وفوائد مقيدة، يحتاجُ إليها كلُّ طَالبِ/، ويتعين الوقُوفُ عليها لكُل غالم راغبٍ. ١٠/١١ ثم لما مزجْتُها بتلك الفوائد، وصارتُ كالشِّيء الواجد، رتبتُها على مفدّمة وثلاثة أبوابٍ وخاتمة، ليتم بها النفُغ للقارئ والسامع، ويسهُل أخذُ المطلوب منها للمُراجع.

**

- أما المقدِّمة؛ ففي تعريفِ الدِّين، والشَّريعَةِ، وكذلك الملَّة؛ ومعناها. - وأما البابُ الأول ففيه ثلاثةً فصُولٍ:

الأول: في الحتلاف الأئمة، وأنَّه من الله تعالى رحمةٌ بهذِه الأمَّة.

الثاني: في التقليد، وما فيه من رُتبتي التخفيق والنشديد، وفي ضِمَنه'''! حكمُ التلفيق، وما فيه من التشديد''' والتخريق.

الثالث: في طلب الخزوج من الخلاف لأهل الإنصاف والاتّصاف.

١٢٨/٢ و فوائد الأرتحال: ٥/ ١٢٩٥ الأعلام: ٢٩٧/٤ وكتابه هذا طبع بتحقيق عبد الرحمن القرني، وصدر عن المكتبة الأسدية، بمكة، ١٤٣٤هـ/ ١٢٠ م.

 ⁽١) تبوقي محصر موت سنة ١١٤٥هـ. ينظر عنه: البنان المشير. ص ١٩-١١١؛ إدام القوت:
ص ١٩٥٣؛ الأعلام. ٥/ ١١٣؛ جهود فقها، حضر موت: ١/ ١٨٧- ١٢٧. وكتابه هذا لم نجد
له أثراً. وأقدم من نقل عنه هو العلامة الكوديُّ في الفوائد المدنية؛ المتقدم ذكرُه.

⁽٢) في (ج): اصحقاء

⁽٣) في (أ): بالسين، المهملة: «التسديدا،

- وأما البابُ الثاني ففيه ثلاثة فصُولِ أيضاً:

. - الأول. في الكلام على كتّب مذَّهب إمامنا الشّافعي، رضي الله عنه/ . لا سيما كتّب إمامي المذهب وشيخيه، النّوويّ، فالرافعيّ " .

الثاني: في الكلام على كتب محقّقي المتأخّرين، الشّيخ ابن حجر الله والشّيخ ابن حجر الله والشّيخ الجمال [ابن] الزملي الله وأضرابهما.

الثالث: في مضطلح المذكورين في كتُبِهم. - وأما الباب الثالث ففيه ثلاثة فضول أيضاً:

> الأول في عمل القاضي في أحكامِه، الثاني: في عمل المفتي في إفتائه. الثالث: في عمل العامِل لنفسِه.

اد دا دوأما الخاتمة / : ففيها إشارةُ نامةٌ ، إلى عمل الخاصة والعامّة، وتبيين الأفضل للإنسان الاشتغالُ به من العلوم والأعمال، في سائر الأزمّانِ والأخوال.

(٢) هو أحمد بن محمد الهيئمي المكي (ت ٩٧٣هـ). ينظر عنه: النور السافر: ص ٩٧٨؛
 الأعلام: ١/ ٢٣٤ ونفائس الدرر لتلميذه السيفي، مطبوع. وكُتبت عنه أبحاث طبع بعضها.
 (٣) لم ترد في (ج).

(٤) هو محمد بن أحمد الرملي (ت ٢٠٠٤هـ). ينظر عنه: خلاصة الأثر: ٣/ ٣٤٣ الأعلام: ٦/ ٨٠٠ ولا المحمد بن أحمد الرملي الأحسائي، كتاب عن حياته، صدر حديثاً، فيه تحقيقات وقوائد.

⁽١) في (ج): اشيحبه الرافعي والنووي أما الرافعي، فهو أبو القاسم، عبد الكريم بن محمد الفزويي (ت ١٢٣هـ). ينظر عنه: طبقات الشافعية للسبكي: ٥/ ١١٩ ؛ الأعلام: ١/٥٥. وأما النووي؛ فهو محبي الدين، أبوركربا، يحيى بن شرف (ت ١٧٦هـ). ينظر عنه: طبقات الشافعية للسبكي: ٥/ ١٦٥ ؛ الأعلام: ٨/ ١٥٠ ؛ المنهل العذب الروي للسخاوي؛ والمنهج السوي للسبوطي.

وسميتها:

"المقاصِد السَّنية إلى الموارِد الهَنية في جمع الفَوائد الفِقْهية»

أسالُ الله أن ينفع بها الطَّالبين، ويزضيٰ بها عنِّي يوم الدِّين/.

[تابيهات

[التنبيه الأول: في عدم تمييز الأصل عن الزيادة]

واعلم؛ أني لم أميّز ما أفاذه سيدي، متّع الله به، عما أفدت، ولا ما نقل عما نقلت، لأن أكثر ما وصلني _ إن كان _ فمنه وإليه، وعنه وعليه. بل هو واسطني في كُل خير حتي ومعنوي، دُنيوي وأخروي. أسأل الله تعالى أن يرزقني رضاه، ويُرضيه عني في دنياه وأخراه. وأن يوفقني للقبام بالمستطاع من بره، والأدب معه، وتأدية شكره. وأن يجزيه عني بأفضل ما جزئ والداً عن ولله، وشيخاً عن تلميله ومُريده، آمين اللهم آمين.

[التنبيه الثاني: منهجية النقل والعزو في الكتاب]

واعلم أيضاً؛ أني لم أتصرُف غالباً في العبارات المنقُولة من الكتُب المذكُورة آنفاً وغيرها، وذلك لما ذكره بعضُ الأدباء "، قال: اإذا حكيث كلاماً من أخدٍ، كان بالفاء، فجعلت بدّله واواً، لم تكُن من الصّادقين. فإن قلت: اللخبرُ على المعنى ، وعرّف السامغ/ أنك نقلت على المعنى، فتكُون صادقاً (١١) !

17/-1

⁽١) ووهو السيد محمد كبريت المدني، اهـ. نقلًا عن هامش (أ).

[ب/٥] من حيث إخبار إلى عن المغنى عند الشامع، ولا تنسقى صادقاً من حيث لقلك للما نقلته. فإنك ما نقلت عبن لفظ من نقلت عنه، ولا تسمى كاذباً. فإنك قد عرف السامع أنك نقلت على المعنى، فأنت مخبر للشامع عن فهمك، لا عمن تحكى عنه النتهل.

هذا؛ وإن كان العبرة عند الفُقهاء على تأدية المعنى دون اللفظ، عكُسن المحدّثين، لكنّ بركة العلْم في عزّو الأقوال والفوائد إلى قائلها، كما ذكرة النوويّ والسيوطيّ". لأن ذلك من أداء الأمانة، وتجنّب الخيانة. وهو بلفظ الفائل أولى وأخرَى، وعليه العُمدة فيما روّى ويزى ".

[التنبيه الثالث: في الاعتذار عن التكرار]

واعلم ثالثاً؛ أنه وفغ في غضُونِ هذه الرسالة أشياءُ مكرزةً، والحامِلُ على ذلك: [محبةً جمع كلّ ما نُقِل على جدته]"، وكلّ منقُولِ برُمّته،

والعذرُ عند خيّار الناسِ مقبولُ *

وعلىٰ الله الاعتمادُ، ومنه الإغانة علىٰ كل مُواد⁽¹⁾، وهو خشبي ونغم الوكيل.

⁽١) هو عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). ينظر عنه: الكواكب السائرة: ١/ ٢٢٦؛ الأعلام: ٣٠٢/٣.

⁽٢) كذا في (أ) و(ب). وفي (ج)؛ اويروَى،

 ⁽٣) تحرفت هذه العبارة في (ج) إلى المحلة كل نقل على حدثه المثبت من النسختين (أ)
 و(ب).

⁽٤) في (ج): االمرادة.

المقدمة [في تعريف الدين والشريعة والملّة]

"اللَّينَ" لغَمَّ يقالُ لمعانِ؛ فيطلَقُ على: التُّوحيدِ، وعلى الإشلام، وعلى الطّاعة، والملَّة، وعلى الجزاء والحساب، وعلى القهر والغلبة، وعلى الحكم. واسمُ لجميع ما يُتعبَد الله به، وعلى غير ذلك.

وغزفاً: هو الوضع إلهي سائل لذوي العقول بالختيارهم المحمّود إلى ما هو خيرٌ لهم بالذات. قال الشيخ ابن خجر في «التحفة»/: اوقد يفشر بما ١١١١ مرع من الأحكام/ وتساويه الملة ماضدقاً ١١٠ كالشّريعة. لأنها من لحيث أنها ١١١١ لذاذاً ١١٠ أي: يخضع لها، تستنى ديناً. ومن حيث أنها يجتمع عليها وغلى أحكامها، تستنى مِلّة. ومن حيث أنها تقضد لإنقاذ النفوس من مُهلكاتها، تستنى شريعةً النهى.

وقال تلميذُه عبد الرُّؤوف"؟: «فالأربعة متَّحدةٌ بالذَّات، متعدّدةٌ / بالاغتبارات ١ - ١٠٠١ / . انتهي. - ١١/٥١ / ١١/٥١

 ⁽١) الماصدق: هو الأفواد التي يتحقق فيها معنى الكأي. ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة:
 ٢/ ١٢٨؛ المعجم الوسيط: ١/١١٥.

⁽٢) في (ج): امن حَيثُ ذاتها ا.

⁽٣) هو عند الرؤوف بن يحيى الواعظ المكي الشافعي (ت ٩٨١هـ). ينظر عنه: السنا الباهر; ص ٥٥٣.

وقال [الجمال]" الرمائي في النهاية؟ بعد ذكر التعريف الأول [١/ ٢٢]: ا وقيل: الطَّريقةُ المخطوصة المشاروعة ببيان النبي ١١٤ المشتبلةُ على الأضول. والفرّوع، والأنحلاق، والأداب. شمّيتُ من حيثُ انفيادُ المخلق لها دِيناً ومن حيثُ إظهَارُ الشَّارِعِ إِياهَا، شَرْعاً وشريعةً. وس حيثُ إملاءُ الشَّارِعِ إِياهَا، مِلَّة "، انتهيَّ.

[أقسام الأحكام الشرعية]:

فإذا كان الذينُ هو: ما شرعه الله من الأحكَّام؛ فاعلَم أنَّ الأحكام الشَّرعية خمسةُ أقسام: إيجاب، وندب، وتحريم، وكراهة، وإياحة، كما هو مقرّرُ.

قال العلامة الشيخ النّحرير، عليُّ بن عبد الرّحيم باكثير، في كتابه الوجيه الاغتراف من بخر الانحتلاف، بعد ذكره بعض ما تقدم: «ثم إنَّ موضُّوع هذا الوضع، هو: أفعالُ جنس المكلِّفين، من حيثُ حكمُ الله فيها. من أمْر بها، أو الما ١٠ نهي عنها، أو تخيُّر فيها؛ /. إلى أن قال: «وأنت خبيرٌ بأن من الأفعال، مثلاً، ما يكونَ مجمعاً فيه على حكم منها لا خلاف. ومنها ما قبل فيه بحُكْمَين فقطُّ، أو ثلاثةٍ فقط. أو أربعةٍ فقط. أو [بالخمسة كلها.

ـ فأمّا المجمع عليه من الأحكام الخمسة إناكلُها؛ فالأمّرُ فيه واضحٌ.

ـ وأمّا ما اختُلِف فيه بين العلماء المعتَبْرين؛ فيجبُ اعتقادُ أنَّ كُلُّ قُولٍ لا يخالفُ الكتاب والسنة أو الإجماع، بشرطه، فهو من الشَّريعة. لأنه لا يغذُّ

⁽١) لم تردّ في (ج).

⁽٢) ما بين المعكوفين ساقط من (ج).

قولاً فيها الحتى يكون قائله أهلا. وهذا القول صحيح. لأن الأمة مجمعة على جوار الاجتهاد في الذين لمن كمُلثُ فيه آلة الاجتهاد. وقد كان جماعة من الضحابة يفنُونَ بحضرة النبي قالة / في خياته، فيقرَّهم على ذلك. وأجمعتُ الله المناف عليه وهي لا تحتمعُ على خطأ، فثبت بذلك أن كل قول قال به معتبر ولم يحالف شيئاً مما مرّ، فهو معدودُ من الشريعة داخلُ فيها، فاحفظُ ذلك، والله أعلم التهلى.

وقال السيدُ الإمامُ محمّد كِثِريت المدنيُّ "، في بغض كثبه: الروى الطبراني مرقوعاً: اإنَّ الشَّريعةُ جَاءتُ على ثُلاثمئة وستينَ طريقةُ اللهِ!! فلا ينبغي لأحدِ أن يزدَ على من يجادِلُه إلا من نظر في هذه الطرائق كلّها، ولم يجد كلام خضمه موافقاً لطريقةِ واحدة منها، ولا يقومُ الدَّينُ إلا بالاتفاقِ عليه»، انتهى.

وقال الشيخ الإمام المكيل، عبد الوقاب الشعرانيُّا"، في كتابه «الميزان الصغير»، المسمى بـ اللميزان الخضرية الله ما نصُّه. «وسمعتُ / شيخنا شيخ اح/٥٠

⁽١) في (ج): المتهاة.

⁽٢) في (ج): الجنمعت.

 ⁽٣) تو في بالمدينة المنورة سنة ٧٠٠هـ. ينظر: خلاصة الأثر: ١/٨٧٠ الأعلام: ٦/٠٤٠.

⁽t) لم أجد له تخريجاً فيما بين يدي من مصادر.

⁽٥) توفي سنة ٩٧٣هـ. بنظر عده: السنا الباهر: ص ٤٩٢؛ الأعلام: ٤/١٨١.

⁽¹⁾ عنواله ناماً اللميزال المحصوية المدخلة لجميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلّديهم في الشويعة المحمدية، وهي بعض السنخ اللميزال الشعرائية، فرغ من تأليفه سنة ٩٦٢هـ. توجد نسخة المؤلف، كتبها بخطه سنة ٩٦٦هـ، في المكتبة الوطنية، فبناً، تحت رقم (١٧٩٣). تقع في (٣٩٠ ورقة). وطبع لأول مرة بمصر سنة ١٢٧٦هـ، ثم في بولاق، منة ١٢٧٦هـ، على عامش كتاب ارحمة الأمة؛ للعنماني. ينظر اكتفاء القوع: ص ١٥٩، ١٩٩٠؛ معجم المطبوعات: ٢/ ١٨٣٠ ١٨٨٨.

الإشلام زكريًا "، رحمة الله، يقول مراراً: "ما ثمّ قولٌ من أقوال الأئمة، إلا وهو مستنِدٌ إلى أضل من أصول الشريعة لمن تأملة. إمّا إلى أية، أو حديث، أو أثر، أو قياس صحيح على أصل ضحيح، لكنّ من أقوالهم ما هو مأخوذٌ من ضريح السنة، أو الأثر، مثلاً. ومنه ما هو مأخوذٌ من المأخوذ، أو المفهوم"، انتهى.

فمِنْ أقوالهِم ما هو قريبٌ وأقرب، وبعيدٌ وأبعدٌ. ومرجعُ الأقوال كلّها إلى الشّريعة لأنها مقتبسة من شعاع أنوارها، وما ثمّ فرعٌ يتفرع من غير أصل، كما مرّ تقريرُه في خُطبة هذا «الميزان». وإنما الإنسانُ كلّما بعُد عن نور الشّريعة، يظن أن مذهب من بعُد عن مدركِ مذهبه خارجٌ عن سُورِ الشّريعة، وهذا سببُ تضعيف "" كلام العُلماء بعضهم بعضاً، إلى عضرنا هذا.

فإنَّ بيننا الأن وبين حضَّرة التشريع من العلماء نحُوُ خمسة عشر ذوّراً، وأين (١٩/١) من يخرِقُ بصرُه هذه الأدوار كلَّها حتى يشهد اتّضال / كلام رسُول الله ﷺ!

وسمعت سيدي علياً الخوّاص "، رحمه الله، يقول: «ما أمر العلماءُ الطالب والمريذ / بالتزام مذهب واحد، أو شيخ واحد، إلا تقريباً للطّريق غليه، حتى يصل إلى عين الشريعة، ويدخل حضرة الحقّ سبنخانه وتعالى، التي هي حضرة التشريع، ويتملّى برؤية أهلها في أقرب زمان، لا تعصّباً لحظوظ نفوسهم، فإن خُخُم من سلك " من عدّة مذاهب، أو على عدّة أشباخ في آن واحد؛ كالذي

 ⁽١) شيخ الإسلام، زكريا بن محمد الأنصاري الشنيكي المضري (ت ٩٢٦هـ). ينظر عنه: الضوء اللامع: ٣/ ١٩٦٤ النور السافر: ص ١٧٦٠ الكواكب السائرة: ١/ ١٩٦١ الأعلام: ٣/ ٤٧.
 (٢) في (ب): ايضغف».

⁽٣) توفي سنة ٩٣٩هـ. ينظر عنه: الطبقات الكبرئ: ٢/ ١٦٠٠ شذرات الذهب: ٨/ ٢٢٣.

⁽٤) في (أ): ايسلك، وضرب على الياء، وهي بالياء في (ب)، ويدون ياء في (ج).

ثم قال: اوكان الشيخ محيى الدين الفول: لولا ارتباط العلماء كلهم بعين الشريعة، ما صخ لأخد أن يفضل ما أجمل في كلام من قبله. فما فضل عالم ما أجمل في كلام من قبله. فما فضل عالم ما أجمل في كلام من قبله إلا للنُور المتّصل منه إلى الشارع على. فالمنه في ذلك حقيقة لرسول الله على صاحب الشّرع. فلو قدر أن أحداً تعدى إلى الواسطة، لانقطعت وصلته، ولا الهتدى لإيضاح مشكل، ولا تفصيل مجمل. وتأمّل؛ لولا أن رسُول الله على فصّل بشريعته ما أجمل في القرآن، لبقي القرآن على العرآن على العرآن إجماله، ولو لا بيان المجتهدين / ما أجمل في الشّنة، لبقيت السنّة على المداه. إجمالها، وهكذا إلى عضرنا هذاه.

قال: «ولولا أن حقيقة الإجمال ساريةٌ في العالم كلَّه، ما شُرِخَت الكتب، ولا ترجَّمتُه من لسانٍ إلى لسانٍ. ولا وضع العلماءُ على الشّروح حواشي كالشرُوح».

قال: ﴿ وَدَلِيلنَا فِي كُلِّ ذَلَك، قُولُه تَعَالَىٰ لَرَسُولِ الله ﷺ : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِلَ إِلَيْهِمَ ﴾ [النحل: ٤٤]، إذ البيالُ وقع بعبارةِ أخرىٰ. فلو كانت الأمة تستقلَ بالبيان، واستخراج المجمّل من القرآن، لكان رسُولُ الله ﷺ اكتفىٰ بالتبليغ من غير بيانٍ ٤ . انتهىٰ "".

⁽١) كُورِثُ النهيُ ا مرتين في (أ). والمنتهي هنا هو كلام الخواص، أما كلامُ الشعرانيَ فمستمر.

 ⁽٢) لعل المقصود بالشيخ محيي الدين، ابن عربي الحائمي، وهو: محمد بن على الحائمي الطائي الأندلسي (ت ٦٣٨هـ). ينظر عنه: الأعلام: ٦/ ٢٨١.

⁽٣) أي: كلام الشعرائي، رحمه الله.

نعم؛ لا يجبُ عليه تشر إبانة جميع الأحكام، وإنما عليه إبانة الأضول التي فيها الدلالة على الوقوع، كما حقق ذلك شيخي (١١ العلامة السيد عبد الزحمن بن شليمان مقبول الأهدَل (١١)، في بعض جَواباته،

وفيه، أغني الميزان، من هذا القبيل شيءٌ كثيرٌ.

你要安

وقال إمامنا الشّافعيُّ، رحمه الله: الجميع ما يتكلّم به علماء الأمة شرح للمنة والسنة شرح للقرآن، وقال سيدي الإمام، شيخ مشايخنا، السيد الجامعُ الجامعُ الله عبد الرحمٰن بن عبد الله بلفقيه العلويُّ الله في خطبة كتابه الفتح بصائر المسترشدين شرح دواتر الدين الله الفرآن حبل الله تعالى، المتصل المنا الوخي، الحقُ الدائم الغضُّ في كُلّ زمانٍ / . فهو لكُلّ شيء تبيانٌ، وفيه تفصيل كل علم، وتأصيل كُلُ حكم بأوضح بزهانٍ. والسنة الكريمة له أنمُّ شرح وبيانٍ. فأعنى الله به هذه الأمة الأحمدية، مع تبيين الشنة المحمدية له، وفهم العلماء فيه، وإرشادهم به إليه، عن بغث الرسل، و[عن] تنزيلِ ثانِ الله إلى آخر ما قاله.

⁽١) (ج): اشيخناء

 ⁽٢) من شيوخ المؤلف. توفي بزيباد سنة ١٢٥٠هـ. ينظر عنه حداثق الزهر: ص ٧٧؛ نيل الوطر:
 ٢/ ١٣٠٠ نشر التناه الحسن: ١/ ١٣٣١ فهرس الفهارس: ١/ ٢٥٠٠ الأعلام: ٣٠٧/٣.

⁽٣) االجامع ا: لم ترد في (ب).

⁽٤) توفي بتريم سنة ١١٦٢هـ. ينظر عنه: رفع الأستار: ص ١٧٠؛ عقد اليواقيت: ٢/ ١٥٨؛ حهود فقهاء حضر موت: ١/ ٧٢٨.

 ⁽٥) ويسمى أيضاً: اكتاب الفوائرا، أو: افتح بصائر الإخران في شرح دوائر الإسلام والإيمال والإحسان، مطبوع ضمن المجموع الأعمال الكاملة للعلامة عبد الرحمن بلفقيه؟:
 ٢٨٩٣٨٩/١.

⁽٦) مجموع الأعمال الكاملة: ١/ ٣٩٥.

والقولُ فيه واسعٌ، فلا حاجة للإطالة، فالأخذ بالإجمال أجمل، والاقتصار على المقصود بالاختصار أكمَلُ وأسهَلُ. شعرٌ:

فلا يبلغُ المفضُّوذُ في طُول عُمرِ والَّ لِذِي بطُّلَ التعضيل في كلُّ جملة [1]

* * *

⁽¹⁾ في هذا الموضع: ﴿ بِلْغِهِ، مِن هَامِشِ النَّهِ عَمْ (بِ).







الفصل الأول في اختلاف الأثمّة، وأنه من الله رحمة بهذه الأمة

قال رشول الله تقليم: الخيلاف أمني رّحمةً ا، أخرجه الشيخ نضر الذين المفلسيُ في كتاب اللحجة الأن وأورده الحليميُ الله والقاضي خسين الله وإمام الحزمين الله وغيرهم الله في الحامع الضغير الله .

(١) توفي المقدسيُ سنة ٩٠٠هـ واسم كتابه الحجة على تاوك المحجة، طبع المختصر، المحققاً، في دار أصواء السلف، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م. ولم أجد الحديث فيه. قال المناوي في افيص القدير ١٤/٠ / ٢٧٤): اعراة له الزركشيُّ في الأحاديث المشتهرة [ص ٢٤]، ولم يذكر منذه، ولا صحابيّه، وتبعة المؤلّفُ [السيوطي] عليه النهل.

(٢) هو الحسين بن الحسن الحليمي (ت ٤٠٣هـ). ذكر الساوي في افيض القدير (١/ ٢٧٤):
 أنه أخرجه في الكتاب الشهادات من العليقه الموجدات إمام الحرمين عزاه للحليمي في النهاية المطلب (١٣/ ١٥٧)، ونقل عنه تفسيراً للحديث.

(٣) هو حسين بن محمد المرودي. الشهير بالقاضي عند الإطلاق (ت ٤٦٢هـ). والذي عرا
 الحديث إليه هو السيوطي في االجامع الصغيرا.

(٤) هنو عبد المملك بن يوسف الجويس، توفي سنة ٤٧٨هـ. والحديث أورده في العبائي، (ص ٨٩)؛ وقتهاية المطلب؛ (١٥٧/١٢).

(۵) منهم الدينمي في المسند الفردوس ا (٤/ ٤) ، رقم ٢٧٩٩) بلفظ: الواختلاف أصحابي لكم رحمة الدينمي في المسند الفردوس ا (٢٣٢/١) الفهو مع كونه بلفظ (الصحابة) لا لمفظ رحمة القال العماري في المداوي المركب، ركبك، لا بحل دكره إلا على سيل البيال لوضعه المركب، ركبك، لا بحل دكره إلا على سيل البيال لوضعه المركب، ركبك، المركب، ركبك، المركب، المر

(٦) كتاب المجامع الصغير في حديث البشير البذير ٥، كتاب شهير للسيوطي (ت ٩٩١١). وفي
ثبوت الحديث كلام طويل. وتردد السيوطي في العجزم به، فقال العله خُرْج في بعض الكتُب
التي لم تصل إلينا ١٥ عقب الزرقاني عليه في اشرحه على الموطأ (٤/٤/٢) بفوله: الأله =

وقبال الإصام النحافظ السبوطئ في كتاب اجزيل المواهب في انحتلاف آج ١١ المذاهب [ص ١٩]: "روي البيهقيُّ في اللمذخل؛ [ص ١٦٢] / بسنده إلى ابن عباس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ١١٤ ؛ المهما أو تينم من كتاب الله فالعمَلُ به لا عُذُر لأحدِ في تركه. فإنَّ لم يكُنُّ في كتاب الله فَسُنةٌ منَّى ماضيةٌ. (١٠٠/ فإن لم تكُنُّ بِسُنَّةِ منِّي فما/ قال أضحابي، إنَّ أصحابي بمنزلَّة النُّجُوم في السَّماء، فأيما أخُذُتُم به اهتديتُم. واختلافُ أضحابي لكُم رحمةٌ ". في هذا الحديث فوائلًا: إخبارُه ﷺ باختلاف المذاهب بعده في الفروع وذلك من معجزاته ﷺ لأنه من [١/١] الإخبار بالمغيّبات/ ، ورضاه بذلك، وتقريرُه عليه، ومدحُه له، حيثُ جعله رحمةً. والتخييرُ للمكلِّفِ في الأخْذُ بأيها شاءً، من غير تعيينِ لأحدها.

ويستنبط منه: أن كُلِّ المجتهدين على هُدِّين، وكلُّهم على حقٌّ، فلا لوم على أحدِ منهم، ولا ينسبُ لأحدِ منهم تخطئة، لقوله ﷺ: «فأيما أخذتُم به اهتدينم!، فلو كان المصيب واحداً والباقي خطأ لم تحصّل الهداية بالأخذ بالخطأ، ولذلك سرٌ لطيف سنذكرُه قريباً». انتهى.

وقال في االكتاب المذكُور أيضاً، مبيناً للسّر الذي أشار إليه [ص ٢٥]: ه اعلَمْ، أنَّ اختلاف المذاهِب في هذه الملَّةِ نعمةٌ كبيرةٌ، وفَضيلةٌ عَظيمة، وله سرٌّ لطيفٌ، أدركه العالمون، وعمِي عنه الجاهلون، حتى سمعتُ بعض الجهال يقول: النبيُّ ﷺ جاء بشرع واحدٍ، فمن أبن مذاهِبُ أربعةٌ! ومن العجبِ أيضاً:

عزاة لجمع من الأجلَّة، ذكرُوه في كتبهم بلا إسنادٍ ولا نسبةٍ لمخرِّج، كإمام الحزمينِ". ونقل المناوي (١ / ٢٧٤) عن السبكني قوله: البس بمغزوب عند المحدّثين. ولم أقف له على سنادٍ صحبح، ولا ضعيفه، ولا موضّوع". قال العلامة الغماري في "المداوي" (١/ ٢٣٢): اس اعتمد على ذكرهم إيّاهُ، لا ينبغي أنْ يعتبر بهم، فإنهم قومٌ صناعتُهم الفقه، إلى آخر ما أطال

والسرُّ الذي أشرَتُ إليه، قد استنبطته من حديثٍ ورد: ٥أن اختلاف هذه الأمة رحمة المن الله لها، وكان اختلاف الأمم السابقة عذاباً، وهلاكاً هذا أو معناه. ولم يحضرني الآن لفظ الحديث. فعرف بذلك: أن اختلاف المذاهب في هذه الأمة خصيصةٌ فاضلةٌ لهذه الأمة. وتوسيعٌ في هذه الشريعة الشمحة السّهلة، فكانت الأنبياء / قبل النبي على يبغث أحدهم بشرع واحد، وحكم الماها واحد، حتى أنه من ضيق شريعتهم لم يكن فيها تخييرٌ في كثير من الفروع الني شرع فيها التخييرُ في كثير من الفروع الني الدية في شريعة النصارى. ومن ضيقها: أنها لم يجتمع فيها الناسخ والمتسُوخ، الدية في شريعتنا، ولذا أنكر اليهودُ النسخ، واستعظموا نسخ القبلة. ومن ضيقها أيضاً واحد، كما ورد بكُلُّ ذلك ضيقها أيضاً: أن كتابهم لم يكن يقرأ إلا على حرف واحد، كما ورد بكُلُّ ذلك

وهذه الشريغة سمحة سهلة / ، لا حرج فيها، كما قال الله تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللهِ اللهِ اللهِ تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللهِ اللهِ اللهِ يَعَالَىٰ اللهِ تعالىٰ اللهِ تعالىٰ اللهِ تعالىٰ اللهِ تعالىٰ عَلَيْكُمْ وَ اللّهِ اللهِ اللهُ تعالىٰ اللهُ تعالىٰ عَلَيْكُمْ فِي اللّهِ اللهِ اللهُ تعالىٰ عَلَيْكُمْ فِي اللّهِ اللهُ اللهُ عَالَىٰ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ تعالىٰ عَلَيْكُمْ اللهُ تعالىٰ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ ا

⁽١) في (ب): اولا إلى قصورا.

⁽٢) أخرجه أحمد في المسئله ١٤ ٣٦/ ٣٦، وقم ٢٢٢٩١، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

ان كتابها أنزل على سبعة أحرف يقرأ بأوجه متعددة، والكلُّ كلام الله تعالىٰ. ووقع فيها الناسح والمنسوخ ليعمل بهما معاً في هذه الملة.

وفي الجملة: فكأنه عمل فيها بالشرعين معاً ووقع فيها التخيير بين أمرين شرع كل منهما في ملة كالقصاص والدية فكأنها جمعت الشرعين زادت حسناً بشرع ثالث وهو التخيير الذي لم يكن في أحد الشرعين "".

ومن ذلك: مشروعية الاختلاف بينهم في الفروع فكانت المذاهب على الختلافها كشرائع منعددة، كلّ مأمورٌ بها في هذه الشريعة. فصارت هذه الشريعة كانها عدّة شرائع بعث النبيُ يَحَة بجميعها. وفي ذلك توسعة زائدة، لها أسرار، لقذر النبي يَحَة. وخصوصية له على سائر الأنبياء، حيث بعث كلّ منهم بحكم واحد، وبعث هو يَحَة في الأمر الواحد بأحكام متنوعة، يحكم بكلّ منها، وينفَذُ ويصوب قائده، ويؤجر عليه، ويهدئ به. وهذا معنى لطبف، فتح الله تعالى به، ويصوب كلّ من له ذوق، أو إدراك لأسرار الشريعة/ المطهّرة، انتهى كلام الشيخ آلا السيوطي، من كتاب "جزيل المواهب في الحتلاف المذاهب".

**

وقال الإمام العارف المكين، الشيخ عبد الوهاب الشعراويُّ، في كتابه المنزان الضغير المستقى / بـ الميزان الخضرية ، في أثناء كلام ما نصَّه: «فإنَّ من المعلوم أن جميع أقوال الأئمة ومقلّديهم تابعة لآيات الشريعة وأخبارها، الحكم المطابقة / . فما صرَّحت الشريعة فيه بالتَشْديد شدَّدُوا في فعله أو تركه.

⁽١) في هامش (أ): اخد الشريعتين!. أي أنها وردت كذا في بعض نسخ الأصل المنسوخ منه. (٢) زيادة من (أ) فقط.

⁽٣) وفي بعص عبارات المطبوع من كتاب السيوطي اختلاف عما هنا.

وما صرّحت فيه بالتخفيف خفَّفُوا فيه. وما احتُملت صحّة الحكُمُ فيه، كان المحتهدون على قشمين: مخفَّف، ومشذدٍ. بحسب ما ظهر لهم من المدارك، ولسان العرب. كما يعرف ذلك من سبر مداهبهم، فإن شدّد أحدهم في حكم فهو مخفِّفٌ في حكم أخر، وبالعكس. كما سيأتي بياته إنَّ شاء الله قريباً ٩. انتهى.

وقال فيه أيضاً، بعد كلام نقله من "قواعد الزركشي" الفي (الرخصة) [١/ ١٢٠]، ما نصُّه: "وفي كلام الإمام الشافعيُّ"، رضي الله تعالي عنه: "إذا ضاق الأمرُ السُّعِ"، ومفهومُ القاعدة: أنه إذا السِّع الأمرُ ضاقٌ، اهـ. ويوضَّحُه قول شيخنا سيدي عليَّ الخواص: أنه لو عُرض عليه حالٌ من عجز عن العمل بالعزيمة الَّذي قال هُو بها. لأفتاهُ بالرُّخص الَّتي قال بها غيرُه، وأقرِّه عليه. بل كانتُ هي مذهبه. لأن الأثمّة المجتهدين / ، رضي الله عنهم، لا يخفّي عليهم ما ١ - ١١١ انطوتْ عليه الشريعةُ المطهّرة من طلب التخفيف عن الأمّة في الكتّاب والسنة.

فمن الكتاب قوله عزَّ وجل: ﴿ لِمُرِيدُ ٱللَّهُ يَكُمُ ٱللَّهُ وَلَا يُرْيِدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلِيَكُمْ فِي ٱلْذِينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ اللحج. ٧٨]، وقوله تعالى: ﴿ لَا يُكُلِّفُ اللَّهُ نُفَسًّا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ اللفرة: ٢٨٦، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لرَّهُ وفَّ رَّحِيدٌ ﴾ [البفرة: ١١٤٣].

ومن السنة: قوله ﷺ: «[إنَّ] الدِّينَ يشرّ، ولنْ يشادُّ هذا الدِّينَ أحدٌ إلا غلبه ١٣٠٠. وقوله ﷺ بخفض صوتٍ لمن بايعه على السمع والطاعة: «فيما

⁽١) الزركشي، هو محمد بن عبد الله بن بهادر (ت ٧٩٤هـ). وعموان كتابه في القواعد المنثور في القواعد الفقهية؛ مطبوع في ٣ مجلدات.

 ⁽٢) فكر الزركشي: أنّ هذه الفاعدة وردت في ثلاثة مواضع من كلام الإمام الشافعي، رحمه الله. ينظر: المنثور: ١١٠٠/١ وما بعدها.

⁽٣) أخرجه البخاري، من حديث أبي هريرة: ١٦/١، رقم ٣٩.

وفي «منظُّومَة الزُّبُد» [ص ١١] لابن رَسُلان:

والشافعي ومالك والنّعمانُ وأحمدُ ابنُ حنبَلِ وشفيانُ وغيرُهم من سائر الأئمةُ علىٰ هُدَيْ والانحتِلاف رحمةُ

وقال الشيخ العلامة علي بن عبد الزحيم بن قاضي باكثير في اكتابه المذكور: «كل حكم مختلف فيه، فله عند الله جهنّان، أو ثلاث، أو أربع، أو العرف الله عند الله جهنّان، أو ثلاث، أو أربع، أو العرف العرب المدكور: «كل حكم مختلف منه المنت من الاختلاف. فيعلَم منه: أنّ الأمر الواحد (ب. ١١٧ / قَد يكونُ في الشريعة جائزاً في حقّ شخص، حراماً في حتى آخر، مندوباً في حق ثالث، مكروهاً في حقّ رابع، مباحاً في حقّ خامس، وهو في نفسه شيء واحدٌ، واختلف حكمه باختلاف المجتهدين في حكمه.

فإنَّ الله تعالى ألهم كُلَّ مجتهدٍ أَصُولاً ودلائِلَ وقواعِد ومَداركَ كلبَّاتٍ وجزئيات، وأراهُ أنها الحقَّ، وتعبّذه بها، هُو ومن قلده. فأخذ كلَّ بما ألهمه الله

⁽١) منفق عليه من حليث ابن عمر: البخاري: ٩/ ٩٦، رقم ٢٧٢٠٢ مسلم: ٢/ ١٤٩٠، وقم ١٨٦٧.

⁽٢) منفق عليه من حديث أبي هريرة، البخاري: ٩/ ١٧ ، رقم ٧٢٨٨؛ مسلم: ٢/ ٩٧٥، رقم ١٣٣٧.

⁽٢) منفق عليه، البخاري: ١/ ٢٧، رقم ١٦٩ مسلم: ١/ ١٣٥٨ ، رقم ١٧٧٢.

⁽٤) سبق تخريجه. ص ٧٧.

⁽٥) في (ج): ٤ أمر ١.

الفصار الأول في المنادع الأناء ، الله من الله وحد بده الأمد والأطول، تعالى في ذلك، وكل منهم على هذئ من ربهم، فهذه الأشياة _ أعني: الأصول، وما ذُكر معها _ هي الموجبة لذهاب كُلُ إلى ما رآة من الأحكام، واعتقاده أن ذلك حكم الله تعالى لا غير، في حكم المجتهد ومقلده.

وباعتبارها؛ انتاز كلُّ إمام بمذهبه، وخطَّا بعضهم بغضاً، وحصل التجاذب والخلاف بين الصّحابة ومن بعدهم. فكلٌ منهم يتبعُ الدليل الذي ألهمه الله إياه، ويناظرُ عليه، لما أوقعه في قلبه أنه الحقُّ عنذه. فإن رجع إليه صاحبُه فذاك، وإن لم يرجع إليه؛ تقرَّر الخلاف، وحصلتِ التوسعةُ»، انتهى.

وقال الشيخ المحقق، محمدُ بن سليمان الكرديُّ، في كتابه «الفوائد المدنية» [ص ٣٣٣-٣٣٠]: «وكلُّهم أحذُونَ بما يظهر لهم من الأدلّة الشرعية.

وقد حكى عبد الوارث بن سعيد "، قال: قدمتُ مكة فوجدتُ بها أبا حنيفة، وابنَ أبي ليلي، وشيرُمة. فقلتُ لأبي حنيفة: ما تقولُ في رجلِ باغ / بيعاً ١١٨٠ وشرط / شرطاً ؟ فقال: البيغ باطل، والشرط باطلٌ. ثم أنيتُ ابن "أبي ليليٰ ١١١١ البيغ خائزٌ، والشرط باطلٌ. ثم أنيتُ ابن شيرُمة فسألته، فقال: البيغ جائزٌ، والشرط باطلٌ. ثم أنيتُ ابن شيرُمة فسألته، فقال: البيغ جائزٌ، والشرط باطلٌ. ثم أنيتُ ابن شيرُمة فسألته، فقال: البيغ جائزٌ، والشرط باطلٌ. شم أنيتُ ابن شيرُمة فسألته، فقال: البيغ جائزٌ، والشرط جائزٌ، فقلتُ: سبحان الله! ثلاثة من فقهاء العراقِ، اختلفُوا في مسألة واحدةِ هذا الاختلافُ!

فأتيتُ أبا حنيفة فأخبرتُه، فقال: لا أدري ما قالا؛ أخبرني عمْرُو بن شعيبٍ عن أبيه عن جده: أن النبيُ الله نهى عن نبيع وشرُطٍ. البيعُ باطلٌ، والشرطُ باطِلٌ. ثم أتيتُ ابن أبي ليلي، فقال: لا أدري ما قالا. حدّثني هشامُ بن عُرُوة عن

⁽١) توفي سنة ١٨١ هـ، حديثه عند السنة ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٨/ ٣٠٠. (٢) سقط من (أ).

عائشة، رضي الله تعالى عنها، قالت: أمرني رشول الله تتين أن أشتري بريرة، وذكر الحديث المتضمّن للإذن في شرائها، واشتراط الولاء لهم. ثم أبطل النبيُّ يَثِنَا اع ١٠٠٠ الشرَّط / وأمّضل البيع. فالبيغ جائزٌ، والشرطُ باطلٌ.

ثم أتيث شيرًمة، فأخبرتُه. فقال: لا أدري ما قالاً. وروى حديث جابر: أنه باع النبي على جملة، وشرط ظهره إلى المدينة. قال: فالبيغ جائزً، والشرطُ جائزًاًً!.

فأخذ كلُّ إمام بظاهر خديث، وبهذا السنب وقع اختلافٌ عظيمٌ بين الأتمة، رضي الله عنه، في المسألة، الاتمة، رضي الله عنه، في المسألة، الم يجر "ا شيئاً من هذه الأحاديث / على إطلاقه. بل جمع بين الأحاديث، وفضل تفصيلاً حسناً. وملخص ما ذكر أثمننا الشافعية في المسألة: أن الشرط في البيع ينفسم أربعة أقسام "". ثم ساق" الأقسام إلى آخرها، إلى أن قال اس ٢٣٨]: "وبه يظهرُ سرّ حديث "اختلاف أفتي رَحمةً "".

وقد رأيتُ في «العقَّد الفريد في أحكام التقليد» للسيد السمهودي، في (التكميل) الذي جعله في (استحباب الخروج من الخلاف وما يُعتبر فيه)، نقلاً عن بعض فقهاء غزناطة لرص ١٧٩]: «أنَّ جمهور مسائل الفقه مختلفٌ فيها، اختلافاً معتَداً به، والمجْمعُ عليه قليلٌ ، إلى آخر ما قاله.

⁽١) خير عبد الوارث بن سعيد. أحرجه العليراني في المعجم الأوسطة: ٤/ ٢٣٥، برقم ٢٣٦١.

⁽٢) في مطبوعة االفوائدا: ايجؤزا.

⁽٣) انتهل كلام الكردي، الفوائد المدنية: ص ٣٣٥.

⁽٤) أي: الكردي.

⁽٥) تقدم تخريج الحديث. ص٧٧.

وفيه أيضاً [ص ١٨٢]: أجاب ابنُ عزفة ""؛ •بأن مرادهم من كون المختلف فيه من المتشابهات: هو المختلف [فيه] "المتساوي الأفوال / ، أو متقاربُها، وليس الما ١١١ أكثرُ مسائل الفقّه هكذا، بل الموصوفُ بذلك أقلُها (الله آخر ما قاله (١٣١٠ [انتهن] " ا

Mary .

اعلَمْ أن الشخص إما أن يكُون: مجنهداً، أو غير مجتهدٍ.

فإن كان مجتهداً: واجتهد. وظهر له الحكم؛ لم يقلَّد غيزه اثفاقاً، كما صرَّحُوا به.

قال العلامة الشيخ، علي بن عبد الرّحيم باكثير: اوإن قُلْنا: إنْ قول غيره من الشّريعة، لأنه ثبت بالدليل الضّحيح: أنْ كُلّ مجتهد مكلّف بحُكْم اجتهاده. كما تقدم. وإن كان لم يظهر له شيء فقد قبل: إنه يقلّدُ غيره، وقبل: يقلّدُ الأعلم منه، لا غير. وقبل: في غير القضاء والإفتاء. وقبل: بلّ وفيهما، إن ضاق عليه المناه الوقتُ عن الاجتِهاد.

فحيث منعناة، فوجهه: أنه كاملُ الآلة، بصدد أن يظهر له خلافُ ما ظهر للآخر، وأن يرجعُ الكُلُّ إلى قوله. أو يظهر له دئيلٌ من كتابٍ أو سُنَة أو إجماع، أو غير ذلك من المرجّحات، موافقة لذلك أو مخالفة له، فلم يرخّص له في تؤك

 ⁽١) هو محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي (ت ٨٠٣هـ). ينظر عنه: الضوء اللامع: ٩/ ٢٤٠٠ نيل الابتهاج، ص ٢٧٤؛ الأعلام: ٧/ ٤٣.

 ⁽٢) زيادة من النسخة الأم، ومن «العقد الفريد»، و «الفوائد المدنية».

⁽٣) أي: السمهودي، والكلامُ للكردي.

⁽١) ريادة من (ع)، والنص في الفوائد المدنية (ص ٢٣٨).

الاجتهاد. وحيث جعلنا له التقليد، عند عدم ظهُور الحكُم له، على خلاف من الحاسمة الدونية المنافعة على أمام التهليد المنافعة على المدينة على المدينة وكل إمام التهلي نظره إليه، وقف به الاجتهادُ عليه، فهو مهتدٍ.

فأما المانعُ: فحجزه الدليلُ عن مجاوزة اجتهاده إلى اجتهاد غيره. وأما المجورُدُ: فأداهُ اجتهادُه إلى الأنحذ بقولِ غيره، مُطلَقاً ومقيداً، كما مرْ آنفاً.

فالمانعُ، وإن اعتقدُ أن مخالِفه على هدّى من ربّه، في الجملة؛ رأى الدليل الخاص قد أو جب عليه عدم تقليده غيزه، مطلقاً ومقيداً»، انتهى كلامُ باكثير. وإن كان الشخص غير مجتهدٍ؛ فسيأتي حكمُه في (الفصل الثاني).

[تعریف المجتهد]^^

ونذكر هنا شرط المجتهد المطلق، مع الاختصار والإجمال. فنقول: «المجتَهِدُ»: «هو العارفُ بأحكام القرآن، والشّنة، وبالقياس، وأنواعها».

إلى الله فعن أنواع الفرآن: العامم ، والخاص ، والمجمل ، والمبين (1) ، والمقيد ، والمقيد ، والنص ، والظاهر ، والناسخ والمنشوخ .

ان ۱۱ ومن أنواع/ الشنة: المتواتر، والأحاد، والمتصل، وغيره.
 ومن أنواع القياس: الأؤلئ، والمساوي، والأذون.

⁽١) العوان من هامش النسخة (أ)

⁽٢) سائطة من (ب).

> ولسانُ العزب: لغةً، ونحُواً، وصرْفاً، وبلاغةً. وأقوالُ العلماءِ: إجماعاً واختِلافاً(١).

قال شيخ الإسلام زكريًا الأنصاريُّ، في كتابه «لُبُ الأصُول»، بعد ذكر تعريف المختهد، ما نصُّه [ص١٤٨]: «ودُونه (مجتهدُ المدْهُب)، وهو: المتمكِّنُ من تخريج الوجُوهِ على نصوص إمامه. ودُونه، (مجتهد النُّنْيا)، وهو: المتبحُرُ المتمكِّنُ من ترجيحِ قَولِ على آخَرِ»، انتهىُ.

老老安

[قف، وجود المجتهد في العصر وعدمه]^^!

وقال القفّال "": "مجتهد الفتّوى، قسمان: الأول: من جمع شرّوطه، وهذا لا يوجد. والثاني: من انتخل مذهباً من المذاهب الأربعة، ويعرف قواعده، ويصير حاذِقاً فيه، بحيثُ لا يشُذُ عنه شيءٌ من أصّولِه. وهذا أعزُّ من الكبريب الأحمر الا"،

(١) في (ج): اوتفصيلًا!.

(٢) هذا العنوان من هامش النسخة (أ).

 (٣) هو أبوبكر، عبيد الله بن أحمد القفال المروزي (ت ٤١٧هـ). بنظر عنه: طبقات الشافعية للسبكي: ٥/ ٧٥.

(٤) عبارة القفّال نقلها مختصرة ابنُ أبي الذم في اأدب القضاء (١/ ٢٧٩). وهذا نشها: المسؤول قسمان: أحدهما من حمع شرائط الاجتهاد، فيقضي ويقني باجتهاده، وهذا لا يوجد. والثاني: من ينتحل مذهب واحد من الأئمة، إما الشافعي، أو أبي حنيفة، وضي الله عنهما. أو عبرهما، وعرف مذهب إمامه، وصار حاذقاً فيه، بحيث لا يشذ عنه شيء من أصول مدهبه، ومنصوصاته. فإذا مثل عن حادثة إن عرف لصاحبه نصاً أحاب عليه، وإنا لم نكن عدهبه، ومنصوصاته. فإذا مثل عن حادثة إن عرف لصاحبه نصاً أحاب عليه، وإنا لم نكن عدما

انتهلى. قال ابن أبي الذم الم الما الما المناهب. ومن جملة غلمانه: القاضي تلامبله وغلمانه اصحاب و جوه في المذهب. ومن جملة غلمانه: القاضي خسين، والفوراني، ووالذ إمام الحرمين، والمشعودي، والضيد لاني، والسنجي، وغيرهم. فكيف بعلماء عضرنا! ويموت القفال، ويموت أضحاب أبي حامد، انقطع الاجتهاد، وتحريخ الوجوه في مذهب الشافعي، وإنما هم نقلة وحفظة. وأما في هذا الزمان فقد خلت الدنيا منهم الشافعي، وإنما هم نقلة وحفظة.

قال السيدُ الإمام عبد الزحمُن بن سليمانَ الأهدلُ، منغ الله به ""، بعد نفْلِه كلام القفال، وكلام ابن أبي الدَّم، في جوابٍ سُؤالٍ: «وإذا كان هذا قولُ الإمام ابن أبي الدَّم، فكيف لو رأي عضرنا هذا أوالله المستعانُ»، [انتهي] "".

华华春

اح/ ١١٣ وقال الشيخ/ ابن حجر في «التحفة» [١٠٩/ ١٠٩]: «قال ابنُ دقيقِ العيد/: المنال الله العصر عن مجتهدٍ، إلا إذا نداعل الزمانُ وقرُبت السّاعة. وأما قولُ الغزاليّ كالقفّال: "إن الغضر خلاعن المجتهد المستقلُ "؛ فالظاهرُ أن المراذ: مجتهدٌ قائمٌ بالقضّاء، لرغبة العلماءِ عنه. وكيف يمكنُ القضّاءُ على الأعضار

المسألة منصوصة، له أن يجتهد فيها على مذهبه، ويخرجها على أصول صاحبه. ويفتي سا
أدى إليه اجتهاده، وهذا أيضاً، أعر من الكبريت الأحمراه، النهلي.

⁽١) هو إبراهيم بن عبد الله الهمداني الحموي الشافعي (ت ٢٤٢هـ). ينظر عنه: شذرات الدهب: ٥/ ٢١٣؛ الأعلام: ١/ ٤٩.

⁽٢) أبن أبي الدم، أدب القضاء: ١/ ٢٨٠-٢٨١. وفي العبارةِ اختصارٌ غير مخلّ.

 ⁽٣) من هذه العبارة ، نستغيد أن المؤلف كتب كتابه هذا في حياة السبد الأهدل، أي قبل سنة الاهد الإهدل، أي قبل سنة الاهد أي وهو في العقد الرابع من عمره رحمه الله.

⁽٤) مزيدة من (ج).

بخفوها عنه، والفقال نفشه كان يفول لسائله في مسائل الطبرة: «تشالني عن مذهب الشافعي أم عمّا عندي؟». وقال هو وآخرون، منهم تلميذه القاضي: «لسنا مقلدين للشافعي، بل وافق وأينا رأيه». قال ابن الزفقة: «لا يحتلف اثنان، أن ابن عند السلام، وتلميذه ابن دقيق العيد، بلغا رُتبة الاجتهاد».

وقال بن الضلاح "! «إمام الحرمين، والغزالي، والشيرازي، من الأثمة المجتهدين في المله التهلي، ووافقه الشيخان. فأقاما، كالغزالي، احتمالات الإمام وجوها. وخالف في ذلك / ابن الزفعة، فقال في موضع من "المطلب" "! الما المحتمالات الإمام لا تعدُّ وجُوهاً، وفي موضع آخر منه: "الغزاليُّ ليسن من أضحاب الوجُوهِ، بل ولا إمامُه "!

[قف! جواز تجزَّؤ الاجتهاد]:٣٠

والذي الناهل المسائل. إذ الأصحُّ جوازُ تبت لهم اجنهادً ـ فالمرادُ به: التأهلُ مطلقاً، أو في بغض المسائل. إذ الأصحُّ جوازُ تجزُّنه، أما حقيقته بالفعل، في سائر الأبواب؛ فلم يُحفَظُ ذلك عن قريبٍ من غصر الشافعيُّ إلى الآن. كيف، وهو متوقَّفٌ على تأسيس قواعد أصُولية، وحَديثية، وغيرهما، يخزُج عليها استنباطاتُه وتفرُعاتُه.

وهذا التأسيس، هو الذي أغْجَز الناس عن بلُوغ حقيقة مرتَبة الاجْتهادِ المطلقِ، ولا يغني عنه بلوغُ الدرجة الوشطي، فيما سبق. فإنَّ أَدُونَ أَصْحَابِنا،

 ⁽١) هو عثمان بن عبد الرحمن، الشهرزوري الكردي الشرخاني (ت ٦٤٣هـ). ينظر عنه: وقيات الأعيان: ١/١٣١٢ الأعلام: ٢٠٨/٤.

 ⁽٢) هو كتاب «المطلب العالى شرح وجيز الغزالي»، مخطوط، لم يطبع بعد.

⁽٣) العنوان البجانبي من هامش النسخة (١).

⁽٤) لا يزال الكلام لابن حجر في «التحفة».

ومن بعدهم، بلغ ذلك، ولم تحصل له مرتبة الاجتهاد المذهبي، فضّلاً عن الاجتهاد النسبي، فضلاً عن الالجنهاد المطّلق، انتهىٰ كلام ابن حجراً!

李安安

وفي «مختصر فتاويه» لأبي زرعة "ا، ما نصّه: «مشألة: قال الشيخان: ١ ١١٠ الناسل كالمجمعين اليوم على أنه لا مجتهد ال. هل لهما مستند في ذلك؟ مع ما يلزم عليه من تعطيل فرض الكفاية وتأثيم الناس؟

أجاب: سيفهما إلى ذلك الفخر الرازي، وغيره. وقد قال النووي كابن الصلاح: «ومن ذهر طويل، يزيد على ثلاثمئة سنة، غدم المجتهد المستقل المستقل المناهر / كلام الأضحاب: أن فرض الكفاية لا يتأذى بأضحاب الوجوه. لكن الحال الرابل الضلاح: «ويظهر تأذي الفرض به في الفتوى".

وإذا تأملت جميع تلك الأعضار، لم تجدهم جمعُوا تلك الشروط، فلا إلله عليهم، إذ لا يخاطب بها إلا من اجتمعت فيه تلك الشروط. لأن أضحابنا، وغيرهم، بذلوا جهدهم فوق ما يطاق، كما يعلم من تأمل أخبارهم. ومع ذلك، فلم يظفروا برتبة الاجتهاد المطلق من كُلّ الوجُوه. أي: ولا ينافيه قول كثيرين من أصحابنا: "أتبعُنا الشافعي دون غيره، لأنا وجدنا قوله أرجح، لا أنا قلدناه"، أي: في كُلّ ما ذهب إليه، البل وافق اجتهادنا اجتهاده في كثير من المسائل النام، البل وافق اجتهادنا اجتهاده في كثير من المسائل النام، النهي،

**

وقال العلامة الشيخ عليُّ بن عبد الرَّحيم باكثير، في كتابه «القولُ الأجمل

⁽١) الهيتمي، تحقة المحتاج: ١٠٩ /١٠٩.

 ⁽۲) المغصود هو كتاب السمط الحاوي للمهم من الفتاوي، لعبد الله بن أحمد بازرعة الدوعني،
اختصر فيه الفتاوئ الكبرئ الابن حجر ينظر: جهود فقهاء حضرموت: ١/ ٦١٠، وما بعدها.
 (٣) أصل المسألة في الفتاوئ الكبرئ، (٤/ ٣٠٣-٣٠٣).

النصل الأول: في احتلام الأثلة، وأنه من الله يحمة بهذه الأمة . في العمل بشهادة الأمثل فالأمثل ""، في سياق كلامٍ من مطلوبه: «وقد قالوا: إن العلماء مراتب:

الأولى: مجتهد مستقل، كالأربعة وأضرابهم.

والثاني: مطلقٌ منتسِبٌ، كالمزنيّ.

والثالث: أَصْحَابُ الوجُوءِ، كَالْقَفَّالُ وَأَبِي حَامِدٍ.

الرابع: مجتهدُ الفُتُويَا، كالرافعيِّ والنوّويّ.

والخامس: نُظَارٌ في ترُجيح ما اختلف فيه الشّيخانِ وأضْرابُهم، كالإسنويّ واضرابه.

والسادس: حملةً فقو. ومراتبُهم مختلفةً، فالأعَلُون منهم يلتحقون بأهل المرتبة الخامسة.

وقدنضواعلى: أنَّ المواتب/ الأربع الأولى يجوزُ تقليدُهم. وأمَّ الأخيرتانِ، السامة اللاجماعُ الفعليُّ، من زمنهم إلى الآن، على الأخذ بقولهم ونزجيحاتهم/ في المهاا المنقُولِ، حسب المعرُوفِ في كتُبهما، انتهلُ.

**

وقال الشيخ ابن حجر، في (إحياء الموات) من التحققا، في أثناء كلام ذكر فيه الإجماع الفعلي، ما نصُّه [٦/ ٢١٧]: اقال شيخنا(٢): اإنه اللهي الحقيقة كلامُ أثقتنا. ولا إشكال أنْ خزق الإجماع، ولو فعلياً، محرّمٌ على مفتي رماننا وحاكمه،

⁽١) محطوط، لم يطبع بعد. ينظر: حهود فقها، حضرموت: ١/٧١٩-٧٢٠

⁽٢) هو الشيخ زكريا الأنصاري. وكلامه في افتاويه ان ص ٢٧

⁽٢) أي: الإجماع الفعلي.

لانتفاء الاجتهاد عنهما. فإن فرض وجود مجتهد؛ فظاهر كلامهم: أنه يحرم خرق الإجماع الفغلي، كالقولي، وهو الوجد الله، انتهل الله وإنما ينجه ذلك في إجماع فعلي غلم صدوره عن مجتهد عضو، فلا عبرة بإجماع غيرهم. وإنما ذكرت هذا، لأن الأذرعي الله وغيره، كثيراً ما يعترضون الشيخين والاصحاب بأن: الإجماع الفعلي على خلاف ما ذكروه، فإذا علمت ضابطه الذي ذكرته؛ لم يرد عليهم الاعتراض بذلك، لأنه لا يعلم: أن ذلك إجماع مجتهدي عضر أو لا نعم؛ [ما] شف فيه أن العائمة تفعله، وجزت أعضار المجتهدين عليه، مع علمهم به، وعذم إنكارهم له، يُغطى حكم فعلهم، كما هو ظاهر، فتأمله النتهى كلام المتحقة الماكرة مه له، يُغطى حكم فعلهم، كما هو ظاهر، فتأمله النتهى كلام المتحقة الماكرة من النهى كلام المتحقة المناتفة المن

非专告

وفي «الفوائد المدنية» ما نصّه [ص ٤٥]: «ولقد كنتُ في مِزيةٍ من قولِ الثّاجِ الله الله التفيّ السبكيّ أن كان أعلم من التّووي، وأن النووي كان الله الله النقيّ السبكيّ أن كان أعلم من التّووي، وأن النووي كان الله الله أن وقفتُ على قوله: «إنّ والله التقيّ سُئلُ: أهو أعلم أم شبخُه ابنُ الرّفْعة؟ فقال التقيّ [السبكيّ] أن ابنُ الرفعة أن [كان] أعلم مني. قال

⁽١) في (ب): ﴿الأوجه، ويقية النسخ مع الأم كما أثبت.

⁽٢) أي كلام الشيخ زكريّا الأنصاري.

 ⁽٣) أحمد بن حمدان (ت ٧٨٣هـ)، فقيه شافعي، ولد بأذرعات الشام، وتفقه بالقاهرة، وولي بيابة القضاء بحلب ومات بها. ينظر عنه: الدرر الكامنة: ١/ ١٣٥٠ الأعلام: ١/ ١١٩٨.

⁽٤) عبد الوهاب من علي (ت ٧٧١هـ). ينظر عنه: الدور الكامنة: ٢/ ٢٥، والأعلام. ١٨٥.

 ⁽²⁾ علي بن عبد الكافي. أبو الحسن، الأنصاري الخزرجي (ت ٧٥٦هـ). ينظر عنه: طبقات الشافعية، لابنه: ٢/٦٦ -٢٢٦؛ الأعلام: ٤/ ٣٠٢.

⁽٦) سقطت من (أ)، وهي مثبتة في بقية النسخ والأم.

 ⁽٧) أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، محتسب القاهرة (ت ٢١٠هـ). ينظر عه:
 الدور الكامنة: ١/ ١٢٨٤ الأعلام: ١/ ٢٢٢.

⁽A) سقطت من (ب)، وهي مثبثة في بقية النسخ والأم.

العصل الاول: في اختلاف الاتمة: واله من الله رحمة بهذه الأمة-التاج السبكيُّ: لم يرد والدي بدلك التواضع، وإنما هو الواقع. فإن ابن الرفعة كان أغلم من والذي "، النهي بالمعلى، لعدم و جود عبارته الآن عندي؛ فعذرته " حيننا.

و لا ينافي القول بأعلمية السبكئ اشتهار كتُب النووي، والعمل بقوله، فإنَّ ذلك فضَّلَ الله يؤتبه من يشاءً". قال ابن حجر في التحفته"/: الوكْشِفُ لبغض الله الله الضالحين عن النوويُّ بعد موته: أنه وقع له حظٌّ وافرٌ من تجلَّي الله عليه برطَّناهُ وعطَّفه، فسأل عود بعضه على كُتبه، فعاد، فعمَ النَّفُعُ بِهَا شِرْقاً وغرَّباً، للشَّافعية وغيرهم، كما هُو مشاهدًا، انتهى [النحفة ١ / ٣٧].

وقد وصف التفيُّ السبكيُّ ("بالمجتهد المطلق».

ثم ذكر كلاماً عن السبد السمهوديّ في وصّف السبكيّ، إلى أن قال بعده [العقدا ص ٧٥-٧٦]: الوسع هذا كُلُّه، رأيتُ بخطُّ الحافظ السَّحاوي، ما ملخَّطه: الولم يلها ـ أي: دار الحديث الأشَّرفية ـ من زمن الواقف؛ أورغ من الشَّيخ، كما صرّح به السبكتي. مع ادعائه مَا أظنُّ أنَّ والله لا يوافقُه الله عيث قال التالج في ترجمة أبيه [االطبقات!: ١١٩/١٠: "وولي بعد وفاة المرِّي "ا، سُيخه الله الحديثِ الأشرفية. والذي نراهُ: أنه ما دخلها أعلم منه، ولا أخفظ من المزِّين ١٦٠)، ولا أورعَ من النوّويّ وابن الصّلاح، انتهى كلامُه (٧).

⁽¹⁾ الكلام للكردي، رحمه الله.

⁽٢) الواصف هو ابن حجر، والكلام للكردي.

⁽٣) السخاوي، المنهل العلب الروي: ص ٩٥.

⁽٤) هو يوسف بن عبد الرحمن المزي، القضاعي الكلبي (ت ٤٧٤٧هـ)، ولد بحلب، وثوقي في دَمشق. ونسبته إلى (المزة) من أحياء دمشق. ينظر عنه: الدرر الكامنة: ٤/ ٢٥٧ ؛ الأعلام: ٨/ ٣٣٧.

⁽٥) في (ج): «مشيخة»:

⁽٦) في جميع نسح الأصل. «العزبي ١، في الموضعين، وهو تغويف والضنح.

⁽٧) أي: كلام التاج السبكي-

وقد ذكر الإسنوي ما يفيد أن النووي أجل من ابن الرفعة، فإنه قال في مقدمة "المهمات" في (الفصل الأول)، في الكلام على احتمالات الإمام، أتكون أوجها، أم لا؟ وحكى كلام الغرالي، [شم الزافعي] "اثم النووي في ذلك. وأن كلاً منهما عدها أوجها، وأن كلاً منهم أجل ممن جاء بعده، ثم نقل عن ابن الرفعة التصريح بخلافه، وتعقبه بقوله [١/٢/١]: "والذي ذكره مردود، بما سبق، من نقل جماعة كل منهم أجل منه»، انتهى".

وأجد في نفسي " أيضاً لا تسمخ بكون الرافعي أعرف بالحديث من النووي، مع أنه قد نقله الحافظ الزيل العراقي عن شيخه الحافظ أبي سعيد العلائي. قال: "سمعته يقول: إنّ الرافعي أعرف بالحديث من الشّيخ محيي الذين "، فتوقفت في ذلك، فقال لي: هذه "أماليه" تدلّ على ذلك، وعلى معرفته الذين "، فتوقفت في ذلك، فقال لي: هذه "أماليه" تدلّ على ذلك، وعلى معرفته المنافعي " له. ولكل من الغلماء قضد ونيد، على حسب ما وفق له، وألهم "، انتهى" "، وقال الحافظ السخاوي أصد وفيد وناهيك به نقداً السخاوي للزجال - عن النقضيل بين الشّيخ والرافعي في الحديث بخصوصه، فما سمح للزجال - عن النقضيل بين الشّيخ والرافعي في الحديث بخصوصه، فما سمح طريقة أهل الفنّ عدة تصانيف: "ناريخ قزوين "، و"الأمالي "، و"شرح المسند"، ولكن الأدب عدم التعرض لهذا، أو نخوه"، انتهى ما أردت نقله من كلام ولكنّ الأدب عدم التعرض لهذا، أو نخوه"، انتهى ما أردت نقله من كلام الحافظ السخّاوي.

⁽١) ما بين المعكوفين لم يرد في (ج).

⁽٢) كلام الإسبوي هذا، نقله السخاوي في اللمنهل العذب، (ص ٩٥).

⁽٣) المتحدث هو الكردي في الفوائد؛ (ص ٤٧).

 ⁽٤) العبارة نقلها السحاري، في «المنهل العذب» (ص ٦٤ -٦٥). عن مقدمة المحافظ العراقي
 لكتابه الخريج أحاديث الإحياء الكبير؟.

وقد رأيتُ `` في ([باب]'`'الاستنجاء) من "المطلب" لابن الرِّفُعة/ ما الـــ/١٣٨ نصُّه: ﴿ وَالنَّوُويُّ أَقَعَدُ مِنْهِ ، أَي: مِنْ الرَّافِعِيَّ ، بِالْمُحَدِيثِ ﴿ وَالْخُرْ * الْ

وبالجملة؛ فقد قلَّد النوريُّ المنة في أعناق الفقهاء، حيث ذكر في تصاليفه الفقهيّة من خزخ الحديث، وهل هو صحيحٌ أو حسنٌ أو ضعيفٌ؟ وتبعه علىٰ ذلك من جاء بعدة من الفُقهاء، مع أنه شيء لم يسبق إليه.

قال الزينُ العراقيُّ في خُطبة "تخريجه الأكبر لأحاديثِ إحياءِ الغزالي الله ما نصُّه (١٠): العادة المتقدمين السكوتُ على ما أور دوء من الأحاديث في تضانيفهم، من غير بيانِ لمن أخُرِجَ ذلك الحديث من أتمة الحديث، ومن غَير بيَانِ للصحيح من الضّعيف إلا نادِراً. وإن كان من أثقة الحديث، ولكنَّهم مشوا على عادة من تقدُّمهم من الفقهاء. حتى جاء الشيخ محيي الدين النَّوويُّ، فصار يسلكُ في تصانيفِه الفقهية الكلام على الحديث، وبيان من خرّجه، وبيان صِحته من ضغفه.

وهذا أمرٌ مهمٌ مفِيدٌ. فجزاه الله خيراً، لأنه تحمّل عن ناظر كتابه التطلّب لذلك في كتب الحديث، والمتقدمُون يحيلونُ كُلُّ علَم علىٰ كتُبه، حتىٰ لا يغفلُ

⁽١) القاتل هو الكردي في االفوائد المدنية؛ (ص ٤٨).

⁽٢) مزيدة من النسخة (ج).

⁽٣) كذا وردت في (ب). وفي (ج): اللَّي آخرها.

⁽١) لمحافظ العرافي (ت ٨٠٦هـ) كتابان في نخريح أحاديث «الإحباء»، أولهما: التخريج الكبير، في أربعة محلدات كبار، صيفه سنة ١٥٧هـ، وتعدر الوقوف فيه على بعض الأحاديث، ثم ظفر بكثير مم عزب عند. فاختصره في سنة ٧٦٠هـ، في التحريج الصغير، الذي سماه «المغني عن حمل الأسفار بالأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار". أفاده صاحب اكشف الظنون (١١/ ٢٤). (٥) عبارة الحافظ العراقي أوردها السحاوي في «المنهل العذب» (ص ٦٤-٦٥)؛ ونقلها المناوي في مقدمة كتابه افيض القدير شرح الجامع الصغير؟ (١/ ٢١)؛ و الكردي في «العواند؛ (ص ٨٥-٤٩).

النامل [عن] الناطر في كُلُّ علم من كتُب أهله، ومظانّه، وهذا الإمامُ أبو القاسم الناملُ الرافعيُ ويمشي على طريقة الفقهاء، مع شدّة علمه بالحديث النهام إلى أخر ما قاله الحافظُ العراقيُ، والأمر كما قال»، انتهلي (٢٠).

وقال سيلنا الشيخ المكيل، عبدالله بن علوي الحداد الله باعلوي: "ما جاء في الشافعية بغد النووي مثله. يعني: في أنقة المذّقب، ويشير إلى تصنيفه، أالله الشافعية بغد النووي مثله. يعني: في أنقة المذّقب، ويشير إلى تصنيفه، أالله النهل من (الباب السادس)/، في "المنافب الكُثري الآ" للسيد الجليل محمّد بن زين بن شميط (٧) باعلوي، رضي الله عنه.

※ ※

⁽١) مزيدة من (ج).

⁽٢) انتهت عبارة العراقي، عن "المنهل العذب" (ص ٦٤).

⁽٣) أي: كلام الكردي، الفوائد: ص 14.

⁽٤) المتوفي سنة ١٩٣٢هـ. ينظر: المرادي، سلك الدور: ٣/ ٩٩١ الأعلام: ١٠٤/.

⁽٥) قال ذلك سنة ١١٨٨ هـ. ينظر: غاية القصد: ٢/ ١٧٢.

⁽١) واسمها اغاية القصد والمراد في منافب القطب المحدادة، مطبوعةٌ في مجلدين.

⁽٧) المتوفق بشبام حضر موت سنة ١٧٧١هـ. ينظر: عقد اليواقيت: ٢/ ١٨٦٠ وما بعدها. ومناقبه مفردة في مجلد كبير، يسمى «مجمع البحرين».

[14/2]

الفصل الثاني: في التقليد" وما فيه من مرتبتي التخفيف /والتشديد

اعلَم، أنه قد مرَّ: أنَّ الشخص إمَّا أن يكون: مجتهداً، أو غير مجتهدٍ. [1] فالأول: قد مرّ بيانُ حكمه في (الفضل قبل هذا).

[7] وأما الثاني؛ أي: غيرُ المجتهد؛ فيلزمُه في غيرِ العقائد التقليدُ. قال [الشبخ]"العلامة عليُّ بن أبي بكُر ابن الجمال، في كتابه "فتح المجيد" [ص ١٢٢-١٧٤]: "يجبُ التقليدُ. أي: التزامُ مذهبِ معينٍ، على كلُّ من لم يبلُغ رتبةً الاجتهاد المطلَق، انتهلي.

وقال شيخ مشايخنا السيد الإمام [الحبيب]" الشيخ عبد الرحض بن عبد الله بلفقيه باعلوي، نفع الله به، في «شرح عقبالته» (١) [«مجموع بلفقيه». ١/ ٢٩١-٢٩٢]: اويجبُ على كلُّ مكلُّفِ تعلمُ ما يحتاجُ إليه في غالب الأحوالِ، من الفروع الَّتي لا ينذر وقوعها، ويلزم العاجز عن الاجتهاد التقليدُ في ذلك، فيأثم بترك تعلُّم ما قدر عليه، ولو سقراً أطاقه بما يُعتبر في الحج، ويأثم بترك التقليد أيضاً. وإن قيل: إنَّ العاسي لا مذهب له، فإن معناه: لا مذَّهب له يلزمه البقاءُ عليه.

⁽١) في هذا الموضع (بلغ) في النسخة (أ).

⁽٢) زيادة من النــخة (ب).

⁽٣) زيادة من (ج).

⁽٤) المسماة «القصيدة الفريدة في خلاصة العقيدة»، مطبوعة مع شرحها ضمن «مجموع الأعمال الكاملةه

وأما إذا عمل بلا تفليد، ووافق مذهباً معتبراً، فقال جمعٌ: لا تصخ عبادته ولا معاملة معاملة مطلقاً. وفال بعضهم فقال: تصخ المعاملة دون العبادة، لعدم الجزم بالنبة. ويظهر من عمل وكلام أنمة: أن العامي حيث الساء عمل معتبراً، وإن لم يعرف عين قائله، الساء عمل معتبراً، وإن لم يعرف عين قائله، السخ. ما لم يكن حالة عمله مقلّداً تغيره تقليداً صحيحاً/، وإن لم يعرف انتهل"!.

李鲁帝

[قف على تعريف التقليد]:(١)

والتقليدُ: أَخُذُ قُولِ الغَيرِ من غير معرفَةِ دليلهِ. ومعنى الأخـــــ به: التزامُ موجِبه.

ويشتَرطُ لصحّةِ التقليدِ شروطٌ:

[١ - أول شروط التّقليد]

الأول: أن لا يقلّد غير الأئمة الأربعة في القضاء والإفتاء. وهذا ضريخ عبارة الشيخ ابن حجر في "التحفة" في (شرح الخطبة)، وفي (القضاء).

قال الشيخ محمد بن سليمان الكرديُّ [ص ٣٣٠]: "وما سبق ذكرُه عن التحقق، من جواز تقليد غير الأنمة الأربعة، ممن يجوزُ تقليده بالنسبة للعمل لا للقضاء والإفتاء، كما هو مذكورٌ في مواضع منها». ثم ساق عبارتها من (كتاب القضاء) [١٠٠/١٠]،

⁽١) أي: كلام بلفقيه. وهو في شرح البيت رقم (٤٨).

⁽٢) هذا العنوان مأخوذ من هامش النسختين (أ) و(ج).

[تقليد غير الأربعة في حق النفس]:

وأما تقليدُ غير الأربعةِ في غمل الإنسانِ في حقّ نفُسه: فجائزٌ تقليدٌ من خُفِظُ مذهبُه/ في تلك المسألة، ودُوَّن حتى غرفت شروطه وسَائر معتبراته. ﴿ ١٠/ ١٢/

قال الكودي في «الفوائد المدنية» [ص ٣٣١]: اولبعضهم:

و خَـَـازَ تَقَلَيــدُّ لَغَيــرِ الأربَعَةُ فِي حَقِّ نفســه فَفِي هذا شعة لا في قضــاءِ مع إفتــاءِ ذُكِرَ هذاعن السبكي الإمام المشتهزا انتهل.

وكيف لا ينجوزُ تقليدُهم! وهم مجتهدونَ كالأثمةالأربعَةِ، بل قَدْ يكونُ ١٣٣١ فَهِم من هو أَفَقَه من بعض الأربعة، ومن ثمة قال الشافعيُّ: «الليثُ أَفقَهُ من مالكِ، وتكن ضيَّعُه أَضْحابُه»(٣). انتهلى.

⁽١) من مؤلفات ابن حجر الهيتمي، طبع مرات متعددة.

⁽٢) في (ج): التحقيقاتهم؟.

⁽٣) أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في كتابه اطبقات المحدثين بأصبهانة (١/ ٢٠٤)، قال: احدثنا إبراهيم من محمد بن الحسن عن الربيع عن الشافعي قال: اكان الليك بن سعد أفقه من الراهيم من السيء إلا أنه ضيعه أصحابه،

وسيأتي في (الفصل الثالث) من (الباب الثالث)، تصوصل خكم جوازِ تقليد القول والوجه والضعيف، ما يردُّ قول الشيخ ابن حجر في "فتح الجوادة في بخث جواز الجمع للمريض [١/ ١٩٥]: "وواضحُ أنه يتعينُ على من أراد فعله؛ تقليدُ الإسام أحمد، دون المختارين، لأنهم لا يقلدون، ودون القول الغير المشهور، لأن ما ضعفهٔ المجتهدول" أمن أقواله لا يقلد فيه "، انتهى.

وسمعت سيدي الوالديفول: "لما قرأت عبارة "الفتّح" هذه على شيخنا السيّد الإمام غمر بن عبد الرحمٰن البار باعلوي""، قال: "وأي فائدةٍ لذكر اختيارات الأثمة إذا لم يصحّ تقليدُهم فيها!".

وقال الشيخ ابن حجر في (كتاب الاعتكاف) من التخففة مع المئن المروز بلا لبث، كالوقوف بعزفة ا، قال المصنف: الرسل للماز فيه الاعتكاف، تحصيلاً له على هذا القول ا، انتهى. وإنما ينجه لمن قلد قائله، وقلنا بحل تقليد أضحاب الوجوه، وإلا كان متلبساً بعبادة فاسدة، وهو حرام ا، انتهى.

قال العلامة حسينُ بن علي العشاري("" في «حاشيته على شرح بافضل

⁽١) في (ج): االمجتهدا، بالإفراد.

 ⁽۲) توفي بحلاجل، قُراب القفقة، على ساحل البحر الأحمر، سنة ١٢١٢هـ. عقد اليوافية:
 ١/ ٢٩٠٠، وللشبخ عبد الله باسرداد (والد المؤلف) كتاب كبير شرح فيه قصيدة شبحه عجر البار في سلسلة الطريق اسمه الفيض الأسرار المخطوط في مجلدين.

⁽٣) بعدادي، شافعي، نوفي سنة ١٩٥٥ هـ عن ٤٥ سنة، تفقه بعبد الله السويدي (ت ١٧٤١هـ). وابيه عبد الرحم (ت ١٧٠٠هـ). له حاشية على الجمع النحوامع اله وعلى اللمنهاج القويماً وهو جد المفسر أبي الثناء الألوسي لأقد. ينظر. المسك الأذهر: ص ٨٦ سلك الدرداً ١/٢٢٠ الأعلام: ٢/٤٨/ هدية العارفين: ١/٣٢٨.

لابن حجر"' " في (الاعتكاف): "بشرط أن يقلُّد القائل به، وقلنا بحلُّ تقليد أضحاب الوجود، وهو الصحيح، كما فلمناه في (شرح الخطبة). ونصل عليه الشبر الملسيُّ. وإلا ؛ كان متابساً بعبادة فاسدة. وهو حرامٌ. فإن قلت: تعدُّم هناك جواز العمل لنفسه بمقابل الأطهر والمشهور. ومقتصى ذلك: أنه لا يحتاج إلى التقليب، وتقدّم/: أن الأوجه كذلك، فيقتضي أن لا يحتاج هنا/ إلى التقليد. 1 1 /11 (14/2)

قلت: نعم، بناء على قول الشبر المسي. وأما قول الشيخ في «التحفة»: الا يحوز العمل بمقابل الأصح والضحيح في الأوجد، فيحتاج إلى التقليد. على أنَّ في التقليد هُنا خلافاً، فالأحوط أن لا ينوي هنا الاعتكاف، وإذا نويل فالأحوطُ أن يقلُّه، انتهى كلامُ العشاري(٢).

و في (القضاء) من "النحفة" بعد كلام نقله عن الهروي "١٠١/١٠١-١١١١]: الوقضيَّه: جوازُ تقليد المفضول من أصحاب الأوجه مع ونجود أفضل منه، لكن في "الروضة" [١١١/١١١ املئقطا)]: "ليس لمفت وعامل على مذهبنا، على مسألة ذات قولين أو وجهين؛ أن يعنمد أحدهما بلا نظر فيه. بل يبحثُ عن أرجعهما، بنحو تأخره إن كانا لواحدِ"، انتهى. ونقل ابل الصلاح فيه الإجماع، لكنَّ حمله بعضهم على المفتي/ والفاضي، لما مرَّ من جواز تقليد غير الأثمَّة الــ/ ١٣٣ الأربعة بشرطه.

⁽١) منها نسخة حطبة في مكتبة الأحفاف بتريم، كتبت سنة ١٣٧٤ هـ، رقمها (١٨٢ فقه)، تقع في (۲۱۹ ورقة).

⁽٢) حاشية العشاري، (نسحة الأحفاف)، الورقة ١٩٦/ سد.

⁽٣) هو أبو معد الهروي، محمد بن أحمد (ت حوالي ١٠٠هـ). تخرج بابي عاصم العبادي، وله الإشراف على أدب القضاء وغوامض الحكومات، شرح فيه ثناب تسخه العبادي اأدب القضاءا. يُنظُر: طبقات الشافعية للسبكي: ٥/ ٣٦٥.

وفيه نظر، لأنه صرح بمساواة العامل للمفتي في ذلك، فالوجة حسله على عامل مناهل للنظر في الذلبل، وعلم الواجح من غيره، فلا ينافي ما مزعن الهزوي، وما يأتي في «فتاوي السبكي». لا عامي "الايتأهل لذلك»، انتهل.

[٢ ـ ثاني شروط التقليد]

١٠٥١ الثاني: أن لا يكون ـ ذبِّك المقلَّدُ فيه ـ مما ينفضُ فيه قضاءُ القاضي / .

قال العلامةُ ابنُ الجمال في اكتابه المذكور [افتح المجيدات ص ١٥١]: اوهو أربعةٌ: ما خالف النص، أو الإجماع، أو القواعد، أو القياس الجليّ، انتهل. وفي مواضع من النخفة ا: أن ما ينقض فيه قضاءُ القاضي لا يجوزُ تقليدُه.

[٣ ـ ثالث شروط التقليد]

الثالث: أن لا ينتبّع الرُّخصَ.

قال الشيخ ابن حجر في االتحفة اله (١/ ٤٤): ابأن يأخذ من كلّ مذهب بالأسهل منه، لاتحلال ربقة النكليف من عنقه حينتذ، ومن ثمّ كان الأوجه أنه يفشق به، وزغم أنه ينبغي تخصيصه بمن يتتبغ بغير تقليد يعتلُه، ليسن في محله، لأنّ هذا [ليس]"امن محلُ الخلاف، بل يفسّقُ قطعاً كما هو ظاهرٌ"، انتهل.

وقال العلامة الشيخ عليُّ ابن الجمالِ في كتابه "فتح المجيد" المذكور [ص ١٥١]: الايتنبع الرّخص، بأن يأخذ من كلّ مذهبٍ ما يُعدُّ الأهُونَ عليه،

⁽١) في النسخة (ب): الأنه عاصر ١٠. وفي النسخة (ج): الأنه عامي لا يتأهل ١٠ إلخ.

⁽٢) سقطت من (ج).

تم أطال النقل في نضوص الخلاف، إلى أن قال [ص ١٦٠]: "والحاصل: أن في نفسيق من نتبع الرُّخص، بحيث تنخلُّ ربقةُ التكثيف من عنّقه خلاقاً / ، اح ١١٠ استوجه في "التحقة" القول به. وجزى عليه شيخنا العلامة إبراهيم اللقائي الساكيُّ أنّه في شرح غقيدته "جوهرة التوجيد"! فقال [٢/٤٠]: "والحقُّ فلسُلُ فاعله، وفاقاً لأبي إسحاق المروزي، وخلافاً لابن أبي هُريرة"، انتهى. مع قنف لا يخلو من إشكال، تقدّمت الإشارة إليه. ثم رأيتُ ابن قاسم [في "حاشيته: الإشارة إليه. ثم رأيتُ ابن قاسم [في "حاشيته:

[٤ ـ رابع شروط التقليد]

الرابع: أن لا يلفّق بين قولين يتولّد منهما حقيقةً مركّبةً لا يقولُ بها كلّ منهما.

 ⁽١) الحسين بن محمد الحماطي الطبري (ت بعد ٠٠٤هـ). ينظر عنه: طبقات السبكي: ٤/٣٦٧
 (٢) هو المروزي، إبراهيم بن أحمد (ت ٣٤٠هـ)، شارح "مختصر المربي".

⁽٣) مزيدة من (ب).

⁽٤) الحسر بن الحسين، بغدادي (ت ٤٥هـ). ينظر عنه: طبقات السيكي: ٢٠٦/٣٥٠.

⁽٥) إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني (ت ٤١١هـ). ينظر عنه: خلاصة الأثر: ١١/٦.

 ⁽¹⁾ منظومة شهيرة في العقائد. لناظمها عليها ثلاثة شروح: كبير اعمدة المريدا، ووسط اللخيص التحريد لعمدة المريدة، الفدسنة ١٠٣٥، وصغير اهداية المريدا، لنظر: كشف الظنون:
 ١١ - ١٢٠ والكلام على شروحها الأخرى وحواشيها مما يطول ذكره.

⁽٧) أي: كلام ابن الجمال،

الامن توضّا وسن بلا شهرة، تقليدا لمالك. ولم يدلك، تقليدا للشافعي، ثم صلّى فصلاته باطلة باتفاقهما. لاتفاقهما على بطلان طهارند، المترتبة هي عليها. ومن فزوع ذلك، كما قاله الإستوني " [«التمهيد» ص ٢٥]: "إذا تكح عليها. ومن فزوع ذلك، كما قاله الإستوني " [«التمهيد» ص ٢٥]: "إذا تكح بلا وني، تقليداً لأبي حتيفة. أو بلا شهود تقليداً لمالك، ووطئ؛ لا بحد. ولو تكح بلا وني ولا شهود؛ أيضاً خد، كما قاله الرافعي. لأن الإمامين قد اتفقا على البطلان، انتهى. وخالف في ذلك صاحب «الغباب» " [٥/١٤٩]، فجزئ على عدم و نجوب الحد في هذه الضّورة. والله أعلم»، انتهى.

泰泰特

المعبرة في كتابه "فتح مخذوم/عبد العزيز بن زين المليباريُّ في كتابه "فتح المعبرة في (الفضاء)، ما نصه إص ٢٦٤): "وأن لا يلفق بين قولين يتولَّل منهما حقيقة مركبة، لا يقول بها كل منهما. وفي "فتاوى شبخنا"، يعني: ابن حجر [٧٦/٤]: "من قلّد إماماً في مسألة لزمه أن يجري على قصية ملْفبه في تلك المشألة، وجميع ما يتعلق بها "". فيلزم من انحرف عن غين الكعبة، وصلَّى إلى جهتها، مقلّداً لابي حنيفة، مثلاً؛ أن ينسح في وضوئه من الرأس قدر الناصية. وأن لا يسيل من بدنه بعد الوضوء دم، وما أشبه ذلك. وإلا كانت باطلة باتفاق وأن لا يسيل من بدنه بعد الوضوء دم، وما أشبه ذلك. وإلا كانت باطلة باتفاق

⁽١) عبد الرحيم بن الحسن القرشي الأموني (ت ٧٧٢هـ). ينظر عنه: طبقات ابن قاضي شهبة ١٩٨/٣.

 ⁽٢) هو أحمد بن عمر المرجد المرادي الزبيدي (ت ٩٣٠هـ) بنظر عنه النور السافر: ص ١٩٥٠.
 (٣) عبارته في النتاوئ (١/ ٧٦): اإذ يلزم من قلد إماماً في مسالة، أن يعرف جميع ما يتعلق بتلك المسألة في مدهب ذلك الإمام. ولا يجوز له التلفيق «

الفصل الثاني: في التقليدوما فيه من مرتبتي التخفيف والتشديد. المذهبين، فلبتفطُّن لذلك»، انتهيل. ووافقَه العلاُّمة عبد الله بالمخرِمة العدنيُّ الله وراد، فقال: "بل صرّح بهذا الشرط الذي ذكرُنا غيرٌ واحد من المحقَّفين من أهل الأصول والفقه، منهم ابن دقيق العبد، والسبكيُّ. ونقله الإسنويُّ في "التمهيد" عن العراقي". قلتُ "": بل نفله الرافعيُّ في «العزيز " عن الفاضي حُسين، انتهيَّ،

وقال شيخُنا"" المحفِّقُ ابنُ زياد"، رحمه الله تعالى، في "فتاويه"" / . المانا ا إِنَّ اللَّذِي فهمناهُ مِن أَمثلتهم: أن التركيب القادح إنما يمتنعُ إذا كان في قضية واحدة. فمن أمثلتهم: إذا توضَّأ ولمس، تقُليداً لأبي خنيفة/، وافتصد تقليداً ١٣١٠ للشافعي، ثم صلَّى؛ فصلاته باطلةٌ. لاتفاق الإمامين على بُطِّلان طهارته. وكذلك إذا توضَّأ ومسنَّ بلا شهوةٍ، تقليداً للإمام مالك، وثم يذلُّك تقليداً للشافعي، ثم صلَّىٰ؛ فصلاتُه باطلةً، لاتفاق الإمامين على بُطِّلان طهارته.

بخلاف ما إذا كان التركيب من قضيَّتين؛ فالذي يظهر أن ذلك غيرٌ قادح في التفليد. كما إذا توضأ ومسح بعض رأسه، ثم صلى إلى الجهة تقليداً لأبي حنيفة، فالذي يظهر: صحةً صلاته، لأن الإماسين لم يتفقا على يطلان طهارته. فإن

⁽١) العدسي، هو عبد الله من أحمد (ت٩٠٣هـ)، وهو أيضاً (الجد)، تعبيز أله عن حفيده عبد الله من عسر ان ٩٧٢هـ). ينظر عن (الجد): الضو- اللامع: ١٨/٥ قلادة النحر: ٦/ ١٩٢٧ جهود فقهاء حضرموت: ١٥/١٤.

⁽٢) القائل: هو الملياري،

⁽٣) لا يزال سياق الكلام للمليباري.

⁽٤) عبد الرحمن بن عبد الكريم المقضريّ الزبيدي (ت ٩٧٥هـ). ينظر عنه: النور السافر:

⁽a) فتاوي ابن زياد، تسمى الأنوار المشرقة في الفتاوي المحققة؛. مخطوطة، لها نسخ متعددة. لم تطبع حتى الآن. وقام عدد من طلاب الدراسات العليا في أكثر من جامعة في اليمن وخارجها بتحقيقها، ولم تصدر بعد. ينظر: مصادر انفكر: ١/ ٢٧١-٢٧٢.

الخلاف فيها بحاله. لا يقال: اتّفقا على بطلان صلاته. لأنا نقول: هذا الاتفاقُ نشأ من التّركيب في قضيّتين. والذي فهمناه: أنه غير قادح في التقليد،

ومثله: ما إذا قلّه الإمام أحمد، رضي الله عنه، في أن العورة الشوء تالالله وكان ترك المضمضة والاستنشاق والتسمية، الذي يقول الإمام أحمد بوجوب ذلك. فالذي يظهر: صحة صلاته إذا قلّه في قدر العورة، لأنهما لم يتفقا على بطلان طهارته التي هي قضية واحدة، ولا يقدح في ذلك اتفاقهما على بطلان ضلاته، فإنه تركيب من قضيتين، وهو غير قادح في التقليد، كما أفهمه تمثيلهم وقد رأيت في "فناوى البلقيني"" ما يقتضي أن التركيب بين قضيتين غير قادح "، انتهى ملخصاً، [انتهى]" كلام "فتح المعين".

杂音塔

آب/١٣١ وسيأتي آخر ما ننقل الآن عن «فتح المجيد» / لابن الجمال، ما يؤيد ما العرب الجمال، ما يؤيد ما الله في (٢٨/١) ذكر، بزيادة بسط/ وإبضاح. فنقول: قال الشيخ الغلامة علي ابن الجمال في «كتابه» المذكور اص ١٦٣ أ: «ثم هذا النلفيق، هل هو باطل بالإجماع قطعاً؟ أو بالإجماع المستدل به على بطلانه؟ فيه خلاف.

عبارة النحفة في (القضاء) صريحة في الأول، فإنه بعد نقل كلام المحقق ابن الهمام السابق، قال [التحفة: ١٠/١١]: "وظاهره: جوازُ التلفيق، وهو خلافُ الإجماع، فتفطّن له، ولا تغترَ بمن أخذ بظاهر كلام هذا المخالف

⁽١) كذا في الأم. وهو الصواب بخوياً. وفي بقية النسخ: ١١ السو أنين ١١.

 ⁽۲) البلقيني، هو سراج الدين، أبو حفص، عمر بن رسلان (ت ٨٠٥هـ). وافتاواه جمعها ابنه علم الدين صالح (ت ٨٦٨هـ). وسماها «التجرد والاهتمام بجمع فناوئ شيخ الإسلام» صدرت لها طبعتان.

⁽٣) مزيدة من النسخة الأم.

للإجماع، كما تقرّر ". وعبارة بغض الفتاويه"، أعني: صاحب االتخفة"، على ما نُقل عنها، ولم أزه"، بعد أن حكى الإجماع على منع التلفيق: الوزغم الكمال ابن الهمام" جواز نخو ذلك، ضعيف، وإن بزهن عليه"، انتهل.

وعبارة "مبتدأ التحرير "" اللمحقّق المشار إليه، بعد أن نقل جواز التلفيق / : اع ته الموقيده متأخر "" فال شارحاً كلامه، العلامة ابن أمير الحاج "، ومولانا السيد باذشاه "، رحمه الله تعالى: "هو العلامة القرافي "". بأن لا يترقب عليه ما يمنعانه، فمن قلّد الشّافعي في عدم الذلك، ومالك في عدم نقض اللمس بلا شهرة، وصلّى ان كانت صلاته بذلك ضحت، والابطلت عندهما "". محتملة

⁽١) لأنه مغولُ بالمعنى، أداده محقق كتاب افتح المجيدا (ص ١٦٣، هامش ٧). ينظر. الفتاوي الفقهية الكبرى: ٢١٦/٤.

 ⁽٢) هو محمد بن عبد الواحد السواسي لم الإسكندري، الحنفي (ت ٢٦١هـ). ينظر عنه: الضوء اللامع: ٨/ ١٢٧ الأعلام: ٦/ ٢٥٥.

⁽٣) كذا في الأم و (ب) و (ج). وفي (أ): "ماذ التجريف" وكذلك في بعض سنخ "فتح المجيد"، وأثبت محققه في المطبوعة: "وعبارة التحرير"، فقط. وكتاب "التحرير" لاس الهمام، كتاب شهير في أصول الفقه. طبع لأول مرة في لكنهو بالهند، سنة ١٣٩٢هـ. معجم المطبوعات: ١/ ٢٧٩. ثم تعددت طبعاته بعد ذلك، منها طبعة البابي الحنبي، سنة ١٣٥١هـ.

⁽¹⁾ ابن الهمام، التحرير: ص ٢٥٥.

⁽د) مو محمد بن محمد، حلبي حنفي (ت ٨٧٩هـ) ينظر عنه: الصوء اللامع: ٩/ ٢١٠ الأعلام: ٧/ ٤٩.

 ⁽٦) هو محمد أمين بن محمود المخاري المعروف بأمير بادشاه (ت نحو ٩٧٢ هـ)، فقيه حنفي،
 من أهل بخارئ، كان تزيلاً بمكة. ينظر عنه: الأعلام: ٦/ ١١.

 ⁽٧) في (أ) و (ج): قالعرائي، والمثبت من (ب). وهو الصواب. والقرائي المقصود بالذكر هذا، هو شهاب الدين، أحمد بن إدريس الصنهاجي (ت ١٨٤هـ). ينظر: الأعلام: ١/ ٩٤. والمسألة في اتنقيح الفصول؛ (ص ٤٣٢).

⁽٨) بعقر: ابن أمير حاح، النقرير والتحبير: ٣/ ٢٥١-٢٥٢ وابن بادشاه، نيسير النحرير: ٤/ ٢٥٤.

لأن يكون قائلاً بالتلفيق، ومحندلة لأن يكون قاله على سبيل النقل عن غيره، ولبس مراضياً له. بدليل. لمضا نقل إثر دلك عن الإمام" إجماع المحققين على السالم العوام من تقليد أعبال/الضحابة، ومنع تقليد غير الائتة الأربعة"، إلى احر ما قاله"!. ثم نقل نضوصاً في هذا السياق، فراجعها إن أردنها.

وهي الفوائد المدنبة الص ١٣٦١) نقلا عن افتاويه الما أعني: ابن حجر، بعد كلام طويل ما معناه (الفناوي ١٥٠١): «الضحيخ: جواز الانتفال إلى أي مذهب من المداهب المعتبرة، ولو بمجرد التشهي، ما لم ينتبع الرخص، بل، وإن نتبعها على ما مز، فله وإن أفتى بحكم أن ينتقل إلى خلافه، بأن يقلد الفائل به، ويفتي به، ما لم يترتب على ذلك تلفيق النقليد، المستلزم بطلان تلك الضورة بإجماع المذهبين، بل وإن لزم عليه ذلك، على ما اختاره محقق الحنفية الكمال ابن حجر الكلام في ذلك في النقاويه الكلام أي الاشتدلال له ، وأطال ابن حجر الكلام في ذلك في الاشتدلال له ، وأطال ابن حجر الكلام في ذلك في الاشتدلال الما من وأطال ابن حجر الكلام في ذلك المناويه الكلام أي التهلي.

وقال الشبخ ابن الجمال في "كتابه" المذكور [ص ١٧٠]: "إذا تأملت كلام مولانا السيد بانشاه، وكلام العلامة رين الذين [بن نجيم] ""مع كلام اللحفة" بعد" (الفضاء) و(النكاح)، وافتاوى صاحبها، المذكورات، سيما الأخيرة، وكلامه في "كف الزعاع عن محزمات اللهو والشماع"، حيث ذكر التلفيل انفاقاً، ولم ينقل الإجماع، ظهر لك أن في التلفيق طريقين:

⁽١) المقصودية: إمام الحرمين، ينظر: البرهان: ٢/ ٧٤٤.

⁽٢) أي: ابن الجمال.

 ⁽٣) السنب من مطبوعة افتح السجادة (ص ١٧٠)، ونزك الموضع بياضاً في (أ). وفي الأم و(ب) و(ج) انحم والمقصودية زين الدين بن إبراهيم، حنفي مصوي (ت ٩٧٠هـ) بنظر منه شارات الذهب (٨/ ٢٥٨: الأعلام: ٣/ ٦٤)

⁽١) في مطبوعة افتح المحبداا الله الدوالمثبت من حميع سبخ الكتاب.

[1] طريقة حاكية للإجماع؛ وإياها "الاعتماد في اللنحفة في (القضاء)، حيث به بالأمر بالنفط لما قاله الكمال، وأنه خلاف الإجماع، وحذر منه. حيث فال ١١٢/١١٤ الابختر بمن أخذ بظاهر كلامه هذا المخالف للإجماع، وبغض الفتاوي، حيث رعمه، وجعله ضعيفا وإن برهن عليه/.

[٢] وطريقة حاكبة للاتفاق، ساكتة عن حكايد الإلجماع، ولا يلزم من حكايتها الاتفاق الإجماع، كما هو ظاهر، واقتصر عليه في "التحفة" في (النكاح) [٢٤٠/٧] وفي "كف الرعاع" [ص ١٤٣].

وحكى "الطريقتين في بغض الفتاوى ١٣١٦/١١، وهي الأخيرة لصال"، حيث جوزا" الإفتاء به على مختار الكمال. لا يقال: ماحكاة في الفتوى الملكورة المما هو / على صيغة / التبري، وليس مؤضياً له. لأنا نقول: ولتن سلّمنا ذلك، يا الله فلا ينافي ما نقول، لأنه لو كانت المسألة إجماعية قطعاً، لما ساغ لابن الهمام الما خزق الإجماع، ولما ساغ للعلامة ابن حجر، وحمه الله نعانى، أن يفتى - مع الشفريح منه بأن هذا مفرع على الصحيح، بأن للمفتي المقلد لمذهب الشافعي، مئلاً، وإن أفتي بخواز مشح بعض الرأس مع بقية المعتبرات، كانتية والترتب، أن ينتقل إلى مذهب غيره، كالإمام أبي حنيفة، ويفتي من أفتاه أو لأرفيل عمله بذلك على مذهب الشافعي - بعدم وجوب النية والترتب، وإن لزم على ذلك التلفيق. كعدم مشح رابع الوأس، بناءً على قول ابن الهمام، كما هو صريخ صنيعه الماؤ لك، إذا تأملته. بل ربما يفهم صنيعه في

⁽١١ قذا في مطبوعة افتح المجيدا (ص ١٧٠)، وفي جميع لسح الكتاب. اأبها!!

 ⁽٢) في "قبح المجيد" عبارة قبل هذه، حذفها المؤلف من سياق الكلام.
 (١) في "قبح المجيد" عبارة قبل هذه، حذفها المؤلف من سياق الكلام.

 ⁽٣) كذا في مطبوعة «فتح المجبدا، وفي جميع بسخ الأصل مع الأم: «أنضاً».
 (٥) كذا في مطبوعة «فتح المجبدا» وفي جميع نسح الأصل مع الأم: «يجوزًا.

جواب الفُتيا المدكورة: أن هناك فائلاً أخر بالحوالاً "، إذ لو لم يكن ذلك، لكان ابن الهمام حارقاً للإجماع في محتاره هذا، فلا يقلَدُ فيد. ويدلُّ على و خود الفائل [ب/ ١٤٠] غيرَه: حكايتُه الطَّريقتين في الفُتيا الاخبرة، بل صنيعه فيها / يدلُ على قُوة القائلة بالاتفاق، دون الحاكية للإحماع، حيثُ قدّمها، وحكى الثانية بالقيل ال

华 带 告

فإن قُلَتْ: الطريقة الحاكية للإجماع معها زيادة علم، وزيادة الثقة مفبولة، كما هو مفزرٌ، فلا تُنافيها الحاكية للانفاق.

قلتُ: سلَمُنا ذلك مع عدم المعارض، لكن لما قام المعارضُ كانت الحاكيةُ اللاتفاق أثبت. لإمهامها أن الخلاف. والمعارضُ هو ما تقدّم من قول العلامة [زين الذين بن تُجيم] أنّه ومولانا السيد بادشاه، رحمه الله، بجواز التلفيق

١٠١٠١ الأول: نقلًا عن مذهبهم، وظاهرُه: اتفاقُ أنشتهم عليه /.

والثاني؛ من نفيه الإجماعُ على منعِه.

وبهذا أيعلم [الجواب]" عما يردُ على قولنا السابق: «أن صنبع الفتيا المذكورة أيفهم قائلاً بالجواز غير ابن الهمام»: من أنه لا يجوزُ تقليدُ القول به. أعني: التلفيق. مع عدم الفائل به، وإن كان ظاهراً. ومقتضى التعبير أيفهم وجُوده

⁽١) في (أ) و(ج) البالجوازاء والعثبت من الأم و(ب) ومطبوعة الفتح السجيدة (ص ١٧٢).

 ⁽٢) كذا في مطبوعة افتح المحبدا، والذي في نسخ الأصل مع الأم، ووافقها بعض نسخ افتح
 المجبدة: الأنها فيهاا.

⁽٣) في الأصول مع الأم: النجيما، فقط، والمثبت من مطبوعة افتح المجيد؛ (ص ١٧٣).

⁽٤) مزيدة من مطبوعة ٥ فتح المجيدا، ولم ترد في جميع الأصول مع الأم.

النصل الثاني، في الطليده ما هيد من م التي التحديث والمشديد [بل لا بذ من تحقَّق ولجوده]" مع يقية المغتبرات. وولجَّهُ علم الجواب من ذلك: أنَّ القائل قد علم بنفُل هذا الثقة عن مذهبه: الجواز [فلينامّل ذلك] ٢٠٠٠.

إبراز ابن الجمال دقة فهم الشيخ ابن حجر]:

وبذلك يُعلَم تحقيقُ العلامة الأوْحد، الشَّيخ شهاب اللَّين ابن حجر، رحمه الله تعالى، وسعةُ اطلاعه. حيثُ جرئ علىٰ كلُّ منهما في بعض كلامه، وجمع بينهما في بعُض منه. ودقَّةُ ورعه، وهو أنه لما ترجِّحتُ له الطريقةُ القائلةُ به، ذكر أنه يجوزُ للمفتى أن يفتي بخلاف مذهبه، ويقلد من يقولُ بخلاف الأول. ويفتي به على مختار الكمال. ولما ترجّحتْ له الطّريقةُ / الفائلةُ بمنعه إجماعاً، اجالاً ا حرم بها في أعظم مصنَّفاته الفقهية، وحذَّر من خلافها، وأنه خلاف الإجماع. ولما لم / يترجّخ له شيءٌ منهما؛ حكاهما، مقدّماً الأولى الحاكبة للاتفاق. ﴿ احادًا ا

> فإن قلت: كلائهم مصرَّحُ بأنه متى اختلف كلامُ مصنَّفِ في فتاواه وتضنيفه، فما في التضنيف مقدّم، لأنه أشدُّ تخريراً، ونصَّ على ذلك [السبكيُّ، وأفتى به إ" مو لانا السيد عمر، رحمه الله تعالى.

> قلتُ: هو لا ينافي وجودُ القاتل بذلك مع تسليم ما ذُكر، فتأثل. وحينئذٍ فيكونُ الإجماعُ المحكيُّ في الطريفة التانية محمُّولاً على الإجماع المذهبيِّ، أو

⁽١) ما بين المعكنوين مزيد من مطبوعة افتح المجداء ولم ترد في حميع الأصول مع الأم. ووافقتها بعض نسخ افتح المجيدة كما ذكر محققه (ص ١٧٣)، هامش ٧).

⁽٢) مزيدة من مطبوعة افتح المجيدا، ولم ترد في جميع الأصول مع الأم.

 ⁽٣) ما بي المعكفوين مزيد من مطبوعة «فتح المجيد» ولم نرد في حميع الأصول مع الأم. ووافقتها بعض نسخ افتح المجيدة كما ذكر محققه (ص ١٧٥، هامش ١).

告 掛 会

[قف على جمل الإجماع]:(")

قلتُ الوقع الله وي الفوائد المدنية الله في الكلام على القحفة ا، ما نصّه [ص ١٩٠]: الوقع لابن حجر في النخفة المسائل، أيضاً، حكى فيها الإجماع، مع كونها تحناج إلى الناويل المائنهل. فريما كان حكاية الإجماع لهنا من تلك المحتاجة إلى التأويل.

* * *

⁽١) توجيد هنا، في هذا الموضع، عبارة أعملها المؤلف، ولم يتقلها من الفتح المحجدا (من ١٧٥-١٧٦).

⁽٢) انتهى كلام الجمال: ص ١٧٠–١٧٦.

⁽٣) عنوان كتب باللون الأحمر على هامش النسخة الأم.

⁽٤) القاتل: هو مؤلف الكتاب.

[ثم قال ابن الجمال، رحمه الله تعالى ١٠١] اص ١٧٦]: "والحاصل": أن تغلم أن مذهبنا منع النلفيق، اتفاقاً من المتنا، قطعاً. وأما غيره؛ ففد علمت سن النقول التي ذكر ثها لك ما فيه [كفاية ٢٠١]، والله أعلم. هذا كله إذا كان التنفيل في فصية واحدة، أي: حُكم واحد. أمّا إذا كان في قضيتين _أي: حكمين _ كشافعي بتوضاً على مقتضى مذهبه، بأن مسح بغض رأسه، وأراد أن يقلد الإعام أبا حنيفة، وحمه الله تعالى، في استقبال الجهة، فهل يمنغ، أيضاً، عندنا، اتفاقا؟ أو. لا؟

أفتى الإمام العلامة الفقيه، وجيه الدين عبد الزحمن ابن زيادٍ، رحمه الله تعالى، بالثاني، وهو الجوازُ، واستدلَّ لذلك بما هو مبينَ في "فتاويه"، ثم قال: "وقد رايتُ "فتاوى البلغيني" ما يقتصي: أنَّ التركيب من قضيتين غير قادح في التقليد.

ففي افتاويدا في (الخلع)، ما لفظاه: «مسألة النافلغ / العاري عن لفظ اسامه الطلاق ونتبه / العاري عن لفظ اسامه الطلاق ونتبه / مل هو طلاق يُنقصل العدد؟ أو فسخ، ويصحُ مع الأجنبي، ولا الله "" العودُ الصّفةُ إذا تروَّجُها ثانياً؟

أجاب: ليس بطلاق، والالنقص عدد الطلاق، بل هو فسخ، الأمور بسطتها في االفوائد المخضة الثال وهذا هو المتصوّر في الخلاف، والا أرى صحّته مع الاجنبي، لأن هذا فسخ يقع بتراضي الزوجين على وجُهِ مخضوص، فلا يتعدّى

⁽١) ما بين المعكوفين مويد من حاشية النسخة الأم. ولم يرد في بفية النسخ

⁽٢) من هنا يعود النقل عن ابن الجمال.

⁽٣) مزيدة من مطبوعة فتاب الر الجمال: ص ١٧٧ ، ولم ثرد في سح فتأبيا هذا

⁽٤) هي المسألة رقم ٥٨٥ (ط. دار أروقة): ٢/ ٢٤١/ ورقم ٥٨٥ (ط. السهاج): ص ٦٩٣.

⁽٥) نمام اسم الكتاب الفوائد المتحصة على الرافعي والروضة، في مجلدين ذكره الحافظ ابن حجر في االمحمع المؤسس ا (٢/ ٢٠١)

إلى الأجنبي. ولا تعودُ الصَّفة إذا تزوَّجها. وما يقالُ [من] أنه [تركيبٌ]" من مذهبينِ؛ مردودٌ بأمورٍ، ليس هذا موضعُ بشطِها».

- وفيها أيضاً "! "رجلٌ طلق زوجته طلُقتين، ثم خالعها بعد ذلك بلفظ الخلع، عارباً عن لفُظ الطّلاقِ وتبِّته [ما حكُمْه]""؟

أجاب: لا يكون طلاقاً، ولا ينقص العدد، وهذا الذي [نصرة جماعة ورجّحُوه] ، وإن كان خلاف الجديد (الوقتيت به للخلاص من الحلف البلطلاق اأنه لا يفعل كذاا، واضطر إلى [فغله] "الفلاق اأنه لا يفعل كذاا، واضطر إلى [فغله] "الفلاق الماء ووجته على الوجه السذكور تخلص من الحلف. وهذا وإن كان على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، إلا أن الصفة [لا] "اتعود إذا تزوّجها. والذي أفتيت به: أن الصفة لا تعود، ليتخلص مما حلف.

وقولُ من قال: إن الإمام أحمد لم يقُلُ هذا، مؤدُّودٌ. وكونُ الخلع فشخاً

⁽١) في حميع النسح بما فيها الأم، "مركب"، والتصويث من مطبوعتي "فتاوي البلقيسي".

⁽٢) وهي المسألة رقم ٥٩٢ (ط. أروقة): ٢ / ٢٤٨. ورقم ٥٩٥ (ط. المنهاج): ص ٦٩٩.

⁽٣) مزيد من طبعتي اللفتاري،

 ⁽٤) الذي في النسخ الثلاث والنسخة الأم: انضوه جماعةً من وجووا. وفي مطبوعة افتح المجيداً: انصرة حماعة من وجوداً، والمشت من مطبوعتي الفتاوي.

⁽٥) ينظر للمزيد: بهاية المطلب: ٢٩٢/١٣؛ البيان: ١٠/ ١٥؛ الروضة: ٧/ ٢٥٣.

⁽١) في افتح ألمجيدا: اممن حلف،

⁽V) كذا في النسخ الثلاث والنسخة الأم والعنج المجيدة. والذي في مطبوعتي الفتاوي، اعمله.

 ⁽٨) الاا، لم ترد في النسخ الأربع وافتح المجيدا، ولكنها مثبتة في مطبوعتي الفتاوئ، ولا بذ منها لاستقامة الكلام، لأن البلقيني أفتى بموافقة مذهب الإمام أحمد بعدم عود الصفة. لا بخلافه، فتأمل.

⁽٩) في النسخ الثلاث والأم: البخلص، والمثبت من اللفتاوي.

ثم قال "" الوقول البلقيني: الوما يقال: إن ذلك مركب من مذهبين المواته بينه في غير هذا الموضع، ثم أقف على ذلك. ووجهه فيما يظهر لي: أنها لم باتث منه بالبخلع المذكور، فقد اتفق المذهبان على البيئونة. سواة قلنا: إنه طلاق، أو فسخ، وهي قاطعة لحكم التغليق المذكور [منه الحلف]" . وإذا عقد بها بعد ذلك [ثانياً]"، ثم فعل المحلوف عليه؛ فمذهب الحالف" " أنه اله الما لا بغود الحنث / . وهي واقعة أخرى، ولا ارتباط لها بالأولى عند الحلف" الها الها الما عقد جديد، بعد اتفاق المذهبين على البينونة.

فإن قلت: هل هذا نظير ما لو توضأ شافعي، ثم مس فرّجه، ثقليداً للقائل بعدم النقض، ثم افتصد. وأراد أن يصلّي. لأن الفضد عند الشافعي غير ناقض للوضوء، وقد صوّحوا بأن ذلك لا يصحّ، لأنه تركّب من مذهبين!

قلنا: هذه عبادةً، واحادةً، اتفيق المذهبان على بطلانها، وعدم انعفاد الضلاة بعذها. وهي قضيةً واحدةً / . وإنما يكونُ نظيرُ ها: لو اتفقا على الطهارة اج ٢٠١ عقب اللنس. وقد علمت أنهما لم يتفقا عليها "ا بعد اللفس. بل الشافعي

⁽١) كذا في النسخ الأربع ومطبوعة افتح المجبداً. وفي مطبوعتي الفتاوي العلماءة.

⁽٢) أي: ابن زياد.

 ⁽٣) اختلفت نسخ افتح المحيد (معضها كما هو مثبت، موافقاً لسخ الكتاب، وفي بعضها: ممن الحالف).
 الحالف)، ويعض: (عند الحلف)، أو: (عند الحالف).

⁽٤) زيادة من افتح المجيدا.

⁽٥) كذا في جميع النسخ، وفي بعض نسخ ابن الجمال: «المخالف، وأثبتت في أصل المطبوع.

⁽٦) كذا في الأصول، وعند ابن الجمال: «الحالف».

⁽٧) ابن الجمال: اعلىٰ بقائها ١.

قائل بيطلانها. بيحلاف مسالة الحلع، فإنه لما إجد الحلع انفن المدهبان على البيلونة. فلا يكون من التوكيب الفادح في شيء، فتأمله فإله مهمّا، النهل.

قلت ": ومما يؤيله في محمله، ما يأتي عن القاصي الطبري " المحيث فلد الإمام أحمد في الضلاة مع الذرق، ومعلوم أن وضوءه كان على مذهب الإمام الشافعي. وتقريز «الخادم» " وغيره له، ولم يتحقق وضوقه على مذهب الإمام أحمد. فعلم أن أنمة المدهب قائلون به، واحتمال أن وضوءه كان على مذهب الإمام الامام أحمد لا ينافي [ما قلناه أن الأن الأصل عدفه، ولذا فلنا: "في الجملة".

وعبارة مولانا وشيخنا السيد عمر، رحمه الله تغالى/، بعد أن شتل المعنى عن حنبلي متوضي، أكل لحم جزور، مقلداً للشافعي في عدم النقض به. فأصاب بغض بدنه أو ملبوسه شيء من أبوال ما يؤكل لحمه، بما هو طاهر في مذهبه دون مذهب الشافعي. هل تسوغ له الصلاة والحالة ما ذكر؟ أو يجب عليه العناب كل نجس عد من أراد / تقليده؟ وهل يجب أن تكون الصلاة جائزة على مذهب الشافعي في الأركان والشؤوط، أم لا؟

⁽١) القاتا هم إلى الحمال: ص ١٨١.

 ⁽۲) المفصود به: أبو الطيب، طاهر بن عبد الله الطيري (ت ٢٥٠هـ)، له مؤلفات في المذهب،
 منها: اشرح محتصر المزني الموالمجردا و النعليق اليظر عنه: طبقات الشافعية للسبكي.
 ۱۲/٥.

 ⁽٣) عنوان كتاب نسامه الحادم الرافعي والروضة في الفروغان للوركشي، محمد بن يهادر (ت ٧٤٩هـ).
 في ١٤ مجلداً. شرح فيه مشكلات الروضة الدوانيج العزير الدوهو على أسلوب التوسط!
 للاذرعي. يُنظر: كشف الظنون: ١/ ١٩٨.

⁽٤) لم ترد في المسخ الأربع، وأثبت من مطبوعة ابن الجمال.

⁽٥) الدي في مطوعة ابن الجمال افتح العجيدا (ص ١٨١): او قد سئل مولانا وشيخنا السبه عمر، رحمه الله تعالى، عن حبليا، إلخ.

ما نصبها، بغد "انعزضه لكلام ابن حجر في أول "شرح المنهاج"، وكلام ابن زياد، والذي سقناه الان، ما نصبها [ص ٨٩ (ملتفظا)]: «فإن فزغنا على الأول؛ كان قضبه إطلاقه منع التفليد في مسألة السؤال. فإنه لم يقيده بكونه يرجع إلى قصبة أو قضبتين، يعني حكم أو حكمين وإن فزغنا على الثاني؛ اقتضى "اجوار التقليد في مسألة السؤال، لأن التركيب يرجع فيها الى حكمين:

[1] عام الله المقض بأكل لحم الجرور، الراجع إلى طهارة الحدث.

[٢] وطهارة ما يؤكل لحمه الراجع إلى طهارة الخبث وهو شرط مُغايرً
 للذي قبله في الحقيقة والحكم، وإن شارك في اللفظ.

ولكن من المقالتين وجّهٌ. وكفى بكُلُ من القائلين قدوةٌ. والأولُ أوفقُ بمشارب الخاصة، والثاني أوفقُ بمشارب العامّة، والله أعلم". انتهى السراد من كلام ابن الجمال، وهو مع طوله حسنٌ مقضودٌ.

李华林

⁽١) ابن الجمال: ص ١٨٢ ، افأحاب بعدا، إلح. وفي العنارة اختلاف بسير في ألفاظ لا تؤثر على المضمون، أعرضت عن التنبيه عليها.

⁽٢) في (ب): (إن افتضي الوالمثلث من يقبة النسخ، ومن مطبوعة (الفتاوي)

 ⁽٣) في السبح الثلاث: اوعدمه بإضافة واو. وهي تقتصي تعييراً في السياق. وقد نبعث مطبوعة
ابن الجنفال، ووضعت أرقاماً تيسيراً للفهم.

⁽٤) سقطت من (أ).

⁽٥) سقطت من (أ).

ان عمر بن عبد الرحيم البصري المكي الشافعي (ت ١٠٣٧هـ). ينظر عنه عقد الجواهر والدرر:
 ٢/ ٥٠٥٠ خلاصة الأثر: ٣/ ٢١١.

ا - / ١٠١ (الفصل الثاني) من (العاب / الثاني). مما حاصله: أنّ الشخص إدا لم يبلغ وتبة الترجيح، فله الأخذ بما شاء من قوليهما، أعني: ابن حجر، وابن زياد، ومثلهما أضر الهما كالحمال الرملي، وعبد الله بن غمر مخرمة (١٠)، كما سيأتي مبلوطاً.

[٥ ـ خامس شروط التقليد]

الخامس: أن لا يعمل بقولٍ في مسألةٍ، ثم بضله في عينها. قال ابنُ الجمال في "كتابه" المذكور (ص ١٨٣): "وهذا مختلفٌ فيه"("، ثم نقل بضوصاً وأطال فيه جداً.

وقال ابن حجر في التخفة في (شرح الخطفة). بعد كلام يتعلق بتنبع الرخص ما نضه [٤٧/١]: اولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب أن كالأمدي الله الله الله من عمل في مسألة / بقول إمام لا يجور له العمل فيها بقول غيره، اتفافاً، لتعين حمله على ما إذا بفي من آثار العمل الأول ما يلزم عليه مع الثاني تركّب حقيقة لا يقول بها كل من الإمامين، كتقليد الشافعي في منح بعض الرأس، ومالك في طهارة الكلب، في صلاة واحدة، ثم رأيت الشبكي في (الصلاة) من "فتاويه"

 ⁽١) نوفي سنة ٩٧٢هـ بنظر عنه. النور السافر. ص ٩٧٨؛ الأعلام: ٤/١١٠ جهود قفهاء حضرموت: ١/٨٠٨.

⁽٢) نص عبارته: ﴿ وهذا الشرط مختلفٌ فيه عندناه.

 ⁽٣) هو أبوعمر، جمال الدين، عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ)، فقيه مالكي لغوي. كردي الأصل، ولد في إسنا، بصعيد مصر، ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق ومات بالإسكندرية. ينظر عنه: وفيات الأعيان: ١/ ٢١٤ الأعلام: ٤/ ٢١١.

 ⁽٤) هو سيف الدين، أبو الحسن، علي بن محمد بن سالم التغلبي (ت ٢٣١هـ)، شافعي، أصولي،
 متكلم. ولد في أمد بديار بكر، وتعلم في بغداد والشام والقاهرة، ومات بدمشق. ينظر عنه:
 وفيات الأعيان: ١ / ١٣٢٩ طبقات الشافعية للسبكي: ٥ / ١٢٩ ؛ الأعلام: ٤ / ٢٣٢.

ذِكْرَ بَحِوِ ذَلَكَ، مَعَ زِيادَةٍ فَبِهِ، وتَبِغُهُ عَلَيْهُ جَمِعٌ، فقالوا: إنما يَسْنَعُ تقليدُ الغير بعد العمل في ثلث الحادثة نفسها، لا مثلها. أي: حلافاً للجلال المحليُّ "!. كأن أفتي ببينونة زوحته في نخو تعليق، فنكح ألحتها. ثم أفتي من حنفيّ بأن لا بينونة! وأراد أن يرجع للأولى ويُعرض عن الثانية من [غير]" " إبانتها.

وكأن أخذ بشفعة الجوار تقليداً لأبي حنيفة، ثم استحقَّ عليه، فأراد تقليد الشافعي في تركها. فيمتنعُ فيها. لأن كلاً من الإمامين لا يقولُ به حينةٍ. فاعلم ذلك فإنه مهم، ولا تغترُ بمن أخذ بظاهر / ما مرٌّ، التهيّ. [() __ .

ولا تتوهُّم من مثاله أنَّ هذا الشرط هو شرِّطُ التلقيق المذكُّور، بل هما شرِّطان.

قال في التحقة الفي (القضاء) ما نصه [١١/ ١١٣]: الويشترط أبضاً: أن لا ينفِّق بين قولين يتولدُ منهُما حقيقةٌ لا يقولُ بها كلُّ منهما، وأن لا يعمل بقولِ في مشألةٍ ثم بضدَّه في عينها، كما مرَّ بشطُّ ذلك في (شرح الخطبة)، مع بيان حكاية الآمديُّ الاتفاقُ على المنع بعد العمل. ونقُلُ غير واحدٍ عن ابن الحاجب مثله؛ فيه / تجوَّزٌ. وإن جريتُ عليه ثمَّ. فإنه إنما نقل ذلك في عاميٌّ لم بلتزمٌ مذهباً. ١٠- ١٠٠

قال: "فإن النزم معيّناً فخلافٌ"، وصرّح بالخلاف مطلقاً القرافيُّ /. ١٣٧١١ قبل: ولعل المراد بالاتفاق: اتفاقُ الأصوليين، [لا]"" الفُّفهاء. فقد جوَّز ابنُ عبد السلام (¹⁾ الانتقال، عُمل بالأوّل أم لا. وأطلق الأنمةُ جوازُ الانتقال. وقد

⁽١) هو محمد بي أحمد المحلي الفاهري (ت ٨٦٤هـ) ينظر عمد الضوء اللامع: ٧/ ٢٩؛ الأعلام: ٥/ ٣٣٣.

⁽٢) سقطت من (ب).

⁽٣) منقطت مي (١).

⁽٤) عبد العزيز بن عبد السلام الشَّفعيّ الدّمشقي (ت ١٦٠هـ). ينظر عنه: طبقات السبكي: 0/ · A - V · 1 ؛ الأعلام: 1/17.

أحد الإسنوي من «المحموع» وتبعوه: أن إطلافات الأثمة إذا تناولت شيئاً، وصوح بعضهم بما يخالف فيه؛ فالمعتمد الاخد فيه بإطلاقهم، التهل ال

وقال العلامة النبيخ علي ابن الجمال في كتابه "فتح المجيد" المذكور، بعد ذكره نحو ما سبق إص ١٨٥]: "وحمل العلامة السيد بوز الدين النسهودي الذي حكاه الأمدي وابن الحاجب على اتفاق الأضوليين لا الفقهاء"

نم قال [«العقد الفريد»: ص ١٣٩]: "إن كان المراد من منع الرجوع: حيث عمل في غير تلك المسألة الواقعة المنقضية، لا ما يحدث بعدها من جنسها؛ فهو ظاهرٌ.

مثاله: حنفي طولب بشفعة الجوار، وسلّمها للطالب، عملاً بعقيدته، ثم الله عن / له تقليد الشافعي حتى ينزغ ذلك العقار "" ممّن تسلّمه أولًا، فليس له ذلك. كما أنه لا يخاطَب بعد تقليد الشافعي إعادة ما مضى من عباداته، التي يقول الشافعي ببطلانها، لمصبّها على الضحة أولاً في اعتقاده، فإن ذلك حكمه فيما مضى.

وإنما استفاذ " بما تجدد من التقليد؛ كون ما يعتقدُ الإمامُ الثاني حكمه في المستقبل " فلو شرى هذا الحنفيُّ بعد ذلك عقاراً من آخر، وقلّد الشافعيُّ في عدم القول بشُفعة الجوار؛ فلا يستعُه ما سبق من أن يقلده في ذلك. فله أن يمتنع من تسليم العقار الثاني، فإن قال الأمديُّ وابنُ الحاجب بالمنع في مثل

⁽١) أي: كلام صاحب التحقة (١١/١١١-١١٢).

⁽٢) في (ج): ابتزع بيته ذلك العقار، إلخ.

⁽٣) في الأم فقط: ااستفاده، بهاء الضمير.

⁽٤) بالباء، كما في الأم و (ج) ومطبوعة «العقد» ص١٢٩. وفي (١) و (ب): بالباء.

الفصل الثاني: في انتقليدوما فيه من مرتبتي التخفيف والتشديد ____ هذا، وعشموا" اذلك في جميع ضور ما وقع بدالعمل أولًا؛ فهمو غير مسلم. ودعوى الانفاق عليه مسوعةً/ ففي الحادم!!: اأن الإمام الطرطوسي"! الماما حكى: أنه أقيمت صلاةً. وهم القاضي الطبري بالتكبير، إذ طائز ذرق عليه. فقال: إذا حنبالي؛ ثم أحرم، ودحل في الضلاة؛، انتهي. قلتُ الله ومعلومُ أنه إنَّما كان شافعيا، يتجلب الصلاة بدرق الطير، فلا يمنعه سبق عمله بمذهبه من تقلبد المخالف عند الحاجة.

وفي "الخادم" أيضاً، في الكلام على الاقتداء بالمخالف: "أنَّ القاضي أبا العاصم العامريّ الحنفيّ المانيقي على باب مسجد القفّال، والمؤذُّنُ يؤدن للمغرب، فترك، ودخل المسجد، فلما رآهُ القفال، أمر المؤذَّن أن يثني الإقامة، وقدُّم الفاضي، فتفدُّم وجهر بالبسملة مع القراءة، وأتى بشعار الشَّافعية في ضالاته، انتهل.

قلتْ: ومعلومٌ أن القاضي أبا العاصم إنما كان يُصلي قبل ذلك بشعار مذُّهُم، فلم يمنغه سبق عمله بمذهبه من ذلك أيضاً الاناء ثم ذكر الم ضوراً غير ما سبق.

ثم قال " بعد كلام طويل [ص ١٩٩]: "وقد علمت الحكم في مذهبنا.

⁽١) في جميع النسخ (وعموا) مهم واحدة، والتصويب من مطبوعة «العقد الغريد؛ للسمهودي.

 ⁽٢) بالسين في كافة النسخ، وفي مطبوعة االعقد الفريد ا بالشين، المعجمة ا

⁽٣) القائل هو السمهودي.

⁽١٤ هو أبر الفتح، محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي عاصم البخاري الصفّار السروزيُّ، توفي بخوارزم سنة ٥٥٥هـ. ينظر عنه: طبقات الحصية: ١١٩/٢.

⁽٥) التهي هنا كلام السمهودي: ص ١٣٠.

⁽¹⁾ أي: ابن الجمال.

⁽٧) أي: ابن الجمال.

وهو أن الممنوع إنما هو عينها، لا نظيرُها، ولو من جنسها، على ما جرئ عليه السبكيّ. بل وغيرها البضاً على مفتضى كلام غيره من أنظة المذهب. وعلمت أن السعتمد الاخذ بإطلافهم كما قدمتُه، وأنّ مجاله ما لم يحضل الشالفيق الممتنعُ، والله سبحانه أعلم التهلي كلامُ ابن الجمال.

[٦ ـ سادس شروط التّقليد]

وزاد بعضهم شرطاً سادساً: وهو اعتقاد أرجحية مقلده، أو مساواته لغيره. ورده ابن حجر في االتحفة قال ١١٠٠/١٠]: الكنّ المشهور الذي رجحاه: جوازً ١١٠٢] تقليد المقصول مع وجُود / الفاضل، ولا ينافي ذلك كونُه عامياً جاهلاً بالأدلة، لأن الاعتقاد لا يتوقّف على الدليل، لحصوله بالتشامُع ونحوه التهي، انتهى.

[٧ ـ سابع شروط التقليد]

وزاد بعضهم شرطاً سابعاً؛ وهو: حياة مقلّبه وقت التقليد. وردّه السيدُ نور الدين السمهوديُّ في كتابه العقد الفريد المذكور، قال: اللمسألة الرابعة: يجوزُ تقليدُ الميّت من المختهدين، على الضحيح الذي اتفق الشيخانِ الرافعيُّ والنوويُّ الله رحمهما الله، وغيرُهما من الأئمة على اعتماده، وإليه يشير قولُ الشافعي، رحمه الله

 ⁽١) كذا في افتح المجيدا (ص ١٩٩). والذي في الأصول مع الأم، وتوافقها بعص سبخ افتح المجيدا: اوعينها؛ والمثبت أوفق في السياق.

 ⁽٢) كذا في مضوعة كتاب أبن الجمال بأنفاق النسخ. ووقع في جميع نسج كتابنا: البجعل ١٥ ولعل الأصوب والأنسب للسياق ما أثبت. لأن توارد الساخ على الخطأ أمر شائع، ورسم الكلمتين متقارب، والله أعلم.

⁽٣) تحقة المحتاج: ١١٠ / ١١٠.

⁽٤) الشرح الكبير: ١٢/ ٢٤/ الروضة: ٩٩/١١.

الفص الثاني في التقليدود في من مربتي المحقيد وانتساد 178 تعالى: اللمذاهب لا تصوت أربابها، ولا تفقد أضحابها الال المنهي الداء ١٥ ويتفرع منها مسائل وأبحاث، يعرفها الواقف على دلك الكتاب

杂米米

والحاصل: أنا إذا قلنا بجواز تقليد الميت؛ فما حكم إفناء المقلّد؟ وهل وق بين مجتهد المذهب القادر على النفريع والنزجيع، وبين غيره؟

المقرّرُ معلى ما فيه مانه يجوزُ / الإفتاءُ لمجتهد المذهب وغيره ممن قام احمات مذهبه وغيره ممن قام احمات مذهبه ونقله وفهمه في الواضحات والمشكلات بل يجوزُ [ذلك] التاحتي للعامي الإفتاءُ في مسائل صارتُ كالمعلّومة علماً قطّعياً عن ذلك المذهب، كوجُوب النية في الوضّوء، والفاتحة النقي الضلاة، وعير ذلك عند الشّافعيّ ، انتهى ملخصاً.

وسيأتي لهذا مزيدُ إيضاحٍ في (الفصل الثاني) من (الباب الثالث)، في حُكِم المفتي، وما يتعلّق به.

> تميم [في معنى قولهم: «العاميّ لا مذهب له»]

قد من أول الفضل، عن شيخ مشايخنا، السيد الجليل، عبد الرحمٰن بن عبد الله بلُفْقيه، التفصيل في حكم عبادة العاميّ ومعاملته إذا لم يقلّد.

⁽١) هذا الفول أورده إمام الحومين في «البرهان ١١/ ٢٥٩). وهو أقدم مصدر وردت فيه العبارة.

⁽٢) العقد الفريد: ص ٧٤.

⁽٣) زيادة من (جــ).

 ⁽٤) في (جـ): ﴿ وَالنَّبِهُ *. بِدَلَ ﴿ الْفَاتَحَةُ ﴾.

- سؤالٌ: قولهم "العاميُ لا مدُّهَب له"، ما معناه؟ ومن قال ذلك؟

- جواله: قال النبخ ابن حجر في «التحقة» في (عضل و لاية النكاح)،

ال البعد ذكره خلافا في احتباح / المطلق ثلاثاً لمحلل، ما مضه [٢٣٩ ١٧]: اوبنني

بعضهم هذا الحلاف على أن العامي: هل له مذهب معبن، كما هو الأصلح عند

الفقال ١١١ أو: لا مذهب له. كما هو المنقول عن عامة الأصحاب، ومال إليه

المصنف ٢١١،

وقال في (الزّكاة)[٣/ ٣٠٠]: الزغمُ أن العاميّ لا مذهب له، ممنوعٌ إلى بلزمُه تقليدُ مدهبٍ معنبر، وذلك إنما كان قبل تذوينِ المذاهب واستقرارها"، انتهي.

وقال في (الفضاء) [١١٠/١٠]: "قال الهروي: مذهب أصحابنا: أنَّ العاميّ لا مذَّهب له، أي. معينُ يلرِمُه البقاء عليه"؛ التهيّ.

**

وقال الشيخ عليُّ ابن الجمال، في الفتح المجيدا المذكُّور [ص١٢٣-١٢٥]: ٥.. بجبُ التقليدُ، أي: النزامُ مذهبِ معبي، على كل من لم يبلُغُ رتبة الاجتهاد

(٣) زيادة من مطبوعة االتحقة ا

 ⁽١) حكاه عنه القاضي لحسين في التعليمة ١١/ ١٣٧). والغقال هو عبد الله بن أحمد المؤوذي، ١٩٨/٣. الشهير بالقعال الطبخير (ت ١٩٨/هـ) بنظر عنه: طبقات السنكي. ١٩٨/٣؛ الأعلام ١٤/ ٦٦.
 (٣) هو الإمام النووي مصنف اللمهاج، وتنظر المسألة في: المجموع: ١/ ٥٥، و: روضة

الطالبين: ١١/١٠٤/١١.

المطلق. وعلى هذا خصل في "التحقة" في (النكاح) [٧٤٠/٧] استؤجاها فرل من قال: اإن العامي له مذهب معين". وهو الأصلح عند الفقال، وخصل المتقول عن عامة الأصحاب، الذي مال إليه الإمام الندوي، رحمه الله تعالى: أنه لا مذهب له: على أنه: لا ينزمه النرام مذهب معين"، انتهن. قال [النحمة الا المدهب له: والأصلح: أنه يلزمه ذلك ".

وعدم لأومه تفاليد مذهب المعتبر إنما كان قبل تدوين المداهب واستقرارها، كما في التحقة اليضاً، في (باب الزكاة) الله وقد الفقوا على: أنه لا يحوز للعامي تعاطي فعل إلا إن قلّذ القاتل بحلّه المانيهي الله

袋 袋 袋

وقال الشيخ علي بن عبد الزحيم باكثير، في اكتابه المذكور؛ اإذا فهمت ذلك؛ عنمت أن كُل الأنمة / على هدئ من ربهم، وأن كل ما قالوه فهو شريعة الالالالال صحيحة. وحيننذ؛ فمن كان من أهل الانجتهاد، فهو نابغ لاجتهاده. ومن لم يكن منه / . وجب عليه تقليد مجتهد فهما عزض له، فأي مجتهد قلده كفاة.

- وهل يلزمه التزامُ مذَّهبِ معيَّن؟

من لا يتقيدُ بمذهب، لا يُؤمن عليه نتبغ الزخص المؤذي إلى الحلال ربقة

 ⁽١) عي النسخ الثلاث: التعليد لمدعب والتصويب من النسخة الأم، ومن عطبوعة التنج
 المجيدة.

 ⁽٢) في النسختين (أ) و(ب): الدؤنة. والمثبت عن (ج).

⁽٢) تحقة المحتاج: ٣/ ٢٣٠-٢٣١.

⁽١) أي: كلام ابن الجمال

التكليف من عنقه. ومن لم يلزقه ذلك؛ فالكلُّ - أفوالُ الآنمة المعتبرين - حقُّ. ولا معنى للمنع عن المحقّ. ومن هذا النخو قولُهم: «العاميُ لا مذهب له»، أو: الله مذهبٌ».

فإن قُلنا: «لد مذهب»؛ افتيناه به، وعاملناه بأحكامه في الإنكار عليه، في ما حزمه إمائه، وعدمه في ما حلله، وغير ذلك. أو قُلنا: «لا مذهب له»؛ لم نكر عليه إلا ما أجمع على تحريبه، ونخو ذلك. لأن ما كان فيه خلاف بتحليل وتحريب مثلاً، فانعامي فيه في فسحة، وليسن معاملتنا له بأحد القولين أولى من الآحر. نعم؛ ما اقتضى إهماله فيه؛ مفسدة دينية، فلنا كفّه عنه. لا لكون الكف بلزمه أصالة. بل لهذا العارض، كما هو مقررٌ في محله، والله أعلم»، انتهى.

وقال أيضاً في الكتاب المذكور، عن افتاوى الأشخران: اذكر الكمراني النامي العامي الضزف الذي لا يتآهل للترجيح وعدمه، لا يصح انتسابه إلى مذهب معين، وإن ذكره بلسانه، أي: لا يشترط اعتقاد الرجحان في المذهب الذي يراد دخوله، أو لمساواة لغيره، وذلك في حقّه متعذر، لفقد الراحه) الآلة الرام فاقتضى جواز إفتانه بأي مذهب كان.

 ⁽١) هو محمد بن أبي بكر الأشحر اليمامي التهامي (ت ٩٩١هـ). ينظر عنه: البدر الطائع:
 ٢/ ١٤٦٠ الأعلام ٢/ ٩٥. وفتاواه محطوطة الجنصرها مفتي تربيم، عبد الرحمن المشهور، في كتابه "بغية المسترشدين".

⁽٢) كذا رُسمت في النسخة الأم، وكُت في هامشها، العلم، الكرماني الرؤست الكلمة معدلة إلى الكرماني اله عي النسخ الثلاث. وأرى: أن المثبت هما هو الصواب. لأن النصل منقول عن الأشحر، وهو من فقهاء الشافعية بنهامة البس، والكفراني، هو محمد من أبي الغبت الكمراني (ت ١٨٥٧هـ)، فقية بعاني نهامي. له: افتاوي المنها نسخة في جامع صنعاء رقمها (٥١١)، كتبت سنة ١٩٩٧هـ. ينظر عنه: السحاوي، الضوء: ١ / ٢٧٨ الحبشي، مصادر الفكر: ١ / ٢٥٤. (٣) في (أ): الأدلة، وقد أضيفت الدال بقلم مغاير.

قلتُ المحلّه في عامي لم يغلن على ظنه ولو بالتسامُع، ومشاهدة ميل اكثر الخلق إلى ذلك الإمام. والأصحُ: تقليدُه إياة لغلبة الظلَ بأر جحية مذهبه، قسا نبه على ذلك الأصبحيُ في الفتاوي النا، فحينل جميع العوام المنتسبين إلى مذهب الشافعي نسبتُهم إليه صحيحة، والتزامهم حاصل، لانه يغلب على ظهم أن حجيته المعامرة / ، انتهى كلام الأشخر.

وذكر ابن حجرٍ في "التحقة" لحو ما نُقل عن الأصبحيّ.

وشئل العلامة الفقيه [الشيخ] "ا عبد الله بن سليمان الجرهزيّ "ا: "لو أنّ الإمام نؤي الإمامة بشخص معيّن، يعلم بطلان صلابّه. لإخلاله بالنية أو النكبيرة، أو بطلانها في الأثناء لإخلاله ببعض الأركان؟

فأجابَ بقوله: «هذه صفّة صلاة عوام الزمان، فعلَى أضل المذهب: من اشتراط النية بمعتبراتها، لا يصحُّ للإمام ما ذكر، وتبطّل به صلاته، كما لو قال: إماماً وليمن عنده أحدُ، ولا نظر لكون الملائكة تصلّى خلفا».

إلى أن قال: «أما على المختار: من أنّه تكفي المقارنة الغزفية؛ فتصِحُ لدنيةُ الإمامة، فإن فرض أن شمخصاً علب على الظنّ عدمٌ وجود شيء مما ذُكر، فلنا فيه

⁽١) القاتلُ هو الأشخر.

 ⁽٢) هو علي بن أحمد الأصبحي اليمسي (ت ٢٠٧هـ) ينظر عنه: العقود اللؤلؤية ١/٢٩٢ فطبقات الشاهعية لابن شهية: ٢/ ١٨٤ و افتاراه الا تزال محطوطة، ينظر: مصادر العكر: ١/٢٣٢.

⁽٣) في (ب): الرجعيته ١٠

 ⁽٤) مزيدة من (ب). وفي (ج): االإمام العلامة؛.

⁽٥) في (١) و(ج): «الجوهري». والصواب ما في اب»: «الجرهزي». وهو: من فقها، ربيد. وتولى إفتاءها (ت ١٢٠١هـ). ينظر عنه: ترحمني له في مقدمة احاشيته على المنهاج القويم»، طبعة دار المنهاج.

مسلك أخر، وهو: أنه عامي، والعامي لا مذهب له. وص ثم قال ابن ظهيره، لمه ذكر أن العبرة يعفيدة الإمام أو المقتادي، وبين الخلاف المهدا الحلاف كله في السجنهدين / ، فأما عوام الناس فليشوا المقصودين من هذا الحلاف، فإنهم لا مذهب لهم يعولون عليه، وإنما فرضهم التقليد. وانتسابهم إلى المداهب محض نعضب، فهولاه الانصخ قدوة كل منهم بأي إمام كان اه انتهى.

الم ذكر عن الحاشية فتح الجوادا" للشيخ ابن حجر ما اله يُعلم / صحة صلاتهم إذا وافقت مذهباً، صلاتهم ثم قال: اوالحاصل: أن الذي أعتفذه صحة صلاتهم إذا وافقت مذهباً، وإن لقَفُوا، وهذا هو الواقع. بل قال بعض المحققين: إذا وافق مذهب بغض العلماء وإن لم يقلّذه. ويؤيّذه ظاهر قولهم: التقليد لا بد من قضده، ولا عبرة باللفظ. وهذا "شيء يتعذر لو يتعشر من العوام وجوده، ﴿وَمَا جَعَلَ عَيْكَ الله فِلْمَا وَلَمُ الله بِعَدُ مِنْ العوام وجوده، ﴿وَمَا جَعَلَ عَيْكَ الله فِلْمَا وَلَمْ الله بِعَدُ الله بِعَدُ مَا الله فَعَلَ عَيْدَ الله فِلْمَا وَلَمْ الله بِعَلْمَا الله فَعَلَ عَيْدَ الله فَعَدَه الله فَعَلَ عَيْدَ الله فَعَلَ الله فَعَلَ عَلَى الله والله والله وتعالى، ولا أحكم على يقول الحق وهو بهدي السبيل، وبهذا أدين الله سبحانه وتعالى، ولا أحكم على صلاة أحد باللفلان، إلا أن أجمع على بُطُلانها، والله أعلم».

فائدةً [في مذهب مهدي آخر الزمان]

سُئلَ سيدُنا وشيخُ مشايخنا، السيدُ الإمامُ الشّيخُ [الحبيب](١٠٠ عبد الرحمُن بن

⁽١) في (ج): افلا تصحا،

⁽٢) مطبوعة مع افتح الجوادا، الصادر عن مطبعة البابي الحلبي

⁽٣) تقرأ في جميع النسخ الهنا". ولعل الصواب ما أثبت.

 ⁽٤) أخرجه أحمد (٣٦/ ٣٦٠، رقم ٢٢٢٩١)، وضعف. ولعل مراد الحزمزي بقوله: اوف ضغا، أي: صغ العمل به، لا صغته من حيث الصناعة الحديثية، والله أعلم.

⁽٥) مزيدة من (ج)

عبد الله باعلوي، عن الإمام المهدي الموغود بخروجه آخر الزمان، هل هو من السجهدين؟ أو مقلدٌ لبغض المذاهب؟ وهل يجب تقليدُه دون غيره من المداهب؟ أو مع التخيير بينه وبين بفية المذاهب؟ إلى آخر الشؤال.

فأجاب بجواب أطال فيه، قال في أثنائه: اوبجميع ما ذكرنا، يُعلم أن الإمام المهدي ليس مفلداً بل مجنهدا وزيادة / ، وأنه يجب اتباغه، ولا يجوز تفليد غيره المع و جُوده. وحكمه في ذلك / حكم زشول الله عبسى ابن مزيم عليه السلام عند المات الته نوله. فإنه يجب الإيمال به واتباغه. وعيشى عليه السلام إنما يحكم بشريعة نبينا محمد الله عينية الاختلاف، ويظهر المحتى من المتخالفين بخزوج الإمام المهدي، ونزول المسيح عيسى ابن مزيم عليه السلام. وليس البخروج الإمام المهدي، ولذول المسيح عيسى ابن مزيم عليه السلام. وليس البخوج الإمام المهدي، ولذلك يلزم المجتهد اتباغهما فضلاً عن غيره، والله البخانه أعلم، انتهى / المقصود من السؤال والجواب، والله أعلم.

* * *

⁽١) مجموع الأعمال الكاملة: ١/٧٢.



الفصل الثالث في حكم استحباب الخروج من الخلاف للمتحلّي بحلية الإنصاف

اعلَمْ أن العُلماء متَّفقُونَ على أن الخروج من الخلاف مستحبّ، قاله في الله وضة الفلامة على العلامة على بن عبد الرّحيم باكثير في اكتابه المذكور: اوالمراذ: أنه إذا كان في الأمر المراد إيقاعه، مثلاً، خلافٌ في شيء من متعلَقاته، من شرط أو ركن أو واجب أو متذوب، أو غير ذلك مما يتفرع إليه من الأحكام؛ فإنه يُستحبُ أن يجريه العامل على الوجه الأكمل المتفق عليه.

مثاله: حنفي يتوضأ من الماء الكثير الطّهور بالاتفاق، مع النيّة، والترتيب، والدُلْك، والبُسملة، والشواك، والمضمضة، ومشح كُلُ الرأس، وغير ذلك من كُلُ ما قبل بو جُوبه، ولم يعتقد هو وجُوبه؛ كالنية، والترتيب، ومشح كُلُ الرأس، الرأس، الله غير ذلك. فإنّ ذلك فضيلة؛ لأنّ وقوع / المطلوب على وجُهِ متّفق عليه، اسماه! أكملُ من وقُوعه على وجه مختلف فيه، كما يُعلم مما يأتي.

إذا علمت ذلك؛ فقد قال السيوطي في «الأشباه والنظائر» [ص ١٣٧]: المُكُك بعضُ المحققين على قبولنا: بأفضلية الخروج من الخلاف. فقال: الأولويّة والأفضلية إنما تكون حيث سنة ثابتة. وإذا اختلفت الأمّة على قولين: فولين! فولينالجل، وقول بالحرمة، واحتاط المستبري لدينه، وجزى على التزك، حذراً من ورطات الحرمة؛ لا يكونُ فعل ذلك سنة. لأنّ القول بأن هذا تعلّق به الثواب

من غير عقاب على الترك؛ لم يقل به أحدً. فالأمنة لا نمزال بين فاتل بالإباحة. أناجه وقاتل بالتحريم، فمن / أين الأفصلية؟٩٠.

واجاب السبكيّ: «بأن الأفصلية ليستُ لتبوت سنة حاضة فيه، بل لعنوم الاحتياط والاستبراء للذين، وهو مطلوب شرعيّ مطلقاً. فكأنّ القول: بأن الحروج إحد ١٠٠١ من الخلاف أفضل؛ ثابتٌ من حيثُ العموم، واعتماده من الورع المطلوب / شدعاً».

* * *

ويقله الشمهودي في آجر «العقد»، ثم قال اص ١٧٦]: "قلتُ: ومن هذا النمط ما يفله البززليُ" عن شيخه ابن غرفة (١٠ أنه وردت عليه أشئلةً من بغض فقها، غزناظة، فذكر من جملتها قول الشائل: إنّ الغزاليّ، وابن رُشدٍ، وجماعةً حعلوا من الورع الحروح من الخلاف، بناة على أن الفروع المختلف فيها من المئشابهات التي ورد الحثُ على اتفائها، وذلك يشكل عليّ من أو جُو:

أحدها: أن الورع في ذلك، إنا أن يكون لنوقع العقاب، أو لنبوت القواب، الله فإن لم يكن / لشيء من ذلك فليس بورع، وإن كان لشيء من ذلك فهو غير متوقع. أما على القول بتصويب المجتهدين قواضع. وأما على القول الآخر؛ فالإجماع على عدم تأثيم المحطى في الفروع الاجتهادية، فلا يُتوقع العقاب. وأيضا؛ فالنواب غير ثابت، لأن المخطى مأجور كالمصيب، وإن كان المصبب أكثر أجراً فالمخطئ غير متعين، ولعل الخطأ فيما الخذ به المتورع، فإذا لا توقع عقاب، ولا فوات ثواب، فلا موضع للورع.

 ⁽١) هو أبو الناسم بن أحمد بن محمد البلوي القيروالي المالكي (ت ١٨٤٤هـ). ينظر عنه:
 السحاوي، الضوء اللامع: ١١/ ١٢٢، و ١٨٩٠ الأعلام: ١٧٢٥.
 (٢) تقدم:

الثاني: أن الخروج من الخلاف في بغص مسائل الخلاف؛ لا يتصور. كما إذا احتلف بالحل و الحرمة، فإل المتوزع إن انكف عن المختلف فيه؛ فهو رحوع إلى مدهب السحزم، إذ تم يتكف عنه إلا حوف الإلم. وإن فرض آنه لم ينكف "افليس كفه بورع، كمن انكف غافلا عن التخريم والتحليل، وإن أقدم / ١١٠١١ عنى الفعل فهو رجوع إلى مذهب المحلل "".

ثم أورد بعد ذلك عدَّة إشكالاتٍ، سيأتي إن شاء الله بعضها.

"وأحاب" ابن عرفة عن الأولى: بمنع كون الورع غير ملزوم للنواب. فوله: اللمحطى مأجور، والمصبب أكثر أجوا، فلا فوت للنواب. قلنا: الكلام في العمل بمذلول اجتهادهما، لا في اجتهادهما، وما ذكرنسوه إنما هو في اجتهادهما لا في مدلوله. ودليل ملزوميته للنواب واضح. أما في المفغولات: فكمنح كل الرأس في الوضوء، والذلك والنية لذ. فبحضل بذلك من النواب ما لا يحضل بدونه وفي المتروكات: / كشرب النبية، للخوف من الوفوع في ا - "ا معزم لذاته شزعا. على أن المصبب واحد. أو حوف الوقوع فيما هو محزم، بالنبية إلى اجتهاد شرعي، بناه على أن كل مجتهد مصبب، فيحضل من الثواب ما لا يحصل / بدونه.

وعن الثاني: بمنّع كون الكفّ عن الفعل في المختلف فيه بالحلّ والحومة، رجوعاً إلى القول بمذّهب المحرّم، إذ القولُ بالتُخريم أخصُّ من الكفّ. إذ هو المجموعُ المركّبُ من الكفّ، مع اعتقاد الذّمَ على الفعل، فالكفُّ أعمّ، والا

⁽١) في (ب)؛ اوإن لم ينكفُا.

⁽٢) السمهودي، العقد الفريد: ص ١٧٦-١٧٨.

 ⁽٣) بعود النقل من هذا الموضع عن «العقد القريد» (ص ١٧٩).

يلزم من القول بالاعم القول بالاخص، ولا الوجوع إليه. أي: فالكفُّ لخوف الإثم [الكافي] "افي حضول الثواب، لا يستلزم اعتقاد حضول الإثم عند الفعل المتضمّن للقول بالتحريم" "، انتهى المرادّ منه والله أعلم» انتهى "".

[شروط الخروج من الخلاف]

ولاستخباب المخزوج من الخلاف شزوط، عدّها الكرديُّ ثلاثةً، وباكثير ربّعةً.

[أولاً: شروط الكردي]:

فالأوّل؛ أعني الكرديّ، في "الفوائد المدنية" [ص ٢٣٧]: "اعلَمْ أن أنمّننا الشّافعية قد ذكرُوا لطلب الخرُوج من الخلاف ثلاثة شرُوط، كما بيّنتُه في كتّابي المنافعية قد ذكرُوا لطلب الخروج من الخلاف ثلاثة شرُوط، كما بيّنتُه في كتّابي المنافعية اللّنام / عن حكم التجزّد قبّل الميقات بلا إخرام ""، ومما ذكرتُه فيه [ص ٢٨٥-٢٨٦] عبارة العلامة السيُوطيّ في كِتَابه "الأشباه والنظائر الفِقْهية" [ص ٢٨٥-٢٨٦]، وهي:

التنبية: لمراعَاة الخلافِ شُرُوطٌ:

أحدها: أن لا يوقع في خلاف آخر. ومن ثُمّ كانَ فصلُ الوتر أفضلُ من وضله. ولم يراع خلاف أبي حنيفة؛ لأنّ من العلماء من لا يجيزُ الوصل.

⁽١) زيادة من مطبوعة االعقد الفريدا (ص ١٨٠).

⁽٢) السمهودي، العقد الفريد: ص ١٧٩ - ١٨٠.

⁽٣) أي النقل عن كتاب باكثير، المذكور في أول الفصل الثالث.

⁽٤) منه نسخة خطية في مكتبة الأحقاف، بتريم. صدر في مجلد متوسط عن دار الفتح، ١٤٣٨ هـ/ ٢٠١٧م، بتحقيق فيصل بن عبد الله المخطيب الأحسائي.

النصل النائل في حكم استحياب الخروج من الخلاف للمتعلى علية الإلصاف 170 النصل النائلي: أنَّ لا يتخالف شنةً ثابتةً اومن ثمّ شنّ رفع / البدين في الطّلاة، ولم الـ ١٥٩ اليار الما ١٥٩ اليار المن في الطّلاة، ولم الـ ١٥٩ اليار المنافرة من الحنفية، لانه ثابتُ عن النبيّ الله من رواية عمسين صحابياً.

الثالث. أن يقوى لمدركه اله إلى آحر ما ذكره السيوطي إص ١٣٧]. وهذه الشروط مذكورة في كالام ابن حجر والجمال الرملي، في مواضع من كتبهما، كما تبهت على ذلك في كتابي المذكور الله التهيل.

[ثانياً: شروط العلامة على باكثير]:

و قال النَّاني؛ أعني باكثير، في "كتابه" المذكور:

"الأول: أن لا يخالف سنة ثابتة، كما قال في "المحموع": "لا خرمة لخلاف بخالف ما ثبت في السنة، أي الحديث الصحيح""، انتهى نقله السنهودي في "العقد" إسر ١٤٨]. ثم قال في موضع احر من "العقد": "سنة ثابتة في المدهب. وعبارة السيوطي في "الأشاه" (صر ١٣٧): "ثانة"، فقط، وذلك كرفع البدين في التكبير؛ فإن أباحبفة لا يراة من السنن، وهو أحد الروايات عن مالك، وهو عند الشافعي سنة، للاتفاق على صحة الأحاديث، وكثرتها فيه، مالك، وهو عند الشافعي سنة، للاتفاق على صحة الأحاديث، وكثرتها فيه، المالك، وهو عند الشافعي سنة، للاتفاق على صحة الأحاديث، وكثرتها فيه، المالك، وهو عند الشافعي سنة، للاتفاق على صحة الأحاديث، وكثرتها فيه، المالك، وهو عند الشافعي سنة، للاتفاق على صحة الأحاديث، وكثرتها فيه، المالك، وهو عند الشافعي سنة، للاتفاق على صحة الأحاديث، وكثرتها فيه، المالك، وهو عند الشافعي سنة، للاتفاق على صحة الأحاديث، وكثرتها فيه، المالك، وهو عند الشافعي سنة، للاتفاق على صحة الأحاديث، وكثرتها فيه،

(١) انتهى كلام الكردي في االفوائلة (ص ٢٣٧)، و الالثمام الثام (ص ٢٨٦).

⁽٣) عذا النصر لم ينقله السمهودي مباشرة عن «المجموع» بل عن «المهمات». ينظرا العقام الفريد: عن ١٤٨. ونصل عبارة «المجموع» (باب استقبال القبلة) (٣/ ١٩٦): «إذا كان العلاف محالفاً سنة صحيحة. كما في هذه المسألة، فلا خرمة له، ولا يستحث الخروج منه لأن صاحبه لم تبلغه عده السنة، وإن بلغته وحالفها، فهو محجوج بها، والله أعلم!!
(٣) سقط عن (س).

الثاني: قال في الأشباء والنظائر الدس ١٩٣٠ اأن يقوى المدركة: بحبث لا يعدُ هفوة، ومن ثم كان الصوم في السفر أفضل لمس قوي علمه، ولم يبال بقول داود لا يصخ. وقد قال إمام الحرمين في هذه المسألة: "إنّ المحققين لا يقيمون لخلاف أهل الظاهر وزناا، انتهل. وذكر في اللعقد اص ١٩٦١ ما لفظه: اوإنّ صاحب اللمهمات انبه على اعتبار أمر آخر، وهو: أن يكون إنا ماخذ الخلاف قويا، فإن ضغف لم يستحب الخروج منه، قاله ابل عبد السلام، والنوويُ في المجموعة، حيث قال: الا حرمة لخلاف بخالف ما ثمت في السنة، أي: الحديث الصحيح»، انتهل،

قلتُ: وما نقله عن االمجمُوع؛ ظاهرٌ في أن المراد من ضغف المأخذ: أن بكون بحيث ينقص الحكم في مثله، وهو متَّجهُ، وكلامُ ابن عبد السلام مصرَّحُ بها الله

ثم نقل عن ابن عبد السلام [٣٦٩/١] ما لفظه: "والظاهر: أنّ مأخذ الخلاف إن كان في غابة البغد عن الصواب والضعف؛ فلا نظر إليه، ولا التفات. إذا كان ما اعتمد عليه نصبه دليلاً شرعياً، لا سيّما إن كان مما ينقض الحكم بمثله، وإن تقاربت "الأدلة بحيث لا يبعد قول المخالف كلّ البعد، فهذا مما يستحبُ الخروج من الخلاف فيه، حذراً من كون الاصوب قول الخصم، والشرع يحتاط لكل الواجبات والمنذوبات، كما يحتاط لكل المحرمات والمكرودات، كما يحتاط لكل المحرمات والمكرودات، انتهل.

وعبارة التحفة ا في (باب صلاة النقل) [٢٤٢/٢]: اوقد قال بعض

⁽١) سقط من (ج)،

⁽٢) انتهت عبارة (العقدة (ص ١٣٦).

⁽٣) في (أ): الفاوتت . وكذلك اختلفت نسخ العقد، (ص ١٦٧).

... السحققين: لا يُترك الراجح عند معتقده لمراعاة مرجوح في الامذهبه أو غيره، المحققين: لا يُترك الراجح عند معتقده لمراعاة مرجوح في الامذهبه أو غيره، إلا إن فوي مدركه، بأن يقف الذهن عنده، لا بأن تنهض خجته، النهل.

وقرر في "النخفة" / في (شرح الخطبة) [1/10]: أن ما حالف الصحيح الم 11 الله الله السحيح الم 11 الله الله مراعاته وأجاب عن تصحيحهم" بنذب مراعاة خلاف الصحيح في مسائل بأجوية، وناقشه ابن قاسم في بعضها، وأجاب بجواب أخر، ومال كلائهما معا إلى عدم مراعاة خلاف الصحيح، والله أعلم.

وقول السيوطي: «أن لا يعد هفوة»، وقول السمهودي: «أن يكون بحيث ينفض الحكم بمثلبه»؛ يقتضي: اشتراط شدة الضعف في عدم مراعاة القول. وقول / ابن حجر [٢٤٢]: «بأن يقف الدهن عنده، لا بأن تنهض حجنه»؛ الما الما قد يُفهم منه: الاكتفاة بمجرد الضعف، وإن لم يشتذ، وحينل فما كان خلاف الصحيح فواضح أنه لا تسنُّ مراعاته، وما كان خلاف الأصح تشنُّ، والله أعلم.

وقد بين السمهودي في «العقد» مواد ابن عبد السلام فقال (ص ١٧١):

اوأما قول ابن عبد السلام: "والظاهر أن مأخذ الخلاف، إلى أخره. فقد عبر
عنه غيره: "بأن استحباب / الخروج من الخلاف مشروط بأن يكون مأخذ احلاه الخلاف فيره في الماني الموعل المائي الموجود الماني الموجود الماني الموجود الماني الموجود الماني الموجود المنابق الموجود المنابق المنا

⁽٢) في (ب): الصريحهم ١٠

النالث: قال في «الأشباه والنظائر» إص ١٣٧ إ: "أن لا تُوقع مراعاتُه في الأشباه والنظائر» إص ١٣٧ إ: "أن لا تُوقع مراعاتُه في الم الله الله الله أن علافً خلافً الله أنهن وضله /، ولم يراغ خلافً أبي حنيفة، لأن من العلماء من لا يجيز الوضل "، انتهى.

وسبأتي تحقيقُ ما إذا تعارض خلافان، والله أعلم.

الرابع: قال السمهوديُّ [ص ١٦٩]: "قال القاضي خسينَ، أوائلَ (باب صلاة المسافر): "إنّه إنما يصارُ إلى الاحتياط عند الشّافعيُّ - يعني: في الخروج من الخلاف - إذا لم يكنُّ فيه ارتكابُ محظور، أو مكروهِ". [أي]" ": مذهبيُّ".

قلت: يتعين الأول، لما يلزم على الخزوج من الخلاف من ارتكاب محظور مذهبي، وهو: تأخير ما وجب فعله فوراً. وهذا مُقتضى ما أَسْلَفُنا عن القاضي [الحسين"، انتهى أن قال [اللعقد الفريدة: ص ١٦٩]: اوما قاله، يعني: القاضي آلا حسين، الفي المكروه، نظير ما سبق عن النوويّ: من اعتبار

⁽١) ميقط من (ج).

⁽٢) في (ج): الفواتها؛،

⁽٣) عبارة «العقد الفريدة: اتقديم الظهر ».

⁽٤) زيادة من اللعقد العريد؛ (ص ١٧٤). لم ترد في أيّ من نسخ كتابا هذا.

⁽٥) السمهودي، العقد الفريد؛ ص ١٧٤.

⁽٦) ما بين المعكوفين سقط من (أ).

الده الرحمان عند المراجع من الحاف المعلى عبد الرحمات المعلى عدم الإخلال بسنة ثابتة في السلامي، لكن اقتضاء الله ما في افتاوى السبكي المالم الإخلال بسنة ثابتة في المدووج من الخلاف: [عدّم] لطلان العبادة، عندَ اجتناب مكروة مذهبي فيها التهلى التهلى التهلى المالية المتهلى المتناب مكروة مذهبي فيها التهلى التهلى المتهادة المتهلى المتهادة الم

وسيأتي ذلكَ إن شاء الله تعالى ١٠ انتهي.

张 张 张

⁽١) في مطبوعة اللعقد الفريدة (ص ١٦٩): ﴿ اقْتَضَاءًا .

 ⁽٢) الزيادات التي بين الأفواس المعكوفة زيادة من مطبوعة «العقد الفريد» للسمهودي. وعبارة بعض نسخه موافق لأصل كتاب هذا، لكن الكلام بها أوضح وأفصح، والله أعلم.

⁽٣) انتهت عبارة السمهودي.

تتميم إلى تعيين وقت أفضلية الخروج من الخلاف]

قال الشبح على بن عبد الزحيم باكتير، في "كتابه" المذكور ما نصه "فال الرّ عبد السلام في "قواعده الكبرئ" [١] (٢١٥]; "أطلق الأصحاب"؛ أن "الحروح من الحلاف حيث وقع، أفضل من التورَّط فيه"؛ وليس الأمرُ على ما أطلقه، بل الخلاف على أقسام:

الأول الديكون بين التحريم والجوازة فالالجتناب أفضلُ. الناني. الديكون بين الإيجاب والاستخباب؛ فالفعلُ أفضلُ.

الثالث أن يكون في المشزوعية" ؛ فالفعل أفضل. كقراءة البسملة في الفائحة، فإنها مكروهة / عند مالك، وواحبة عند الشافعي، ورفع اليدين في النكيبرات، فإن أما حسمه لا يا أمن السن، وهو أحد الروايات عن مالك، وهو عند الشافعي سنة. وكذلك / صالاه الكشوف على الهيئة / المنقولة؛ فإنها سنة عند الشافعي، وأبو حسفة لا يراها. وقدا المشي أمام الجنارة؛ مختلف فيه ين العلماء، فلا [ينرك]" المشلي أمامها لاختلافهم» انتهى.

ئم نقل "اعن السيد السيلودي قبوداً في بعضها، وإشكالات بأجوبتها في البعض وقد مز: أنَّ من شروط سُنَّةِ الخروج من الخلاف: أن لا يوقع في

 ⁽١) كذا العمارة في سبح الكتاب، والدي في قطر عة كتاب «الفراعد» (١/ ٢١٥): ابعض أكام أصحاب الشافعي». وفي العمارة فروق أحرى، لا توثر على المعنى المقصود، تركت النبية عليها.

٢١) هذا الفسم (الثالث)، لم يذكر في مطبوعة القواعدة التي رجعت إليها.

⁽٣) عاض في الحاء وهي في غنية المسخ والأم: النوك، والمنسفُ من معليوعة اللهواعد؛

⁽١٤) أي: باكثير.

الفصل الثالث: في حكم استحباب الخروج من الخلاف للمتعلى بحلية الإنصاف 181 لحلاف أحر.. قال العلامة العشاري في الحاشية شرح مختصر بافضل لابن حجرا ما نصف: الوالخروج من الحلاف سعة. ما لم يقغ في خلاف مذهبه، أو غيره، كأن راعي شافعيًا أأ باحنيفة في عذم إظهار البسملة في الصلاة، فقد وقع في خلاف مذهبه، أعني: شنية إظهارها، فلا يسنُ. بل يسنُ الجري على مذهبه، لأن الخلاف المذهبي أولي بالمراعاة، ولو قولاً ضعيفاً في المذهب، لأنه أقرب إلى الصواب من مذهب المخالف في عقيدته. وكأنُ راعاهُ في القضر في السفر الطويل العاصي به؛ فقد وقع في خلاف مذهبه أيضاً، من حرمة هذا القصر، ويطلان الصلاة به. لأن شرطه عند إمامه: أن يكون السفر مباحاً، كما يأتي. فتحرمُ المراعاة المذكورة، وتبطلُ بها الصلاة، إلا إن كانتُ على سبيل التقليد، فتصحُ بشرُ وطِه المتقدِّمة، النهيل.

[١-] فائدةً إني أنّ مراعاة الخلاف في مذهبنا أولىٰ من مراعاة مذهب الغير]

وقال باكثير في اكتابه المذكور: افال في الفلائد: اإذا وقع الخلاف في مذهبنامع مذهب الغير، ولم يمكن جمعُهما، فسراعاةُ خلاف مذهبنا ـ إذا لم / يستُطُ دليله ـ أولى. وذلك كصلاة العضر أول/ وفتها ا، انتهى.

أي: فإن أباحنيفة يقول: لا يذخل وقت العضر إلا بمصير ظل كُلُّ شيء مثليه، وقُوفاً مثليه، وفوفاً الشيء مثليه، وقُوفاً مثليه، وفوفاً مع بيان جبريل عليه السلام، الذي صخحة الحاكم وحشنه الترمذيُّ "، فمراعاة هذا أولى لذلك.

 ⁽۱) كادا في الأم على التنكير، وفي غيرها: الشافعي، بالتعريف.
 (۲) سن الترمدي: ١/ ٢١٧، برقم ١٤٩٥ والمستثارك: ١/ ٢٩٣، رقم ٧١١.

وكلام القلائد هنا يعهم: أنه إذا كان القول الذي في مذهبنا متماسكاً. بحيث يستحبُ الحروج منه ثو انفرده كانت مراعاته أولى من المخلاف الأجنبي. وإن كان دليل الاجنبي أقوى. وهو غير بعيده لأن نسبته إلى مذهبنا الذي التزمناة يجبُر ضغفه بالنشبة إلى المخلاف الاجنبي، فلا مزية لأحدهما حينتذ. والبقاء على المذهب الأضل، فتأمّله، انتهل.

[٢-] فَائدةً أخرى [في تعذّر الورع على الحاكم في مسائل الخلاف]

حـ ٢٠٠ قـ ال الشريف السمهوديُّ في كنابه / االعقد الفريد في أحكام النَفْليد؛

[عـ ١٧٦]: اقال ابن عبد السّلام في القواعده؛ (٣١/٣): يتعذَّرُ الورغُ على الحاكم
في مسائل الخلاف، كما إذا كان ليتيم على يتيم حقَّ مختلفٌ في وجوبه، فلا
يمكنُ الصلح هنا. إذ لا تجوزُ المسامحة بمال أحدهما. وعلى الحاكم التورُّطُ
في الخلاف. وكذا حكمُ الأب والوصيُّ، انتهيُّ.

* * *





140

الفصل الأول الكلام على مذهب إمام الأثمة، وسلطان الأمة، إمامنا ومتبوعنا

أبي عبد الله محمّد بن إدريس الشافعي، رحمه الله (اتعالى)، وعلى كتُب مذُهبه لا سيَّما كتُبِ إمامي المذَّهَب / وشيخيه الرَّافعي والتؤوي رَحمهما الله تعالى

اعلَم الأما قاله الإمام الشافعي، رحمه الله تعالى/ ، ينقسم إلى: قديم، وجديد.
[1] والقديم: ما قاله الشافعي في بغداد، أو بعد خزوجه منها قبل دخول مصر. قال في الفوائد المدنية الص ١٣٣٩: او أشهر رواته أربعة: أحمد ابن حنبل، والزعفراني، وأبو ثور، والكرابيسي، ومنه اكتاب الحجة الله.

[۲] والجديد: ما قالد أو أفتى به بمضران، قال في "فتح المجيد" [ص ١٣٢-١٣٢]: "ومنه: "المختصران و البويطي"، و الأم، و الإملاء الله، انتهل. وقال في "الفوائد المدنية ا [ص ٣٣٩]: او أشهر رواته سبعةً: المزني، والبويطي، والبويطي، والربيغ المرادي، والربيع الجيزي، وحرملة، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وعبد الله ابن المنابعض هؤلاء أشد صحبة [له] من بعض".

ثم حيثُ ثوافق القديم والجديدُ فالأمرُ ظاهرٌ. وإن نعرُض للمشألة [في] "ا الجديد دون القديم: فظاهرٌ [أيضاً]" أنه المذهب، وإن العكس الأمرُ، كما نقل

⁽١) في هامش (١٠): البعد دخوله مصوال وأشار في هامش الأم إلى أنه كذلك في نشخةٍ.

⁽٢) سقطت من (ج).

⁽٣) زيادة من (ب) والأم.

في مسائل، منها: استحباب العشل للحجامة، وللحروج من الحمام.

قال النوويُّ في أول اشرح المهذَّبِ المسمَّى بـ المجموع الـ (١٦٨): ايكونُ الفتوى عليه، ويكون مذهب الشافعي الوقال الإسنويّ في (القضاء) من المهمَّات اعقبه، ما بضُّه، ومنها نفلتُ (٩/ ٢٢٤-٢٢٥): "فيه نظرٌ، فإن ظاهر كلام الشَّافعيُّ الرجوعُ عن كلَ ما قاله في القديم، إلا إن ينص على وفقه في الجديد.

فإنه، رضي الله عنه، غسل تلك الكتُب، ثم قال: ليس في حلَّ من روى الله عنه، غسل تلك الكتُب، ثم قال: ليس في حلَّ من روى الله الله عني الفركاح الله عني الفركاح الله عني الفركاح الله عني الله عني من زغم أنه يُفتى بالقديم في مسائل الله التهني ما أردتُ قوله من المهمات الله الله الله الله الله عن المهمات الله الله عن اله عن الله عن الله

ونُقِل عن الإمام أنه قال: الا يبحلُّ عَدُّ القديم من المذَّهُ القديمة المعاورديُّ" في أثناء (كتاب الصّداق) [4/ 80]: اغير الشافعيُّ كتبه القديمة الماورديُّ" في النجديد، إلا الصداف، فإنه ضرب على مواضع/ منه وزاد مواضع» التهلي.

لكن الذي جرئ عليه غير واحد من المتأخرين، كالشيخ ابن حجر والزملي، وغيرهما، هو: ما قاله الإمام النووي، فيجب المصير إليه. وكأن وجهه، وإن لم أقف " على من نبه عليه، أنه لا يلزم من رجُوع الشافعي عن القديم، من حيث الإجمال، رجوعُه عنه في كل فزدٍ من المسائل. فالرجُوعُ عنه القديم، من حيث الإجمال، رجوعُه عنه في كل فزدٍ من المسائل. فالرجُوعُ عنه

 ⁽١) كذا في السنخ كلها، وفي مطبوعة االهوائد، (ص ٣٣٩): «المعروف بابن الفركاج». وهو: عند الرحمن بن إبراهيم الهرازي، المصري لم النعشقي (ت. ١٩٠هـ). ينظر عنه: طيفات السيكي: ٥/ ١٠: الأعلام: ٣/ ٢٩٣.

⁽٢) هو علي بن محمد الماوردي (ت ٠ ٤٥٠). ينظر عنه. طفات السبكي: ٣/ ٣٠٣؛ الأعلام: ٤/ ٣٠٧.

⁽٣) في (أ): ﴿وَإِنْ لَمْ يُوافِقُ عَلَيْهُۥ إِلَخَ.

وقد [ذكرة الإسنوئ نفشه] "افي «المهمّات» بغد ما سبق عنه: «أنّ الجديد إذا وافق القديم، هل يكونُ منسوباً إلى الجديد فقط؟ أو إليهما؟ ٥. قال [٩/ ٢٢٥]: «ظاهر كلام الأصحاب قاطبة : أن ذلك منسوب إليهما، حتى يقال: لم يزلّ رأيُ الشافعي على ذلك، قديماً وجديداً ٥، قال: «وفيه بختٌ، مستنده ما تقدّم ٥، انتهى، فهذا بدل على أن الأصحاب لم يقطعوا النظر عن القديم من كل وجه.

وقدرأيث الفي أوائل التوشط والفتح بين الزوضة والشّرح التاللا فرعي، رحمه الله رحمه الله تعالى، ما نضه، ومنه نقلت: الحكي عن الإمام النووي، رحمه الله تعالى، أنه هم قبل وفاته بفليل، بغسل االروضة، كما غسل نحو ألف كراسة من تعليقاته. فقيل له: قد سارت بها الركبان! فقال: في نفسي منها أشياء، أو كما قال. ونم يتفيل له مراجعتها وتحريزها، بل هجمت عليه المنبة فبل إدرالة الخمسين، ورضي الله عنه، وعن جميع عباد الله الصالحين الله انتهى ما أردت نقله من النوسط الريان المعلوم: أن الإمام النووي لم يرجع عن كُلُ مسألة مذكورة ا المحال في النووضة الوضة المائية مذكورة ا المحال في النووضة المواضع المواضع منها.

وكذلك القول في أنّ القول القديم يوافقُ مالكاً، فالموادُ منه: أنه يوافقُه في أكثر المسائل. وفي «شرّح الغباب» لابن حجرٍ: نقلٌ عن «المجمّوع» [١/ ٢٢٨]:

رنمها ([۱۷۵۷] ۲۰۲۱۲).

⁽١) في (ج). اذكر الإمام الإسنوي في الما إلخ. والمئت من بقية النسخ وموافق للأم.

 ⁽۲) الفائل: الكردي.
 (۳) مخطوط لم يطبع بعد. له تسخة في الظاهرية رقمها (۲۰۱/۵۰). وأخرى برقم (۲۲۹۳).
 (۳) مخطوط لم يطبع بعد. له تسخة في الظاهرية رقمها ((۷۳۸) ۵۶۵۵)، ورابعة فيها أيضاً.
 ۲۵۲ فقه شافعي). وثائلة في المكتبة الأزهرية، رقمها ((۷۳۸) ۵۶۵۵)، ورابعة فيها أيضاً.

"أنَّ موافقة القديم ملَّحب مالكِ أكثريُّ لا كليَّ، خلافًا لمن علطُ فيه الله النهيّ.

والمراف موافقة احتهاده اجتهاد مالك. لا أنه قلده فيه. عظير موافقة كل مر مالك والشافعي مذهب زيد بن ثابت الصحابي، رضي الله عنه، في (الفرانفر). كما أو ضحته في كتابي اكاشف اللئام احس ١٨٤. ويقلتُ فيه نصل الشافعي في االأم على دلك. وفي قضة مالك والشافعي مع باتع الفضري ما يرشلك إلى صحة ما ذكرت، من أن رجوع الشافعي عن القاديم أكثري لا كليّ.

المذهب عن القديم، إلا في مسائل، سيأتي التنبيه عليها، إن شاء الله تعالى. المذهب عن القديم، إلا في مسائل، سيأتي التنبيه عليها، إن شاء الله تعالى. فلا يجوز الإفناء، ولا الحكم بالقديم. وأما تقليله للعمل به، وما ألحق به، من العنوى به مع بيان حاله، فهل يمتنغ أيضاً، أو لا؟ فيه خلاف.

وذكر الإسموني في "المهمات": "أن محل الخلاف: إن لم يُشر الشافعي إلى الرجوع عنه، وإنما نص في الفديم على شيء، ونص في الجديد على خلافه. وعبارة "مهماته" (٩/ ٢٢٥): "فإن أشار للرجوع، فلا يُعمل بالقديم، وليس من مذهب الشافعي في شيء، بل نسبته إليه كنسبة أقوال الغير».

كما فال في مسألة صوم أيّام التشريق الالامه: ٣/ ٤٨٦]: الوقد قال قومٌ:
يضوم المتمتع أيام التشريق، وقد كنتُ أراه الوكذا ما ذكره في القديم: من أنّ مشح الخف لا يتأقت. فإنّ الشيخ أباحامد حكى في «التعليق» عن الزّغفرانيّ: المسالة على قولين.

⁽١) عبارة المعجموع في (باب الأنية): العرع: اعلم أن القرل القديم لبس بلارم أن يكون كمذهب مالك، بن هو قول مجتهل، قد يوافق مالكا وقد يخالفه قال القفال في الشرح التلخيص»: «أكثر القديم قد يوافق مالكا». وإنما ذكرت هذا الفزع، لأني رأيت من يغلط في هذا بما لا أوثر نشره، والله أعلم المائتها.

وإن نصل على خلافه في الحديد، ولم يصرح بالرجوع عن القديم، فليه خلاف للأصحاب. حكاه الإمام " في (باب العاقلة)" . والفوراني في كتابه المسمى ساالمعتمد، في (باب الحالاف لية الإمام والمأمّوم)، وكذا الرافعيُّ في الشرح الكبير الكالم اله ١١١/٤]. والراحخ عند الإمام أنَّه رَجُوعٌ قال في إباب لعاقلة) [١٦] ٥٣٤ - ٥٣٥]: اقد ذكرت مراراً. أله لا يحلُّ عذَّ القول القديم من مذَّهب الشَّافعيُّ مع رخوعه عنه الله وقد حكى [القاضي]"" الصيدلاتيُّ في دلك حلافاً للأصحاب. وبالجملة؛ فمن قال شيئاً، ثم قال بخلافه؛ فلا وجَّه لمقلَّله إلا العمل بالستأخرا، انتهي.

وذكر أيضاً عند الكلام على [سبق الحدث]" (٢/ ١٩٦/٣) ١٥٠]: "أنَّ الشافعيُّ إذا نصلٌ في القديم على شيء، وجزم بخلافه في الجديد، فمذهبه الجديد. وليس القديم معدودا من المذهب. لكنَّ أنمة المذهب يعتادون نوجيه الأقوال الفديمة، واختار النوويُّ في اشرح المهذب [١١/٦٦] ما رآه الإهام، ونسب خلافه إلى الغلط. والذي اختاره هو الظّاهرُ، وإن كان الأولّ ظاهر كلام [الشَّيخ](٥) أبي حامد، والبندنيجي، وابن الصَّباع، وغيرهم. حبثُ ذكروا القولُ المنفذم قريباً: من عدم تأقيت المشح، والأعوا أن المشألة ليست على قولين. لرجُوعُ الشَّافِعِيُّ عنه قبل خروحه إلى مضر، فدلُّ: أن القول إذا لم يصرُّح بالرجوع عنه يكون له الآن في تلك السسئلة قو لان، وإنما رجَّحْنا الأول لأمور».

⁽١) يعني به: إمام الحرمين، في انهاية المطلب!

⁽١) الجويني، نهاية المطلب: ١٦/ ٢٤٥-٥٣٥.

⁽٢) مقط من (ج)، والمنبت من بفية السخ مع الأم ومطموعة والفوائدة (ص ٢٤٢).

⁽¹⁾ كذا في الأصول كلها، مع الأم. والذي في معبوعة «الفوائلة (ص ٣٤٣): اعلى ما سبق

الحنيث عندال

⁽٥) زيادة من الأم و (ج).

وذكر/ الإسنويُّ تلك الأمور في "المهمات"، فراجعُها منه إن أردتها.

- ١٠٠٠ وددر / الإستوي ملك الامور في

安华安

ورأيث الني العقد الفريد في أحكام التقليد السيد السمهودي، نفعه الله به ابعد كلام ذكره، ما نصه (ص ١٣٢): النقل أبو القاسم البرز أي، عن فنوى شيخه ابن عرفة: أنه روى بنند صحيح، عن الشيخ الصالح الفقيه الأصولي المدرس ابن عرفة: أنه روى بنند صحيح، عن الشيخ الصالح الفقيه الأصولي المدرس أبي محمّد، عبد الحميد ابن أبي الدنيا. وقال: اهم أحد شيوخ شيوخنا الله قال [افتاوى البرلي ال ١٠٤/]: سألت الفقيه العالم عز الدين بن عبد الشلام، على يجوزُ الأخذُ بالقول الأول الذي رجع عنه الإمام المقلدُ أم لا؟ فقال لي: ذلك جَائزٌ الله التهلي.

قلت: ووجهه: أن الرجوع عنه إنما هو لأرجعية الثاني عليه، و نون الأول مرجوعاً، لا يمنغ من جواز تقليده عنده، والرجوع لا يرفع الخلاف السابق، كما هو في أواتل "الخادم"، ولذا لو حكم القاضي باجتهاده ثم غير اجتهاده، فإنه لا ينقض الأول، وحكى الاصوليون، في إجماع أهل الغضر بعد اختلافهم، قولين في ارتفاع الخلاف، فما ثم يقع فيه إجماع أولى. فتوجه من هذا: الجواز عنده مطلقاً في مسألة القولين، وإن ثم يكن هناك ترجيح فالمعتمد [من أنه إذا وجد قونين لإمامه، ولم يكن من أهل الترجيح؛ لا يجوز أن يفتي بأخدهما إذا فم يرجحه المعتبر ون من أنمة المذهب] "الله انتهى كلام السمهودي.

杂专作

⁽١) لا يزال الكلام للكردي.

 ⁽٢) ما بين المعكوفين لم يرد في مطبوعة اللعقد الفريد؛ للسمهودي (ص ١٢٢) وهو ثابت نقلاً
 عنه في أصول كتابنا هذا، وفي مطبوعة اللفوائد؛ (ص ٤٤٣).

وعنارة "النخادم" للرركشي، ومنها نقلت ما بضه: "الثاني، أي: س فساد ما اكروا الاعتراص به على "الشرح" و"الروضة": أن ينقل عن بغض الاضحاب أنباذ، ويحكي غيره عنه الرجوع، فيظنَّ ارتفاعُ الخلاف بللك. كما في مسالة الخصري "في الماء المستغمل، وأبي إضحاق المروزي" في نية الضوم، وغيرها. وهذا غير وارد، فإنه على تقدير ثوت الرخوع الايرفغ الخلاف السابق. ونهذا؛ إن الفاضي إذا حكم باجتهاده ثم تغير اجتهاده، فإنه لا ينقض الحكم الأول، بل يعملُ سفتضى الثاني، ولو ارتفع الخلاف السابق لنقض.

وفد حكى الأصوليون، في إجماع أهل العصر بعد احتلافهم فولين: ارتفاع الخلاف. وقد قال الرافعي أخر كلامه على النرتيب في الوضوء، في مسألة الشاك: «إنه لا يجث/ الترتيث في وضوءه على وجُه، وكانَ القفالُ يقول السام.». الهدا الوحد، ثم رجع إلى الأول وهو المذهث»، النهل.

فأثبت الخلاف، مع نقله الرجُوع، وحكن في اكتاب صلاة الجماعة). فيما إذا بهن المحتهد على قول ثم نصل على خلاف، فهل بكود الاخز رجُوعاً عن الأول؟ / وجُهان»، التهت عبارة الحادم الزركتني؛ بحزوفها.

非非非

قال ابن الجمال الأنصاريُّ في رسّالته الفتح المجيد بأحكَام التقليدا، ما نصُّه أمر ١٣٨]. الوافاذ العلامة ابنُّ حجر، رحمه الله تعالى، في يعض افتاريه الـ ١٣١٨]:

١١١ مو محمد بن احمد المروزي أت حوالي ١٩٤٠هـ ، أبو عبد الله الخضري، نسبة إلى الخضر
 حل من حدوده، كان إمام موو وشيخها. ينظر عنه: طبقات المبكي: ٣/ ١٠٠٠.

⁽١٦ هم إلراهيم بن أحمد السروري، أبو إسحاق (ت ٢٤٠هـ)، تنسبد ابن سريح، نوفي بمصر بنظر عنه: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/٥٠٥،

أن حمعاً من اضحابنا قائلون بمقالة العرّ [هذه] الله فاستفده الدائتهي ما نقله النّ الجمال.

لكن رأيت في أوائل (كتاب اللباس والزينة) من اشرح مُسُلمِ اللامام النووي ما نضه، ومنه نقلتُ ٢٩/١٤١: اوالضحيخ عند أضحابنا وغيرهم من الأصوليين: أن المحتهد إذا قال قولاً ثم رجع عنه، لا يبقى فولاً له، ولا ينسب إليه. قالوا: وإنما يذكر القديم وينسب إلى الشافعي مجازاً، أو باسم ما كان عليه، لا أنه قولٌ له الآن ، انتهى ما أردتُ نقله من الشرح مسلماً.

وسبق عن «المهمات»؛ أن النوويُّ اختاره في «المجْمُوع»، ونسب خلافه إلى الغلطِ، فليكُن هو المعتمَدُ.

وذكر ابن حجر (() في الفهرسة مشايخه (ص ٢٧٧]: (ا) الشافعي صنف في العراق كتابه القديم، ثم رحل إلى مكة، ثم عاد إليه قريب أخر القون. ثم بادر بالرحلة إلى مصر سنة ١٩٩، منة وتشعة وتسعين. وصنف كتبه الجديدة في أربع سنين. وهو شيء بحير الفكر افإن سعة مذهبه، وما اشتمل عليه معا تحيل العادة و جُوذه في هذه المدة البسيرة اوالإفتاء على الجديد، إلا في قريب أحيل العادة و جُوذه في هذه المدة البسيرة اوالإفتاء على الجديد، إلا في قريب الدما / من ثلاثين مسألة، فالفتوى فيها على القديم، وهي معروفة في محالها من كتب الفقه. وجميع مؤلفاته: منة وثلاثة عشر (() إلى آخر ما ذكره ابن حجر في الدرون (ص ٢٧٧ - ٢٧٨) / (وقد نقلتُ هذا ملخَصاً منها.

وفي "الفوائد" للشلميّ [ص ١١٨]: "صنَّف الشافعيُّ في الفقه، دون الأصُول، منة وعشرين كتابًا، وفرّع مسائله أضعاف أضعافها». قال (ص ١١٧ - ١١٨): اوالشافعيُّ

لم ترد في (أ).

 ⁽٢) هو الفقيه الهيئمي، صاحب اتحقة المحتاج».

وأفاد الغرالي: أن راوي «الأمّا هو البويطي، ذكر ذلك في «الإحباء»، فقال في (أركان الصحفود للعادات، في (أركان الصحفود للعادات، في الكتاب [الثاني] "المعفود للعادات، في كلام يتعلق بالبويطي (٣/ ١٨٨): «وصنف كتاب «الأم». الدي يست الأن للربع ابن سليمان / ، ويعرف به، وإنما صنفه البويطي، ولم يذكر نفسه فيه، فزاد الله الربع فيه و تصرف، فأظهره الما انتهى كلام الغزالي.

وقال الشبح أبوحامد عن "الأمالي": إنّ الشافعي صنعها بمضر، وهي غير الإملاء». ومن الكتب الحديدة المسلوطة: "تصنعل حزملة" ابن يحيى المضري، صاحب الشافعي، رضي الله عنه. وله أبصاً: "المختصر" المعزوف، ومن الكتب الجديدة: "محتصر البريطي"، و"محصر المرني" المشهور المعزوف، ومنها: كتاب "نهاية الانجتضار"، مجلدٌ واجد،

非非法

إذا تقرّر ذلك؛ فقول ابن حجر السابق اص ٢٧٧]: "إلا في قريبٍ من للاثين مسألة، فالفتوى فيها على القديم"، هو كذلك في "الزوضة"، وعبارتُها اللاثين مسألة، فالغمل على الجديد، فالعمل على الجديد، المجديد، فالعمل على الجديد، الا في نحو عشرين أو ثلاثين مسألة، وقد أوضحتُها مفضلةً في أول "شزح الافي نحو عشرين أو ثلاثين مسألة، وقد أوضحتُها مفضلةً في أول "شزح

⁽١) كذا في (ب). وفي (آ) و (ج): «الحفاظ». وفي مطبوعة «الفرائد» للسلمي. «الحياط»!! (٢) سقطت من (أ).

ثم قال في آخر كلامه [ص ٢٦٣]: "وهذه المسألة آخر المسائل النسعة عشر المذكورة في "المجمّوع". وقد علمت مما قررته: أنه ليس فيها واحدً إلا والفتوى فيها على الجديد، لكنه قد يكونُ موافقاً للقديم، وقد يخالفه". ثم دكر عن "مهمات الإستويّ": سبب نشبة هذه المسائل إلى القول القديم، وغير ذلك، مما يدل على كثرة اطلاعه، وضعة علمه، رحمه الله ورضى عنه.

وفي (شرح الخطبة) من "التخفة" عند ذكر القديم والجديد، ما نصه [1/ ٤٥]: "والعمل عليه، أي الجديد، إلا في [نخو] عشرين مسألة، وعبر بعضهم: بنيف وثلاثين مسألة. (بأتي] "ابيان كثير منها، وأنه لنخو صِحّة الحديث عملاً بما تواتر عن وصية الشّافعي: أنه إذا صخ الحديث من غير معارض فهو مذهبه، ولو نصل فيه على ما لم ينصل عليه في الجديد وجب اعتماده، لأنه لم يثبت رجُوعُه عن هذا بخصوصه!

告亲帝

وفي ترجمة الشَّافعيّ في المجمع الأخباب ١٤٠٠ للسيِّد محمَّد بن الحسَّن

⁽١) مزيدة من (ب).

 ⁽٢) نمام العبوان المحمع الأحباب وتذكرة أولي الألباب، وهو مختصر لكتاب احلية الأولياء الأبي بعبم الأصبهاني، طبع في سنة مجلدات، في دار المنهاج.

الواسطي المه وهي ترجمة واسعة ، قال في أثنائها (٣/ ٢٥٧) اومن مصنفات الشافعي مي الأضول والفروع ، التي لم يسبق إليها كثيرة . وهي كثيرة مشهورة ، كاالأم الله إلى الداما المحود عصمة عشر مجلداً ، وجامعي المزني الكبير الوالصعير الروامختصر الربيع الموامعي المزني الكبير الوالصعير الروامختصر الربيع الموامعي الموجة الموهو القديم / .

و «الرّسالة الحديدة»، و «القديمة»، و «الأمالي»، و «الإملاء»، و غيره، ذلك مما هو معروف، وقد جمعها البيهة في «مناقب الشّافعي» [١/ ٢٤٦ - ٢٥٩].

قال القاضي الإمام أبومحقد، الحسيل بن محقد المزوزيُّ في لحطبه الغلبقت» [ص ١١٠]: "فيل: إنَّ الإمام الشافعي، رحمه الله، صنف / منه وثلاثة الم ١٢٠ عشر كتاباً في التفسير، والفقه، والأذب الله. وغير ذلك. وأما خشيها فأمرُ يدركُ بعطائعتها، فلا يماري فيه موافقٌ ولا مخالفُ.

وأما كتب أضحابه التي [هي]" شروخ للطوصه، ومخزجة على أضوله، مهورة من قواعده، فلا يحضرها إلا الله تعالى، مع عظم قوائدها، وكبر حجمها، وخنن ترتيبها ونظمها. كانعليق الشيخ أبي حامد الإشفرايني "، وصاحبه: القاصي أبي الطيب الطبري، والماوردي صاحب "الحاوي"، و"نهاية المطلب لإمام الحرمين، وغيره مما هو معزوف"، انتهى المقضود.

ونحؤه في التهذيب الأسماء واللّغات اللّغوري (١١/ ٥٢-٥٣).

 (٢) نص عبارة المجمع الأحباب (٣/ ٢٥٧): اوقيل: إنه صنف منة وثلاثة عشر كتاباً، في علم القرآن، وفي علم الأخبار، وفي علم الشريعة!.

⁽¹⁾ العصبي الشافعي (ت ٧٧٦هـ) يبطر عنه الدرر الكامنة ٢٠/ ١٤٢٠ الأعلام: ٢/ ٨٠. ومقدمة كتابه المجمع الأحباب،

⁽٣) مريدة در (ب).

وذكر الجمال الاستوني، وحمه الله تعالى، في (الفصل الثالث) من (مقدّمة) كتابه المسمى بالمهمات العرب الدينا كتب الشافعي. وكتب الشبخين. وعدة من كتب الأصحاب العقهية، وحصوصا المتقدّمين، بأسمائها، وأسماء مؤلفيها، وهي التي وفعد عليها وحضل الاستمداد على كتابه المدكور منها. ونقل بالمساشرة لا بالإشارة العنها، وفد خطر لي إيراد ذلك هنا، وفي إيراده فائلة اي فائلة، ولكن لما كانت تلك الكتب هي التي اطلع عليها شخص واحدً، وهو الإمام الإستوني، فكيف بمن لم يكن عنده، ولم يطلع عليه في بلده، فضلاً عن حيثه، فضلا عما في سائر الجهات، فضلاً عما لم يكن في زمانه، بل وجدت" بعده، مما لا يعلمها إلا الله، وفي كتب الناريخ والطبقات ما أيهر / العقول، فقد تبلغ شاوخ بغص المتون ما يزيد على الألف، فلذلك تركناه، والله أعلم.

张 华 妆

ورابت بحط بعضهم ما يضه افاتدة: كتف الإمام الشافعي، رضي الله عنه، أربعة أحدها اللام الثاني المختصر المزني الوالثالث اللبويطي والرابغ النهاية المحتصر الحميع إمام الحرمين أبو محمد الحويني في كتاب سماه النهاية الموافعة واختصر العزالي النهاية الله كتاب سماه البسيط» واختصر العزالي النهاية الله كتاب سماه البسيط الموافعة واختصر العزالي النهاية الله المنصرة في كتاب سماه اللوجير المحتصر اللوجير المحتصر اللوجيز الله المحتصر اللوجيز الله المحتصر الله المحتصر الله المحتورات المام المنام المنا

⁽١) في (ب): الا بالوسالط؛.

⁽٢) في (ب): اؤجد وحذفًا.

المنهج المنهج المنهى ما وجداله وقد مسعت عن بعض علماء مضر : أنه احتصر المنهج المنهج في كتاب سماه «النهج». وفي حاشية العلامة الجيرمي على «فتح نرهاك شرح منهج الطلاب» ما نصه القول الخنصرت فيه منهاج الطالبين» وهو من «البسيط»، وهو من «النهاية»، وهو من «الأم»، انتهى المراد،

وفي النحفة اللي ذكر االسحزرا، ما نصُّه (١/ ٣٥]: "وسمَبتُه مختصرا؟ الفَلَة لِفَظَه، لا لكونه ملخصاً من كتاب بعينه الانتهال.وهو مخالفُ لما سلف!

* * 4

[قف على اعتماد كلام الشيخين]:(١)

واعلم أنا الآن نتكلم على تشب إمامي المذهب الشيخين الرافعي والنووي.
لأن الكتب المتقدّمة عليها لا يعتدُ بشيء منها إلا يقد الفخص والتحرّي حتى
بغلب على الظنّ أنه المدهب، كما سيأتي هذا وغيره عن التخفذ وغيرها، مما
إعلم به قبولُ وترجيحُ كلام / الشبخين / ، وعلو شأنهما.

قال إمام المحققين الشيخ [الحبر] المحمد بن شليمان الكردي المدني، في كتابه اللفوائد المدنية على المدنية المدنية على المدانة لا يجوز العدول عن كلامهما. وقد قال ابن حجر في الحاشيته على رسالة

⁽١) من هامش النسخة (أ).

⁽٢) سقط من (ج).

العلامة عبد الله مافشير الله فيما يتعلق بالحيض، ما بضه [االفتاري الله ١٩٢١]:
اوالفقه ومه مشكل ومنه غيز مشكل، وعاية العلماء الآن. أن يفهموا مخو كلام الشيخين، ويقزرونه على وجهه، مع اعترافهم أن فيه مشكلات تحتاج إلى تمخلات، حتى يقرب فهشها، ويتضبح علمها. ومن ثقة اعترضوا على مغلطهما والمعترضين عليهما، ولم يلتفتوا إليهم، وإن جلت مواتبهم، وكذلك الشيحان مع الأضحاب، فإنهما ينقلان عنهم غراب، يُقِرُانِ أكثرها الى آحر ما قاله.

非常非

وفي التحفة ابن حجرا، في شرح قول االمنهاج الفي (الخطبة): امن أولي الرغبات، ما نصّه [٢٩٠-٣٩]: اتنبية: ما أفهمه كلافه، من جواز النقل من الكثب المعتمدة، ونسبة ما فيها لمولّفيها، مجمع عليه، وإن لم يتصل سند الناقل بمؤلفيها، نعم، النقل من نسخة كتاب لا يجوز، إلا إن وثق بصحتها، أو تعذدت تعدّدت تعدّداً يغلب على الظنّ صحتها، أو رأى لفظاً منتظماً، وهو خبير فطن الما يدوك السفط والتحريف. فإن انتفى دلك؛ قال: وجدت / كذا، أو نخوه.

وما أفهمه كلامُ المصنف؛ من جواز اغتماد المفتي ما رآه في كتابٍ معتمدٍ، فيه تفصيلُ لابد منه، ودلَ عليه كلام «المجموع» وغيره، وهو: أن الكتب المتقدّمة [على الشيخير]" لا يعتمدُ شيءٌ منها إلا بغد مزيد الفخص والتحرّي، حتى

⁽¹⁾ هي بنارة تضمت إشكالات في مسائل الحض من اشرح المهذب وعيره. حمعها العلامة عبد الله بن محمد باقشير (ت ٩٥٨هـ)، وبعث بها إلى الشيخ ابن حجر في مكة، فوصلته أواخر شوال سنة ١٥٣هـ. فتفرغ ابن حجر لشرحها والإجابة عما أشكل من مسائلها، وهي مطبوعة مع الشرح ضمن االفتاوى الفقهية الكبرى (١/ ١٣٣-١٢٣). ينظر: حهود فقهاء حضرموت: ١/ ٤٩٧-١٩٧).

⁽٢) سقط من (ج).

الا ترى أن أضحاب القفال، والشيخ أبي حامد، مع كثرتهم، لا يفزغون ويؤضلون الاعلى طريفته غالباً، وإن خالفت سائر الاضحاب، معن سبر كثبهم هذا كلّه في حكم لم يتعزض له الشيخان أو أحدهما. وإلا فالذي أطبق عليه محفقو المتأخرين، ولم يزل مشايحنا يوضون به، وينقلون عن مشايخهم، وهم عش قبلهم، وهكذا: أن المعتمد ما اتفقا عليه، أي ما لم يجمع متعقبو كلامهما على أنه سهو، وأنى به!

الا ترئ أنهم كاذوا يجمئون عليه في إيجابهما النفقة بفرض القاضي، ومع ذلك بالعث في الرد عليهم، كبعص المحققين في الشرح الإرشادا. فإن اختلفا فالمصنف، فإن وجد للرافعي ترجيح دونه؛ فهو. وقد بينت سبب إيثارهما وإن حالفا الأكثرين في خطبة اشرح العباب ابما لا يستغنى عن مراجعته النهل ما أردتُ نقله من "تحقة ابن حجر".

李华兴

وقول «التحقة» [٣٩/١]: «لا يجوز لمفت على مذهب الشافعي، رضي الله عنه، أن بغني بمُصنّف أو بمصنّفين، أو نخوهما من كتب المنقدمين، لكثرة الخلاف في الجزم والترجيح، وقد يجزم نحو عشرة من المصنّفين بالشيء، وهو شاذ مخالف للمضوص وما عليه الجمهور «١١)، انتهى، وفي «شرح العباب» لابن

 ⁽۱) نص عبارة االمجموع»: اقلت لا يجور لمفت عنى مذهب الشامعي، إدا اعتمد النقل، أن يكتفي بمعسقت ومصنفين و نخوهما، من كتب المتقدمين، و أكثر المتأخرين، لكثرة الاختلاف بكتفي بمعسقت ومصنفين و نخوهما، من كتب المتقدمين، و أكثر المتأخرين، لكثرة الاختلاف بنهم في الجزم وانتزجيع. لأن هذا المعني المذكور إنما ينقل مذهب الشافعي و لا يحضل = بنهم في الجزم وانتزجيع. لأن هذا المعني المذكور إنما ينقل مذهب الشافعي و لا يحضل =

حجر "قد أجمع المحققون على أن المعنى به ما ذكراه، فالتووي، وعلى أنه لا يعتر بمن تعرض عليهما بنص "الأمل، أو كلام الأكثرين، أو نحو ذلك، لانهما أعلم بالنصوص وكلام الأضحاب من المعترض عليهما، فلم يخالفاه إلا الموجب، علمه من علمه، وجهله/ من جهله. ومما يذلُ على صخة ذلك: أنهما صرّ حا بكراهة ارتفاع المأسوم على الامام، وعشما ذلك، ولم يقبداه بمسجد ولا غيره، فجاء بعض المتأخرين واعترض عليهما: بأنه نص في "الأم على أن محل كراهة ذلك: في غير ذلك. وتبعه كثيرون، وملتُ إلى موافقتهم زمناً طويلاً، حنى وأيت للشّافعي، رضي الله عنه، نصًا آخر، مصرّحاً بكراهة العلو في المسجد، فإنه كره صلاة الإمام داخل الكعية والمأموم خارجها، وعلمه بعلوه عليه.

فانظر كيف غلِما أنه له نصين؛ أخذًا بأحدهما لموافقته من أنّ ارتفاع أحدهما على الآخر يخلُ متمام المتابعة المطلوب بين الإمام والمأموم، وتزكا النص الآخر الله المخالفته / للقياس المذكور، لاعبثاً، إذ مزيدٌ ورعهما، وشدَّةُ تحريهما في الدين، قاض بدلك، ولو أمعن نفتيش كتُب الشافعي و الأضحاب، لظهر ألهما لم يحالفا نصاً له، إلا لما هُو أَرْجُحُ منه الله إلى آخر ما قاله في اللايغاب ال

ورأيتُ(١) في بغص "فتاوي الشيخ ابن حجر النا ما نصُّه: "سؤالٌ: كيف

له وتوق بأن ما في المعسفين المدفورين، ونحوهما هو مذهث الشافعي، أو الراجح منه، لما فيها من الاختلاف، وهذا مما لا ينشكك فيه من له أدني ألي بالمذهب، بن قد بجزم خو عشرة من المحسفين بشيء، وهو شاذ بالنسبة إلى الراجح في المذهب، ومخالف لما عليه الجشهور، وربّما خالف نص الشافعي، أو بضوصاً له، وسنري في هذا الشّرح، ان شاه الله تعالى أمثلة دلك، وأرحو إن تم هذا الكتاب أنه يستغي به عن كُلّ مصنف، ويُعلم به مذهت الشّافعي علماً قطعياً، إنْ شاه الله تعالى ال

⁽١) القائل: هو الكردي،

⁽٢) بحثت طويلًا في الفتاوي ابن حجراً : عن هذا النص، فلم أعشر عليه.

القصل الأول الكلام على مذهب إمام الأئمة الشافعي وضي الله عنه. مع أنه في حقهم عالف الشيخان والأصحاب نصل الشافعي، رضي الله عنه. مع أنه في حقهم كمص الشارع في حق المختهد؟ ونم عول أهل العضر ومن قبلهم على كلام الشيخين ثم النّووي؟

الجواب: أما عن الأول؛ فذلك إنما هو في حتّ العوام كما صرّ خوابه، أما المناخر في المذهب كأضحاب الوجّوه فله رنبة الاجتهاد المثبّد.

ومن شأن هذا: أنه إذا رأى نصأ خرج عن قاعدة الإمام ردّه إليها إن أمكن، وإلا عمل بمقتضاها دونه، لا يقال: لعلهم لم يروه، فإنّ حينتذا الا يقيد على أنه شهادة نفي، بل الظاهر: أنهم اطلعوا عليها، وصرفوها عن ظاهرها بالدليل، ولا يخرجون / بدلك عن متابعة الشافعي، بل ما فعلوه هو على متابعته. فإنه، ١١١١١ رضي الله عنه، نهى مقلديه، أي: المجتهدين، عن محض اتباعه من غير نظر في الدليل. وكما أن الشافعي ثم يخرج عن متابعته تا بناويل أحاديث أو ردّها الاحاديث أخر، فكذلك الاصحاب مع الشافعي.

وأما الثاني: فالشبخان لما اجتهدا في تحرير المذهب غابة الاجتهاد /، اسا ١٧٩ مع حسن النبة، وإحلاص الطويّة، الموجب لاعتقاد: أنهما لم يخالفا نصأ إلا بموجب، من نحو ضعّفه، أو تفريعه على ضعيف، كانت عنايات العلماء العاملين، ومن سبقنا وسبق مشايخنا من الأئمة المحقّقين، متوجّهة إلى تلقي ما صحّحاه، فالنووي، بالقبول، ومن ثمّة كان بعض مشايخنا لا يجيزُ أحداً بالإفتاء الاشرط عليه أن لا يخرج عما صحّحاه، فالنووي، ويقول: إن مشايخه شرطوا عليه ذلك، وكذا مشايخهم، وهلم، والله أعلم النهى كلام ابن حجر،

 ⁽١) اختلفت النسح في رسم هذه الكلمة، فكتت اختصاراً في (ب) هكذا: ٥-١ جوف حام
 محرداً. وهو احتصار لكلمة ٥-چنته، يستخدمه كثير من النشاخ.

وفي الفتاوئ الشهاب الرملي الشاقة الله في حواب سؤال، ما نظم الله المن المعلوم أن الشيخين قد الخنهدا في تخرير المذهب غاية الاجتهاد، ولهذا كانت عنايات وإشارات من سبقنا من الائمة المحققين متوجهة إلى ما عليه الشيخان، والأخذ بما صخحاه بالقبول والإذعان، مؤيدين ذلك بالذلانل والبر هان. وإذا انفرد أحدهما عن الآخر؛ فالعمل بما عليه الإمام النووي، وما ذلك إلا لحشن النية، وإخلاص الطوية.

وقد اعترض على الشيخين وغيرهما، بالمخالفة لنص الشافعي، وقد كثر الله في بهذا. حتى قبل: إنّ أصحاب الشافعي مع الشافعي، كالشافعي ونحوه من المجتهدين مع نضوص الشارع، فلا يسوغ الاجتهاد عند الفدرة على النص. الله المتبخر في الله المتبخر في الله الله المتبخر في الله المتبخر في الله المتبخر في المتبخر في المتبخر في المتبخر في المتبخر في المتبخر في الله المتبخر في الله المتبخر في الله المتبخر في الله المتبخريج والترجيح.

إب ١٨١ وتزك / الشيخين لذلك النص المذكور؛ لكونه ضعيفاً، أو مفرعاً على ضعيف ١٨٠ وقد ترك الأصحاب نصوضه الضريحة لخزوجها على خلاف قاعدته، فأولوها. كما في مسألة: من أقر بخزيته ثم اشتراه، لمن يكون إرثه؟ فلا ينبغي

⁽١) كذا رسمت في (ب) و (ج)، و ثرك محلها بياضاً في (١).

⁽٢) وحدث السؤال والجواب المذكوران هنا بلفظ مفارس لا بالحرف، في افتاوى الشهاب الرملي الرملي (٢٦٢/٤)، وعبارته فيها: المشل عما إذا خالف نصل الشامعي الجديد ما عليه الشيخان، فما المعمول به؟ إن فلتم النصل، فما بال علماء عصرنا يتكرون على من خالف كلام الشيحين، أو ما عليه الشيخان؟ فقد صرحا بأن نصل الإمام، في حق المقلبة كالذليل القاطع، وكيف يتركانه ويذكران كلام الأصحاب؟ الوسائر الجواب كما أورده الكردي على تفاوت في العبارة.

والحاصِلُ؛ أنَّ هذا في كلام كثير من متأخَّري أصحابنا، أكثَرُ من أن يحصر، كما يعلمُه من سبر كلامُهم"، انتهى كلام "الفوائد المدنية" [ص ٤٤].

ثم نقل نقولاً سبق بعضُها قبل (الفصل الثاني) من (الباب الأول)، وذكر عي البغض الآخر ما ملحَّضه: "وقد أعرضُوا عن الالتفاتِ إلى من يعترضُ على الشبخين، بأن الأكثرين، أو نصلُ الشافعيُ على خلافه الـ

ثم بعد ما ذكر مباجث الرّيمي مع النّووي، وما حصل له بسبب اعتراضه علىٰ النوويَ، قال [االفواندا: ص ٥١]: الوإذا تأملُت في كلامهم؛ رأيت أكثر المناخرين لا يلتفتون لاعتراضات نخو الإسنوي على الشيخير". إلى أن قال نفلاً عن الحافظ الشخاويّ عن شيخه الحافظ ابن حجر [االفواند": ص ٥١-٥٢]: اوفي االتعقبات الابن العمادا" على الجمال الإسنوي بركةٌ ظاهرةٌ للشّبخين "،

⁽١) سقط من (ج).

⁽٢) سقط من (ج).

⁽٢) هو أحمد بن عماد الأفعهمي القاهري (ت ٨٠٨هـ). يُنظر عنه: الضوء اللامع: ٢/ ٤٧) و: 11/ ١٨٥٠ الأعلام: ١/ ١٨٤. وأسم كتابه ناماً: ٥ التعقّبات على المهمات، قال عنه السخاوي: اكتب على المهمات لشيخه الإستويّ كتاباً حافلاً، فيه تعقبات لفيسة... أكثر فيه من تخطئته، وربما أقذع في بعض ذلك، وتسبه لسوء الفهم، وفساد التصور. مع قوله إنه قرأ =

التهى. وأكثر للك الاغتراضات من الإشنوي، من حهة أنه يزي أن ما قاله الأكثر، السراء أو نصل عليه الشافعي / . لا عدول عنه وقد علشت [أنّ](١) الأمّر لبس كذلك، التهلي من «الفوائد المدنية».

华 带 杂

النفات الناس إلى مساع ما وأى أن سبعت بعض الفضلاء يقرّرُ حسّن مقصده في ذلك، لنصنه النفات الناس إلى مساع ما وأى أن هيره خطأ، لأه أن أورد الكلام سافجاً بأويه أو يلتموا إلى النبخيا، فقال إلى في ذلك أمل ذلل على بركة الشبخين، والجزاء من جنس العمل أه نقل هذا الله كاني في والبدر الصالع الواحد منه الشبخين، والجزاء من جنس العمل أه واحدة برقم (٥١ ٩٩٣)؟ وأخرى يرقم (٣٩٣ عقه شامعي الوثائد في 190 وأخرى برقم (٣٩٣ عقه شامعي الوثائد في 190 و 190 في المناسبين والمحسية معهد المحطوطات بالكويت، نحت الأرقام (٥٣٨، و٤٣١ م ١٩٣٥ و ١٩٣١ ولد. و٤٣٦م كان في الدة ومن تعقيد المحطوطات بالكويت، نحت الأرقام (٥٣٨، و٤٣٩ و ١٩٣٥ و ١٩٣١ ولد. و٤٣٦م كان في الدة ومن تعقيد، المشهور بالفتي في الدة ومن تعقيد بماني. لهذا محتصر معمات المهمات الماليون اللهومات الماليون أن المحلول المنافعي الناسبية في مكتبة الأوقاف بالموصل، نقع في (١٣١٠ ورقاة) وله أيضاً: الشافعي الناس وهما، في سكتبة الأوقاف بالموصل، نقع البلغيي، المصري الشافعي الناسبة العارقين (١/ ١٩٥). وأخرى في المتحدة وحصه على البلغيي، المصري الشافعي الناسبة العارقين (١/ ١٩٥).

تغييم [في ترتيب مصنفات الإمام النووي]

قال الشيخ المحقق، محقد بن شايسان الكردن، رحمه الله، في االفوائد المدينة لص ٥٥ ل الدانفرر آله لا عدول عما اعتمدة الشيخان، فالنووئ. فاعلم: أذ المقدم من كتب النووي ما هو متبغ فيه لكلام الاصحاب، قال ابل حجر في التحقيق الماليخيق، فاالمحقيق، فاالنميخ المناهم، فا التحقيق الماليخيق، فاالمحقيق، فاالتنقيخ المناهم، فا هو مختصر فيه قدالروضة الموالمية والمنهاج الماليخية المناواة، فاشرح مسلم، أن الماليخية المن أوائل تأليفه، فهي مناخرة عما ذكر. وهذا فانصحيخ التبيه المواجد في المحقيقة عند تعارض هذه الكتب كلام معتمدي تقيت، وإلا فالواجد في المحقيقة عند تعارض هذه الكتب كلام معتمدي

وفي احاشية الإبضاح الابن حجر، عند قول اللابضاح الدوقصات به أن يستعني به صاحبه عن استفناه غيره الدواله ما نضه إصر ١٦٠٩] اقد يشكل عليه قوله في المحموعة ال١٤٧٨]. الا يحوز لمنت على مدهب الشامعي أن بكتفي بمصنف أو بمصنفي أو بحوهما من كتب المنفدهين، لكترة الحلاف في الجؤم والتزجيح، وقد يجرم نخو عشرين من المصنفين بالشيء وهو شأد، مخالف للمنظموس وما عليه الجمهوراا، انتهى والعامل لنفسه كالمغني فيما ذكر، ولا المنظموس وما عليه الجمهورا، انتهى والعامل لنفسه كالمغني فيما ذكر، ولا ينشي في كتبه إلا على المعتمد في المذهب، كالمصنف وأمثاله، فيجوز اعتماد ما في كتبه إلا على المعتمد في المذهب، كالمصنف وأمثاله، فيجوز اعتماد ما في كتبه.

نعم؛ الحتَّى أنه لا بذمن نوع تفتيش، فإن كنَّت المصنف نفسه كنيرةُ الاختلاف

فيسا بينها، فالا بعد إلى العد الله يعتمد ما براه في عضها، حتى ينظر في نفية في كثبه الم 19 أو أكثرها، أو بعدم أن ذلك المحل فد أفره عليه شارخه / أو المتكلم عليه، الذي عادتُه حكاية الاختلاف بين كتبه، وبيانُ المعتمد من غيره.

- فإن قلت: إذا حالف المتأخرون أو أكثرهم الشّيخين أو المصنّف، فيؤخذُ بماذا؟

م قلت: الدي أنزناه عن مشايخنا عن مشايخهم، و مددا، أن المعتمد ما عليه الشيخان، أو المصنف، إلا ما اتفق المتأخرون قاطبة على أنه سهو أو غلط، وما سواه لا عبرة بمن خالف فيه.

ـ فإن قلت: إذا اختلفَتْ كتب المصنَّف، ما الذي يُعتمدُ عليه منْها؟

ـ قلتُ: أما المتبخر فلا يتقيّد بشيء، وأما غيره فيعتمد المنأخر منها، الذي تتبُّغه فيه لكلام الأصحاب أكثر، كالمجموع، فالتحقيق، فالتنقيخ، فالروضة، ال- ١٠٠ فالمنهاج وما اتفق عليه / الأكثر من كتبه مقدّمٌ على [ما اتفق عليه الأقلُ منها غالباً، وما كان في بابه مقدّمٌ على إلا الما في غيره غالباً، انتهى كلام «الحاشية» بحروفه.

وتقديمُه "التحقيق" على "المجموع" كما صنعه في التحقق"، أولى من عكسه، الذي في "الحاشية"، لتأخّر تأليفه على "المجمّرع».

张 带 杂

وفي «شرح الإيضاح» "اللجمال الرَّمْلي: "العملُ على ما قاله الشيخانِ،

⁽١) ما بين المعكوفين مزيد من (ب).

 ⁽٢) وأسمه االغرر البهية شرح المناسك النووية، كما في الحلاصة الأثرة (٣/ ٣٤٣)؛ وهدية العارفير: ١/ ٢٩٢. توجد منه نسختان في مصر. ينظر: ترجمة العلامة الوملي، لفيصل الخطيب: ص ١٢٩.

وإلا فعلى ما قاله النووي، وإلا فعلى ما عليه عامة المتأخرين. وحيث تنافض كلام المصنف؛ فالعمل على ما هو متبع فيه لكلام الاضحاب، قد المجموع، والنفيح ا، ثم الزوضة ا، ثم المنهاج ا. وما اتفق عليه الأكثر من كتبه مقدم على ما اتفق عليه الأكثر من كتبه مقدم على ما اتفق عليه الأكثر من كتبه مقدم على ما اتفق عليه الأقل منها. وما كان في بابه مقدم على ما في غيره غالباء، النهى بحروفه. وذكر ابن علان في اشرح الإيضاح الا نحوه، ونخو ما في انحاه على ما في المحاهدة الإبن حجر، مع نوع اختصار، ونقديم وتأخير.

فإن لم يكن للشيخين في المسألة نقل، أفتي بما يظهر له ترجيخه من أقُوال الشافعي / معتمدة في المدهب / ، أو وجوه للأصحاب، يخر جُونها على قواعد السلام الإمام، معتمدة أيضاً. ثم إن وجد ذلك في الكتب المتقدمة على الشيخين؛ فلابد من مريد الفخص والتحري، حتى يغلب على الظن أنه المذهب، كما قدمنا لك ذلك عن النخفة او غيرها ، انتهى كلام الفوائد المدنية النه، وبه الغنية.

* * *

 ⁽١) اسمه افتح الفتاح في شرح الإيضاح؟. ينظر: إيضاح المكنوذ: ١٦٨ / ١٦٨. مخطوط.
 (٢) الكردي، الفوائد المدنية: ص ٥٥- ٥٧.



الفصل الثاني في الكلام على كتب محقّقي المتأخّرين

مثل الشبخ الإمام العلامة، شهاب الدير ابن حجر، و[الشبخ]" الإماء العلامة [شفس الدين]" ابن الزملي، وأضرابهما. كشبخهما شيخ الإشلام زكريا، والخطيب الشزييني ""، والعلامة ابن زياد الربيدي، والعلامة عبد الله بن غمر مخرمة الحصرمي ثم العذبي. وغيرهم من المتأخرين، من محرّري المذهب ومحققيه. وبأني في الفضل بعده، تعريف المنقدمين والمتأخرين، إن شاء الله تعالى.

فنثُولُ:

قال الشيخ المحقق باكثير في كتابه الوجيه الاغتراف المذكور، ما بضه:
الشه ما وقع للإمامين / الرافعي والدووي، رضي الله عنهما، من الحظوة وعلو الشاف، وتلقي مر جحانهما بالقبول، إلى غير ذلك مما هو معلوم في شأنهما؛ ما وقع للإمامين الجليلين الشهيرين، الشيخ العلامة شهاب الدين ابن حجر الهيتمي، والإمام المجدد شمس الذين محمد الرملي، فإنهما صارا عند المتأخرين علمي هذي، وإمامي حقّ، إلى أقو الهما يسارغ العلماء بالقبول، ويقدّمونهما على من يباريهما من الأكابر والفحول.

⁽١) مزيد من الأم.

⁽٢) مقط من (بُ)، وهو في الثلاث مع الأم.

⁽٣) هو محمد من أحمد الشربيني (ت ٩٧٧هـ). ينظر عنه: شدرات اللهب: ٨/ ٣٨٤ الأعلام: ٦/٦

و[فد] "ا سُئل السيد [الإمام]" العلامة الحامع، غمر بن عبد الرحيم البصري، تلمبذ الشيخ ابن حجر، نفع الله بهم أجمعين: عما إذا احتلف الرملي وابن حجر، أو غيزهما مثلاً؟

فأجاب بجواب أطال فيه اص ١٦٥-١٦٥ ا، حاصله: أن العامل إن كان من أهل اللطو في المأخذ والأدلّة، فلنبرة مما ورد فيه الشيخان المذكوران أو الالالا غيرهما /. وإن كان ممن لا قُدرة له على ذلك؛ تخير في الأخذ بأبهما شاء، وكثيراً ما بجري على نسان بغضي مشايخنا حين يُسأل عن ذلك: "من شاء قرأ لفالون، ومن شاء قرأ لورشي"، والمعنى: فليختر العمل بأيهما أراد، انتهى"، انتهى المرادُمنه.

李泰泰

[الموازنة بين ابن حجر وابن زيادٍ وبالمخرمة]:

قال شيخنا^(۱) العلامة عبد الرحمٰن العيدروس⁽¹⁾، نفع الله به: «ورأيتُ احراك الانتقة مختلفين في وضع الأجوبة، فسيدي الشيخُ ابنُ حجرِ /، رضي الله عند، غواص على المعنى الجامع والفارق، والشيخ عبد الله بن غمر مخزمة في "الهجرانية (⁽¹⁾ كثيرُ الاستيفاء لموادّ المسألة، وإيضاح شواهدها، والشيخُ

⁽۱) مقطت من (ب).

⁽٢) مزيدة من (ج). لم نود في بغية السبخ ولا الأم.

⁽٣) القائلُ: هو باكثير، في اتوجيه الاغتراف، مقدم الذكر.

⁽٤) هو عبد الرحمن بن محمد العبدروس، باعلوي، التربمي (ت ١١١٣هـ). ينظر عنه: شرح العبنية: ص ١٢٦٩ جهود فقهاء حضرموت: ١/٩١/.

⁽٥) وتعوف بدالفتاوي الصعريَّا، ينظر عنها: حهود فقها، حضرموت: ١/ ١٣٥٥-٥١٥.

ابل زيادٍ كثيرُ التحقيق لغين مأخذ المسالة، ولا تظنَّ أن ذلك قُصاراءُ، بل ذلك استدلالٌ يجري على جزي، مع استيفاء المواد كلها، على حسب الفيض الإلهيّ. ويبنبغي لمثلنا إيضاح الألفاظ، والتوقيف للشائل" على قول الأنمة، فعيه من التخفيق وكفاية الشائل عن النشؤ ف إلى جوابٍ آخرٍ ١٠ إلى أحر كلامه. نفع الله به.

[فائدة: سبب ظهور الشَّمس الرَّملي واشتهاره]:

ومن قوائد شيخنا العلامة عبدالله بن أبي بكر قَذْري باشعب الله رحمه الله، ما لفُّظُه: المن المعلُّوم: أن غالب العمل اليوم بمضر، وعملُ بعض غُلماء الحرمين / ، على مرجِّح الشمُس الرِّمليُّ عند الانْحتلافِ. مع العلم بأنَّ - ١٥٠ الشيخ ابن حجر أجلَّ، كما أفادناهُ الشيُّوخ.

الذي أفاده شيخنا الإمام، شهاب الدين، أحمد البهجوري"": أنَّما ذلك بسبب جلالة والله الشهاب الرملي (١١)، وإمامته، فسرت الشهرة منه إلى ابنه محمَّدٍ، وللشُّهزة عملٌ! كما ذكرُوا أن اللبت لم يحفظُوا فقهه ويدوُّنُوه، وكانُ بجيزة مضر، ومالكٌ كان بالمدينة، محلَّ الواردين والصَّادرين.

⁽١) في (أ): «التوفيق للمسائل!

⁽٢) توفي سنة ١١٨هـ. ينظر عنه: مقدمة كتابه «البلابل الصادحة على أغصان سورة الفاتحة». الصادر عن دار المنهاج، جدة، بعنايني.

⁽٣) لم أقف على ترجمته. والنهجوري: بفتح أوله وضم الجيم وراء، بسبة إلى (بهجورة)، قرية بالصعيد. قاله السيوطي في الب اللباب: (ص ٤٧).

⁽٤) هو أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي (ت ٩٥٧هـ). ينظر عنه: السنا الباهر: ص ٤١١؛ الأعلام: ١/٠٢٠.

وأفادنا الأح الفاضل، عبد الرهاب بن رياد، الشافعي المكني، تفضل الله المعنيه: أن انسب في اختيار أهل مصر لاتباع الرملي: حلالة / بلاميذه. إذ فيهم من أحلاء مضره كأحمد ابن قاسم! ". وأبي بكر الشنواني"، ونُظرانهم من صيار فذ العقَّه و نقاده، من يُدانيه أو يساويه أو يفوقُه في بعض الفنون. وما يصدّر منه كان سعرض من نقدهم. بحلاف الشَّيخ ابن حجر، وإنَّ كان عنده أحلامً. لكن لم يحتمع له بمكة ما احتمع للرملي بمضر. وعدا كلامٌ نفيس جدا. أخذُ بمجامع القنوب، النهى كلام شبخنا عبد الله، رحمه الله [تعالى].

ووقفتُ على قلام بخطّ شيخنا، السيد العلامة، عبد الوحمُن العيدروس، قذس الله رُوحه. لخصتُ منه قولي في االمنظومة الَّتي في الاجتهاد والتقليدات. الملحصة من االسمط [المنظوم إناه المذكور سابقاً:

وشاع ترجيخ مقال ابن حجز في يمن وفي الحجاز فاشتهز الأخلف بالتحلمة ثسم الفلح إدرام فيه الجمع والإيعاباة

وفي الخلاف كُنبه في الراجح فأضلمه لاشرحه العباسا

[انتهال كلام باكثيراد).

⁽١) هو أحمد بن قاسم الصباغ العبادي المصري ان ٩٩١هـ، وقبل ٩٤٠، وقبل: ٩٩٠، ينظر عنه تراحم الأعيان: ١/١١ - ١٤- السيا الماهر: ص ١٦٠ شارات الدهب. ١/ ٥٠٥ الأعلام: ١٩٨١

⁽٢) هو أبو لكرس إسماعيل لـ ١٠١٩ هما، ينظر عنه اخلاصة الأثر: ١/ ١٩٠ الأعلام: ١/ ٦٣

 ⁽٣) ينظر عنها: البنان المشير: ص ١٩٠٦جهود فقهاء حضرموت: ١/ ٧٢٥.

⁽٤) لم نرد في (ج. ا. وهي ثابتةً في شية النسخ مع الأم. وسساها صاحب االبيانا (ص ١٠١٠) السلك المنظوم!. وتمام الشمها الله في قرائد العنهوم من حديث أضحابي كالمجوم! ينظر: جهود فقهاه حضر موت: ١/ ٧٢٥.

٥١) صبيع الكردي في الفوائدة (ص ٦٢)، أنه لم يسب هذه الأيبات الثلاثة لماكثير، وأورد محلها "

قلتُ الله ورأيتُ تمام هذا النظم " أ" المنظم " أ" المنطقة إذ فيه تخليص باقي كلام شيخه العبدر وس، كما يأتي عن "الفوائد المدرية" إص ٦٢ إلى وهو:

خالف دا أو حالف الرماتيا بحين لفضل كل هذا يجب فاختر إذا تخالفا سلا غوز مع واحد فكلهم مصب كما سبزة أكابئ غمل وحيث كال الشيخ زكريًا أو الخطيب فلة م الشيخ الو محتذ الرملي يكافي ابن ححز وإن بك الشيخ أو الخطيب؟؟ ولا تُرجَح بابن قاسم آحد

التهلى. وهو بمعنى ما يأتي عن العيدرُوس في القر الفرائد". وإنما قولُه: اقلم الشيخ "، إلى أخر البيت، لم يظَهْر، فبحناجُ إلى نظرٍ.

杂辛杂

وقال شيخ مشايخي "، الشبخ الإمام المحقّق، عليُّ / بن عبد البرّ الوثائي السلام المصريُّ "، في منسكه المسمّى اعتمادة الأبر اراات ما نصه: «والمعتمدُ: ما اتفق

أبيانا أخرين أقل سها حودة، والصفها بنية الأبيات التي تأتي بعد هذه.

⁽١) القائل: هو الشيخ باسودان المؤلف، إما الأب، أو الابن.

⁽١) ينظر عنها: النان المشير . ص ١٠٦ ؛ جهود لقهاء حضر موت: ١/٥٢٥.

⁽٣) في مطبوعه «المواند المدينة» (ص ١٦٢)، أو إن بد الشبخ أو الحطب».

⁽٤) الكلام للمؤلف، الشيخ بالمودان.

⁽¹⁾ الحسبي الأرهري (ت ١٢١٦هـ). ينظر عنه: عقد البوافيت عدة مواضع؛ فهرس الفهارس: ٢/ ٢٣٢ معجم المطبوعات: ١/ ١٢٠٠ الأعلام: ٢٩٨/٤.

⁽¹⁾ لمنده الله المحج و الاعتمارة كذا في العهارس والمراجع، وفي مقدمة الشارح؛ اعمدة الأبراد فيما يتعلق بالحج و الاعتمارة منه عدة نسخ حطية. وطبع بمكة المكرمة سلة ١٣٠٥هـ: كما في معجم المطبوعات. ١١٠١، وعبه شرح للفقيه سعيد باعشن (ت ١٢٧٠هـ) امسه =

عليه الشيحان، أي: الشمس الرملي، والشهات ابن حجر، إن لم يجمع متعقبو كلامهما على أنه سهؤ اثم ما رجّحه الرمليّ في «النهاية». ثم ما رجّحه ابن حجر في «التحفة»، وإن خالف الأكثرين، ثم ما اعتمده المتأخّزون.

قاد لم يوجد لهم ترجيخ فلا بدّ من مزيد فخص، حتى يغلُب على الظنّ أنه المذهب، وبعضهم قدّم ابن حخرٍ على الزملي، ويعضّهم بالتخيير بينهما وبين ترجيخاتِ المتأخّرين؛ انتهل.

[قف! على اعتماد أهل حضرموت]:١٠٠

وفي الفوائد المدنية ما نصّه اص ٥٩]: اواختلفوا في الترجيح بين قوليهما، أغني: ابن حجر والزملي، عند التخالف ١٠٠. فذهب أهل حضر هوت. والشّام، والأكراد، وداغشتان، وأكثر أهل اليمن، وغيرُ ذلك من البلدان. إلى أنّ المعتمد: ما قاله ابن حجر. وإنسا قيدتُ بأكثر أهل اليمن؛ لأني وجدتُ في كلام بغضهم تزجيح مقالة ١٠٠ الرملي في مواضع كثيرة.

[قف! على اعتماد ما في «التحفة»]:(")

وقد رأيتُ "انقلاً عن العلامة السيد عبد الرحمٰن بن محمد العيدرُوس،

الطاف الستاراء منه نسخة في مكة المكرمة، وأحرى في الرياض. حهود فقها، حضر موت:
 ٨٩٢-٨٩١/٢.

⁽١) العنوان الجانبي كتب باللون الأحمر على حاشية النسحة الأم

⁽٢) في (ج): اتخالفهماه.

 ⁽٣) في (ب): الما قال الدوالعثبث من يقية النسخ مع الأم، ومطبوعة اللهوائدا.

⁽٤) مكتوب باللون الأحمر على حاشية السخة الأم.

⁽٥) القائل هو الكردي.

الْقُولُ ١١٠/ : والذِّي يتعينُ اعتماده بعدها، حيثُ لم يوجدُ نصلُ فيها: ٥ فتح الما ١٨٠٠ الجوادة له، ثم «الإمدادة، لا اشرَحُ العباب، لأنَّ الشيخ قصد فيه الجمَّع، اللهمّ إلا أن وُجِدَتُ المسألَةُ فيه فقط، وذلك كلُّه بالقُطر اليماني والمحجازيّ.

وأما من بلغ رُتبة معرفة الوجِّه والذُّليل والتَّعليل؛ فهو عند ما ظهر له من التزجيحات، وإذا اجتمع شيخ الإشلام، وابن حجر، والشَّمس الرمليُّ. والشربينيُّ؛ فاعتمادُهم لذي الرِّتبة أولى. الأنَّ زكريا، نفع الله به، كان في الغاية من الاطلاع على النقول، وابنُ حجو بمغرفته في المذرك، واعتمادُ ما عليه الشيحان، والجمالُ الرملي بالتحرّي في النقل، وتقريرُ كتبه من عُلماء الأمة أهُل مضر، ومثلُه الشّربيني، لكنّه كثيراً ما يقلُّدُ شيخ الإسلام، ومثلُه الشّهابُ الرمليُّ. ولا أبحذر من موافقة ابن قاسم لأحد الشّيخين، أعني: ابن حجر والرمليُّ، كما حقق ذلك من سبّر كلامّهم في كتبهم.

⁽١) كذا في كافة الأصول، ووقع في مطبوعة «الفوائد» «الشلي». خلانًا لأصلها الخطي، كما نبه ناشره، وهو لقبُ أجداد آل الشَّلي في الأصل، لم عُدِل عنه. ينظر: المعجم اللطيف: ص ١١٠. (٢) من فقهاء تريم (ت ١٠٩٨ هـ). ينظر عنه: عقد البواقيت: ٢/ ٧٩؛ جهود فقهاء حضرموت:

⁽٣) في (ج): اقراءتها".

⁽¹⁾ القائل: هو العيدروس.

قال السيد عمر المصري الهناوات ص ١٦٥ بمعناه]: "إنّ من احتلف عليه ابن حجر والرملي، فلبعنمد أيهما شادا، نقله عمه ثقاف الناس، وسواة كان شيخ الإسلام، والشربيني، أو أحدهما، في جانب أحدهما، أم لا: تأملهُ تزشد. كما وجدته منقولاً من حطّ المحقق" على بن عبد الوحيم باكثير "أن التهني ما رأيتُه" منقولًا من خطّ السيد عبد الوحيم العيداووس.

ولبعضهم:

* وشاعَ تقديمُ كلام ابن حجّرُ *

الأبياتِ السابقة.

泰 朱 朱

"وذهب أن أهل مضو، أو أكثرهم، إلى أن القول ما قاله الجمال الرملي، حتى اشتهر عنهم: النهم أجذت عليهم العهود أن لا يفتوا إلا يقول الزملي". السنهر عنهم: الفكر أن الفي عليهم العهود أن المحادي عشر الله، في ترجمة المحال الزملي شيئاً من ذلك [٢/ ١٢٧].

 ⁽١) هاهنا للته إلى أن وصف باكثير بالمحقق، صدر من قبل شيخه وأستاذه العلامة العبدروس،
 وهذا من نمام الإنصاف والاعتراف بالفضل لأهله، رحمهم الله.

⁽٢) إلى هما تنتهي عمارة النفر الندا (ص ٦٠ -٦٢). مع حذف بعض العبارات من أثناء السياق.

⁽٣) هده العبارة غريبة، وهي ليست من كلام الكردي، وأرئ أنها مقحمة. فالنقل السابق هو نقل باكثير عن خط شيحه العباروس، فكيف يقال بعده: إنه نقل عن حط العبدروس، إلا إذا قان قد دخل كلام في كلام، ولم يميز الناقل أو الباسح بينهما. فبيتأمل، والله أعلم.

⁽٤) عاد النقل هنا عن الفوائدة (ص ٦٣).

 ⁽٥) كاذا في النسخ كانها مع الأم. والذي في مطوعة الفوائد • السفر • . وهو الصواب، فإن اسم
 الكتاب تاما • فوائد الارتحال وشائج السفر في أحبار القرن الحادي عشر • .

⁽٢) تأليف مصطفى فنح الله الحموي، دفين اليمن. سنة ١١٢٢ هـ، طبع حديثاً في سنة مجلدات.

المصل الثاني: في الكلام على كنب محققي المتأخري ________

وإنما قلت: "أو أقترهم" لأني رايت في "تاريخ العصامي" ما معاد، ولم يحصّرني الآن لفظه: أنّ العلامة الشيخ على الشيراماسي الله النصير، كان أولا بطالع "تحفة ابن حجرا"، إلى أن وأى / الحمال الرملي في النوم، بقول الله المن أن وأى ألحمال الرملي في النوم، بقول الله المن كلامي يا علي، أحيى الله قلبك، فاشتغل من حيننا بانهاية / الحمال الله المني الأملي الله عليها الحاشية الله جمع فيها فأوعى، مع أنه من المضريين أورأبت في كلام الشهاب القليوبي" في مواضع، ترجيح مقالة المن حجر على كلام شيخه الجمال الرملي، وهو من المضريين أيضاً.

إفتو رأي الشمس الرملي في الحرمين إ:

وأما أهل الحرمين؛ فكان، في الأزمنة السابقة، القول عندهم ما قاله ابل حجر. ثم صارت السادة المصريون يترددون إلى الحرمين في مجاور اتهم بهما، ويقرزون لهم في دروسهم معتمد الجمال الرملي، إلى أن فشي قوله فيهما، حتى صار من له إحاطة بقول الجمال الرملي وابن حجر من أهل الحرمين،

 ⁽١) لما المقصودية: السمط النجوم العواني في ألباء الأوائل والتوالي التأليف عبد الملك بن عصام الدين، المكي (ت ١١١١هـ)، مطبوع في ٤ مجلدات.

 ⁽۲) عو علي بن علي الشير املسي، فقيه شافعي أرهاي (ت ۱۰۸۷هـ). ينظر عدد عقد الحراهر:
 ۲/ ۲/۲۸ خلاصة الأثر: ۳/ ۱۷۶ – ۱۷۷ و الأعلام: ٤/ ٣١٤.

⁽٣) هذه الفصة ما وحدثها في اتاريخ العصامي، بل في اخلاصة الأثر ، (١٧٦/٣).

⁽٤) هذه الحاشية وصفها المحمي (٢/ ١٧٦) بأنها في سن مجلدات صحام وقد طبعت في المحاشية الحاشية المحمي (١٣٩٣هـ معجم المائية أجراء، بهامش النهاية المرامية الرشيدي المرادية المرامية المرامي

المعلوعات (/ ١٠٠٠ . المعلوعات (/ ١٠٠٠ . الأعلام: (/ ٢٢ . والإحالة على حاشيته على شرح السهاح للمحلّي . (/ ٢٠ . ١ / ٢٠ . الأعلام: (/ ٢٠ . ١ / ٢٠ . وغيرها . الأعلام: (/ ٢٢ . والإحالة على حاشيته على شرح السهاح المحلّي . (/ ٢٠ . ١ / ٢٠ . ١ . ٢٢ . وغيرها .

وفي ظنّي: ألي سمعتُه يقولُ: «إن بعض الأنمّة من الزمازمة، تنبّع كلام «التحفة» و «النهاية»، فوجدها فيهما: عُمْدة مذّهب الشافعي وزيدته».

وقد سمعتُه يقول: "إن بعض المشايخ كان يقرّرُ للطلبة عدم جواز الاتاء الإقتاء بما يخالف / التحقة والنهاية الله قال: واتفق أنه في بغض تقريره خالف التحقة والنهاية الفضائف تلاميذه في ذلك. فقال لهم: تخالفُوني وأنا شيخكُم؟ فقالُوا: نحّلُ لم نخالفُك، وإنما أنت خالفُت قولك، لأنك قرّرت لنا عدم جواز الإفتاء بما يخالف «التحقة» واالنهاية الله وأنت الآن قد خالفتهما في تقريرك، فنحّلُ أخذنا بقولك الأول!.

ورأيتُ نقلاً عن العلامة الشّيخ محمّد ضالح المنتَفِقيّ الله نحُو ما نحاه شيخُنا الشيخُ سعيدُ سنبُل، وقد أفتَى شيخُنا الشيخ سعيدُ المذكورُ غير مرةِ بذلكُ.

(١) هو محمد سعيد بن محمد سنبل، فقيه السرّوة (ت يمكة ١١٧٥هـ). ينظر عنه: مختصر سرر النور: ص ١٤٤٢ فهرس الفهارس: ١/٢٦٦ الأعلام: ٦/ ١٤٠.

⁽۲) فقيه شافعي، من بني المنتفق من العراق. سكن أجداده في تُحفزار من بلاد الشُعوح، في غُمان. وسكن هو مسقط و دراس بها أخه بالمكاتبة عن الإمام عبد الله المحداد، ونقي ابنه زين العامدين في (الصير وأس الخيمة). ومات في بلدة يقال لها (كمزار) سنة ١١٤٥هـ. وله بها مسجد ومفرسة. من شعره، مرئية في الإمام المحداد، وأخرى في سلطان عمان سيف بن سلطان اليعوبي (ت ١٢٢١هـ). من تلاميده: عبد الواحد الروافي. ينظر: السالمي، تحفة الأعيان: ٢/ ١٠١؛ الحداد، المواهب والمنز: الفصل الثالث؛ العصفور، فتاوى علما، الأحساء: ٢/ ١٠٨، الهامش ٢.

من فتاوي الشيخ سعيد سنبل، شيخ المؤلف :

وللذكر لك عدّة من أجوبة شبحنا المذكور، فأقول: من بعض الأستلة النبي سئل عنها: "ما قولُكم سيدي في كتُب المتأخرين، ككتُب شيخ الإشلام، والنبيخ ابن حجر، والزملي، والشربيني، وابن فاسم، والزيادي، والشبراملسي. على يحوز الأحدُ بكلُ منها عند الاختلاف؟ أم لا؟

الجواب: هذه الكتب كلها معتمدة، ومعوّل عليها، لكن مع مراغاة تقديم مغصها على بغض، والأخد للنفس يجوز بالكُل. وأما الإفتاة؛ فيقدّم منها عند الانحتلاف: كلامُ التحقة " و النهاية الإفااتفقا، وإن اختلفا؛ فيُخيّر المفتى بينهما، الانحتلاف: كلامُ الترجيح، وإن كان أهلاً للترجيح فيفتي بالراجح، والترجيح (حالاه) المور؛ منها: أن يكون أحد القولين موافقاً لجمهور الأضحاب، أو موافقاً للائمة الشرعيحة، مثلاً.

ثم بعد ذلك: شيخ الإسلام في الشرح البهجة الضغير الناء ثم في الشرح المنهجة الضغير الناء ثم في الشرح المنهجة الصنهجة الكون الناء لكون الناء المنهجة الكون الناء الكون الناء المنهجة الكون الناء الكون الناء المنهجة الكون الناء المنهجة الكون الناء المنهجة المن

⁽۱) اسبه اختلاف الفرائد المحمدية في شرح البهجة الوردية المحافي هدية العارفين: ١/ ٢٧٤؛ وإيضاح المكتون: ١/ ٢٣٤؛ أحصي له (١٦) ستة عشر نسخة خطية في افهرس أل البيت الوريشاح المكتون: ١/ ٢٣٤؛ أحصي له (١٦) ستة عشر نسخة خطية في افهرس أل البيت الوردية المطبع مع حاشبه لعبد الرحمن وأما النشرح الكبيرة فهو اللغرر البهية شرح البهجة الوردية المطبع مع حاشبه لعبد الرحمن المستريني (ت ١١١٤ هـ) بالمطبعة الميسية ، مصر، سنة ١٣١٩ هـ معجم المطبوعات ١١١٠٠.

وتتوافر منه (٣٩) نسخة خطية بحسب افهرس ال البيت المحليعة الميسنية، مصر ، سنة (٢) واسعه افتح الوهاب شرح منهج الطلاب، طبع في مجلّدين بالمطبعة الميسنية، مصر ، سنة ١٣٣٧ هـ خصرت له (٣١٥) ثلاثمنة وخمس وعشرون نسخة خطية في افهرس أل البيت ؟. (١٣٣٧ هـ خصرت له (٣١٥) ثلاثمنة وخمس وعشرون نسخة خطية في افهرس أل البيت؟. (١٦) كذا في النسخ كلها مع الأم ومطبوعة االفوائد". والأشمه أن نكون الكنّ الاستدراكية.

ونرتب كتب الشيخ ابن حجر. أو لا "التخفة"، تم "فتح الجواد"، ثم «الإمداد"، ثم "الفتاوي" و"شرخ العباب"، لكن يفدم عليهما "شرخ محتصر بافضل". فعلمت بذلك؛ أنه لا يجوز الإفتاء بقول الكل مطلقاً.

وأما الأقوال الضعيفة /؛ فيجوز العمل بها في حقّ النفس لا في حقّ الغير، ولا يجوز الإفتاء ولا الحكم بها. و القول الضعيف : شامل لـ الجلاف الأصخ ا، و الحلاف المعتمد اله و الخلاف الأوجه ، و الحلاف المقجه المقجه المعتمد الله فاسل لا يجوز الأخذ به ، النهن الم

وفي جواب آخر له، أيضاً، نقل الاتفاق على ذلك، فعبارته: «اعلَمْ أَنَّ أَنَّهُ المُلْهُ المُلُهُ المُلْهُ المُلْهُ المُلْهُ المُلْهُ المُلْهُ المُلُهُ المُلْهُ المُلْهُ المُلْهُ المُلْهُ المُلْهُ المُلُهُ المُلُهُ المُلْهُ المُلْهُ المُلْهُ المُلُهُ المُلْهُ المُلُهُ المُلُهُ المُلُهُ المُلُهُ المُلْهُ المُلُهُ المُلِهُ المُلُهُ المُلُهُ المُلُهُ المُلُهُ المُلُهُ المُلُهُ المُلِهُ المُلْهُ المُلْهُ المُلْهُ المُلْهُ المُلُهُ المُلْهُ المُلُهُ المُلْهُ المُلْهُ المُلْهُ المُلْهُ المُلُهُ المُلْهُ المُلِهُ المُلْهُ المُلُهُ المُلْهُ المُلْهُ المُلُهُ المُلْهُ المُلْمُ المُلْهُ المُلْمُلُهُ المُلْهُ المُلُهُ المُلْمُ المُلْمُ المُلِهُ المُلْمُ المُلِهُ المُلْمُ المُلِمُ المُلِهُ المُلْمُ المُلِمُ المُلِمُ المُلِمُ المُلِمُ المُلْمُ المُلِمُ المُلْمُ المُلْمُ المُلِمُ المُلْمُ المُلِمُ المُلْمُ المُلِمُ المُلْمُ المُلْمُ المُلْمُ المُلْمُ المُلْمُ المُلِمُ المُلْمُ المُلْمُ المُلْمُ المُلْمُ المُلْمُ المُلْمُ المُلْمُ المُلِمُ المُلِمُ المُلِمُ المُلِمُ المُلِمُ المُلِمُ المُلْمُ المُلُمُ المُلِمُ المُلِمُ المُلِمُ المُلِمُ المُلِمُ المُلِمُ الم

⁽١) أخرجه البخاري تعليقاً في (كتاب بده الوحي): ١/ ٧٧.

⁽٢) منفق عليه. صحيح البخاري. ١/ ٢٥، رقم ٧١ صحيح مسلم: ٢/ ٧١٩، رقم ١٠٣٧

⁽٢) أخرجه ابن عاجه: ١/ ١٨٩، رقم ٧٧٥.

⁽٤) كذا في سائر النسخ مع الأم، ومطبوعة الفوائدا. وفي النسخة (ج): افيجبًا

⁽٥) أي جواب محمد سعيد سنيل.

وكلام شبح الإسلام ركريًا في المنهجه؛ لا يحرّج عن كلامهما، فيفني يدس لا أهلة فيه للترّجيح، ولكن لا يفتي بما رخحه من فسح النكاح بالعيبة.

وافتح الجوادا واالإمدادًا بعول / عليهما في الفتوى، لص لا أعلية فيه الد ١٠٧٠ للترجيح، لأنهما غالباً موافقة للترجيح، لأنهما غالباً موافقة للترجيح، لأنهما عالباً موافقة للترجيح، لأنهما معتبرة. فإن خالفوا «التحقة» واالنهاية»، فلا يعول عليهم. وأعنذ أهل الحواشي: الزياديُّ "ا، ثم ابنُ قاسم، ثم مُحميرةً "ا، ثم بشبنهم.

لكن لا يؤخذ بما خالفوا فيه أطبول المذهب؛ كقولهم. لو نُقِلتُ صخرةُ من أرضي عرفاتِ إلى عيرها يصخُ الوقوفُ عليها، والأمرُ لبس كَلْلُكُ".

ومعلومٌ أنْ كتُب الشّيخ ابن حجر إذا احتلفَتْ، فالمعوّلُ عليه. «التحقفُ»، ثم "فتحُ الحواد»، ثم «الإمدادُ»، ثم "الفتاوي،" و"شرحُ العباب"

والحاصل في ذلك كلّه أنه لا بذ من أنحلِه أولاً، عن العلماء المعزوفين بالفقه وانحذه، / ، ثم فهم ثاقب، ورأي صائبٍ، إلى أخر ما قاله الشبخ¹¹.

(١) هو علي بن يحيل الزيادي المصري (ت ١٠٢٤هـ). ينظر عنه: خلاصة الأثر ٢٠/ ١٩٥٠ الأعلام: ٥/ ٣٢.

(٢) هو أحمد الرأسي المضري، الشهير بغميرة (ت ١٥٧هـ). يبطر عنه: الكواكب المنظرة: ٦/ ١١٩٠. الأعلام: ١/ ١٠٣٠.

(٣) هذه المسألة بقلت عن الريادي، ونقلها القلوبي عن شبحه ينظر. حاشية المحبرمي على شرح المنهج ٢/ ١٣٠٠ وللمزيد: سلم المتعلم المحتاج الص ٢٨.

الله أي محمد سعيد سنبل. شيخ الكردي. القوائد: ص ١٧-٨٠.

والحاصل؛ أنه فد تكور منه نحو هذا. وقوله: "الترجيخ بكون بسوافقة الجمهور"؛ محلّه كما علمته مما قورناه سابقاً عند اتحاد المدرك، وإلا فالترجيخ به، لا بالكثرة. وقد يتوهم متوهم من كلامه: أنّ من فيه أهلبة الترجيح لا يجوز له العدول عن كلام اللتحقة و النهاية الراص عليه سابقاً الترجيع المقطود من الفوائد المدنية الوس ١٤ - ١٨].

[مناقشة بعض الأقوال الضّعيفة]:

ثم ذكر بعد ذلك / وجه القائل بصحة الوقوف على الصخرة المنقولة من عرفات، نكته اعتمد ما قاله شيخه من عدم الصحة "". ثم قال: «هذا؛ والذي يراه الفقيز: أنه لا شبهة في جواز الإفناء بما في االتحفة و النهاية "، لمن لم يكن فيه أهلية ترحيح. ما لم يكن ما في االتحفة و النهاية المن قبيل الشهو، كما قدمناة. على قياس ما ذكره أنمننا المتأخرون في كلام الرافعي والنووي.

وقد قدمتُ جملةً من كلامهم هي ذلك. أو من قبيل الضعيف الظّاهر [الضّغف] "في المذهب، على قباس ما ذكره الشيخُ سعيدٌ في حقَّ اشرَح المنهج، من عدم حواز الإفتاء بمشألة فسخ النكاح بغيبة الزَّوج وانقطاع خبره، انتهلي.

[التنويه بمباحث «الفوائد المدنية» للكردي]:

ثم أطال النقل، وأشبع الفضل، فيما يتعلق بتلك الكتب، لا سيما «التخفة» وكذا «النهاية». فإنه ذكر مخالفة ابن حجر للنووي، وكذا نسبة الشهو إليه.

⁽١) الفوائد: ص ٢٩-٧٠.

⁽٢) سقطت من (أ)، والمثبت من بقية السبخ مع الأم ومطبوعة اللفوائدة (ص ٧٠).

ودكر مواضع من "التحقة" قال [ص ١٠١-١٠]: "لا يظهرُ لمن سبرها وجّة م وبياً وصواضع قال [ص ١٠١-١٣٨]: "نقلها عن غيره واعترضها، أو حملها على غير طاهرها، والتحقيقُ خلاف ذلك، ومسائل ظاهرُها مشكلُ، نو لا التأويلُ أص ١٧١-١٧٧]. وتوجيحُ شيء تمّ ترجيحُ خلافه [ص ١٤١-١٦٦]. ومواضع في "التخففة و"التهاية" إخامه الما ١٦٤]. [ومسائل في / النهاية" إحامه نفرُه بها عن "التخفة و"التهاية" أيضاً [ص ١٦٤]. وأن شرح "الإيضاحة للزملي مقدّمٌ / على "نهايته".

إلى غير ذلك مما لا يخلُو عنه بَشَرٌ، فينبغي لكلَّ فقيهِ نبيهِ الوقوف عليه. وذكر سيدي الوالذ في الرسالته؛ [شيئاً] ٢٠٠ من ذلك فحذفتُه ١٠٠، والله أعلم.

ثم ذكر ما قاله شبخه الشبخ سعبة، من عدم جواز الإفتاء والحكم بما يخالف النحفة و النهاية . ورده بأنه يجوز إذا كان الحلافان متكافتين أو متفاربين. كما بأني دلك في (تثميم) / هذا (الفضل)، إن شاه الله. وسبأتي أيصاً زيادة إيضاح المناه الله وسبأتي أيصاً زيادة إيضاح المناه الله وينان لما دكره في مشألة فشخ النكاح بالغيبة و يخوها، والأقوال الضعيفة، في النفضال الثالث) من (الباب الثالث)، من جواز العمل بها.

* 推 *

لم قال في الفوائد المدنية ا[ص ٢٨٤]، نقلاً عن افتاوى السيد عمر البصري المالية وص ١٦٤]: ما لصُّه [ص ١٦٤]:

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (أ). وهو مثبت في بقية السخ والأم، ومطبوعة االفوائدة (١) سقطت من (أ).

٣١) الكلام هنا للؤلف الشيخ محمد باسودان.

اما قولكُم في المسائل التي بختلف فيها القرّجيح بين الشّهاب ابن حجرٍ والشّفس الزّملي، فما المعوّل عليه من الترجيحين؟

الجواب عنها: أن ذلك بختلف باختلاف المفتين، فإن كان المفتي من أهل الترجيح، والفرة على التضحيح، أفتى بما ترجّح عنده بمفتضى أضول الملهب وقواعده، فيغترف من البخر الذي اغترف منه السيدان الجليلان المشار إليهما، وغيرهما من الفخول. وإن لم يكن كذلك؛ كما هو الغالب في هذه الاعصار المناخرة، فهو راو لاغير، فيتخيّر في رواته أيهما شاه، أو جميعاً، أو بأيتهما من ترجيخات أجلاه المناخرين، مع تنبيه المستفتي على جلالة كل من المرجّخين، وجواز العمل بترجيحه، وتأهله للاقتداء به. نعم؛ يظهر حيث كان المستفتي يحتاج إلى مثل هذا التنبيه، أن الأولى بالمفتي، وذكر السيد غمر ما سنذكره في أوانجر هذا الجوابه.

ثم قال السحري من ما ١٦٥ الموري تقرّر في التخرير على النمط المشرّوح، هو الذي تعتقدُ وندين الله تعالى به وكان بعض مشايخنا تغمّده الله المشرّوح، هو الذي تعتقدُ وندين الله تعالى به وكان بعض مشايخنا تغمّده الله المسترّوح، المعتلى المسترّوح على السّرجيح في مجلس الدّرس، وسوّال بغض الحاضرين عن العمل بأي الرأيين: المن شاء قرأ لفالون، ومن شاء قرأ لورش، وأما التزام واحد على التعبين في جميع المواد، وتضعيف مقابله فالحامل عليه محض التقليد، انتهى ما أردت (١) نقله المواد، وتضعيف مقابله فالحامل عليه محض التقليد، انتهى ما أردت (١) نقله المواد، وتضعيف مقابله فالحامل عليه محض التقليد، انتهى ما أردت (١) نقله

**

⁽١) القائل هو الكردي، الفوائد المدنية: ص ٢٨٥.

وقد راست عن العلامة [الحب السيد] السيد الرحس من عبد الله الملاق العلوق في أخر خواب طويل له الذا احتف الل حجر والرملي، وعرفها من أمثالهما، فالفادر على النظر والدرجيع بذراء أما عبره فياحد بالكثرة الا إل كالوا برحفول إلى أضل واحب وينحير / بين المتقاربين، كالن الله عجر والرسلي خضوصا في العمل، كما حزره السيد غمر بن عبد الزحيم البضري في افتوى له، والله أعلم، انتهل.

منامَّل قوله: "وغيرُهما من امثالهما"، إلى أحره، وذكرُه على شبيل النَّمْثِل للمتفاريين: ابن حجر، والرَّمْلي، التهني من «الفوائد المدينة» [ص ٢٨٥-٢٨٦].

إنصوص نادرةً عن علماء حضرموت]:

و شمعت سيدي وشيخي العلامة" علوي بن سفاف العلوي". بقول: اسمعت سيدي الوائد!"، مراراً، بحكي عن شيحه، علامة الدنيا في عضره، قال!": اسألت شيخي عبد الرحم بلفقيه: عما إذا اختلف ابل حجر ومعاصروه؟ فقال: اعزل الحظ والطمع، وقلد من شئت فإنهم أكفاء المالتها،

⁽١) الفائل مو الكردي، الفرائد المدنية: ص ٢٨٥.

⁽٢) زيادة من (ج). ولم يرد الوضفان في النسخة الأم.

الم الحي أن المناجي السيد العلامة الدالت من غب السيع مع الأم

الذا هو عدري من سفاف من محمد الصافي السقاف، (ت ١٢٣٨هـ)، مولناه ووفاته في سبوب، ولى الفضاء كاليه وإحوفه، وليس المراذ علوني بن سقاف المحتري الت ١٢٧٢هـ، فهو من معاصري السولف، لا من شبوحه، كما أنّ والله سقاف المحقري توفي سنة ١٢٥٦هـ، ولم بدرك الوجية بلفقيه، فتعين أن يكونَ السقاف، والله أعلم.

ادا هو قاصي سيون، سفاف من محمد السقاف (ت ١١٩٥هـ). بنظر: التلخيص الشافي: ص 3 غ

⁽٦) الفائل هو عبد الرحمن بلفقيه (ت ١٦٢ هـ)،

ورآيت بفلاً عن شيح والدي، السيد الجليل، الشيخ حامد على ما قاله علوين أ، نعم الله به ما نصد: المعتمد سلفنا العلويين في الفقه: على ما قاله الشيخ ابن حجر، وليس ذلك تكثره علمه، فإن الشيخ عبد الله بالمخرمة أوسغ علماً منه، ولكن ابن حجر له إذراك قوي أحسن منه، بل ومن غيره من الفقهاء المصنفين، فلذا اعتمدة سلفنا بتريما، التهل.

* * *

والمقرّرُ عند المحقّقين: أنّ من قوي مُدرَكُه هو المقدّمُ.

قال في «الفوائد المدنية» في أثناء نقل عن اشرح الغباب الابن حجرٍ. . ـ ١٩٠ ما نظم إص ٢٠٨]: «فإن قلتُ: يؤيّدُ / أولئك، أنَّ الرافعيّ إذا جزم بيختٍ، قد الـ ١٨٠ بعترضُ عليه النوويُّ بمخالفة الأكثرين، كما في مسألة التُّخذيف! / .

قلت: ذلك إنما وقع، كما يعلم من استفرأ كلامهما، حيث خالف الرافعي كلام الأكثرين، لا لمقرك. فحينيذ يعترض عليه بمخالفته لكلامهم، لأن مخالفته إنما تُشرعُ "المدرك كما مرّ. على أنه إذا خالف المدرك، اعترضه، وإن لم يخالف كلام الأكثرين. فعلمنا أن منشأ الاعتراض: مخالفة المدرك لا مخالفة كلام الأكثرين. ومن ثقة قال بعض الأنمة: ما قوي مُدركه هو المتقدم عند المحققين، وإن لم يقُل به إلا واحد. ومن ثقة، وافق الأصحاب على كثرتهم الشافعي، وضي الله عنه، في مسائل انفرد بها عن أكثر الأثمة، نظراً إلى قوة مُدركه، انتهى كلام اشرح العباب، انتهى [القوائدة: ص ٢٠٨].

 ⁽١) إمام مسجد ماعلوي بتريم (ت ١٢٠٩هـ). أخذ عنه باسودان (الأب). وترحم له في كتابه البض الأسرار (مخطوط). وينظر عنه: عقد اليواقيت: ٨٣٥/٢.

⁽٢) كذا في النسخ الثلاث، وفي مطبوعة القوائدة (ص ٢٠٨): اتسوغ ١.

إجمع المؤلف، باسودان، بين كلام من تقدّم :

في ذكره سيدنا حامدٌ، من الترجيح بفزة المدّرك، موافقُ لما ذُكر عن اشرح العالب"، وما سبق عن الشيخ محمد بن شليمان في تخصيصه كلام شيخه سعيد سنل. من قوله: او قوله: الترجيح يكونُ بموافق الحمهورا المحلّه، كما علمته مما فرزنا سابقاً: عند اتحاد المدّرك، وإلا القالرجيخ به. لا بالكثرة التهال.

وما ذكره السيد الإمام عبد الرحمان بن عبد الله بلفقيه، من الأنحاب الكثرة. موافق لما من عن الشيخ سعيد سنبل. لكن كلام سيدي عبد الزحمان واقعٌ في عبر الألهل للترجيح ، وبقيد: «أن لا يرجعُواه أي الكثرة، إلى أضل واحدًا. اسم الما وكلام سنبل في طرق الترجيح للمرخح. فاعرف هدا وتأمله، تغرف الفرق بين الكلامين، والله أعلم.

تتميم إفي العمل بأقوال شيخ الإسلام زكريًا وتلاميذه كالخطيب الشربيني وابن حجر والرملي]

في الفوائد المدنية ابعد كلام يتعلق بالإمامين: شيخ الإسلام زكريًا، والخطيب الشربيني، وجلالة قدرهما، وكبف لا يجوز الإفتاء بقولهما وهما استخاما المذهب! ما نصّه [ص ٢٨٩]: اعلى أن الشيخ ابن حجر يوافق / شيخ الإشلام في أكثر المسائل، والرمليُّ يوافق والذه في أكثر المسائل، بل جلُّ مخالفاته للتخفة يوافقُ فيها والذه. والخطيب الشربينيُّ لا يكاذ يخرج عن كلام مخالفاته للتخفة يوافقُ فيها والذه. والخطيب الشربينيُّ لا يكاذ يخرج عن كلام منافقة شيخه شيخ الإشلام / والشهاب الرملي، لكن موافقته للشهاب أكثر من موافقته لشيخ الإسلام.

[المفاضلة بين «التحفة» و«المغني» و«النّهاية»]:

ولما شتل العلامة السيد عمر البصري، عن المغني اللخطيب، و التحقة الابن حجر، و النهاية اللجمال الرملي، يعني: في توافّق عبار اتها، هل ذلك من وقع الحافر على الحافر؟ أو استمداد بعضهم من بغض!

أجاب السيد عمر، رحمه الله تعالى، بقوله: الشرح الخطيب الشربيني محموعً من خلاصة شروح النمهاج المربيني مع توشيحه بفواند من تصانيف شيخ الإسلام زكريا، وهو متقدّمٌ على اللتحفة الموصاحبُه في مرتبة الشايخ شيخ الإسلام ابن حجرٍ. لأنه أقدّمٌ منه طبقةً ».

قلت: وفي الكلام قبل هذا، ذكر عن السيد عُمر: أنه من مشايخه.

نه قال السيد (العوائد، ص ٢٩٠): او أما شرخ شيحا الحمال الرملي، فالدي طهر لهذا الفقير من سبره: أنه في الربع الأول يماشي الشيخ الخطيب لشربين، ويوشخ من التحقق، ومن فوائد والده، وغير ذلك. وفي الثلاثة الأرباع بماشي الشحفة، ويوشخ من غيرها، انتهى ما أودت نفله من افتاوي السيد غمر البصري،

وأقول الله إن ابن حجرٍ يستمدّ كثيراً في «التخفة» من احاشية شيخه ابن عبد الحقّ على المنوح المنهاج اللجلال المحلّي. والخطيب في االمغني استمدُّ كثيراً من كلام شيخه الشهاب الرملي، ومن اشرَح ابن شهبة الكبير على السهاج " كما يقنصي بدلك الشبر.

والجمال الرملي، كما قال السيد عمرا لكنه يستمد كثيراً من اشرح الإرشاد الكبيرا لابن حجر أيضاً. فهؤلاء الأنفة يستمد بعضهم من بعض، ويجوز الإفتاء بقول كُل منهم، سواة وافق غيره منهم أم / خالفه، لكن مع مراعاة الما المتنفذة من اشتراط: أن لا يكون ذلك القول سهواً، أو غلطاً، أو خارجاً عن المعدم، أو نخو ذلك.

⁽١) الفائل هو الكردي. ص ٢٩٠.

فلا يردُ علينا ما ذكره مولانا وشيخُنا الشيخُ سعيدٌ: من عدم جوار الإقتاء مما في اشرح المنهج ا من صحة فسخ النكاح عند انفطاع خبر الزوج الغائب لأن كلاً من التحقة والنهاية ا فد تبهتا على أن شيخ الإسلام قد خرج بذلك عن منفول المذهب نقل الدنقلا عن الأذرعي - : الذاك المذهب نقل الدوما كان كذلك، لا يجوزُ الإفتاء به، كما نبهتُ على ذلك الالهوالدا: ص ٢٩١-٢٩١).

[مكانة حواشي المتأخرين]:

اوأما أرباب الحواشي على كتب المتأخرين؛ كالزيادي، والحلبي". والشوبريّ أن والعناني"، وغيرهم، فأكثرهم موافقٌ للشّيخ الرمليّ في غالب المسائل، ويجوزُ الفتوى بقولهم، بالشّرط المتقدّم، هذا هو الذي بظّهر في ذلك، انتهلى [الفوائدة: ص ٣١٨].

非非特

[عدم ارتضاء الكردي لإطلاق شيخه سعيد سنبل]:

واعلَمْ أنه قد مز عن الشيخ سعيد سنبُل السكيّ : عدمٌ جواز الإفتاء والحكم بما يخالفُ التحفقه و النهاية ، وقد علمت أن تلميلُه الشيخ محمد بن سليمان الكوديّ غيرٌ مُرتضيه. قال في الفوائد المدنية الص ٢٥٩]: اوما ذكره، أي:

⁽١) هو علي بن إبراهيم الحلي (ت ١٠٤٤هـ). له الحاشية على شرح المنهج ال ينظر عنه: خلاصة الأثر: ٣/ ٢١٢٢ الأعلام: ٤/ ٢٥٢.

⁽٢) هو محمد بن أحمد الشويري المصري (ت ١٠٦٩هـ)، له احاشية على شرح التحرير البنظر عنه: خلاصة الأثر: ٣/ ١٨٥٠ الأعلام: ١١/١١.

 ⁽٣) هو محمد بن داود العنابي المصري (ت ١٠٩٨ هـ)، له: ٤ فتح الكريم الوهاب على شرح تنفيح اللهاب، ينظر عنه: تاريخ الجبرني: ١/ ٦٥٠ هدية العارفين: ٢/ ١٠٠٠ الأعلام: ٦/ ١٢١.

اما أولاً: فإن سبر كلام أنمتنا يقلضي خلاف ذلك. فإنّ المتأخرين عن ابنِ حجرٍ والزملي، من رمنهما إلى عضرنا، يخالفونهما في كثيرٍ من المسائل من غير تكير على ذلك». ثمّ عدَّ مسائلَ من ذلك.

إلى أن قال (ص ٢٦٦): "وراجع المحشّين على "التحفّة"، كـ خاشية بن قاسم عليها، و "حاشية العلاّمة السيد عُمر البصريّ عليها، وغيرها، تبجدُ محافقتهم لما فيها شيئاً كثيراً، وكذلك لما في "النهاية"، ثم ذكر مسائل من ذلك،

إلى أن قال [ص ٢٧٥]: "وتأمّل قول الشهاب القليوبيّ في مواضع من الواشية على البحلال المحلّي" [٢١/١]. "قما في الشرح شيخنا الرّملي المكابن حجر / غير مستقيم الله أو [١٠/٣]: "فيه نظرً"، أو نخو ذلك. فكيف ساغ لهؤلاه احما ١٦١ محافقة ما فيهما؟ مع تصريح بغضهم: بأنه لم يبلغ رتبة الترجيح! بل كلام ابن حجر نفشه يومي في بعض المواضع إلى أنه لم يبلغ رتبة الترجيح.

[واقعة حال للكرديّ مع شيخه سعيد سنبل]:

بل / فد وقعت مخالفة ما في اللتحقة الو اللنهاية اله أو هما، لشيخنا الم ١٩١١ النبخ سعيد [شنبل] النفسه. [فإنه في بغض مجاوراته بالمدينة النبويّة ، أقرأ في الشيخ الشرح] النفسة وريّ على المنظومة الرّحبيّة الرّائية في الفرائض، فوافق الشيخُ

⁽١) مزيدة من (ب)، فقط.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (١).

ا ۱۳ اسم هذا الشرح الفوائد الشمورية في شرح المنظومة الرحبية الدوغ من تأليمه منة ٩٨٤هـ، طبع في باريس سنة ١٨٩٠م. كما في المعجم المطبوعات : ٢ / ١١٤٧. والمؤلف هو عبد الله من محمد المخمي الشنشوري الشافعي (ت ٩٩٩هـ). ينظر عنه: الأعلام. ١٢٨/٤.

النسشوري في مشالة مدكورة في «شرجه». وكان بعض الطلمة حاضراً داس شبحنا، ممن كان في حفظه من تقرير الفقير خلاف ما قرّره شبخنا في ذلك.

ثم جاءني واخبرني بذلك. فقلتُ: إنّ الدي اعتمده ابن حجر في "التخففا والرملي في "النهاية الهو ما قررتُه، وما قرره لكم الشيخ اعتمده المستشوريُ تبعاً لابن الهائم("). قرجع إلى الشيخ وأخبره بذلك. فقال: إنّ الفرائض فنُ الشنشوريُ وابن الهائم! وصدق أنّه فنهما، لكن فيه التنظر "" في القول: بأنه لا يجوزُ مخالفة التحفة الوالنهاية ، إلى آخر ما ذكره.

ثم قال [ص ٢٧٩]: "وأما ثانياً: فالمعروف في كلام أنمتنا الشافعية في ذلك التخييز. فإن العلامة الشلميُ (") في كتابه افرائد الفوائد الفوائد العلامة للشلميُ الله في كتابه افرائد الفوائد الفوائد العلامة الشلميُ في كتابه افرائد الفوائد الفوائد أو تعده، ولا فيتجه أن نصه اص ١٠]: "إذ كان الناظر أهلاً للترجيح أخذ بما ترجّح عنده، ولا فيتجه أن يبني ذلك على مسألة: ما إذا اختلف على المشتغني فتوى مفتيين. وفيها أو لجه:

أحدُها: يأخذُ بالأغْلُظ. والنّاني: بالأخفّ. والنالث: التخيير؛ فيأخذُ بأيّهما شاء. وهو الضحيخ عند الشّيخ أبي إسحاق، والخطيب البغداديّ، إلى آخر ما قاله، وقرّر ما يفيدُ: "أن هذا هُو المعتمدُ"، إلى آخر ما ذكرها"!

安安安

⁽١) هو أحمد بن محمد، الشهير بابن الهائم، المصري ثم المقدسي (ت ١٥٥هـ). ينظر عنه: شذرات الذهب: ٧/ ١٠٩٤ الأعلام: ١/ ٢٢٦.

⁽٢) كذًا في الأصول كُنْهَا مع الأم: وفي مطبوعة الفوائد؛ (ص ٢٧٦): االتنظير؟.

⁽٣) هو محمد بن إبراهيم العناوي السلمي (ت ٧٤٧هـ). ينظر عنه: طبقات الإسنوي: ٢/ ٢٦١؛ الأعلام: ٥/ ٢٩٨.

⁽٤) تمامه: «فرائد الفوائد في اختلاف القولين لمجتهد واحدة. طبع في بيروت سنة ١٤١٥هـ. (٥) أي: الكردي في «القوائد» (ص ٢٧٩).

ومما أورده في ذلك، ما نصّه إالمواندان من ٢٨٠]: "وفي (باب النذر) من النحفة ا ٧٩/١٠]: أن المكروه لعارض يصحّ نذره كنذره لاحد أيويد، و أولاده فقط وقول جمع: لا يصحّ لان الإيثار بغير غرض ضحيح مكروه؛ مردود. مأنه لافر عارض، هو خشبة العفوق من البافين. قال بعضهم: وإذا صرح الاصحاب بصحة نذر المزوجة لصوم الذهر من غير إذن الزوج، لكنّها لا نضوة إلا بإذنه مع خزمته، فأولى أن يصح بالمكروه".

إلى آخر ما أطال به ابن حجر في اتحفته الله وأطال ابن حجر في صحته في التحفته الله وأطال ابن حجر في صحته في التحفيد التاريد المدار (الجعث (الثائر) احداما المدارد الجعث (الثائر) احداما المدارد المدارد

وأما الوقف؛ فقد صرّح بصخته في "النهاية" كاالتحقة" [٢٤٧/٦]. وعبارة النهاية (٣٤٧/٦]: "ومما تعمُّ به البلوئ: أن يقف ماله على ذكور أولاده، وأولاد أولاده، حال صحته، قاصداً بذلك حزمان إنائهم. والأوجة: الصخة. وإذ نُقل عن بعضهم: القول ببطلانه» التهت عبارتهما.

وقد سئل السبد عمر البضري عن هذه المسألة، فتكلّم عليها في قريب من خمس ورق على قطع النصف [ص ٢٠٣ - ٢٦٥]، وذكو أن في التحقة ابن حجرا والفتاوية وفي كلام جمع من أهل البمن: الصحة. وفي كلام آخرين: عدم صحة النذر، كابن زياد، وغيره. ثم قال بعد بيان الفريقين وحججهما، ما نصة [ص ٣٢٣]: اقد تعارض في هاتين المسألتين. آي: وهما النذر لبعض الأولاد بشيء. أو لأجنبي، بقضد حزمان الورثة. إفتاء طائفتين متكافئتين، أو متقاربتين، والمعوّل عليه في نحو ذلك ما نص عليه الأصحاب. ففي أضل الروضة الماروضة أن يجتهد فيسأل الروضة الماروضة أن يجتهد فيسأل

أعلمهم؟ وجهان: قال الل شريج. بعم، واختاره ابن كنج، والفقال وأصحُهما عند الجمهور: أن بتخير فيسأل من شاءً". ثم ذكر السيد عمر قص ٢٦٣ نقولاً تعيد أنّا المعتمد: التحبير، فراجعها من افتاويه الدأردتها.

ثم قال إص ١٣٢٥: "والحاصِلُ؛ أنّ ما تقرر من التخيير، مع أنه المعتمل عند أننة المذهب، كما تقرر، لا محيد عنه في عصرنا، بالنسبة إلينا وإلى أمثالنا من الفاصرين عن رتبة الترجيح، على أنا لو قُلنا بالمرجُوح من وجُوب البخت عن الأعلم، لعشر الوقوف عليه جدًّا، بالنسبة لمن يروم التحلّي بحلية الإنصاف، الشمر والمنزي عن امتطاء كاهل الاعتساف، فإنّ التمييز بني الحيّين المرئيين / في غاية الغشر، فكيف بالمينين! وبالجملة؛ فالمعتمد، وهو الأحوط الأورغ: ما تقرر من التخيير، وهو الذي درج عليه السلف الصالح المشهود لهم أنهم خير القرون، والله أعلم، وكتبه الفقير إلى عفو ربه الغني، عمر بن عبد الرحيم [البصري]"!. والحسيني الحسني الشافعي، المتكفلُ على خدمة وظيفة الإفتاء بأمّ القرئ"؛ الحسيني الحسني السيد عمر البصري، ولا مزيد على خشه.

[ما استفيد من فتوى البصري السابقة]: وقد استَفدْنا منه ثلاث فُوالِد:

أحدها: أن السيد عُمر لم يبلغ رتبة الترجيح، لا يقال: إنه قال ذلك هضماً احد عدد لنفسه، لأنا نقول: لو ملغ/ ذلك للزمه ترجيخ ما يظهر له ترجيخه ويفتي به، ولا يقول بالتخيير الذي هو زينة "" القاصر عن رتبة الترجيح.

⁽١) مزيدة من (ج).

⁽٢) (١) هاهنا بلاغ في النسخة (أ).

⁽٣) في (ج): ارتية؛.

ثانيها: أنه حيث كان في المسألة خلافان متكافئان أو متقاربان؛ يتخيّر المغني ونحوّه في الأخذ بأيهما شاء، ولا يبحث عن الأغلّم ولا غيره.

ثالثهما: جوازُ العدولِ عما في "التحقة" أو "النهاية" إلى ما في غيرها، بذلبل أن السيد عُمر مشتولٌ عن هذه المشألة، فأفتى بالتَخيير، وأنه معتقدُ المذهب، ويلزمُ منه: جوازُ العدول عما في "التحقة"، انتهل المراد من "الفوائد المذنبة" [ص ٢٨٢].

带 带 茶



الفصل الثالث في بيان مصطلح الأثمة المذكورين في كتبهم

فنقولُ: إنَّ الإمامِ النوويَ، رضي الله عند، قد بين مضطلحاته في لحطب مصطانه، فلا حاجة إلى ذكرها، إذ هي معلومةً. وأما كتُبُ من بعده من محقّقي المناخرين، لمن تبعه في ذلك، أو في بعضه، فذاك. وإلا؛ فنذكرُ ما حضرانا من ذلك.

قال الشيخ محمد بن إبراهيم / العليجيُّ الرحمه الله تعالى، تلميذ الشيخ الم ١٨٥١ محمد بن شليمان الكردي، في كتابه التذكرة الإحوان الأن نقلًا عن الفواند.

(۱) فيه شافعي داهستاني، كتب لي الأج الناحث محسد العندري الداهستاني، في ٣ حسادي الأولى ١٤٣٨ هـ، ما نصه. الحلف المورجون في نسبته إلى العليج، والفلهانا، والعائم مدر المركفي غول في كتابه الزهة الادهان في راجم عرب، داغستان از إن عليج قرية من فرق لمحية خيال أن أي كتابه الزهة الادهان في راجم عرب، داغستان از إن عليج قرية من فرق لمحيد أفندي الناكني بنقل عنه أنه قال إن الفلهان، بضم الفاف، وسكون اللام، اسم فريله من ناحية الحيداق، والعليج اسم فبيلته، ولا محيداق) مقع الان في حمهورية أفريبجان، وكان بفع قبل سفرط التعاد الحسهوريات السرقانة الاشتراكة من داغستان، كما كانت تعد الحران من منطقة داخستان، وهي اليوم في حمهوريه أدريبحان، امنهن ما أفاد به الأساد الغديري، وكتب قبل دائل فلك ظنيته من قلهات، في غمان، على ساحل الخليج العربي، كما في العديري، وكتب قبل دائلة موسوعية في الاصطلاحات الشافعية العرب الشيخ عبد النفسير الملياري المحجم البلدان، (٤/ ٣٩٣) و منس وقع في هذا الوهم أحوانا الشيخ عبد النفسير الملياري

أحد الفقيه العليجي عن محمد بن سليمان الكردي في العليمة، وعبد الكريم الداغستاني في دمشن (ت بعد ١١٠٠هـ) عن مقدمة لحقيق قتابه الفاكرة الإحوان؛ (صر ٧٢-٧٢).

الله حققه عصر ملا عبد الله السيرداي، وبشو في محلة سعيد العلوم الإنسانية، أربيل، كردسان. العواق، في مارس ٢٠١٦م منه بسخة في مركز المثلث فيصل بالرباض، وفعها ٢٠١٥م المحقق الحوى في نقدية الإسكندوية (١٤٢٠ع) حاء وثالثة في أربيل كودستان، هي التي اعتمدها المحقق المدنية، ولم أو ذلك فيها، و«عفود الذَّر و في بيان مضطلح تحقة ابن حجر ١٠٠٤. ما نضّه

اقال شيخُنا في «الفوائد المدنية»، و «العقُود»:

"اعلم أن الشيخ أحمد ابن حجر، إذا قال: (شيخنا)، يريد: شيخ الإشلام. وأن الشيخ محمد وأن الشيخ محمد وأن الشيخ محمد الخطيب الشريبي يعبر عنه به (شيخنا) أيضاً. وأن الشيخ محمد الرملي بعبر عنه به (الشيخ) / . وإذا قالوا: (الشارخ)، أو الشارح المحقق)، فحرادهم به الشيخ عبد السلك، إمام الحرمين، وإذا قالوا: (القاضي)، فمرادهم به القاضي الشيخ عبد السلك، إمام الحرمين، وإذا قالوا: (القاضي)، فمراده: أبوه، خسين، وإذا قال الشيخ محمد الرملي: "أفتى به الوالدُه مثلاً، فمراده: أبوه، الشهاب أحمد الرملي. ويعبر عنه الخطيب به (شيخي)، والشيخ ابن حجر يعبر عنه به به الألمنهاب أحمد الرملي. ويعبر عنه الخطيب وإذا قالوا: (شارخ) بالتنكير، فمرادهم به واحدٌ من شُرّاح "المنهاج" أو غيره.

وإذا قالوا: "كما قال بعضهم"، أو: "كما اقتضاهُ كلامهم"، أو نحو ذلك، بذكر (كما)، فنارة يصرُّخون باعتماده، ونارة يصرُّخون بضعفه، فالأمر حينندِ احدا واضحُ وإن أطلقُوا ذلك فهو أبضاً معتمدٌ ومثله في ذلك التغصيل / (لكن) الاستداركية. وقد يجمعُون بين (كما) و(تكن)، فالمنقولُ عن الشيخ ابن حجرٍ: ترجِيحُ ما بعد (كما).

وإذا قالُوا: ﴿علىٰ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُم ﴾، أو: ﴿عَلَىٰ مَا قَالُهُ فَلَانْ ۗ، بِذَكَّر

 ⁽١) من مؤلفات الشيخ الكردي، توجد منه نسخة في مكتبة الاحقاف بتريم، رقمها (٨٤٦ فقه)،
 تقع في (١٣ ورفة)، ضمن مجموعة السادة أل بن يحين. صدر عام ٢٠١٧م عن دار الفتح،
 بعناية أحبنا الشيخ الفاضل فيصل الحطيب الأحسائي.

(على)، أو: (قالوا)، أو: اهذا كلام فلانٍ»، فهذه صيغة تبري، كما صرَّ خوا به، ثم نارةً يرخحُونه، وهو قليلٌ. وتارةً بصعفونه /وهو كثيرٌ. فيكونُ مقابلُه هو ١٩٠١١ المعتمدُ، أي: إن كان، وتارةً يطلقُون ذلك، فجزئ غيرُ واحدٍ من المشايخ على أنه ضعيفٌ، والمعتملُ: ما في مقابله أيضاً، أي: إن كان، كما سبق، التهن.

وقال الشيخ محمّد باقشير الله التنبّغ كالام ابن حجر، فإذا قال: "عنلي المعتمد"، مثلًا. فهو الأظهر من القولين أو الأقوال. وإذا قال: "على الأوجه". مثلًا. فهو الأصحُ من الوجهين، أو الأوجُّه»، انتهيل.

وقالَ السيدُ عُمر في «الحاشية"": "وإذا قالوا: "والذي يظهرُ"، مثلًا، أي بذكر الظهور، فهو بحثٌ لهم ١٠ انتهي. قال الشيخ ابنُ حجر في ارسالته في الوصية بالشَّهُم المقدَّر»("": «البحثُ: ما يفهُمْ فهماً واضحاً / من كلام. - ١١١٠ الأصحاب المنقول عن ضاحب المذَّهب بنقل عامُّ الله انتهل.

> وقال السيد عُمر في "فتاويه": "البحث: هو الذي استنبطهُ الباحثُ من نصوص الإمام وقواعده الكليتين. قال شيخُنا: وعلى كِلا التعريفين لا يكونُ البحثُ خارجاً عن مذَّهب الإمام. وقولُ بعُضهم في مشائل الأبحاث: الم نر فيه

(٢) هي حاشيته على المحقاج المحتاج العبت قديماً بهامش التحقة في يولاق سنة ١٢٩٠ هـ. (٣) هي رسالة عنوانها اللحق الواضح المقرر في حكم الوصية بالنصيب المقدر ١٠ مدرجة صمن الفتاوي المقهية الكبري، (٤/ ٥٠ - ١٨).

⁽١) هو الفقيه محمد بن سعد باقشير الحضرمي ثم المكي (ت ١٩٥٢ هـ). له مؤلفات ففهية، وهو الذي جمع «حاشية عبد الله بن سعيد باقشير على تحفة المحتاج، خ. ينظر: جهود فقهاء حضرموت في خدمة المذهب الشافعي: ١/ ٧٣٩، وما بعدها.

 ⁽٤) عبارته في «الفتاوي الفقهية الكبري» (٤/ ٦٧): ٩... هذه العبارة إسمانقال كما لا بخفي على من مارس عبارتهم، في بحث يفهم من كلام الأصحاب فهما واضحاً، لا فيما هو منصوص لهم؟ وهي مشتملة على فحوى التعريف المذكور أعلاه، والله أعلم.

نَقُلُاكِ [بربدُان به الله: نقلا حاصاً، فقد قال إمامَ الحرمين. لا نكادُ مسألهُ من مسائلُ الأبحاث حارجة عن المذهب من قلل الوجود، النهي.

قال السبد غمر في اللحاشية ا، في (الطهارة): ايقع كثيرا أنهم بقولون في أبحاث السنالحرين: اوهو محتمل ا، فإن ضبطوه بفتح الميم الثاني: فهو مشعر للترجيح، لأنه سعيل: فريب، وإن ضبطوه بالكشر: فلا يُشعر به الأنه بمعنى: فو احتمال، أي: قابل للحمل والتأويل فإن لم يضبطوا بشيء منهما: فلابذ أن تراجع كتث المتأجرين عنهم، حتى تنكشف الحقيقة الحالة ا، انتهى،

وأقولُ"!: والذي يظهر: أنَّ هذا [إذا]!" لم يقع بعد أسباب الترجيع، (١٠٠١ كلفظ (كما) مثلاً، أمَّا إذا وقع / بعدها فيتعيَّنُ الفَتْخ. كما إذا وقع بقد أسباب التضعيف، يتعيَّن الكشرُّ، التهلي.

قال شبخنا الاختيار؛ هو الذي استنبطة المختار عن الأدلة الأضولية بالاحتهاد الدي على القول بأنه يتحز أن وهو الأصح - من غير نقل له عن الدي المناهب، يكولُ خارجاً عن المذهب، ولا يعول عليه. وأما المختار الدي وقع للنووي في اللزوضة الله فهو بمعنى: الأصح في المذهب، لا بمعناه المضطلح المنهى كلام العليجي.

⁽۱) في (أ): ايردا.

⁽٢) ما بنن المعكوفين ساقط من (ج).

⁽٣) القائل؛ هو العليجي: ص ٨٠. و فوله اشبخنا اليعني به شبخه الكودي مصف االفو اندال

⁽٤) لم نرد في السح الثلاث، وهي في السحة الآم، وفي السرة كتاب العليجي ال

⁽٥) هو: الكودي.

⁽٦) لذكر دي كلام طويل في مسألة (المختار)، القوائد. ص ٨٤-٨٢. دكر العليجي حاصله.

⁽٧) في (أ)، والنشرة كتاب العليجي ": اينحزى". وفي الأم: اينجزى". والنصوبب ص (ج)، وهي غيز واضحة في (ب).

وقال في الفوائد المدنية الكلام على (مسألة وضل المسملة بالحمدلة) م التحققا، ما نصُّه [ص ٨٦]: "ورأيتُ في "مختصر الروضة" للسيوطي ""؛ اني نسحة المصنَّف بحطُّه، ما نصُّه: "والأولى أن يصل البشمَّلة بالحمدلة"، ثم قال: اقال ذلك في المجمُّوع النه والمختَّارُ: فصلُ البسملة لحديث الوقوف على كل أيدًا، النهي. وتعبيرُه بـ(المختار)، [يفيدُ: أنَّ ذلك خلاف المنقول / المناسبة مي المدهب، لما اشتهر عندهم من استعمال النعبير بـ (المختار)] ١٠ لما بختار، قائلًه من جهة الدليل. وعبارة النووي في التحفيقه ١: ١ ومتى جاء شيءُ رجّحنة طائفةً بسيرةً، وكان الدليلُ الصحيحُ الصريح يؤتِدُه، قلتُ: "المختارُ كذا". فِكُونُ "المَحْتَارُ ": تصريحاً بأنه الرِّاجِحُ دليلاً، وقالتْ به طائفةٌ قليلة، وأنَّ الأكثر الأشهر في المذهب حلافه؛ التهني كلام «التحقيق» [ص ٣٢]، وقد تبعه على ذلك المتأخّرُونا". ولما قال السبكيُّ: "المختارُ طهارةُ النبيدُ بالتخللِ"؛ قالَ ابن حمو في الفتاءيه البعد كلام قرّره [١/٣٣]: الفعلم أنهم مصرّحونُ بطهارة خلِّ النبيذ بالتخلُّل، وأنَّ ذلك هو المعنما. مذهباً ودليلاً، [لا دليلاً فحنسب] خلافًا لما يوهمُه تعبيرُ السبكيِّ بالمختارِ "، انتهيَّا". وكذلكُ الزياديُّ في "شرح

⁽١) عبر مطمع. فاتدةً: للسيوطي على الروصة، أعمال. منها الأرعار العصَّه في حواشي الروضة، عنه لسحة في المكتبة الأزهرية، برقم (١٧٧٦] ٥٧٥٥)، وهي الكبريُّ. وله: والمحواشي الصعرى، والبيوع فيما زاد على الروصة من الفروع؛ واالمنتفى من البُنوع؛ منه بسحة في دار الكنب المصرية، برقم (٢١) معدميع) والمحتصر الروضة، وروالد كثيرة سمى العنبة، لم تنم. واالعدب المسلمل في تصحيح الخلاف المرسل؛ في الزوضة واختصره محزداً من " الحلاف وسماه اللعنبرا مع زيادات. ثم نظم الروضة، وسماه المعلاصة اكتب منها من الأول إلى (العيص)، ومن (العفراح) إلى (السيرفة). وشوح نظمه في ارفع العصاصة !.

⁽٢) النووي، المجموع شرح المهذب: ٣/ ٣٩٣.

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من (ج). وهو ثابت في بقية السنخ مع الأم. واالفوائدا (ص ٨٢). (٤) الكلام للكردي: ص ٨٢. وثم عبارة ص ٨٢. أسقطها المؤلف هيا، قبل إيراد كلام السبكي.

ا الله النهي كلام اللي حجر في اللفتاويُّ الله والعبارات النبي بين الأقواس، مريدة من مطبوعة الفتاويّ الله -

المحرور الله والحاشية شرح المنهج الله الي: حلاقا لما يوهمه تعبير السبكي بالمختار. وفي تعير السيوطي بالمختار افي مسألتنا، إشارة إلى أنه لمقر بأن المنفول في أصبح كثبه.

. فائدة

محلَّ ما ذُكر في التعبير بـ المختار الذي غير الروضة الما هي فقد رآبت "" في كلام بعصهم: "أنه حيثُ عبر فيها بـ المختار الله ولم ينبه أنه مختارُ من حيثُ الدليل يكون مراده: أنه مختارُ من حيثُ المذهب، فتنبه له. ويؤيّدُ ذلك: أن النوويُ لم يذكّرُ في أول الروضة الحكم التعبير بالمختار اله انتهى [الهواندا: ص ٨٢-١٨].

非申申

[مصطلح الشيخ ابن حجر في «تحفة المحتاج»]:

ومما لخصة شبخ مشايخي المالامة عليْ بن عبد البر الوذائي، من الرسالة الشبخ محمد بن سليمان الكردي»، قال:

الم نرد في نسخ كتابها هذا، بل ولا في مطبوعة الفوائدة للكردي (ص ٨٣).

 ⁽١) نقدم دكر الزيادي. واشرحه عذا، كما في اكشف الظنون ٢/ ١٦١٢، في ثلاثة مجلدات.
 يوجد منه جزء في أوقاف بعداد، وجر، في مكتبة الموصل برقم (٣٧ (١٩٢))، وجز، في أوقاف السليمانية، العراق، رقمه (٣٠٦). ينظر: فهرس أل البيت.

 ⁽٢) اسمها ١ الدُّرِ المنهج في حل عقرة المنهج ١٠ وصفها البعدادي بأنها مقبولة بين العدماء. كما في العدية العارفين ١ (١/ ٧٥٤). وحصر "فهرس آل البيت لها (٣٨) ثمانياً وثلاثين نسخةً متوزعةً.
 (٣) الغائل: الكردي.

⁽٤) الكلام هنا للمؤلف، باسودان.

«بيان مصطلحات «التّحفة»:

منها القال شارح البالتنكير. فقيل: هو ابن شهبة في اشرجه الكبير على المنهاج السنمي بالرشاد المحتاج الاله أو غيره. وهو قبل الجلال المحلي بسيراله وهو مردود. بل استعمله في أي شارح، لأي كتاب كان. فإرادته في النيم النيم المحالة ابن شهبة. وأراد النيم النيم المحالة ابن شهبة. وأراد النيم ألا المحالة ال

⁽¹⁾ اسمه ناما الراشاد المحتاج، إلى نوجيه المنهاج، كشف الظهرن الار ١٨٧٥ مم حصر (١٢) التي عشر مسخة له في افهرس الرائبت، وأما الصعبر فاسمه الدابه المحتاج في شرح المنهاج، وهذا طبع حديثاً في عدة محلدات، عن دار السهاج وعن نسخه المنشرة ينظر: فهرس آل البيت.

تنبية عناك شرح ثالث اسمه اكفاية المحتاج إلى وجه السهاج الدفرة العدادي، إيصاح المكون \$/ ٣٧٣، وسب لصاحب الإرشاد والبداية وبكني رأبته مذكور الي اخزاء القرائب وب نسخة في مركز الملك فيصل بالرياض، مسوبا الأبي لكر بن أحمد (ت ١٥٨هـ). والدهذا.

⁽٢) توفي الى قاصي شهية، محمد بن أبي بكر، سنة ٨٧٤هـ، وموفي الجلال المحلي، محمد بن أحمد، سنة ٨٧٤هـ. قاطي والله ابن قاضي أحمد، سنة ٨٦٨هـ. قالمتقدم إبما هو المحلي، خلافا مما ورد أعلاء. تعم، والله ابن قاضي شهد، أم بكر توفي قبل المحلي، سنة ٨٥١هـ. ولكنه منؤرخ، وليس هو شارح اللمنهاج». فابحر

 ⁽٣) وصل أبد إلى (الطلاق)، فأتمد المد أحمد، بهاء الدين. كشف الظور: ٢/ ١٨٧٥ توحد له
 (٣٧) سبع وعشرون نسخة خطية، أحصاها افهرس آل البيت.

الله المرابعية وعشرون تسخه خطيمه الصفحة الفرد اللامع. ١٠/ ١٥٠ الأعلام: ١١/ ١١٨. ١١٨. ١١٨. ١١٨. الفرد اللامع. ١٠/ ١٥٠ الأعلام: ١١٨/٧. وقال محمد من موسى، مصري (ت ٨٠٨هـ). ينظر عنه: الفسوء اللامع. ١٠٠ | ١٥٠ الأعلام: ١١٨/٧. (ص ٢٣).

ومنها: "قولُ بغض الشرّاحِ"، وهو كما مرّ.

 ⁽١) محطوط على لم يطبع بعد. أحصيت له (١٥) حميمه عشر سبحة حطية في "فهرس أل البيت!
 (١٣١ / ٢٣) عال السحاوي في اللسهل العدب" (ص ١٦٩ الوبيا أحسته وأنقنها لكنه لم يكسل وصل فيه الى السسافاة)» و قبله الروكشي، ومثله في اكشف الطنون" (٢/ ١٨٧٥)
 (٢) سافط من (اله وضب في بقية السبخ ومنها الأم.

⁽۳) سقط سي (ج)

⁽²⁾ ضع في خشرة محلدات، صدر عن دار المنهاج.

 ⁽³⁾ صدرت له طعة تحارية منفقة مشؤها، عن دار الكتب العلمية وأحصى منه (34) ثلاث
وأربعول مجلدا في الهم من أل البيب (٣٧٣ فقه شاهعي). يمكن تلفيق بضع تسم كاملة سها.

⁽٦) واسمه انحرير الفياوي على النبيه والعنهاج والحاوي»، صدرت منه قطعة في مجللين، عن دار المنهاج.

 ⁽٧) هو إسماعيل من أبي بكر الشاوري اليمني (ت ٨٣٧هـ) ينظر عنه: الضوء اللامع: ٢/ ٢٩٢؛
 البدر الطالع ١/١٤٤٠ الأعلام: ١/ ٢١١.

⁽⁴ اواسمه ناماً الحلاص الدوي من اوشاد العاوي في مسائلك الحاوي"، إيضاح المكنون. ١٣ - ١٩٠ "قهرس آل البت" برقم ٩٣٣ طبع في أربعة مجندات.

⁽٩) نمامها: التمثية إرشاد الغاوي في مسالك الحاوي، توجد للكتاب بهذه التسمية عدة نسخ، ثم إحصاؤها في افهرس أل البيث! قسم الفقه، برقم (١٥٣٦).

⁽١٠) تمامه «الديناج في توضيح المنهاج». وينظر . فهر س ال البت، قسم الفقه، رقم (٢٠٦).

ومنها: قال بعضهم؟، قبل: هو الشّهابُ الرمليُّ، وهو مردودٌ، والأوْليُّ: أنَّ المراد: (بعضُ العلماء)، كانتاً من كان، فهو أغمُّ من قوله: "قال شارحُ ، كما بعلمُ من سبر "التحفة".

واراد شيخ الإشلام زكريا في الشرّح المنهج البالعضيم!! الجلال المحلي، كما يقضي به الشر، لكنه ليس بكلي، بل أغلبيً.

ومنها: اكما القويريُ. الما بعدها هو المعتمل وإن استدرك بعدها بالكناه، أو رجع بعد ذلك ما يقابلُ [ما بعدها، وإن ما المُنْهر من أنَّ المعتمد ما

١١١ أي الهابة المحتاج اللرملي

(٢) هو محمد بن محمد أبو الحسن، البكري المصري (ت ١٩٥٧هـ) بطر عنه النور السافرة
 س ١٩٥٨ السيا الباهر عن ١٣٧٤ الأعلام: ١٠/ ٢٠

(٣) اسم الحاشية الهادي المدقّل لعدرة المحقّرا، توجد منها تسختان، واحدة في باريس،
 والأحرى في الطاهرية، بدمشق. كما في الهرس أن البيسة.

(١) المقصودية البنج البحوادا، لأبن حجر الهندي

(٥) هو محمد بن عبد المنتعم الحوجري، مصري، من جؤجر (فرت دياط) (ت ٨٨٩هـ) ينظر عنه: الصوء اللامع ١٨٢٢/١ الأعلام ٦/١٥١

 (٦) مخطوط، لم يطبع. وهكذا اسمه، ليس له عنوان يقع في عدة محدات، تنشر أحزاؤها في عدة مكتبات عالمية، بنظر لمعرفتها: حرابة التواث، وهيدس الدائيت. بغد (لكن) وإنَّما إذا هو فيما إذا لم يسبقها «كما». « النهل، مثالُه: ما في (أسباب الحدث) (١١/١١)، في بحث حمل المضحف مع الأمنعة

نعم؛ إذا قال بعده: «والمعتمدُ» (١/ ١٨٣)، أو: («الأوجَهُ كذا»، فهو المعتمدُ إلى، ولو كان بعد «كما»، قاله الشيخ سعيدُ سُنْبِل»، انتهى.

أي: وإذا لم ينصل بعد "لكنّ أو "كما" بخلافه أو دلّت قرينةٌ على ذلك. مثاله: قولُه في (باب الجماعة): "كما لو تخلّف للتشهّد الأول" [7] [777]. إلى آخره ونقل عبد العريز الزمزهي [7] عن ابن حجر ما يؤيّد ذلك، وهو: "أنّ ما قبل الكن" وإن كان بفيّد المسألة بلفظ "كما" أو فما قبل "لكن" هو المعتمد. أي: إن تنه على اعتماد " خلافه، بأيّ وجه من أوجه الترجيح، وإلا فما بعد "لكن" هو المعتمد " المعتمد النهي وقال العلامة البشبيشي "": "ما بعد "لكنّ في "التحقة " هو المعتمد أن المعتمد أن المعتمد أن المعتمد عند ابن حجو ما بعد "لكن"، إذا لم ينصل على خلافه أنه المعتمد أن المعتمد عند ابن حجو ما بعد "لكن"، إذا لم ينصل على خلافه أنه المعتمد أي: أو دلّت قرينة على ذلك.

⁽١) ما بين المعكوفين سقط من (أ)، و (ج)، وأثبت من (ب).

⁽٢) سقط من (ج).

 ⁽٣) هو عبد العرير بن محمد الزعزمي المكني (ت ٧٧٠هـ)، سبط ابن حجر الهيئمي. بنظر عنه: فوائد الارتجال: ٥/ ١٣٠ المختصر من نشر النور: ض ٢٥٩.

⁽٤) في (أ) و(ج): «اعتماده، بهاء ضمير.

⁽٥) هو أحمد بن عبد اللطيف البشبيشي، سبة لقرية بالمحلة (ت ١٠٩٦هـ). بنظر عبد فوائد الارتحال: ٢/ ١٤٨٢ ثبت النخلي: ص ١٣٥٠ الأعلام: ١/ ١٥٥٠.

⁽٦) في كتابه اعفود الدررة: ص ٢٩٨ وما بعدها، والكلام ملخص وملتقط لا بالنص.

... الله: في بيان مصطلح الأثمة المذكر من السهد، فيكون ذلك القيد طهر أو واضح، فهو المعتمد. وحيث قبد ما بغد اكما القيد هو معتمده، لا الإطلاق اللتي بعد اكما الله وحيث ذكر اكما الوخدها، أو الكن الواحدها، وخدها، ونم يشر لنضعيفه و لا ترجيحه، فيكون هو معتمده.

ومنها: اكذاا، فهي للنبري. مثل «هذا»، في نحو: اهذا ما فاله فلانُّه. أو: من اعلى ما بحث. مثل الفضاه كلامهم، أو: اعلى ما بحث. ومثل الفانوا، في نحو: اقالوا: إن الأمر كذاا، فكلُها مشعرةٌ بالضغف، إن نم تذلل قريئةٌ على اعتماده، انتهل.

إفوائد عن الفقيه سالم باصهي، تلميذ ابن حجر

ومن الفوائد المنقولة من كلام الفقيه سالم باضهي "ا، رحمه الله تعالى، ما نضه: "ما إيدكر في كلام الشيخ ابن حجر وغيره، من قولهم الوقد يُفُرق، و. اللا أن يفرق، و: اليمكن الفزق، فهذه كلها صيعة فزق. وقولهم: "وقد بحاب، و: اللا إن يحاب، و: الله أن تجبب، فهذا حواب من قائله. وقولهم: الله الله الردّه، و: البشكن إلا أردّه، فهذه صيغة ردّ. وقولهم: الولو قبل بالكذا الم يبغدا، و: البس ببعيدا، أو: الكان قريباً، أو: القرب، فهذه صيغ ترجيح. وإذا جاء في كلامهم: الاعما قاله جمع اله أو: الكما قاله فلانّ، فهذا تقريرً

وقولهم: «على ما قاله (فلانٌ)»، مثلاً، صبغةُ تبريءِ واستِشْكالِ، ويكون عالباً للتبرّي، وقد يردُ للاشتِشكالِ. وقولهم / : «كذا قاله (فلانٌ)»، للنبرّي. الده ١٩٥٠

وإذا وحدًا في المسألة كلاما في المصنف / ، و كلاما في الفتوى فالعمدة: ما في المصنف. وإذا وجدًا كلاما في الباب، وكلاما في غير الباب؛ فالعمدة: ما في باب المسألة وإذا كان في المظلة وفي غير المظنة استطرادا؛ فالعمدة: ما في المظلة. وإذا كان للشبخ ابن حجر كلام في التحقق وكلام في غيرها؛ فالعمدة: ما في التحقق، وكلام في غيرها؛ فالعمدة: ما في التحقق، لأنها أحر مصنفاته، النهى بحروبه.

[فائدةً: في سكوت الشيخ]:

ولفل عن خط العلامة الشيخ، محمد بن عبد الولي بارجا "ا، ما لفظه: اإذا حكى الشيخ في اتحفته الوغيرها، قولاً لأحد، أو منحثاً، وسكت عليه، فلم بقل الشيخ في اتحفته الولاً العمول الأصبح الولاً ومنحثاً، وسكت عليه، فلم بقل: الوهو وادا، مثلاً، ولا: اهو الأضبح الولا غيرها مما يصرخ بترجيجه أو تضعيفه فسكونه نبس ترجيحاً ولا تضعيفاً. لكن لك أن تأخذ بالمذكور، والعهلة على قاتله، لا على الشيخ.

مثالُ ذلك: ما حكاه الشبخُ عن النوويُ فيما لو عرض ذكرُ النبيَ ﷺ في الضلاة، من أنها لا تندبُ الصلاةُ عليه، فإنه بقله عن النوويُّ"، وسكت عليه.

فإن لم يسكّت الشيغ على ما حكاة، بل قال: "وفيه ما فيه"، أو: "علىٰ ما فيه"، فهو تضعيفُ له منه، ومثاله: في "التحقة"، ما ذكره في ركن التشهد. في موالاتِه.

 ⁽١) فقيه من أهل القرن الثالث عشر، أحد عن العلامة علي بن عبد الله السقاف (ت ١١٨١هـ).
 رعمه السيد محمد بن أحمد بن جعفر الحبشي (ت ١٢٥٤هـ). إنظر: عقد اليوافيت:
 ٨٢٨،٨٢٢ عقد اليوافيت:

 ⁽۲) عبارة «التحدة (۲/ ٦٦): «ولو قرأ المصلي، أو سمع، أبة فيها اسلم. 228، لم نستحب الطلاة عليه، كما أفتى به المصلف».

وإن لم يقل ذلك، بل قال: "وهو القباس"، أو نحوه، فهو نرجيخ له منه. فإن حكى بعد قوله: "وهو القباس" قولاً بمافض القياس، فلا اعتماد عليه. فإن لم يحك ذلك، بل استدرك عليه بـ الكن"، فهو ترجيخ.

وذكر الصّورتين: في حمل المصحف مع الامتعة، وصورة / الاستدراك: ١٠ ١٠ ذكرها في (النبعم)، فيما لو جُرح في أعضاء النيمم، ووضع الجبيرة عليه بلا ظهر، واستدراك الشبخ بـ الكن البس بترجيح على إطلاقه، فقد يستدرك مالكن الشبخ بـ الكن الروياني ا، النهى.

李张县

ومن خط السيد العلامة، عبد الرحمٰن بن أحمد الجغري علوي " ما نضه: "إذا قال الشيخ / ابن حجر في "تحفته " مثلاً: "ويحرمُ على نزاع فيه " ، المعتمدُن فبكونُ ذلك تبرياً من النزاع لا من الحكم . ومثله إذا قال: "على خلاف فيه " . وأما بذا قال: اعلى ما اقتضاه إطلاقهم " ، فيكونُ تبرياً عن الحكم، فيكونُ المعتمدُن مخالفة اقتضاه إطلاقهم . وأما إذا قال: "كما اقتضاهُ كلامهم " ، أو : "إطلاقهم " ، أو نحالد المعتمدُن ذلك الاقتضاءُ . ولو قال: "ولو قبل بالحرمة لم يبعد " ، فيكونُ معتمداً . ولو قال: "لأن فيمنى ذلك : أن الحرمة هي القرينةُ للناظر، فيكونُ معتمداً . ولو قال: "لأن المعتمد كذا" ، أو : "الأوجه كذا" ، فهو المعتمد ، ولو كان بعد "كما".

ومثل ذلك: لو وقع الاستدراك من غير نخو الأوجه، أو المعتمد، ولم بكن قبله الكماا. أما إذا كان قبله الكماا، فما قبل الكماا هو المعتمد، ولا عبرة بالاستدراك بعدها، أي: بعد (كما) المائتهي، تقرير الشيخ سعيد سنبل المكني.

⁽١) في الموضعين بياض بقدر \$ كلمات في (١)، وطمس البياص في (ب) و (ج).

⁽٢) لم أنف على ترجمته.

* ومن خط السيد المذكور ما ضورته: "إذا عبر الشيخ ابن حجر في التحفة ابا على المعناه: غير مسلم. وإذا عبر به كما اله فهو مرتضيه والشيخ الرملي مثله. والظاهر: أن هذا اضطلاح لأهل المذهب، أن "على التبزي، ذكره الشيخ في (باب الجنائز) بعد قول المتن: "ولو تخلف بغير عذر"، إلخ. أن الا وهو قوله: "حيث قال شيخنا / في "شرحه"، وغيره، مع التبزي، فقال: اعلى ما افتضاه كلافهم المائتين. وإذا عبر في "التحقة اب كذا قالوه المقوم متبرئ من العلم المن الحكم المناهيل.

* * *

安安安

ووجدَّتُ معزُّواً إلى الفقيه العلاَّمة، عبد الله بن أبي بكُرِ الخطيب، قاضي تُريم، ما تُفْظُه: السُّبُلُ: ما إذا استذرَك الشيخ ابن حجر بعد نقْلِه المسألة عن غيره، بقوله: «لكن فيه نزاعٌ»، أو: «نظرٌ»، ونحو ذلك؟

 ⁽١) توفي بمكة سنة ١١٣٤هـ. ينظر عنه: فهرس الفهارس: ١/ ١٣٦٠ الأعلام: ٨٨/٤.
 (٢) ويعرف بالصّفدي، والشماع (ت ١١٢٦هـ). ينظر عنه: إتحاف فصلا، الزمن: ص ٣٩٢٠ المختصر من نشر النور؛ ص ١٣٦٠.

الفصل الثالث: في بيان مصطلح الأثمة المذكورين في كتبهم ----

فأجاب: الذي يظهر لنا من مبر كلامه: أنه لا يطاق القول بأنه مرجح / ١١١١١ المستدرك به بل فيه تفصيل. حاصله: إن كان بعد المنفول عن الاضحاب والشبحين، أو النووي، فلا يؤثر ما استدرك به في ذلك، لأن مخو النزاع لا يدفغ المنفول. كما صرخوا به كالمسألة التي نقلوها عن الغزائي، وإقرار الشيخين لها، وقبول الشاهد والبمين في السرقة بالنسبة للمال، دون القطع، وإن كان في مشألة مؤلدة عن المتاخرين، ثم استدرك عليه، فالظاهر: ترجيخه الاستدراك، فإذا ساق للبيخ / كلاماً، وأتى بخلافه، ثم قال: اويجاب عن الأول، فالمعتمد عده: ما ١٩٨١ المار، والله أعلم ، والله أعلم ، انتهلى.

彩 带 带

ومن حطّ الشيخ منصور البديري المدني"، ما نصّه: "أخرني الشيخ محمد بن سليمال، عن الشيخ سعيد سنبل المكي، عن شيخه عبد الواحد المصري"، عن شيخه الشويري: أن اضطلاح الشيخ ابن حجر في "التحفة": أن إفاقال: "كما"، فما بعدها هو المعتمد عنده، وإن استدرك بعدها بالكن " [أو رخع]" بعد ذلك ما يقابل ما بعد "كما"، وإنما اشتهر أن المعتمد ما بغد "لكن" في كلامه؛ إنما هو فيما إذا لم بسبقها "كما"، مثاله: في (أسباب الحدث)، بختُ حمل المصحف مع الأمتعة، حيث قال [١/١٥١]: "فهل يأتي فيه التفصيل كما ضعلة كلائهم، ثم ذكر ما يشير إلى ترجيح المقابل، بقوله: "فإن قلت".

المصري ثم المدي، من أهل الفرد الذلت عشر، كان موجوداً منه ١٧٤٠هـ. ينظر عنه: عقد
اليوافيت: علمة مواضع، منها ٢/٣٢٧، ٣٤٠، ٢/٣٠١٧.

⁽٢) لم أقف على تزجمته بحسب المصادر المتوافزة عندي.

 ⁽٣) ما بين المعكوفين في (أ). الهو المعتمد عنده وأثبت ما في (ب) و (ج).

[قلث] "!: ومما يؤيذ أنه المعتمد: أن الشيخ ابن فاسم عند قول الشارح هما: "فهل بأتي هذا التفصيل"، قال. "وفيه نطر"، ويتحد التحريم مطلقا"، فلولا أنه راجح عنده لما توجه قوله: "وفيه نظر"، والله أعلم.

نعم إذا قال بعده. او المعتمدا، فهو المعتمد، ونظيره في (باب الجماعة) فبيل فضل المتابعة، حيث قال (٢/ ٣٣٦]: اكما لو تخلف للتشهد الأول، كما [ج/ ٧١] أفتل به القفال ثم، والمعتمد ما /، فراجِعه،

ونُقِل عن الشيخ عبد الله بن سالم البصريّ: أن من اضطلاح الشيخ ابن حجر في كتبه: أنه إذا فشر الكلمة بدائي، فالعبارة صحيحة وإن قال: اليعني العالمة بدائي، فالعبارة صحيحة وإن قال: العني العالمة بدائي منه أنه قال: اإذا عبر الفقهاء / بقولهم العلمالة فيهما إيهام في مقابلة فيد ماض، أو آب، النهل.

禁 袋 袋

ومن خطّ العلامة الشّيخ الفقيه، عبد الله / بن غُثُمان العمُوديُّ النّ العمُوديُّ النّ العمُوديُّ النّ العمُوديُّ النّ العمُوديُّ النّ العمُوديُّ الاصطلاحُ : إذا نُقل عن العالم الحيّ فلا بُصرَح باشمه، لأنه ربّما رجع عن قوله، وإنما يقال: القال بعض العلماء المورد وإن مات صرّح بالشمه النهل، وقال: "إنه نقله من خطّ العلامة ابن مزاروع "الله وإن مات صرّح بالشمه الله النهل، وقال: "إنه نقله من خطّ العلامة ابن مزاروع "الله

卷 卷 卷

⁽۱) منقطت من (ب).

 ⁽۲) من أهل الدوقة. من وادي دوعن الأيسو، بحصرموت (ت ۱۱۵۳هـ) ينظر عنه بهمة الزمان: ص ۲٤٥ الشامل: ص ۲۹٥.

 ⁽٣) هو عمد الرحمن بن محمد بن مؤروع الشبامي (ت ٩١٣هـ). بنظر عنه: مقدمة افتاراها السطبوعة بعنايتي

وقال العلامة المحير من الله في الحاشبة فتح الوهاب الله عند فوله: الله عنه الأدر عني المائدة عليه الأدر عني المائدة عليه الأدر عني المائدة فالقراء الكمائة عليه الأدر عني المنافرة فالمراذ أنه معلوم من كلام بعض الأضحاب، وإنما للأذر عني المبية عليه وحيث قالوا: الكماذكره الأذر عني المثالة، فالمراذ أن ذلك من عند عند عليه وحيث قالوا: الكماذكره الأذر عني المثالة، فالمراذ أن ذلك من عند عند عند كذا أفاذه شيخنا الربادي عن مشايخه. انتهى شؤيري المائية، انتهى.

وفي المرح العباب الابن حجر: الضطلاخ أكثر المتأخرين الختصاصل النعبر بداالظّاهر الدو الفظهر الدو المحتمل الدوالقجه الدونحوها، مما لم بسبق إليه المعبر بدلك، ليتميز ما قاله، مما قاله غيره النهلي.

* * *

وسمعت "شيخي، مفتي الشافعي ح" بسكة المشرّفة، الشيخ العلامة، محمّل صالح [بن إبراهيم] " الريّس الربّس الربّس الربّس الربّس المربّ الذا عبروا بقولهم: اوظاهر كذا». فهو ظاهرٌ من كلام الأضحاب. وأما إدا كان مفهومٌ من العبارة، فيعبّروا عنه بقولهم: "والظّاهر كذا"، ائتهل،

المو سليمان بن محمد البجير مي الأزهري، يسبب إلى مجير م، قرية بعصر العربية (ت ١٢٢١هـ).
 ينظر عنه: تاريخ الجيرتي: ٤/ ٤٢٤ الأعلام: ١٣٣/٣.

⁽¹⁾ واسمها الشحريد لنفع العبيدا، طبعت بمصر عراراً، في أربعة أجزاء، منها طبعة بولاق سنة ١٢٨٦ هـ وسنة ١٢٩٦ هـ، وسنة ١٣٠٧ هـ، وسنة ١٣٠٩ هـ. معجم العطبر عات: ٢٩٢٥.

⁽٢) القائل هنا: هو المؤلف محمد باسودان،

 ⁽٤) كذا رسم حرف الحاد مهملا في النسخ الثلاث، وهي تعني: احيثناله.

⁽٥) مقط من (ج).

التما توفي سنة ١٢٤٠هـ. ينظر عنه: المختصر من نشر النور. ص ٢١٤. واسمه (محمد صالح) مركباً، وليس محمد بن صالح، كما في «الأعلام» (١٦٣/٦).

7 =

, 1

ورايث بخطّ بغضهم ما بضّه: "وقع لشيح الإسلام زكريًا في "شرح السلّهج": [1] أنه تارةً يعبّر بـ أولئ". وتارة بـ أعمّ "، وتارة بهما.

قالأول: إذا أوهم كلامُ أضله حكماً غير مرادٍ، كما صرّح به كلائه في مواضِعَ، منها: موضِعَان قبلَ (القضاء).

والثاني إذا قصّر عن شُمولِ بعضِ الأحكام.

والثالث اجتماعُ كلا المعنيين. نبّه على ذلك الشويريُّ.

[٣] و قارةً يقولُ: "هذا من زيادتي "، و نارةً يقولُ: "والتصريحُ به من ريادتي ".

فالأول: / لما لم يمكنُ أخذُه من كلام الأصل.

والثاني: لما يمكل أخذه ولو بالقياس على عيره ١٠ التهلي / . قلت: وقد يعبر بـ القيد ، وهو الا يُغطى إلا ما أعطاه الأصل.

非安安

وفي "الفوائد المدنية الص اله عن الأطحاب كلام في فتاويه، مخالف والده، واعتمده: أنه حيث وجد لأحد من الأطحاب كلام في فتاويه، مخالف احسر / لكلامه في تضنيفه اعتمد [على] "اما في تضنيفه، لأنه موضوع لذكر ما هو الأمر الكلي الذي يشترك فيه جميع الناس، دون ما في فتاويه، لأنها لتنزيل ذلك الكلي على الجزئي، وقد تختلف الأبواب والأخوال في التنزيل، فلتنا منها على ثقة التهي التهي المناها .

⁽١) زيادة من (ب).

⁽٢) مؤيدة من (ج).

⁽٣) نقل ذلك الكرديُّ عن اشرح العباب الإبن حجر، كما صرح به في الفوائدة (ص ٢٥).

非非非

[من قواعد المتأخرين]:

ومن قواعِدهم: إذا نَفْلُوا عن الغير ولم يتعقَبوهُ، فهو تقريرُ، وعلامَةٌ على عنماده ومنها: أن أدوات الغايات في عباراتهم، للإنسارة إلى الخلاف. فإذا لم يوجد خلاف، فهو لتعميم الحكم.

وعندُهم: أن البخث، والإشكال، والاستحسان، والنظر، لا يزدُّ المنقول، بل العملُ بالمنقولِ، والمفهومُ لا يرُدُّ التصريخ.

非非非

[إطلاقات الأئمة ومفادها]:

وفي االنحفة اللشيخ ابن حجر ما نضه [١١٢/١٠]: «وقد أحد الإسنوي من المجتوع المنحفة الله المناب المنفقة إذا تناولت شيئاً، المجتوع بعضهم بخلافد؛ فالمعتمد: الأخذ فيه بإطلاقهم الانتهل. [من كلام الأصل، الناني: لما يمكن أخذه ولو بالقياس على غيره الانتهل] الله

قلت: ومثال ذلك في التحفة ، في (كتاب الوكالة)، في بخثِ فبول قول الوكيل في التلف والرق فإله قال [٥/٣٤٨]: اوقضية إطلاق الشيخين، وغيرهما، قبوله في ذلك، ولو بغد العزل. لكن بحث السبكي، كابن الرَّفعةِ في المطلب : أنه لا يقبلُ بعذه. وتأييدُه بقولِ القفالِ: لا يقبلُ قولُ قيْم الوقفِ في

العلمة العبارة عن هامش النسخة الأم، ولم تود في بقية السخ.

الاستدانة بعد عرف، فيه نظرُ طاهرُ "، إلى آخر ما ذكره /، فهو مثالُ لما ذكر هن. والله أعلم. وفي افتاويد افال: اقاعدة الفقهاء: أنهم يطلقُون في محلُ انكالاً على ما قذَّهُوه في محلُ آخر، أو على ما هُو مغلومُ "، انتهى، والله أغلم.

學 祭 卷

. . .

تتميم في تعريف الأصحاب /والمتقدّمين والمتأخرين والسّلف والخلف

قال الشيخ ابن خجر في اشرح الغباب اعتد قول المنز: او الأضحاب المنفذ: الي أصحاب الشافعي الذين سلكوا طريقته في الاجتهاد، أو قلدوه. من الضخبة، وهي هنا: اتباعه فيما يراه من الأحكام. مجاز عن الاجتماع في العشرة. بجامع ما في كل من الموافقة وشدة الارتباط. وهو بهدا المعنى يشمل سائر آنمة مذّه به منذ زمنه إلى الآن، لكن غلب استعمالهم - كالمنفذ بين - فيمن قبل الشيخين التهلي.

وقال في المتحفة في (الفرائض)، بعد قول المثن: او أفنى المتأخرون ما نضه (٦/١٦): انه الأصحّ، ما نضه (٦/١٦): انه الأصحاب، وفي المروضة [٦/٦]: أنه الأصحّ، أو الصحيخ عند محقّقي الأضحاب /، منهم ابن شراقة، من كبار أضخابنا اجه ١٠٠٠ ومنقدميهم. ثم ضاحب اللحاوي ، والقاضي خسين، والمتولي، وآخرون ووها الكقول ابن شراقة، هو قول عامة شيوخنا. اعترض تخصيصه بالمتأخرين وقد يجاب: بأنه أراد أكثرهم، كما دلَّ عليه كلامه في الروضة ، فلا يُنافي أن كثيرين من المتقدمين عليه. ومن هذا ؛ يؤخذ أن المتأخرين في كلام الشيخين ونحوهما كلَّ من كانَ بعد الأربعمئة، وأمّا الآنَ وقبله فهم من بعد الشيخين التهي، ومثله في «النهاية» [٦/١١].

张音·

⁽١) مقط من (ج)، والمثبت من الأم وبقية النسخ.

وقال شيخ والدي، السبد الجليل، العلامة الحفيل، حامد بن عمر حامد باعلوي، وحمه الله: «الخلاف إنما هو في منقول المذهب. إما عن الشافعي، أو عن أضحاب الوجوه. وهم: متقدم الأضحاب، ما قبل الأربعمنة سنة، كالشيخ النه البي حامد الإسفرائيني الله، والقفال الشاشي، وغيرهم. وأما بعدهم؛ فإنما فلك بحث تتجاذبه آراة المتأخرين، فحيث وجد في المسألة نقل صحبح البع، انتهى. نقلته من خط تلميذه السيد الجامع للغلوم والأسرار، شيخ والدي المحمر بن عبد الرّحمن البار، باغلوي، رحمه الله.

非奈米

الم ١١١٠ وقال الشيخ العلامة النحريز، عليّ بن عبد الزحيم باكثير /، في رسالته «القول الأجمل في العمل بشهادة الأمثل فالأمثل»، بعد كلامٍ ما نصُّه: «وقال ابنُ السبكيّ، أيضاً:

تنبية: إذا قلنًا إنَّ المسائل الاجتهادية المختلف فيها لا يُنقضُ الحكم فيها؛ هل يلحقُ بها المحكم فيها؛ هل يلحقُ به ما حدث للناس من حوادث ليس فيها خلاف للمتقدمين، وإنّما فيها أراء يتجاذبها الففهاء؟ وإن كان يقعُ في الذّهن: أنها مثلُ الأولى، فلا ينقض!

لكن قال أبي، ومن خطّه نقلتُ: «إنّما بطلقُ المختلف على ما فيه خلافٌ للمتقدّمين، أما ما يقعُ لنا من صور المسائل، وتجاذبتُ فيه الآراء، فلا نقول إنّه من المختلف فيه. بل ينبغي أن يُنظّر فيها، فإن اتضح دليلٌ عليها؛ اتُبغ، وإلا؛ فلا. وإن حكم حاكمٌ فيها، لم يذلُ عليه دليلٌ، ينبغي جوازُ نقضه، وإنّ دلُ عليه دليلٌ الم يُنقَضُ إلاً "الله يُنقَضُل التهلي.

⁽١) هو أحمد بن محمد الإسفراييني (ت ٤٠٦هـ). ينظر عنه: طبقات السبكي: ٣٤ / ٣٤.

⁽٢) زاد هنا في (ج): "الحبيب"، ولم نره في الأم وبقبة النسخ

⁽٣) سقط من (ب).

قال: اوقد أيستغرب هدا، ولا غرابة فيه إن شاء الله تعالى، بل الأمز كما قال. وعليه يحمل أقضية صدوت من شريح وغيره، نقضها علي، رضي الله عنه، وغيره، لم يكن تقدم فيها حلاف، ولا عليها دليل فاطع ا، النهلي.

وقال البضأ فيها، أي النوسالة الملكورة المالط، الوما أحسن / ما نقله الدالم السبوطي عن الناج السبكي، وهو ما ضورته: اعالب مسائل الافدمين مولدات، المالوطي عن الناج السبكي، وهو ما ضورته: اعالب مسائل الافدمين مولدات، إلا أن حوضهم فيها صيرها منفولة لنا. ومرلدات هؤلاء، أي كابن الزفعة، ووالده النقي الشبكي / . لم تصر بعد، وقد بنسادي عليها الرحال فتصير إلى ما ١١٠ - ١١ بعد منفولة، كما صارت مولدات أولنك إلياله انتهى، وبه يعلم أن مولدات من دكرت، أي من المتأخرين، لها حكم المنفول الاراء انتهى.

وقال فيها أيصا ما نصّه اوالإطّاق حاصلَ على اعبار أقوال الأنقة الدين بعد الشبخين، ترحيحاً في السنول / والسخوت، وعلى [طلك] عبني الله الله مُصلَفاتهم وشروحهم وحواشبهم وفتاريهم، من غير لكبرا، النهى المقصود نقله.

[من هم السلف والخلف؟]:

والشلف: ما قبل الأربعمنة، والخلف: ما بعد الأربعمنة، وقال النجير مئي في الحاشية فتح الوهاب، في (الأذان)، عند قرئه: «لمواطنة السلمة»، إلخ، ما نظم المرابعة فتح الوهاب، في (الأذان)، عند قرئه: «لمواطنة السلمة»، إلخ، ما نظم المربعة، هم الضحابة، والخلف: من بعدهم، وهو المشهور. وقال بعضهم: السلف: ما قبل الأربعمنة، والمخلف: من بعدهم»، انتهن.

¹¹⁾ أي. الشيح علي بن فاضي باكشر. (1) مريادة من 1 س).

وقال فيها، في (الحماعة) عند قوله: «بعاً للسلف والخلف»، ما نظر [1/٣١٧]: «السلف: هم أهلُ الفرون الأول الثلاثة: الضحابة، والتابغون، وأتناغ النابعين، والخلف: من بغدهم، كما قرره شيخنا»، انتهى.

举 禁 ※





الفصل الأول في عمل القاضي في أحكامه

يحكم القاضي باجتهاده إن كان مجتهاد، وقد سبقت شروط المجتهد، وأنه غير موجود، أو باجتهاد مقلده إن كان مقلداً. قال الشيخ ابن حجر في القصاء) من "التحقة" [١١٦/١٠]: "وقضية كلام الشيخين: أن المقلد لا يحكم بغير مدهب مقلده. وقال الماورديُّ: يجوزُ، وجمع الأذرعيُّ وغيزه: بحمل الأولى: على من لم ينته لمرتبة الاجتهاد في مذهب إمامه، وهو المقلد الضرفُ الدي لا يتأهل لنظر ولا ترجيع. والثاني: على من له أهليه ذلك.

ومنع ذلك الحنباني "، من جهة: أن الغوف حري بأن تولية المقلّد مشروطة بأن يحكم بمذهب مقلّده، وهو متجة، سواء الأهل وغيره، لا سيما إن قاله له في عقد التولية: «على عادة من تقدّمك»، لأنه لم يُعتذ لمقلّده حكم بغير مذهب إمامه.

وفول جمع متقدمين: لو قلد الإمام رجلاً القضاء، على أن يقضي بمذهب عينه، بطل النقليد، يتعين في قاض مجتهد، أو مقلد عين له عيز مقلده، مع بقاء تقليده له، كما هو واضح. ثم رأيت شارحاً جزم بذلك، فال: "وهو الذي عليه العمل: أنه شرطٌ على كل / مقلد العمل بمذهب مقلده، فلا يجوز الحكم السرارات

١١) هو أحمد بن إسماعيل الضنهاحي القرافي، الشهير بالحنباني (ت ١٨٥٥هـ). ينطر عنه:
 الضوء اللامع: ١/ ٢٣٧؛ الأعلام. ١/ ٩٧.

بخلافه! انتهى. ونقل ابن الزفعة عن الأصحاب: أن الحاكم السفال إذا بال احد عا حكمه على / خلاف نصل مقلّده، نقض حكمه. وصرح ابن الصلاح كما مز: بأذ نص إمام المقلّد في حقّه، كنص الشّارع في المقلّد، ووافقه في الروضة!!.

وما أفهمة كلامُ الرافعيُ عن الغزاليّ، من عدم النقض بناة على أنّ للمقلّد [القليد] من شاه، وجزم به في "جمع الجوامع". قال الأذر عيُّ: "يفيدُ الرخة، بل الصواب سدُ هذا من أصله، لما يلزمُ عليه من المفاسد التي لا تحصل التهيّد. وقال غيره: المفتي على مذهب الشافعيّ لا يجوزُ له الإفتاءُ بمذهب المعنى، في تولية /، لما تقرر عن ابن الصلاح، نعم؛ انتقل لمذهب آخر بشرطه، وتبحّر فيه، جاز له الإفتاءُ به النهل كلام "التحفة".

وقال فيها أيضاً (التحفة: ١٤٥/١-١٤٥): الوينقض أيضاً حكم مقلبه بما يخالف نصل إمامه، لأنه بالنسبة إليه كنص الشارع بالنسبة للمجتهد، كما في أصل الروضة، واعتمده المتأخرون، وألحق به الزركشي حُكم غير متبخر بخلاف المعتمد عند أهل المذهب، أي: لأنه لم يزق عن رُتبة التقليد، وحكم من لا يصلح للقضاء، وإنّ وافق المعتمد، أي: إن لم يكن قاضي ضرورة، بما مرّ عند: أنه ينفذ حكمه بالمعتمد، ونقل القرافي، وابن الصلاح، الإجماع على أنه لا يجوزُ الحكم بخلاف الراجع في المذهب، وبعدم الجواز صرّح السبكي في مواضع من افتاويه في (الوقف) وأطال، وجعل ذلك من الحكم بخلاف ما أنزل الله، لأن الله أوجب على المجتهدين أن يأخذُ وا بالراجع، وأوجب على غيرهم تقليدهم فيما يجبُ عليهم العمل به. وبه يُعلم، أن مراد الأولين بعدم الجواز: عدم الاعتداد به، فيجبُ نقضه، كما عُلم مما مرّ عن أصل «الروضة»

⁽١) مزيدة من (١٠).

قال ابن الصالاح وتبعوه: "وينفذ حكم من له أهليّة الترجيح، إذا رجح قولاً ولو مزجّوحاً في مذهبه بدليل جيد. ولبس / له أن يحكّم بشاذ أو غريب ١١١٠ - ١١١١ في مذهبه إلا أن ترجح عنده. ولم يشوط الترام مذهب باللفظ أو الغرف، كفوله على فاعدة من تقدّمه اله فال [١١٠ / ١٥٥]: "ولا يجوز تقليد غير الأربعة في قضاه أو إفناه، بخلاف غير هما "، انتهل. وسبقه إلى صحة ذلك الاستثناء الماورديّ، وخالفه ابن عبد السلام، ومن أنفاً لذلك مزيداً النهلي كلامُ "التحفة".

华华米

وقال العلامة ابن الجمال، في اكتابه المذكور [ص ١٤٦]: الوغلم أيضاً مما تقدّم، أنّ المفتي والقاضي ليس لهما الإفتاء / والقصاء إلا بالراجح. وتقدّم، أن محلّه في المفتي: إذا أطلق نسبة الإفتاء، بحيث يوهم المستفتي أنه معتمد المذهب. ومحله في الحاكم: إذا كان ليس من أهل الترجيح، كما قال السبكي. بخلاف من كان من أهل الترجيح، فإنه منى رجح قولاً منفولاً بدليل جبيد جاز، ونفذ حكمه. وإن كان مرجوحاً عند أكثر الأصحاب، ما نم يكن بعبداً، أو شاذاً، أو يخرج عن مذهبه. وإلا؛ جاز، إن ظهر رجحانه، وكان من أهله. ولم يشترط عليه [موليه] المتزام مذهب بلفظ: "وليتك على مذهب فلان"، انتهى "ا

وقد سبق في الكلام على كتب المتأخرين، حكم ما إذا اختلف عليه كلامُ متبخرين في مذهب " / إمامه: أنه يتخبر، إن لم يكن أهلًا للتُرْجيح. وأمَّا من احراسًا بلغ رُتبة الترجيح فهو عندما ظهر له ترجيخه، والله أعلم،

寺 华 华

⁽١) مزيدة من اعتج المجيدة (ص ١٤٦)، لم ترد في سخ الأصل، ولا في الأم

⁽٢) أي: كلام ابن الجمال.

⁽٣) إِلَىٰ هنا تُم الساقط من النسخة (ج).

وقال العلامةُ ابن قاصي باكثير في اكتابه االمذكور: اإنما بحتاجُ إلى معرفة انوّاجع القضاة، والحكام، والمفتون والمصنفون في الوّاجع من المذهب، وعاملُ أراد العمل بالراجع. وأمّا عاملُ أراد العمل ولو بغير الراجع؛ فيكفيه أن يعلم أن هناك حلافاً صحيحاً النهل.

* * *

و فال العلامة ابن الجمال في الكتابه المذكور [ص ١٣٥]: "وإذا رجَح الشافعيُّ رحمه الله تعالىٰ شيئاً من القولين أو الأقوال، فهو الراجحُ. ويُعلم ذلك بأمورِ:

١١٠١ [١٠] التأخر١١٠].

[٢] فالنصلُ على الرُّ جحان.

[٣] فالثَّمريعُ عليه وحده.

[2] فالقولُ عن مفابله: إنه مدخولُ، أو يلزمُه فسادً.

[٥] فإفرادُه في محلُّ.

[٦] فموافقةُ مذهب مجتهدِ لتقويه به.

كذا بالسعني في االنحفة المرامة أخذاً من الروضة المرامة إلى بغضه.

نكن مقتضاة كما قال العلامة ابن قاسم، رحمه الله تعالى [1/01]: «أن الراجح المناخر، وإن نصل على رُجحان الأول»، وليس كذلك قطعاً. ومقتضاة أيضاً: ما المناخر، وإن قال: يلزمه فساد، قال: ولا ينبغي / أن يكون مُراداً ا، انتهى المرابعة النهى المرابعة عليه وخده، وإن قال: يلزمه فساد، قال: ولا ينبغي / أن يكون مُراداً ا، انتهى المرابعة ا

⁽١) كذا في الأم، وفي بفية النسخ "التأخير» والاختلاف واقعٌ كذلك في نسخ افتح المجيد"؛ ينظر اص ١٣٥ هامش ٤ .

⁽٢) أي: كلام ابن قاميم، من الحاشينة على التحقة ا

وقال العلامة شرف الدين المناوي "افي اشرحه لمختصر أدب القصاء المانصة [1] من الموحة المختصر أدب القصاء المانصة [1] من الواع الفقه؛ لكنّه متميز "المامور لا يحسنها كلّ فقيه، وقد يحسنها من لا باع لد في الفقه، فهو كالتضريف من علم النخو، [لا يعلمه كلّ النحاة، وربما علمه من لا باع له في النّحو]" "، انتهى.

وأصلُ ذلك قولُ ""سيد المتأخرين السبكيُّ: «الفقهاءُ الكاملون على مراتب:

أحلُها: معرفةُ الفقّه في نفسِه؛ وهو أمرٌ كليّ، لأنّ صاحبُه ينظُر في أمُورٍ كُلّية، كما هُو. [وإن كان]" المصنّف والمعلّم والمتعلّم، وهذه هي الأضلُ.

الثانية: مرتبة المفتي؛ وهي النظر في ضورة جزئية "ا. وتنزيل الكليّ عليها. فعليه اعتبارُ المسئول عنه، وأقوال تلك الواقعة، ويكونُ جوابه عليها. فإنّه يخبرُ أن حكم الله في هذه الواقعة كذا، بخلاف الفقيه المطّلق المصنّف [المعلّم]" " الا يقولُ: افي هذه الواقعة الله الإفي] الواقعة الفلانية ". وقد يكونُ بينها وبين الحادثة فرقٌ. ومن ثمّ تجدُ كثيراً / من الفقهاء لا يعرف يفتي، فإن خاصية المناها

⁽۱) الذي يقصده المؤلف هنا؛ هو زين الدين محمد عند الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ). شارح اعماد الرقيف المناوي (ت ١٠٣١هـ). شارح اعماد الرقيف لو تبياه لوكريا الأنصاري، والنص السنفول هنا من كتابه افتح الرؤوف الفادرا، وأما الشرف المناوي، فهو يحيل بن محمد المناوي الفاهري (ت ١٨٧٨هـ) بنظر عن الشرف المناوي: الضوء اللامع: ١٠٤/ ٢٠٤؛ الأعلام: ١٨٧/١، وعن زين الدين المناوي. خلاصة الأثر: ٢/ ١٠٤؛ الأعلام: ٦/ ٢٠٤؛

⁽٢) كذا في الأم، وفي يقية النسخ: امميز؟.

⁽٣) ما بين السعكوفين لم يرد في مطبوعة اشرح عماد الرضاة (١/ ٥٨).

⁽٤) زاد هنا في (ج): اسيدنااد

⁽٥) في مطبوعة اشرح عماد الرصاة: اكما هو دأب المصف إلخ.

⁽٦) في أصول الكتاب: عمر تبذا، والتصويب من مطبوعة اشرح عماد الرضاء (١/ ٥٩).

⁽٧) ما بين المعكونين لم يرد في المطبوعة.

المفتى: تنزيل [الأمر الكاني]"! على المحلّ الجزئي، وهو يحتاجُ لمزيد نبطّم وتفرّس راند على حفظ الفقه وأدلته، ولهذا تجدُ في فتاوئ بعض المنقلّمين ما بنوقف فيه، لا تقضور ذلك المفتى، بل لانه قد يكونُ في الواقعة المستول عنها ما [يقتضي]"! دلك الجوابُ الحاضرُ، فلا يطّودُ في جميع ضورها.

الثالثة: مرتبة القاضي؛ وهو أخص من مرتبة المغتي، لأنه ينظر فيما فيه المعتى السمالة من الأمور الجزئية، وزيادة / ثبوت أسبابها، و[نفي]" معارضاتها، ونحو ذلك / ويظهر للقاضي أمور لا نظهر له، فنظره أوسع من نظره. ونظر المفتي أوسع من نظر الفقيه، وإن كان نظر الفقيه أشرف وأعم نفعاً. فالفقة عمومه شريف، نافع نفعاً كلياً، وهو قوام الذين والذنيا، والفتوى خصوص فيها ذلك العموم، وتنزيل الكلي على الجزئي بغير إلزام [خكم]"، والحكم [خصوص الخصوص. فيه ذلك]"، وزيادتان النافل في الحجج، والإلزام]" النهل كلام المناوي.

تتميم [مسألة: حكم الحاكم؛ هل يرفع الخلاف؟]

حكمُ الحاكم يرفع الخلاف في المسائل الخلافية، ويصيرُ الأمر متَّفقاً عليه، ذكرَهُ ابن حجرٍ في مواضع من االتحققه، قال في (الوقف)، ما نصَّه [1/11]:

⁽١) في المطوعة: النزيل الكلُّ على الإلغ.

⁽٢) في الأصول: اللحرا، وهو من نصحيفات الساخ، والعثبت من المطبوعة.

⁽٣) في المطوعة: اويباناه.

⁽٤) لم ترديي المطبوعة

⁽٥) ما بين المعكوفين الصغيرين لم يردفي المطبوعة.

⁽¹⁾ في الأصول: "وريادات، والمنبت من المطبوعة.

⁽٧) ما بين المعكوفين الكبيرين ساقط من (ب). وهو ثانت في يقية السبح والمطبوعة

النبية: أفتى ابل الصلاح مان حكم الحنفي بصخة الوقف على النفس، لا بمنغ ما في غس الأمر، وإنما بمنغ في الطاهر، سياسة شرعية، ويلحق بهذا ما في معناه!، انتهل.

وتبعه على ذلك جمع الحرون، ورده جمع الخرون، بأنه معزع على الضعيف: أن حكم الحاكم في محل احتلاف السجنهدين لا ينفذ باطنا، تما صرح به في تعليله والأصح، كما في "الروضة" / في مواصع: نفوذه باطناً. ولا معنى فه، إلا الله المالة ترنب الأثار عليه من حل وحومة، وتحوهما، وقد صرح الأصحاب: بأن حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف، ويصير الأمر منفقاً عليه، انتهى.

وينقض حكم القاضي فيما خالف فيه نصل الكتاب والسنة والإجماع، قال في النحفة، المتحفة، الفياس الجني؛ في النحفة، الفياس الجني؛ وهو: ما يغم الأولى والمساوي. قال في التحفة (١٠٤/١٠): "قال الفرافي: أو خالف الفراعد الكُلبة، أو قال الحنفية: أو كان حكماً لا دليل عليه، أي: قطعاً، ١١ * ١١ فلا نظر لما ينوه على ذلك من النقض في مسائل كثيرة قال بها غيرهم لأدلة عنده.

قال السبكي: "أو خالف المداهب الأربعة لأنه كالمخالف الإجماع"، أي: ويأتي عن ابن الصلاح، وقد سبق عن "التخفة" في (الفضل الأول) من (الباب الأول): أن خزق الإجماع ولو فعليًا محرمٌ على مفتي زماننا وحاكمه. ومز عنها: أن حكم المقلد بما يخالف النصل النفل. وكذلك حكم غير المتبخر بخلاف المعتمد عند أهل المذهب.

وقال الجمال الرملي في «النهاية» ما نصُّه [٨/ ٩٥٩]: «لو فضي قاض بصحّة نكاح زوجة المفقّود بعد أربع سنين ومدّة العدة، أو نفي خيار المجلس المسام الم يع العرابا، او سنع القصاص في السفل، وصحه بيع أم الولد، وصحه تكاح السعة ، ونكاح المتعة، وحزمة الرضاع بعد حولين، وقتل مسلم بذمئي، وتوريت بين مسلم وكافر، أو باستحسان فاسد استنادا لعادة الناس من غير الدليل اأو خلاف الدليل آان؛ نقض قضاؤه، كما ذهب إليه الأكثرون. وحزم / به ابن المقري في الروضه الله وأفتى به الوالذ، رحمه الله تعالى المناوي في الروضة في الشرحة لمختضر أدب القضاء الشوراً غير ما ذكو، فاتطلب منه.

雅 排 张

⁽١) سفط من (ب).

الفصل الثاني في عمل المفتي في إفتاءه

اعلَمْ أنَّ الشيخ، إمام المحقّقين، محمّد بن سُنيمان الكرديّ، في "الفوائد المدينة" جعل المفنين ينقسمُون إلى قشمين، قال فيها [ص ٣٨]:

[١] _ القسمُ الأوّلُ من المفْتِينَ]:

«أحدُهما: أن يكونُوا من أهلِ الترجيح في المدَهب. فهؤلاء / لا يجوزُ السال الهم أن يفُثُوا إلا بما يظُهُرُ لهم ترجيحُه من كلام الشبخين، أعني: الرافعيّ والنوويّ، ما لم يُجمع المتأخرون على أنه سهؤ، سواة كان ما يظُهر له من كلام ابن حجّرٍ أو الرمليّ، أو غيرِهما».

ثم ساق ما نقلناه عنه في الفضل الأول من الباب الثاني، في (مبحث الكلام على كتب الشيخين)، إلى أن قال [ص ٥٥]: افإن لم يكن [للشيخين]" في المسالة نقل، أفتى بما يظهر له ترجيخه من أقوال للشافعي معتمدة في المذهب، أو وجوه للاصحاب يخرجونها على قواعد الإمام معتمدة أيضاً. ثم إن وجد ذلك في الكتب الشابقة" على الشيخين، فلابد من مزيد الفخص والتحري، حتى يغلب على الظرر أنه المذهب، كما قدمنا لك عن التحفة وغيرها.

وأما القولُ الضعيفُ في المذهب؛ فلا يجوزُ للمفتي المعروف بالإفتاء

⁽١) لم ترد في مطبوعة االفوائد المدنية؟.

⁽٢) كذا في جميع الأصول مع الأم، وفي مطبوعة الفوائدة: اللمتقدَّمة ١.

على مذهب إمام أن يعني ده، مع إطلاق نسبته إلى مدهب الشافعي، منالا، وإن كال من أهل الترجيح وظهر له ترجيحه. قال الشيخ ابن حجو في "فتاويه" أن ١٤١٧]. "المعني المعروف بالإفناء على مذهب إمام، ليس له الإفناء بالضعيف عند أهل فلك المدهب، وإن فرض أنه من أهل القرجيح، وترجّح عنده، لأنه إنما يسال المدهب، وإن فرض أنه من أهل القرجيح، وترجّح عنده، لأنه إنما يسال المداهب، وإن فرض أنه من أهل القرجيح، وترجّح عنده، لأنه إنما يسال المداهب، وإن فرض أنه من أهل القرجيح، وترجّح عنده، لأنه إنما يسال المداهب، وإن فرض أنه من أهل الأمام، لا عن الرّاجح عنده الله المداهب المداهب المداهب المداهب المداهب الإمام، المداهب المداهب المداهب المداهب الأمام، الأعن الرّاجح عنده المداهب المداهب

المراب وحمل ابن خجر على هذا ما نقله السبكي / عن ابن الصلاح من الإجماع: على أنه لا يجوز الإفتاء والحكم بالضعيف. وأما إذا أفتاه بالضعيف على طريق احد ١٠٠١ التعريف بحاله، وأنه بحوز للعامي تقليله بالنسبة للعمل به / فغير ممتنع، كما منبينه لك إن شاء الله تعالى النهيل".

وما أوعدا" ببانه، هو قوله، زحمه الله [ص ١٣١٨]: «ثم محلُ ما ذكرته من المخلاف والتفصيل، فيمن يويد الإفتاء مع إطلاق النسبة اللي مذَّهُ الشافعي، أما من يويدُ العمل في خاصة نفسه؛ فيجوزُ له تقليدُ القول ـ أو الوجه ـ المرجوح، وكذا من يويدُ الإفتاء على طريفة التعريف بخاله، وأنه يجوزُ للعامي تقليده بالنشبة للعمل به، فغير ممتنع، وهكذا حكمُ الإفتاء بمذَّه المخالف من المخالف المدوّنة، فيجوزُ إخبارُ الغير به، وإرشادُه إلى تقليده، كما صرحُواله!

وعبارة الفتاوئ ابن خجرا (٣١٦/٤): اليسوغ للمفتي الإفتاء بمذهبه [وخلاف مذهبه]" إذا عرف ما يفتي به على وجُهه، وأضافه إلى الإمام الفائل به، لأن الإفتاء في العُصْر المتأخّرة إنما سبيلُه النقلُ والرواية، لانقطاع الاجتهاد

⁽١) من «القوائد المدنية» (ص ٥٨).

⁽٢) كذا في الأم، ونفية النسخ: الوهدائ،

⁽٣) سقط من (ت)، والمثبت من بقية السنخ والأم.

بسائر سرائبه منذ الرمنية، كما صرح به غير واحد. وإذا كان هذا سبيل المفتين اليوم؛ فلا فرق بين أن ينقل الحكم عن إمامه أو غيره بل لو فرض أن شخصا له قزة اجتهاد الفتوى في مذهبه وغيره جاز له الإفتاء بما تقتضيه فواعد المذهبين، لكن مع بيان ذلك، ومنسة كل رأي إلى الإمام الفائل به، وهذا هو ملخص ما وقع لغير واحد من الانحة، أنه كان يفتي على مذهبين، كالعارف / الإمام عبد الفادر ١١١١١ للجيائي الذكان يفتى على مذهبين وأحمد، رضي الله عنهم، وكابن دفيق الحيان العيد، قيل: كان يفتى / على مذهب الشافعي ومالك، رضي الله عنهما الهارد ١١١٠٠٠)

إلى آخر ما أطال في هذا. عن "فتاوى ابن حجر" وغيرها، مما يأتي بعضه قريباً"، انتهى المقصود نقله من "الفوائد المدنية" [ص ٣١٨-٣١٩].

* * *

وقال فيها أيضاً ما نصّه (ص ٣٧٠-٢٧١): "وقولُ السائلِ: وهلُ يجبُ على المفتي أن يفتي بالأشدُ لمن يريدُ الاحتياط في الدين؟ وبعكُسه تعكسه؟

جوابُه: لم أقف على من قال بالوجوب، والا وجه للقول به. نعم؛ هو الأولى.

فقد رأيتُ في "فتاوئ السيد عمر البصري، بعد أن ذكر ما سبق عنه، من التخيير في الفثوئ بين من شاء من محققي المتأخرين، فراجعُه مما سبق إن أردته / . ما نصُّه [ص ١٦٥]: "يظهرُ أنَّ الأوَلَىٰ بالمفتي الناْملُ في طبقاتِ العامة: . - . . !!

> [1] فإن كان السائلون من الأقوياء الأخذين بالعزائم وما فيه الاحتياط؛ اختصهم برواية ما يشتمل على التشديد.

⁽¹⁾ الشبخ عبد الفادر بن موسى، الحسبي البعدادي (ت ٥٦١هـ) علم شهير، أفرد بمؤلفات. ينظر عند: الأعلام: ٤٧/٤.

[٢] وإن كانوا من الضّعفاء الذير هم تحت السر النعوس، يحبث لو اقتصر في شأبهم على رواية التشديد أهملُوه، ووقعوا في ولهذة المخالفة لحكم الشرع؛ روى لهم ما فيه التخفيف، شفقة عليهم من الوقوع في وزطة الهلاك، [لا] تساهلا في دين الله تعالى، أو لباعث كطمع، أو زغيق، أو رهبة، ثم قال: اوهذا الذي تقرر هو الذي نعتقده ونديل الله تعالى به المانتهى، ونقله تلمبذه ابن الجمال الانصاري في رضالته "فتح المجيد بأحكام التقليد" [ص ١٤٧]، وأقره.

وعلى الحالة الأولى ويحمل ما رأيته في «العقد الفريد في أحكام التقليد».
في أواحره [ص ١٨٧ - ١٨٣] عن ابن عزفة أنه قال: «قال الشيخ عز الدين، في اجامع فناويه المروية لنا ولغيرنا بالإخازة والسند الصحيح، ما نضه: «والأولى النزام الاشد الاخوط لدينه، فإن من عز عليه دينه توزع، ومن هان عليه تبذع». التهلى ما أردت نقله منه.

* * *

ورأيث " في آخر «شرح ألفية العلامة البرهاوي في الأصول » " "، ما نصّه:

ررفائدة:

[في التخفيف على صاحب الوسواس]

قال بعضُ المحتاطين: من بُلني بوسواس، أو شكُّ، أو قنوط، أو إياس،

سغطت س (أ) و(ج).

⁽٢) الفائل هو الكردي: ص ٣٧١

 ⁽٣) البرماوي هو محمد بن عبد الدائم البرماوي المصري الشافعي (ت ٨٣١هـ). له الله الألفية، في الأصول الفقهية انظمها سنة ٨١٨هـ. عليها عدة شروح، أشهرها شرح ناطمها الفوائد السنية في شرح الألفية ا فرغ منه سنة ٨٢٨هـ، طبع حديثاً في حسمة مجلدات.

عالأولى أخذه بالأخف والنرخيص، لئلاً يرداد ما به فيخرج عن الشرع. ومن كان قليل الدين كثير النساهل؛ أنجد بالأثفل والعزيمة، لئلاً يزداد ما فيه فيخرج إلى / الإناحة، والله أعلم!! انتهى ما وأبنه في «الكتاب» المذكور.

ويوافقه ما نقله ابن حجر في (الفضاء) من التحفيه اعن الخادم اللزر تشي، وعبارتُها (١١٢/١٠): اوهي اللخادم عن بغض المختاطين: الأولى لمن بُلي بوسواس الأخذ بالأخف والرُّخص، لئلاً يزداد فيخرَج عن الشَّرع، ولضده الأخذ بالأثقل، لئلاً بخرج إلى الإباحة، انتهى نقل التحفة بحروفه، والله أعلم، انتهى التهلي المائة المناهي المائة المائة المناهي المائة المناهي المائة المائة

* * *

وقال فيها، أي. الفوائد المدنية الص ٢٣١، أيضاً، نقلاً عن افتاوي ابن حجر ال مما عضه: اللم قال، أي: ابن حجر (٣١٧/٤): اولقد شنل السبكي عن مسألة من بيع الغائب، فأفتل بالقصحة فيها، بناء على القول الضعيف فيها. فقال (١٤٧/١): ابيغ النخل في الكزارة الوحارجها بعد رؤيته؛ ضحيح. وقبل رؤيته؛ يخزخ على قولي بيع [الغائب، وبيغ] الالغائب قد صخحة أكثر العلماء وأتباعهم / ، ومثل هذه للفقيه لا بأس به، لأنه قول الأكثر، ولأن الدليل حداد العضية على من المأكول والمابوس. والأمر في ذلك خفيف إلى شاء الله تعالى، والأمور في ذلك خفيف إلى شاء الله تعالى، والأمور

⁽١) أي: النقل عن الفوائد المدنية (ض ٣٧٢).

 ⁽٢) كُنُوارةُ النحل: عسلُها في الشمع. مختار الصحاح: ص ٥٨٦. و الكؤارة الكمة عربية. بفتح الكاف، وضفها كما في المحصص الابن سيد، (٢/ ٣٥٦)، وفيه: افيل: الْكُوْارة، بالضم: بيتُ تُبَيْه لم يُوضَعُ لها الله المناها.

⁽٣) ما بين المعكر فين سقط من (ب).

المحادق السعث، ولا بكلف عموم الناس مما يكلف به العقبة / المحادق النحريات التعلق المحادق

إلى أخر ما دكره عن افتاء قل ابن حجر الله وتأسيد السيد غمر وغيرهما. مما حاصلُه: جواز العمل للإنسان في خاصة النفس بالوجه المرجوح، والإفتاء به على طريق التعريف بحاله، وأنه يجوز للعامي تقليله، وإخباز الغير به، وارشاذه إلى تقليده، لا سيما إذا دغت الحاجة أو الضرورة.

قال [الفوائدا: ص ٣٦٢]، أي: في الفتاوئ السيد عمر النافإن إخبار الألمة المذكورا. وفي المذكورين لنا بذلك، وبجواز تقليده، إفتاء لنا منهم بالمغنى المذكورا. وفي افتاوئ الفقيه ابن زيادا بعد مزيد بشط في المسألة، ما نضّه: الوقد أرشد العلماء الناوئ الفقيد / عند الحاجة، فمن ذلك: [ما] نُقل عن ابن غجيل أنه قال: الثلاث مسائل في الركاة يفنى فيها بحلاف المذهب المنافئ المقضودانا.

[مطلب: في مسائل يفتى فيها بخلاف معتمد المذهب]

وقال مولانا سيدي الوائذ، نفع الله به آمين، في رسالة له سماها التعريف طريق النيقظ والانتباه لما يقنع في مسائل الكفاءة من الاشتباه»، وقد حث وحرف فيها إلى إرشاد المختاج والمضطر إلى أفوال العلماء، مما فيه يشرا في الذين.

⁽١) أي التقل عن «القوائد المدينة» (ص ٢٢١).

⁽٢) من العوالد المدينة (ص ٣٣٢ ٣٣٢).

٣١) كاذا في الأم، وفي نفية النسح؛ اليسير ١٠.

قال في مفذمة الرسالة الممذكورة ما معناه: "اعلم؛ أن اتمتنا الشافعية، وضُوالُ الله تعالى عليهم، لهم اختيارات محالفة لمذهب الإمام الشافعي، وضي الله عنه اعتمدوا العمل بها لتعلم أو تعذّر العمل بالمذهب، وهي كثيرة مشهررة. وعند التخفيق فهي عير خارجة عن مذهبه، وذلك الاستنباط، أو القياس، أو الاختياز، من فاعدة له. أو على قول قديم، أو لدليل صحيح؛ لقوله، رضي الله عنه: "إذا صح الحديث فهو مذهبي"، فمن الاختيارات:

_ العمل بمذهب مالك، في أنَّ الماء لا ينجس مطلفاً إلا بالتغيُّر.

ومنها: الاكتفاة في البية بالمقارنة الغزفية، [لأن القلوب لما أظلمت رضغمت على الفدرة على ما شرطوه من مقارنة النية]" اللتكبير من أوله إلى أخره، بالاعتبار الذي ذكروه، الذي قبل فيه: إنه خارج عن مقذور البشر. رأى حمع، سهم الحجة الغزالي، نفع الله به، الاكتفاء بالمفارنة الغزفية عند العوام. واختاروه وقرروه، لما في ذلك من المشقة / والغشر.

ومنها: نقلُ الزكاة. ودفعها إلى صنَّف واحد، وإلى شخص واحد.

f = 1

ومنها: المعاطاة في بعضِ البيع،

ومنها: بيغ العهدة المعروف عند عُلماء حضرهوت.

ومنها: معاملةُ الشفيه، وكونُ الرشد إضلاحُ الدنيا دُونَ الذين.

ومنها: المزارعة، والمخابرة، والمفاخذة، والمناشرة.

ومنها: ردُّ الباقي بعد ذوي الفرُوض عليهم، غير الزوجين، إذا لم ينتظمُ بيتُ المال، فإن فُقدوا فلذُوي الأرْحام / .

⁽١) سقط من (ج)، والمثبت من يقية النسخ والأم.

ومنها: ولايةُ الفاسق في النكَاح.

ومنها: اختيارُ العمل بقول بغض العلماء في بعض مسائل الكفاءة، بشرطه الأتي.

ومنها: جوازُ العمل بالقول القديم، فيمن القطع حيضُها لغير علَّةٍ، بان الم التريض / نشعة أشهر، ثم نعتذُ بثلاثة أشهر.

> ومنها: الفسخ لغائبة الزّوج إذا تعذّر تحصيل النفقة منه. ومنها: إذا عم الفسق، فبول شهادة الأمثل فالأمثل. إلى غير ذلك مما هو مذكُورٌ في محالّه، انتهل.

> > * * *

- فإن قلت: قد مز عن الشّيخ سعيد شنيل المكني [«الفوائد»: ص ١٦): أنه لا يجوزُ الإفناءُ بما في «شرح المنهج» من فشخ النكاح بالغيبة، وأقره تلميلُه الشيخ محمد بن سليمان الكرديُ. قال [«الفوائد» ص ٢٩١]: «لأن كلاً من «التحقة» و «النهابة» قد بنها على أن شيخ الإسلام قد خرج بذلك [القول] عن منقول المذهب، [وقالا، نقلاً عن الأذرعي: إن المذهب نقل] ١٠٠، فكلُّ ما كان كذلك، [سما ذُكر] ١٠٠ لا يجوز الإفناء به».

م قلتُ": الكلامُ هناكُ في الإفتاء مع إطلاقِ النسبة إلى مذَهب الشافعي النسافعي النسبة إلى مذَهب الشافعي النسافعي المنافي الإفتاء بهذه المشألة على طريقِ التعريف بالحال، كما تقرّر، وتنبيه المستفتي على ذلك، وإرشاده إليه عند الحاجة والضرورة.

 ⁽١) ما بين المعكوفين زدناه من مطوعة اللفوائدة (ص ٢٩١)، ولم يرد في نسخ الأصل كلها
 (٢) سقط من (ج) ومطبوعة القوائدة، وهو مثبت في (أ) و (ب) والأم.
 (٣) القائل، هو الشيخ محمد باسودان، المؤلف.

بل قال سيدي الوالد بفع الله بد، بعد ما بقل بغض ما سياني عن "رسالة باكثير" من النقل ما بضه: "وقول «التحقة» و«النهاية»: أن شيخهما قد خرخ بلاكثير عن منقول المذهب؛ لا يخالف قولنا في المقدمة: "إن هذه المسائل عيز حارجة عن المقدمة عن المذهب، فالمراد غير خارجة عن قواعد المذهب وأضوله، والله أعلم»، النهن "".

安 幸 华

وقال الشيخ العلامة التخريز، على بن عبد الرحيم بن قاضي باكثير، في رسالته المسماة القول الأجمل في العمل بشهادة الأمثل فالأمثل المنافقة الشهد افال الأشخر / في الكلام على الإفتاء بالقديم، فيمن انقطع حيضها لغير علّة، الما الما أنها نترتصل تسعة أشهر، ثم نعتذ بثلاثة [أشهر]الا، بعد كلام: اوالذي نقرر عليه الرآئ، كما أوضحته في الفنوى المطوّلة في هذه المسألة: أن القاضي الشافعي، أو المحنفي، إن قضى به؛ لز جحانه عنده، أو مساواته الجديد، أو لفرورة كالاختياج للنفقة، وفيه أهلية الترجيح والنخريح؛ نقذ قضاؤه، وصخ العقد قضه. وجازت الفتوى به لمن هو كذلك، إن بين المستفتي الشافعي أنه ليس من مذهب الشافعي في شيء الانتهى الله التهي الانتهى الله المستفتي الشافعي أنه ليس من مذهب الشافعي في شيء الانتهى الله النهى الله المنافعي أنه ليس من مذهب الشافعي في شيء الناتهى النهى الله النهوي النها النهى الله النها النها النهى النها النها النها النها النهى النها ال

وقوله: "وفيه أهلية الترجيح"، إلخ، قبلًا في غير حالة الضرورة، كما يشهدُ لذلك قوله في الكلام على فسخ / السرأة بتعذّر النفقة لغيبة الزّوج، ما لفظه: ١١١٨ ١ "فالحاصِلُ؛ أنّ القاضي الشّافعيّ إذا قضى به لترجُّحه عنده، إما لمزجّح ذاتي؛

⁽١١) أي: كلام الشبح عبد الله باسودال.

⁽٢) مريدة من (ج) فقط.

⁽٣١ أي: كلام الأشحو.

لكومه من أهل الفرجيح. وإما حارجيّ؛ لكونه رأى تصوّر المرأة بذلك. فقضاؤه به أيضاً صحيحٌ. كما صرّح بالأول: السبكيّ، وبالثاني: السيد السّمهوديّ في العقد الفريد في أحكام التقليدا، انتهى،

وقال الله زياد: «لا بأس بالفتري به عند الضرورة، والقصد من ذلك: بيانًا إجاء ١٨٤ أن القضاء والإفتاء بحلاف راجع المذهب / عند الضّرُ ورَة جائزٌ نافذًا!.

قال الأشخر في «فتاويد»: «قال شيخنا الشهاب الرملي، في بغض مؤلّماته من الفظه: «إذا رأينا كلام الأضحاب أو بعضهم، ولم يعارضه من كلام غيره / ما هو أقوى منه، ثم رأينا أن المصلحة اقتضت الإفتاء بخلافه، كيف بسُوخُ لنا دلك الإفتاء؟ هذا ما لا يمكن مقلد القول به، وإن كان مجتهداً. لأن ذلك ليس من وظيفته، إنما وظيفته الترجيخ عند تعارض الآراء.

وأمّا مخالفة منفول المذهب لمصلحة أو مفسدة قامتُ في الذّهن؛ فذلك لا يجوزُ. ومن فعله فقد وقع في ورّطة التقوّل في الذّبن، وسلك سنز المارقين، حفظنا الله من ذلك بمنّه وكرمه التهي لفظه. وظاهرُه ربّما باين ما مرّ عن السبّد السمهودي، وليسن كذلك. لأنّ كلامه مفروضٌ في الخارج عن المذهب، ولو السمهودي، وليسن كذلك. لأنّ كلامه مغروضٌ في الخارج عن المذهب، والله السمهودي، وكلامُ السبّدِ فيما لم يخرُجُ عن قواعد / المذهب وأضوله، والله أعلم». انتهى كلامُ الاشخر، وحمه الله تعالى المالتهي التهي المناه.

ولما نقل سيدي الوالذ، نفع الله به، في "الرّسالة المذكورة"، انتفاء كلام الأشخر وابن زيادٍ من "رسالة باكثير"، قال بعده ما معناه: «فإذا كان هذا كلامُ الأشخر في مسألة الفشخ بتعذّر النفقة لغيبة الزوج، وقد قال فيها صاحبُ «التخفة» واالنهاية»: أن شيخهما زكريًا في الشرح المنهج» القائل بها فيه، قد

⁽١) أي: كلام علي بن قاضي باكثير. و هو الناقل عن الأشخر، كما نقدم.

خرح بذلك عن مفول المدهب. فغايدُم خوحها . اي: تلك المسائل المازة - أن تكون كمسألة الفشخ المدكورة وقد جور الأشحر وابن زياد الفضاء والإفتاء فيها للضرورة التهي "أن وما نقله الأشحر عن الشهاب الرملي مثله في "فزة العين في بيان أن التبرع لا يبطله الذين "حرفا بحرف، ونقله عنه السيد الإمام عبد الرحلن / من شليمان مقبول الأهدل، في "جواب مسألة".

قال سيدي الوالله نفع الله به، في االرسالة المدكورة أنفا، ما نضه: او قد اختلف الشبخ ابن حجر وابن زياد، وحمهما الله تعالى، في أنه إذا وجدت حادثة، واقتضى العمل فيها بما يخالف المنقول، عملاً بـ (قاعدة جلب المصالح و درّ المفاسد). فقال ابن حجر: لا يُعمل فيها بذلك. وقال ابن زياد: يُعمل فيها مقتضى القاعدة.

وقد أطال النقل عنهما وغن غيرهما في [هذه] (١ المسألة، السيد البدل عبد الرحمٰن بن سليمان بن يحيى الأهدل، نفع الله به / ، في جواب له على الاسمال أغراف القبائل وعوائدهم. ومنه في تقرير كلام ابن زياد، قال ما نصّه: "قال الحشيريّ"، رحمه الله: "الشرع مبنيّ على دزء المفاسد وجلب المصالح، بل لو كان حكمٌ شرعيّ بخالف العادة، وترّك العمل بالعادة يؤذي إلى مفسدة وفتنة عظيمة؛ عُمل بالعادة. سدا للذريعة المؤذية إلى الشّقاق والعداوة، التي لا ينقطع بابها إذا فتح، ولا ينسله / ، انتهى كلام الحشيبريّ رحمه الله، والله احم ١٨٥ أعلم، انتهى التهييريّ رحمه الله، والله احم ١٨٥ أعلم، انتهى التهييريّ.

非带等

⁽١) أي: كلام والد المؤلف، عبد الله باسودان،

 ⁽٢) مزيادة من (ج).

⁽٣) في (س): «الحبيشي» و ضرب عليها، وكتب بالهامش: «الحشيري»، وهي في الأم كما أثبت.

⁽٤) أي: كلام السيد الأهدل.

[٧] القشمُ الثَّاني من المفِّين:

ثم ساق بعد هذا نقولاً كثيرة واسعة، نخو ستة كراريس في قطع النصف، سبق بعضها في (الفصل الثاني) من (الباب الثاني)، في الكلام على كتُب المتأخرين: الشيخ ابن حجر، وابن الرملي، والخطيب الشربيني، وشبخهم شيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري، وأضرابهم، كابن زياد، وأبي مخرمة، وأرباب الحواشي الذين سبق ذكرهم، فإنهم يجوز الإفتاء بقول كل منهم، سواة وافقه غيره / أم خالفه، لكن مع مُراعاة ما تقدّم عن الشَّيخ محمد بن سليمان الكردي، من اشتراط أن لا يكون ذلك القول سهوا، أو غلطاً، أو خارجاً عن المدَّفب، أو نحو ذلك مما بينه، عليه رحمة الله، في النقل المشار إليه، وذكر فيه مسائل كثيرة من ذلك، مما لا يخلو عنه بشرّ.

[العلماء قد يخطئون]

وقد قال بعد قوله: اعلى قياس ما سبق في كلام الشيخين، ما نصه اص ٥٩-٩٥]: اففي (الطلاق) من التحفق، عند الكلام على إطلاق الدور [ص ٥٩-٩٥]: اأنّ زلات العُلَماء لا يجوزُ تقليدُهم فيها، انتهى، وفي (الكبيرة الأولى) من الزّواجر العلماء لا يجوزُ تقليدُهم فيها، انتهى، وفي (الكبيرة الأولى) من الزّواجر (١١/٥) تأليف ابن حجرٍ: االعصمة ليست إلا للأنبياء، ولقد قال مالك، رضي الله عنه، وغيرُه: ما مِنْ أحدٍ إلا مأخوذُ من قولِه ومؤدودُ

عليه، إلا صاحب هذا القبر، يعني! الميّ ١١٤٥، النهي ما أو دت نقله منه

ونقل الشعراني في اطبقات الاخيار (۱۱ / ۲۴)، عن مجاهد، أنه كان يقول البس أحدُ إلا يؤخذُ من قوله ويتركُ إلا المبني بَنْظَا، النهيل. ومجاهدُ كان قبل مالكِ. بل رأبتُ في المقاصد / الحسنة اللحافظ السحاوي [ص ۱۵۳]: أنّ - ۱۲۰ الطبراني أفي الكبيرا (۳۳/۱۰) روى من حديث ابن عباس رفعه: الها من أخد الا يؤخذُ من قوله ويُدَع (١٠)، انتهل (١٠).

وحرم ابن الجمال الأنصاريّ. في شرّح فرائض المنهاج - على ابن حجر، والرمليّ، والخطيب، وشيخهم شيخ الإسلام في موضع من شزح الرّوض البالشّهو، من جغلهم في شرّوحهم لـ المنهّاج " في ذوي / الأرحام: الـ ١٣٠٠ أنّ الأخوال والخالات من الأمّ يرتُون نصيبها بالشوية".

ونقل ذلك عنه الشبخ علي الونائي في التحقيق المرام الله وسكت. لكن أوّل كلامهم في االفوائد المدنية اله قال في آخر / كلامه [الفوائدا: ص ١٧٧]: احمد الله الولا بدّ من فهمه كذلك، لئلا يُحكم بأنّ ذلك سهْؤًا، التهيّل، وقد نقلتُ أنّا عبارته في الخلاصة الكلام مختضر تحفيق المرام بشرح نظّم ذوي الأزحام!!

**

⁽١) فإن الهيئمي في المحمع الزوائدة (١/ ٣٤): اوحالُه موتَّقُونَا. وقال السخاوي في الليقاصدة (ص ١٣٥): اأورده العزالي في االإحباء اللفظا: اما من أحدٍ (لا يؤخذُ من علمه ويترك إلا وسولُ الله!، ومعناه صحيحًا.

⁽٢) أي: كلام الكردي: ص ٥٩.

⁽٣) عنوان الكتاب ناماً المحقيق المرام بشرح نظم ذوي الأرحام المشرح فيه الونائي نظماً لشبحه أحمد السجاعي (ت ١٩٩٧هـ)، والمحتصرها المؤلف الشبح محمد باسودان، وسمئ احتصاره الحلاصة المرام الكما سيذكره. ينظر الجهود فقها محضرموت: ١٩٤٧.

⁽٤) الكلام للمؤلف؛ الشيخ محمد باسودان.

تتميم ني شروط المفتي

قال في «الفواند المدنيه» (ص ١٣٧٦): «ثم لا بذ في المغني من استجماعه منزوط الإفتاء قال ابن المغري في «روض الطالب» [«الأسنى»: ١٨٠٨. وما بعدما]: «يُسْتَرَطُ إسلامُ المغني، وعدالله، فتردُ فتُوى الفاسق، ويعمل للفسه باحتهاده ويشترطُ: تبقظ، وفوة، وضبط، وأهلبة اجتهاد، فمن عزف مسألة أو مسالل بأدنتها لم يجرُ فنواه بها و لا تقليده، وكذا من لم يكن مجتهداً، ولو مات المجتهد، لم تبطل فتواه، بل يؤخذُ بقوله، فعلى هذا؛ من عرف مذهب مجنها و تبحر فيه، حار أن بفتي بقول ذلك المجتهد، وليضف ما يفتي به إلى السذهب إن لم يعلم أنه بفتي عليه، ولا بجوزُ لغير المتبخر أن يفتي إلا بمسائل معلوما عز المذهب»، انتهى كلام ابن المقري.

[مسألة من «فتاوئ الرملي»]:

ورأيت في افتاوي الجمال الزملي افي (علم الأضول)، ما نضه: اسئل المنافعي الله عنه، عن إنسان / حفظ الإرشاد افي مذهب الشافعي، والكنز افي مذهب المنافعي، واللكنز افي مذهب الحنيان المختصر افي مذهب الحنيان واللمقنع في مذهب الحنيان المناء في مدهب الحنيان المناء في مجميع المذكورة؟

فأجاب: بأنه يشترط في المفتي المنتسب إلى مذهب إمام زيادة على ما يشترط فيه من إشلام وعدالة رأن يعرف مذهب إمامه، ويعرف قواعده، وأساليم، ويكون فقية النفس، فليس لمن حفظ الكاكتاباً أو نحوه في مذهب إمامه، ولم تتوفّر فيه شروط الإفناء أن يفتى اله انتهى.

⁽١) في (ح): اليعرف،

[مسألة أخرى]

وفي «فتاويه» أيضاً:

"سئل رضي الله عنه: عن المفتى إذا أفتى وخوج عليه بعض الماس: بأنَّ ما أفناه خطأً، ودُفعت إليه الورقة والنقل، فشقفها وكتب غيرها، وهكدا موارأً متعددة، هل يُمنّع من الفتؤى" أم لا؟

فأجاب: إن لم يكن أهلا للإفتاء وجب منفه من الافتاء، وإلا فلا. وخطؤه ورجوغه إلى الضواب لا يخرجه عن الأهلية التهنى والله أعلم. وقد ظهر لك: أن [من] اللم تكن فيه أهلية لا يجوز له تعاطبها. وقد رأيت في بعض افتارى العلامة ابن قاسم العبادي ما تضه: اومنصب الإفتاء الحطت موتبته، وتسؤره كل من أراد، بل يجري عوام الطلبة على التكلم فيما شاءوا بما شاءوا وعلى إساءة الأدب في حل علماء الذين، وسادات العارفين، لتغافل من أولي الأمر، وتشاغلهم عن البخث عن أوصافهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العطيم النهل، ونقلته من خط تلميذه العلامة أحمد الخفاجي النهاء انتهل كلام العطيم الدالمدنية العلية.

等 等 带

وفي السمط، مختصر افتاوي / ابن حجرا، لنعلامة الفقيه، عبد الله [بن احد ١٨١٧]

⁽١) في (ج): الإنتاءة.

⁽٢) في (ج): الفتوي،

⁽٣) زيادة من المحقق لاستقامة السياق.

⁽٤) عن أحمد بن محمد، مصري (ت ١٠٦٩هـ). ينظر عنه: حلاصة الأثر: ١/ ١٣٣١ الأعلام: ١/ ٢٣٩.

المسالة "العمد] البازرعة [الدوعي، وحمه الله] "الراد المسألة "المسألة "المسالة البعض ما للعاظ على جواب غيره؛ هل يجوز تحطئه والنشيخ عليه مكما يفعله البعض مألهاظ قييحة، سواة طهر تحطئه باللصل. أم كان اعتواف عليه بحسب فهمه؟ أم يجوز في حال دون حال؟ وفي الروضة " كلامٌ لا يخفى على شريف علمكم. حففوا لنا أثابكم الله تعالى.

فأجاب: إن كان المجيب الأوّل ليس أهلاً للإفتاء، وصدر منه ما يدل على استعمال أو تقصير في استثنائه الحكم، فالمعترض عليه معذورًا، وإن أتى من ألفاظ التنكير عن تلك المقالة بما أتى، لأنّ بيانَ الحقّ ودفع غير أهليه عن التعرّض لما ليسوا له أهلاً، واجبان على كل متأهل " لذلك. وإن كان أهلا للإفتاء، ميناً فيما أفنى به، لم يعذر المعترض عليه إلا إن بين الخطأ بالنص الصريح من كلام الشافعي أو الأصحاب، رضي الله عنهم، ومع ذلك؛ يتعين عليه الأدب معه، فلا ببرزُ انتفاصاً في ذاته أصلاً. وأما إذا أراد التنفيز عن تلك المقالة؛ فواسعٌ له أن يقول: هذه خطأ، أو باطل، ولا يحوزُ لشافعي العمل بها، المقالة؛ فواسعٌ له أن يقول: هذه خطأ، أو باطل، ولا يحوزُ لشافعي العمل بها، النفصيل؛ يحمل ما وقع للأضحاب بعضهم مع بعض، ومع هذا؛ فالأولى ربط اللسّان ما أمكن ا، انتهى.

恭 恭 排

⁽١) مزيلة من (ج).

⁽٢) سافطة من (ج).

⁽٣) المسألة في افتاوي ابن حجر الكبري ا (٤/ ٢٣١).

⁽١) في (ج): اكل منكلم أهلاً ا

الفصل الثالث في حكم العمل في حق النفس

اعلم؛ أنه قد مرّ في مواضع متعدّدة من هذه الرسالة، حكم جواز العمل بانفول الضعيف، والوجه الضعيف. قال في الفوائد المدنية البعد كلام ذكر فيه حكّم الشرط في البيع، سبق / بعضه، ما نصه [ص ٣٣٨]: "فأقول: يجوزُ تقليدًا ١٣٠١ الأقوال والأوجه الضعيفة، والأثمة المجتهدين غير الأنقة الأربعة، بشرطه من التسهيل في الملة المحتيفية السهلة، وبه يظهر سرُ حديث: "اختلاف أمّتي رحمةً"، التهي وقال فيها، أي: "الفوائد المدنية اليضا [ص ٣٣٣]: "ومما ذكره ابن الجمال انتهى. وقال فيها، أي: "الفوائد المدنية الإبالراجح، وأما العمل لمخاصة النفس في المسألة المذكورة - أعني: ذات الغولين أو الأقوال - فيجوزُ فيه تقايدُ المرجُوح الذي رجّحه بعض أهل الترجيح، سواة الرافعيُ وغيره الله إلى آخره.

ثم قال ابن الجمال بعد كلام طويل اص ١٩٤٦: "وبما ذكر أيعلم أن قول الروضة الرام ١١١]: "ليس للمفتي والعامل على مذهب الشافعي في المسألة ذات الوجهين أو القولين، أن يفتي أو يعمل بما شاء من غير نظر. وهذا لا خلاف فيه، بل يُبخث عن أرجحهما /، بنخو تأخُره النهى؛ محلّه فيمن بريد العمل ١١٣٦١ فيه، بل يُبخث عن أرجحهما / ابن حجر [فتاوى: ٣١٨/٤]: "أما من شئل احد ١٠٠٠ عن قول الشافعي، وحمه الله تعالى، في مسألة كذا، ليعرف أن له وجوداً فيعمل به عند من جوز العمل بالقول الضعيف، وكذا الوجه الضّعيف؛ فللمسئول أن

يفتيه بان للسافعي مي مسألة كذا، قولان ". وأن جماعة منهم العز بن عبد السلام جوز العمل بالصعيف، وإن ثبت رجوع قاتله عنه. بناء على أن الرجوع لا يزفغ المحلاف السابق، انتهى ". وظاهره" عدم اشتراط أن يرجح القول الضعيف مطاقة. فما قدّمته من أن شرط تقليد الضعيف. أن يرجمه بعض أهل النرجيح، محلّه فيمَن يريدُ العمل بالراجح.

华丰华

فلو شك في كون الوجهين لقائلين أو لقائل، ورجّح أحدهما؛ فهل يحودُ تقليدُ المرجُوحِ لاحتمال أنهما لقائلين؟ أو يُمنغ، لاحتمال أنهما لواحد، وقدرجُح مقابلُه؟ لم أز في ذلك شيئاً. لكن مقتضى (قاعدة تعارض المانع والمقتضي):

⁽١) في الأم: ٥قولاً ١، وكلما في بعض نسخ افتح المجيدة (ص ١٤٣)، والقوائدة (ص ٢٢٤).

 ⁽٢) انتهت عبارة ابن حجر من الفتاوئ الكبرئ (٤/ ٣١٨).

⁽٢) الكلام هنا لابن الجمال المكي.

⁽٤) العبارة بمعناها لا نصها، كما في الروضة؛ (١٠١/٢٢٣)، و(١٠١/١١).

الدين الألاب في حكم العمل في حق النفس _____

المنغ ثم رأيث في "فتاوي العلامة ابن حجر ١٤/٤/٤١، رحمه الله تعالى: التصريح به لكن محله، كما علمت، فيمن يريذ العمل بالراجح، كما تقدّم.

فعلم من جميع ما قدمتُه: أنّ الضعيف ١١ الذي رجّحه بعض أهل الترجيح، من المسألة ذات القولين أو الوجهين، مثلاً؛ يجوزُ تقليدُه للعارف ولغيره. والضعيف غير الراحج من بعض أهل التُرجيح؛ يمتنع تقليدُه على العارف بالنظر في الأدلة والبخث على الأرجح. وغيزه يجوزُ تقليدُه إذا لم يجذُ من يخبرُه بالراجح، وإلا تعين العمل [به] ١١، إذا لم يرد العمل بغيره، كما يجذُ من يخبرُه بالراجح، وإلا تعين العمل إبه] ١١، إذا لم يرد العمل بغيره، كما تقدم المانتين الم يرجّحه أحدُ المعمل بالمرجّوح الذي لم يرجّحه أحدُ المرجّحين؛ جاز له العمل. وحيثُ أراد العمل بالراجح / امتنع، إلا بشرطه المعمل الذي ذكرةُ ابنُ الجمال.

华安安

 ⁽١) في هذا الموضع من الأم : ايجوراً تقليله للعارف ولعيره العارة العارة ستأتي، في السطر التالي مباشرة: فكأنها سبق نظر من الناسخ، والله أعلم.

⁽٢) مزيدة من (ب).

⁽٣) أي: كلام أبن الجمال، فتع المجيد: ص ١٤٥.

⁽٤) الكلام هذا، وما يعده، للكردي: ص ٣٢٥.

⁽٥) سقط من النسخ كلها مع الأم، والمثبت من مطبوعة اللعوائلة (ص ٢٢٥).

تمت مقابلة ما نم جمعه من أوراق السخة الأم، وكان هذا الموضع آخزها. وذلك ليلة الاثنين ١٤ صفر سنة ١٤٣٧هـ. وتم ذلك في ظرف عشرة أيام تقريباً. والحمد لله. كتبه: محمد باذيب.

الموضع من االتحقة ارشول زكي الكرديُّ الكرديُّ العاشيته على التحقة الله الموضع من االتحقة الرسول زكي الكرديُّ ال نَصُّه الاهدا إن كان الوجهانِ لواحد. وإلا اجاز العملُ بالضعيف في عير قضا. وإفتاءً"، التهي كلام رسول زكي "، التهي كلام "الفوائد المدينة " [ص ٢٢٥].

[تعقيب الشيخ باسودان على عبارة الشيخ سنبل]:

و قد مرّ عن إفتاء العلامة الشيح سعيد سنبل المكتي [التواند ا حر ٦٧] أن الأقوال الضعيفة يجوزُ العملُ بها في حقَّ النفس لا في حقَّ الغير. ولا يجوزُ الإفتاة ولا الحكم بها. قال: «و(القولُ الضّعيفُ): شاملٌ، لخلاف الأصح. وخلاف المعتمد، وخلاف الأوجه، وخلاف المنجه. وأما (خلاف الصحيح). فالغالبُ أنه فاسدٌ، لا يجوز الأخذُ به، انتهيّ.

قال سيدي الوائلًا"، نفع الله به، في رسالته المسماة "تعريف النبقظ والانتباءة، المارّ ذكرها، في (الفضل) قبل هذا: "وأما ما نقله الشيخ محمّد بن شليمان الكرديُّ في االفوائد المدنية العن شيخه سعيد سنبل، رحمهما الله ١١ ١٢٩. بأن الضعيف شاملُ لخلاف الأصخ، وحلاف المعتمد، وخلاف الأؤجه، /

⁽١) فقيه محقق، من أهل كردستان العراق، اسمه. رسُول الذِّكي، والبعض ينطقها راما ويكها كذلك. ذكره المدرس في كتاب اعلماؤنا المؤرخاً وقائه في سنة ١٨٤هـ (ص ١١٥)، واي (ص ١٧ ه) قال: إنه توفي في النصف الأول من القرن الحادي عشر!! وأثبت التاريخ الأواء مؤلف كتاب احياة الأمحاد من العلماء الأكرادا، طاهر البحركي، حفظه الله، وأجاسي الله طريق صليفنا د. لقمان المحركي: بأن هذا هو الصواب، وأن ما في الموضع الثاني من كتاب اعلمازناك فيرصحح

⁽٦) مؤلفها من أهل الفرن الحادي عشر الهجري، ومن الحاشينه اللك بسحة في السليانية بالعراق. رفعها (٧٢)، نقع في (٢٢٦ صفحة)، كتب سنة ١١٧٧ هـ، بقلم ابر أوسر بن عباس بن حسن هندستاني. كذا في افهارس أل البيت ا قسم الفعه.

⁽١٢) الكلام هذا للمؤلف.

الفصل الثالث: في حكم العمل في حق النمس وخلاف المتأخرين وخلاف المتأجرة مع إطلاقه، فيه نظرًا إذ من استفر أاضطلاح محققي المتأخرين من التعبير بالأصلح، والمعنمد، وما بعدهما، وجد مفابل كل من المذكورات راجحاً، بل أكثر ما يوجد في كلام ابن حجر والرملي مفابل معنمد أحدهما، معتمدٌ للآخر، وكذا في كلام غيرهما من نظر أنهما، كابن زياد، وأبي مخرمة،

تتميم [في حكم من ارتكب مختلفاً في تحريمه]

النهي كلام سيدي الوالد. نفع الله به.

قال الشيخ ابن حجر في "التحفة" [١١٣/١٠]: "فاتدةً: من ارتكب ما اختلف في حزمته من غير تفليد؛ أثم بترك تعلم أمكنه. وكذا بالفعل، إن كان مما لا يعذر أحد بجهله، لمزيد شهرته. قبل: وكذا إن علم آله قبل بتخريمه، لا الله جهل. لأنه إذا خفي على بعض / المجتهدين فعليه أولى. أنا إذا عجز عن الله عنه التعلم، ولو لنقله، أو اضطرار إلى تحصيل ما بسُذُ رمقه، أو رمق ممونه، فيرتفع تكليفه، كما قبل ورود الشرع. قاله المصنف، كابن الصلاح،

ومن أدّى عبادة مختلفاً في صختها، من غير تقليد للقائل بها، لزمنه إعادتُها، لأن إقدامه على فعلها عبث. وبه يعلم أنه حال تلبّسه بها عالم بفسادها، إذ لا يكونُ عابئاً إلا حينند. فخرج من من فرجه، فنسبي وصلّى، فله تقليدُ أبي حنيفة في إسقاط القضاء، إن كان / مذهبه صحة صلابه، مع عدم تقليده له ١١٣٠١ عندها، وإلا فهو عابث عنده أيضاً، وكذا من أقدم معتقداً صحتها على مذهبه جهلاً، وقد عُذر به ، أنتهى.

إمسألة: في حكم التقليد بعد العمل|

وسُولُ خاتمةُ المحققين، الشبخ محمد بن سليمان الكرديُّ. عن التفليد بقد العمل، هل بجوزُ أم لا؟

فأجاب بقوله: العم يجوز؛ لكن مشرطين، لله عليهما ابن حجر في الحدام أحدهما: أن لا يكون في حال العمل عالماً بفساد ما عن له بعد العمل التقليذ فيه، بل عمل مع سيان للمفسد، أو جهل بأنه مفسد، وعذر به.

ثانيهما: أن يرئ الإمام الذي يريد تقليده جواز التقليد بعد العمل فس أواد تقليد أبي حيفة مثلاً بعد العمل سأل الحنفية عن جواز ذلك عندهم، وأما سؤاله الشافعية فلا يفيده، لأنه يريد الدخول في مفهب أبي حنيفة والخزوج من مذهب الشافعي في تلك المسألة، فحيث لم يجؤز له أبو حنيفة الدخول في مذهبه بعد العمل، والعبادة على مذهب الشافعية باطلة، صارت عبادته على كلا الملهبين باطلة، فاحفظ ذلك وأنقله، التهلي.

وقال العلامة ابن الجمال، في كتابه المذكور، ما نظه [ص ٢٠٠٠]: المغلم من قولهم الذي ذكرته أول هذا الكتاب: أنه لا يجوز / الإقدام على فعب حتى يعتفذ حله، أنه متى تعاطى شيئاً مختلفاً في تحريمه، وكان مقلّداً ملتزماً لمذهب معين، وكان مقلّله يرئ تحريمه، حزم عليه ارتكابه، وأنكر عليه. لأن من تعاطى شيئاً معتقداً نحريمه حزم عليه، ووجب الإنكار عليه، كما صحح الرافعي في (الوليمة) (افنح العزيز ٢٥٨/ ٣٤٨]، وكذا النووي [الأرضة عليه، كما صحح الرافعي في (الوليمة) (افنح العزيز ٢٨/ ٣٤٨)، وكذا النووي [الأرضة العزيز ٢٠٥/ ٣٤٨]

كمن نعاطى محمعا على تحريمه، يخلاف معتفد الحل، وإن زفع إلى حاكم عفيدة بخلاف عفيدة المرفوع. ولا ينافي الفاعدة، وهي: أن العبرة بعفيدة البحاكم لا الحصم، لأنها مفروضة في غير ذلك وأمناله. كما منوجهة العلامة ابن فاسم، رحمه الله تعالى. معترضا به قول "النخفة" بعد قول "السهاج" في (الزجعة) الم 107/ ان "ولا يعزر معتقد نحريمه". أي: وطء الرحعية، بخلاف معتقد الحل والنجاهل تحريمه، وذلك لإقدامه على معصية عمده.

وقول الزركشي [المنتورات ٣٦٣/٣]: الاينكر إلا مجمع عليه مسهور بل بنكر أيضاً ما اعتقد الفاعل تحريمه كما صرخوا به نعم: فيه إشكال من حهة أخرى، لأنهم صرخوا بأن العبرة بعقيدة الحاكم لا الخضم فحينئذ الحنفي لا يعزز الشافعي فيه وإن اعتقد تحريمه الأن الحنفي يرى جله والشافعي يعزز الحنفي الحنفي المنابعة المعتقد حله عملا بالفاعدة فكيف مع ذلك يصخ المنابعة المنابعة بإطلاقه ؟! فليفيذ بما إذا رفع المعتقد تحريمه أبضاً النهن.

ثم قال العلامةُ ابنُ قاسم، بعدما نقدَم ١٥٣/٨]: "وبالجملة؛ فالأوجة الألحُذُ بِما أفادته عبار الهم، من أن معتقد الحل لا يعزّر "، النهي من "فتح المجبد" لابن الجمال إص ٢٠٣-٢٠١.

探 꾞 샤

وقال ابن حجر في (كتاب الشير) من «التحفة» [٢١٨/٩]: "/ويجبُ اسمامه! الإنكاز / على معتقد التحريم، وإن اعتقد المنكل إباحته، لأنه يعتقد أنه حرامًا ١١٣١/١٠ بالنسبة لفاعله، باعتبار عقيدته، فلا إشكال في ذلك. خلافاً لمن رجّحة.

⁽۱) مي (أ) و(ب): او نع ا.

وليس لعاميّ بحهل حكم ما رآه أن ينكره حتى يخبره عالم بأنه مجمعً عليه، أو في اعتقاد الفاعل [ولا لعالم أن ينكر مختلفاً فيه، حتى يغلم مر الفاعل] النه حال ارتكابه معتقدٌ لتحريمه، كما هو ظاهرٌ، لاحتمال أنه حبته قدّ من يرئ حله، أو جهل حرمته. أما من ارتكب ما رأى إباحته بتقلبه صحبح، فلا يجوزُ الإنكارُ عليه، لكن لو لُدب للخروج من الخلاف برقو، فلا بأمرا، انتهى، والله أعلم.

紫 紫 紫

⁽١) سياقط من (أ) واج)، والمثنث من (ب) ومن مطبوعة «الفتاوي».

الخاتمة [في التعريف بفضل الاشتغال بالعلم والعمل]

وفيها إشارة تامة إلى عمل الخاصة والعاقة في علم الأحكام، وتبين الأفصل للإنسان الاشتغال به من العلوم والاعمال، في سائر الأزمان. وذلك من كلام سيدنا وشيخ مشايخنا، السيد الجامع، عبد الزحمن بن عبد الله بلفقيه علوي، نفع الله به. قال رضي الله عنه في بعض ارساتله الا بعد البسملة والحمالة والصلاة والسلام على سيد الأنام، وآله الكرام، وأصحابه الأعلام /: الـ ١٣٣١

الوبعد؛ فإن علم الأحكام المسمى بالفروع؛ على قسمين:

[1 _ القسم الأول من علم الأحكام]:

الأول: ما هو مؤضوعٌ لوبط النظام على وجه يشتمل الخواص والعوام، ويجمعُ أولي الأحلام، والأغبياء والطّغام، على حسب ظاهر الحال، لحماية الأنه عن النفريق وشق العصافي تنفيذ الأحكام. وذلك الفسمُ هو الذي يتولّى الفيام به أهل الأمر العام، ويتصدّى له الولاة والحكام، فهم مكلّفون به على معرفتهم بالاجتهاد والتقليد، وهو موكولٌ / إليهم على حسب رأيهم ونظرهم - ١٣٠ السديد. وإن لم يوافق مذهب غيرهم، ولم يطابق رأي غيرهم في ذلك التحديد.

فلهم جلبُ المصالح العامّة بالأمر العامّ على العباد، وإن تحلفت

 ⁽١) وهي مطبوعة بعنوان العليقة البقة في طلب الورع والتحري عند وقوع الاختلاف في رؤية الأهلة، ينظر: مجموع الأعمال الكاملة ١/١٦١، وما بعدها.

المصلحة فيه عن بغض الأفراد، كما لهم دراء المفاسد بالمهي العالم، وإن لم يوجد فساد من بعص الأحاد. فالأول: يطهر في ما يلزم به مياسير المسلمين للمصالح العائم، العائدة على الأمة. والثاني: يكثر فما يترتب عليه الفساد المساحد، وإن ويقتهر فيه التهمة. ومن دلك /: منع النساء من الخروج إلى المساحد، وإن در تب عليه فوت الجماعة.

ومنها: [منع] المن غرف بالتساهل في الفتوى والتصدّي للندريس ونحوه من الأمور الدينية، والتجزي عليها مع عدم التحرّي وكمال الأهلبة لها، احر ١١١ فلصاحب الأمر منعه من ذلك، وزجزه لخوف المفسدة / العائدة، وإن كان فعله لا يخلم عن فائدة، كما أه تخصيص ذلك بنن غرفت أهليته وديانته، والسنهر ورغه وأمانته. وقد وزد منع عليّ، كرّم الله وجهه، القصاص، غيز الحسن البصري، نما ذكرناه.

ومن تأمّل كتب الأحكام، وتأمل كلام العلماء الأعلام، كالساوردي في الاحكام الشلطانية الم وخجة الإشلام في الإحياء الله وصاحب الأنوار الله وغيرهم، وأنصف عرف واعترف، أن صاحب الأمر العام، من الولاة والحكام، إذا عرف تهوّرُ العوام، وتجرّي من لا يوثقُ بدينه وورعه من الغشام، في التعرّض لرؤية الهلال، وتجريهم على الشهادات بها مع عدم تحرّيهم في تحقيقها، فله منغهم من ذلك على وجه العمّوم.

⁽١) إضافة من المحفق لاستفامة السباق والمعملي

 ⁽٢) هو كتاب «الأنوار لعمل الأبرار»، مطمئ في مجلدين. تأليف يوسف بن إبراهيم الأرديلي
الشامعي (ت ٧٩٩هـ). ينظر عنه. طبقات ابن قاضي شهبة ٢٠ / ١٣٨ ، الأعلام: ٨/ ١٢٢

- رفة عليه غيره: مأنه لا سلف له في / ذلك، وبأن تحصيل سبب الولجوب ١١٠٥١١ يجب، وبأن هذا لو كان واجباً لا شتهر، لانه مما نتوفر الدواعي على نقله، ولم بنقل، وما توفرت الدواعي على نقله، ولم ينقل غير مقبول، كما هو معروف في قواعد الأضول. وعلى تسليم ما قاله ذلك البغض؛ فيحرّج الأمر بذلك من الحرج إذا أفرد بذلك بعض الثقات، وخصه بعدول أثبات. هذا كله في التعرّض للمؤية والتراني، وأمّا إذا وحدت الرؤية نفسها من الثقة العدل، أو تواترت ممن يحصل بهم القطع، فلا سبيل إلى ردّها، ويلزم قبولها، لأنها حجة شرعبة، يقدم عليها عن المعارضة، ولا يدفعها مجرّد الأوهام، وسوء الطن بالعوام، ولا أثر عليها عن المعارضة، ولا يدفعها مجرّد الأوهام، وسوء الطن بالعوام، ولا أثر لوية لا تستنذ إلى وجه خاص، مع قيام الحجة وثبوتها عند الحاكم.

[٢] وأما القسم الثاني من علم الأحكام:

وهو الوجد النصدق والإخلاص. وطريقة الخواص. وهو: ما يعامل العبد به مولاة على وجد النصدق والإخلاص. فإنه بجتهد فيه لنفسه عند الاشتباه، ويحناط عند تعارض الأمثال والأشباه، ويستفتي قلبه وإن أفتوه. فإن كان على بصيرة من أمره محققة، تخالف العامة، عمل بها في نفسه، ولا يظهرها مراعاة لحق الأمر العام، وجماعة الإشلام. وإن لم / يتحقق عنده حال، فليسن له إلا الاختياط، ١٣٦٠ عند الاختمالات التي لها وجد، لا مجزد الوضوسة.

وقد تتعارضُ الاحتمالاتُ في صوم عيدٍ، وإفطار / آخر يومٍ من رمَضانُ، احـ/ ١٩٣ وقد يترجّخ أحدُ الاحتمالين بقُوّةِ الفقه والقرائن.

على الفتوى، والجزي مع الهوى. فالأولى به أن يكون معهم ظاهرا، ويحفظ لهم خرمة ضورة الإسلام، وحلى الأمر العام. ويتحفظ منهم، ومن الدخول في أمورهم، صيانة لنفسه ولديمه من الملام والآثام. ولا يصدقهم ولا يكذبهم، وإذا خاطبوه قال: سلام. وفي الحديث: "إذا رأيت الناس قد سرجت عهودهم، وخفت أماناتهم، وكانوا هكذا"، وشبك بين أصابعه، "فالزم بيتك، واملل عليك لسانك، ولحد ما تعرف، ودغ ما تنكر، وعليك بخاصة نفسك، ودغ عنك أمر العائدة الله انتهى. وذلك لما ذكرناه من قلة الدبانة، وخفة الأمانة، ونكت العهود، وتزلؤل العفود، خصوصاً في أهل الأمر العام.

ال ١٩٢٧ وإذا كان الإنسان اليوم معهم / في معاملة الدّنيا على خطر، لا يثقُ بأحد منهم في بلوغ وطر، فكيف بأمور الدّين الّتي صارتْ غريبة وأهلُها غرباء. وفي الحديث: *بدأ الإسلامُ غريباً، وسيعودُ كما بدأ، فطوبي للغزباء ***. وما أحسن الغرلة في هذا الزمان، لمن أقامه الله فيها.

⁽١) أخرجه أحمد من حديث عبد الله بن عمرو، المستد ١١/ ٥٦٦، وقم ٦٩٨٧.

⁽٢) آخر حه مسلم من حديث أبي هريرة: ١٣٠/١ ، رقم ٢٣٢.

⁽٣) النهى النقل من البلدة العلامة بنفقيه، محموع الأعمال الكامنة: ١/ ٢٦٩ - ٤٧١.

تتميم وتختيم

نُورِدُ فيه سؤالاً وجواباً يشتمِلْ علىٰ فوائد جمّةٍ، وفرائد مهمّةٍ.

«قال السائل، وهو السيدُ الإمام، العلامَة مفتي الأنام في وقنه بيلد زبيد المحروسة، شليمانُ بن يحيل بن مفبولِ الأهدل، رحمه الله:

"الحمد لله؛ مسألةً: هل / الأفضل للإنسان في هذا الزمان، الاشتغال الم ١٦٨١ بطلب العلوم، وصرف الوقت [قيه، والاقتصار في العمل على الفرائض والنفل المؤقّت؟ أم الاشتغال بالعمل وصرف الوقت إ" إلى النوافل، والاقتضار في العلم على ما لا بدّ منه؟ وهل الأفضل في طلب العلم: فراءة كتب الفقه، أو كتب التصوّف، / أو كتب العقائد؟ وما المختار قراءته في هذه الفنون؟ وهل احد ١٩١ بعض هذه الفنون؟ وهل احد ١٩١٠ بعض هذه الفنون أو كتبها مذّمُومٌ أم لا؟ ٥.

قال المجيب، وهو السيدُ الإمام، البخر الزاخرُ في علمي الباطن والظُّاهر، علاّمةُ الدنيا في وقته، عبد الرّحمٰن بن عبد الله بلفقيه العلويّ، رحمه الله تعالىٰ:

«الجواب والله الموافق للصواب: اعلَم أنَّ دين الإسلام المشتملَ على الإيمانِ والإحسانِ، الذي وضعه الله للعباد، ليضلح لهم به المعاش والمعاد، ويهديهم به إلى رضاه والقرب منه في سلوكِ سبيل الرشاد، لا بذَّ فيه من علمٍ وعملٍ.

إلا أن العلم وسيلةً واصلٌ، والعمل ثمرةٌ وفرُعٌ. وكلٌ من العلم والعملِ ينفَسمُ إلى أصولِ وفروع، وظاهرِ وباطنٍ، وكلّ واحدِ من هذه الأقسام: إما

⁽١) سقط من (ب).

فرص عين. أو فرص كفاية، أو مندوب. وكلٌ من الفنون التلاثة: العقائل، والفقة العقائل، والفقة العقائل، والفقة المنصوف، يشتمل على جميع هذه الأقسام. ولا يكونُ شيءٌ منها مذموما. ولا الكتب المؤلفة فيها، إلا لعارض يعرضُ لها، يقتضي ذلك.

إذا علمت / ذلك؛ فاعدم أنّ الأفضل للإنسان في كل زمان، بل الواجف المتعبّل عليه الاشتخال بما هو فرض على الأعياد في الوقت، سواءً كان أصولاً أو فروعاً، وظاهراً وباطناً، ودلك هو ما يتوقّف عليه أداد الواجبات الظاهرة والماطنة، واحتناب المحرّمة كذلك. وذلك يختلف باختلاف الأحوال والأوقات، قلة وكثرة، وزيادة ونقصاً.

华华安

فمن الواجبات الباطنة:

الإيمانُ، وما لا بدّ منه في الاعتقاد، والإخلاص، ونحوّ ذلك. ومن الظاهرَةِ: الضّلاةُ، والزكاةُ، والصّومُ، والحجُ، وغيرُ ذلك.

ومن المحزماتِ الباطنةِ:

الملابسة غالباً للشك، والرباء، والعجب، وشوء الظنّ، وتحوهما والظاهرة: كالظلم وأكل الحرام والمقالات الفاسدة. فمن الواجب المتعبّن على كلّ مسلم ومسلمة: تعلّم المسائل الّتي يغلب وقوعها في الواجبات والمحرمات والملابسات المذكورة وغيرها، ظاهراً وباطناً، سواءً كان التعلم المنا بقراءة الكتّب أو بالسماخ / والتلقين، أو غير ذلك. فإن كثيراً من عوام المؤمنين ونسائهم، يتلقّون من بعضهم بعضاً، أكثر مسائل أصول الدين، وجملة من فروعه، وإن كانوا أمين لا يقرؤون الكتّب، ولا يحسنون العبارة.

المام وحنيم

ومما ذكراً أبعلم أنه لا بدّ لكلّ مسلم من تعلّم ما يحتاجُه من الفنون الثلاثة: العقائد، والفقه، والتصوّف. فإنه بتعبّل الجمع / بينها، إذ لا فرّوع إلا ١٩٥١، الثلاثة: العقائد، والفقه، والتصوّف. فإنه بتعبّل الجمع / بينها، إذ لا فرّوع إلا ١٩٥١، بأصول، ولا باطن إلا بظاهر، وعكشه، فكلّ ذلك دينٌ واحد.

وقاد ورد في الكتاب والشَّلة في جميع ذلك على وضع متَّحدِ، فنرجيخ أحد الفنون الثلاثة مع الاحتباج إلى قسيميه من غير موجب، تحكُّمُ بلا دليل. والميل إلى بعضها بمجرّد الهوى من غير مرجّح ضلالً / عن سواء السبيل. اسم ١١١١

فإنه بحب الإيمان بكل ما جاء به الرشول، وقد ذمّ الله سبحانه من يقول نؤمن ببعض ولكفر ببغض، ونفرق بين أهل الحق في القبول، وذلك لأنّ الحق واحلّ، فالتكذيب ببعضه تكذيب بكلّ، ولذلك كفر العلماء من جحد بغض أركان الدين، وما عُلِم منه ضرورةً،

李安安

_ فإن قيل: إنا نرى أهل التصوف غالباً بغلب عليهم النفوي والسلامةُ من الفتل والأهواء، فهل يوجبُ ذلك نرجبح التصوف؟

ـ قُلُنا الحقُّ يعرف بنفسه، لا بالزجال. ولا يلزمُ من ظهور أهله بهذه الطفقة رُجحانه [على قسيميه] الالعارض / يعرض له. كما يعرض لقسيميه المالال العارض / يعرض له كما يعرض لقسيميه المالال العارض الطفقة رُجحان به على النصوُف، وقد يعرض للثلاثة ما يوحب الذمُ، وكلَّ أيضاً ما يرجحان به على النصوُف، وقد يعرض للثلاثة ما يوحب الذمُ، وكلَّ شيء يمذحُ في وحدٍ ويذمُ من وحدٍ، وقد ألف بعض الغلماء كتاباً في ذلك الله المناه على المناه على المناه على المناه على المناه المناه على المناه على

⁽١) ساقط من (ب).

⁽٢) أنعل المقصود كتاب االمحاسن والمساوئ، للبيهني، مطبوع.

[الكلام على العقائد]:(١)

فالذي يرجّحُ به علمُ العقائدِ: كونُه الأصل، ومقتاح الدين، ومنبع اليقين، وبه السلامةُ من البِدَع والأهواء، وهو طريقَ معرفة الله بالنَقُل الَّتي هي أشرف كل علم. وإلما بذمُ من وجه كونه بذخل به في علم الكلام، الذي هو مزلّة الأقدام، ومضلّة العوام، مما يدق على العقول ويعتاص على الأفهام، وكذلك يفتى بأن فراءته حرامٌ، وذلك واضحُ الصحة على من يحصل " له به شكّ وارتباب، أو يُخاف عليه ميل وانقلاب، فقد يفهمُ " الشّبهة ولا يفهمُ [الجواب]".

وقد جزم بعضهم بحرمة قراءة [الأمّ البراهين الله عقيدة الشنوسي على الله الله الله الله الله على الله الله الله الله الله الله وهذا ولجد تحريم / كتُبِ ابن عربي على قوم دون قوم، والتوراة والإنجيل الله ي هو شفاءً بنص القرآن على من يضرُه.

※ ※ ※

فإن قلتُ: هل يفيدُ علمُ العقائد معرفة الله؟

فالجواب: أنّ المعرفة عامةٌ وخاصةً. فالمعرفة العامةُ أضلَ الخاصة، وهي معرفةُ ما يجب لله ويجوزُ عليه ويمتنعُ، على ما أثبته النقُلُ وقبله العقل، فهذه المعرفة المعرفة إنما تؤخذُ من علم العقائد، وهي أضلُ المعرفة الخاصة، الّتي هي الله المعرفية إنما تؤخذُ من علم العقائد، وهي أضلُ المعرفية المخاصة، الّتي هي الله المعرفين عن غيره.

去 春 春

⁽١) هذا العنواد مأخوذٌ من هامش النسخة (١).

⁽٢) في (ح): الحصل ال

⁽٣) في الأصول. افهم!. والتعديل من المحقق لاستقامة السياق.

⁽٤) سافطة سر (س).

⁽٥) ساقط من (ب)

وينبغي الاقتصار من كتب العقائد على العقائد الملخصة المجزدة عن الاستدلال على قواعد المتكلمين، فإنها / كافية مع الجزم الذي لا يبقى معه احد ١٩١ شك من لا يقبل التشكيك، فقد قدمنا بيان الخطر في علم الكلام، مع أن غيره أهم منه، ولا بأس به للفد النادر ذي الفهم الذكي، والذهن الألمعي الوقاد، إذا لم يعارضه ما هو أهم منه في طريق الرّشاد.

赤牵布

[الكلام على الفقه]:"

وأما الفقد؛ فالذي يرجَح به: كونه موضع معرفة الأحكام المفروضة على الأنام، كالصلاة والزكاة والصيام، ومعرفة الحلال والحرام، وكلُّ ما هو واجبٌ بحقَّ الإسلام.

وإنما يذمُّ من جهة أنه قد يخرُّج بصاحبه إلى المراء والجدال والخضام، وقصد به المباهاة وجمع الحطام، وقد يحصل باستغراق القلب (أ) فيه الغفلة عن الله، فيكون سبباً للحجاب والقشوة الموقعين في الأثام، والجزأة على الله والباع الهوى على الدوام. وكلُّ ذلك ناشئ من عدم ملاحظة القلوب، وما يعرض لها من زين الهوى وغين الذُنوب، والتقصير في معرفة عللها الكامنة، وأحكامها الباطنة /، مع عدم تصحيح النية، وتطهير الطوية، والغفلة بالمراء الماء الماء والجدال والخلافيات والفروع / النادرة، عن ذكر الله والذار الآخرة. فيقوى الماء الماء النادرة، عن ذكر الله والذار الآخرة. فيقوى الماء الفيل

⁽١) عنوان مؤيد من هامش (أ).

⁽٢) في (ب): دبالاستغراق٤٠

ويحيى اللسان، وذلك عبوانُ النفاق وغاية الخسران، قلا بقلح فقية بسلك يفقيه في الهده]" المسالكِ، وهو يعين ما أراد به النحاة من ففهه أولُ هالكِ.

وأمَّا من قصد به وجَّه الله، وأخلص لله في اشتعاله، ولم يشتغلُ به عما هم أهم منه في قصده وأقواله وأفعاله، ولم يغفل به عن الله، بل ذكر الله به، وذكره بالله، وأكثر من ذكر الله في خلاله، والمحفظ في نظره ومناظرته من آفات مقاله ومرانه وجداله، فإنَّ التَّفقُه له من أفضل الطاعات، وأولَّي ما أنففتُ فيه معاشمُ الأوفات، ففي الحديث: "ما عُبد الله بشيءٍ أفضلَ مِن فقَّهِ في الدِّين ""، و: "من يُردِ الله به خيراً يفقَّهُهُ في الدُّين ١٢١٠.

وإذ النَّفُه في الاصطلاح أخصُّ من مطلِّق الْفَقَّه في الدين، فهو نوعٌ منه، وما ورد في فضل الفقه والعلم يشمله، ويحتمل حامله إذا كان قويم الدّين ليس في عدالته شينٌ. فإن تعظيم الفقُّه والفقهاء لحقُّ الدين من أعظم الأمُور، والنظرُ إليهم بعين النَّقُص هو عينَ النَّقُص والقصور، وعنوان الجهُل والغرور، فيجبُ الله الما الجام العوام عن التعرُّض / لأعراضهم، ورشقهم بسهام الملام، ولا ينكرُ على العالم إلا من هو أعلم منه، وبما أتاة من حلالٍ أو حرام، ومَنْ أظهر الحُسْن أحدث الحسنًا به الظنِّ، ولم يجُز التعرُّضُ لعرَّضه لحرمة الإشلام، وحسابُه / على الله فيما يضمرُ و ضميرُ و، فما به عليه الجر المالاً!

⁽١) مويدة من (سا).

⁽٢) أخرجه الطبراني في الكبير؛ (١٩١/٠٥٠)، رقم (١٠٧٦)؛ والأوسطة (٦/١٩٤)، رقم (٦١٦٦). واليهذي في الشعب: (٣/ ٢٣٠)، رقم (١٥٨٣)، عن أبي عريرة وأبوعيم في الله المعلق المارة (١٠٩/١) عن ابن عسر مرفوعاً. قال البيهقيُّ: المحقوط هذا اللهظ من قول الزُّهْرِيُّ.

⁽٣) متفق عليه. البحاري: ١/ ٧٧، رقم ٧١. ومسلم: ١٠٣٧، رقم ١٠٣٧.

⁽١٤) في (١): المعاطلية به الحترام؛

فيبعي لطالب اللقه في اللبن. أن يصحح النبة، ويجتهد في خلوص الطوية، ويعتلي بعين فلبد، ويحفظه من الآخلاق الردية، لا يزال ذاكرا لله في قل شأله، ملاحظا له في قل حكم بجنانه، مراقبا لله كما يراقبه في قراءة أبات الأحكام في النكاح والطلاق وفي الضلاة، فإنه [لا] البالفكر في معاليها عن قولها صلاة وقراءة وقلبه حاضر فيها، فكذلك إذا حضر قلبه مع الله في قراءة الفقه أنفرت له ثمرة الصلاة، فالشأل كل الشأن الحضور مع الله فيما يرصاه، وخلاصة الطريق: الإقبال على الله فيما شرعه من العلم والعمل لقضد وجهه ورفعاه.

[قف على هذا الإرشاد]:"

وينبغي للمتفقّه الاحتراز من كثرة محالطة المتففهة اللين غلب عليهم التظاهر بالعلوم، وشهوة القبل والفال، والسراء والجدال، والتغريط في صالح الاعمال، بل يُفيلُ على ما هو همه الواجبُ عليه، وبدّه اللازمُ له، وهو ما يلغوه إليه علمه /، ويحتهد في التقوى ليستنبر قلله، ويتفتح فهمه، وكل مجتهد له الله الله عليه على حسب ما قدّر له، فيما بلغ من أمره.

非非命

إلا أنّ المختار لمن فهمه وقادٌ، والعلمُ له منقادٌ، صرفٌ ما فضل من وقتِه عن أداء الفرائض والنواقل المؤكدُة والحزب القراعنيّ والأذكار النبوية ونحوها المرتّبة، إلى طلب العلم الشريف، فيدأبْ فيه، ويحرصُ على طلب الفائدةِ أينَما

١١) ساقطة من (ج).

⁽٢) عبوان مأخود من هامش (أ).

كانت، وعند من كانت، ولو سمن هو دونه في السعرفة والتعريف. ويقصل إلى المالاتاكتاب الفن، الجامع لأكثر المسائل الظاهرة، فيعتني به / حفظاً وقراءة وتعلما وتحقيقاً وتفهما، ثم يتدرّج منه إلى الكتب المبشوطة العبارة، فإذ المختصرات كما قبل: نمحل العلم، وتُكلُّ الذهن، وتُوقعُ في الاشتباه، ويرتقي منها إلى أصول دلك العلم وفروعه، ومأخذه وجلافياته، وعلله ودلاتله، ليخرج بقدرته عن التقليد، ويدخل في حقيقة الإدراك، وأبواب الاستدراك، والتتبع والتقييد.

ولا يدغ فنا من الفئون الظاهرة وآلاتها المشهورة، كالنّخو، واللغة، والتصريف، والأصول، إلا ويأخذ طزفاً منه، يهندي به إلى باقيه عند الحاجة إليه، لأنّ هذه الفنون يتوقّف بعضها على بعض في الغالب، لأنها مختلطةً، الـ ١١٤١ مسائل كلّ فنّ منها / بالفنّ الآخر مرتبطة.

华 华 华

وليحذر كلّ الحذر من التعصّب لفهمه، أو كتابه أو مذهبه أو شيخه، اج ١٩٥٠ فإن العصبية من / حمية الجاهلية، وأضلُ أكثر المفاسد الفاليية والقلبية، وأكبر حجاب عن اقتباس العلوم والفوائد الذينية، وخصوصاً علم الفروع، فإن أكثر مداركة ظنية، فليضغ لما يلقى إليه، فربّما يكونُ ما علمه غيره أضحٌ، وما فهمه أوضحٌ، وكثيراً ما يتغير الاجتهاد وتتجدد المعرِفة عند تحقُّق النظر لطلب الحق والاشترشاد. وقد كان الضحابة وأتباعهم، رضوان الله عليهم، مختلفين في الغزوع في الاجتهاد، منتشرين الأقوال والأراء في جميع البلاد، ولم يقع بينهم شيءٌ مما يقعُ بين أهلِ المذاهب الأربعة، بل المذهب الواحد، بل كانهم في يدخل فيهم بسبها الأحقاد، ولا يعرض بينهم فيها الأنكان.

[الكلام على التصوف]:١٠٠

وأما التصوف؛ ففضلُه جلي، لا يحتاج إلى تبيين، فإنه صفّوة الذين، وموضع شراب الاصطفاء والاتصاف بصفات المتقين، وبه صفاة أوصاف انقلوب، وحميًا شراب المعرفة واليقين،/ ومن لم يذّق منه مذاقًا، ولم يكتبب الم المالا منه أخلاقًا، فقد خسر وإن نال علم الأولين والآخرين.

إنما يذلم من جهة الاغترار به في دغوى وصول، قبل تأصيل الأصول، واعتبار بشجرد عبارة ليس تحتها محضول، واتخاذ ذلك وسبلة عند الحلق في الإقبال والقبول، وتلك دعوى باطنة، قد يخفى فساذها على الفهم والمعقول، لأنه أمر باطني يعشر الوقوع فيه على الحقيقة، إلا الفذ النادر، الجامع بين الشريعة والطريقة. فلذلك كثر المذعون فيه، الملبسون به على [العوام، وراج التدليس فيه على أكثر الناس، على](الالله الفذالة)

فكم انتصب فيه بالزخرفة والتدليس، شيحاً أجازه فيه إبليس، واستغوى كثيراً من الأنباع، واستغوى جملة من المريدين والأنباع، بالخداع وخشن القول وضزب السماع والتهويس، فضاعت أعمارهم جمعاً، ولم يذوقوا خقاً، ولا وجذوا نفعاً، وهم يحسبون آنهم يحسنون صنعاً. بل قادهم في طريق ضلال وفتون، وأفادهم تلفيق أوهام وظنون، ذاقوا فيها حقيقة خيال وجنون، والجنون فنون بل رُبّما بالحوا بعدم المبالاة، واستبالحوا ما حرّم الله، وكفر واباحكام الله / ، حد ١١٨٠٠

Example

⁽١) عنوان ماخوذ من هامش (أ).

⁽٢) مابين المعكوفين مزيد من (ب).

والحاصِل؛ أن التصوف للضادق فيه على طريقه، كيمياءُ السعادة، ومسلك كُلِّ إحسانِ وخُسْنَيْ وزيادة، ولكن لعَزيتِه قلَّ أن لوقف عليه، ولعزَّته ينذر أن يتُّوصَل إليه، ولا ينالُه إلا الفذُّ الناهِرَ، على بد شبخ كامل ماهر، فكم هلك قومٌ طلبُوهُ بالأماني والتمني، فظنوا أنهم يبلغون منازله بالهوينا والتألي، أو يذوقون فيه شراب المعرفة والعنم اللذبي، وفصاراهم سوف ولبتني ولعلِّي ولو أنِّي، هيهات هيهات.

فإن أهله قومٌ تركُوا كلِّ أمام ورا، وأدلجُوا في ليل الجدُّ، فأصبحُوا على غاية الجذ، وعند الصباح تحمَّدُ القومُ الشَّرِئ. عمُّوا عن كلَّ موجُّودٍ، وزهدُوا في كل جُودٍ، سوي واجب الوجود، واستجابواله، وأنابوا إليه، تعرفهم بسيماهم في ولجوههم في "الأثر السجود، يحسبُهم الجاهلُ أغنياء من التعفُّف. شِعراً:

قُومٌ كَرَامُ السَّجايا حِبْمُها جِلْمُوا لِيقَلَى المكانُ عِلَىٰ آثارهم عَظِرًا منيي أراهم وأنسي لي برؤيتهم أو تسمع الأذنُّ عن أحو الهم خبّرا

كَنَّمَا رَفَعَهُم الله بنعمته وقُرْبِه، وفضَّلهم بطاعته وحبِّه، عرقوا له قلَّر ما أعطاهم، واعترفوا بقلَّه الشكُّر، فازدادُوا خوفاً وتواضعا، لمعرفة جلاله، ورأوا منهم غاية التقصير في شُكُر توفيقِه وإفضاله:

وأهلهم للضالحات وللذكر فَقُلْ خَصُّهُم مَنَّهُ بَأَفْضِلَ نَعْمَةِ ﴿ وَقَادَعُرِ فُواالْتَقْصِيرُ فِي فِلْهُ الشُّكُّرِ

وأوا أنهب لما اجتناف لفضله

وإذا قد غرف" ذلك الحال، وعلم صعوبةُ السلوكِ في هذا المحال،

⁽١) كذا في حميم النسح، ولعل الأصح: امريه

⁽۲) نی (ج) اعرفت ا

فالأحسَلُ لطالب الخبر والسعادة، والراغب في النجاة وزيادة، الإكباب على تعلّم حصع العلم النافع في الدين، والاحتهاد في أنباع سنة سيد الموسلين تتله والتعرّض في كلّ حال وعند كل طاعة وعادة لنفحات رب العالمين، ولا بدّ مع صدّق التوجّه إلى الله من فتح الله، ومع صدّق الجهاد، وبذل الاجتهاد من نظر الله، في الله عن فتح الله، ومع صدّق الجهاد، وبذل الاجتهاد من نظر الله، في والله ألله ألله لمن خَهَدُوا فِيمًا لَهُم يُنتُهُم شُبِلنًا وَإِنَّ اللّه لَمْعَ الشَّعينِينَ الاالعمكيون: ١٩٤، والله أعلم! انتهى.

米 米 岩

وليكن هذا آخر ما يشر الله إيراده من المقاصد، وجمعه من الفوائد، في أوقاتٍ قلائل، مع ما هو حاصلٌ في الزمان والمكان من الشّواغل، وأَمُورٍ تَصْدُ عن المطلوب /، لو لم / يكن منها إلا مانعُ الذَّنُوبِ لَكُفَى، بل هو أعظمُ حراراً المعالم منظوب.

سُبِحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله أنت، استغفرك وأتوب إليك، والحمد لله أولاً وأخراً. باطناً وظاهرا، حمداً يوافي نعمه وبكافئ مزيده. يا رثنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وحهك وعظيم سلطانك، سُبِحالك لا نخصي ثناءً عليك، أنت كما تشيف على نفسك، يا رب العالمين.

وصلى الله وسُلَّم على سيدنا محمَّد وعلى آله وصَحْبه أجمعِينَ.



خواتم النسخ الثلاث

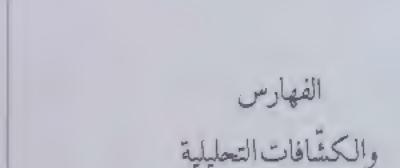
[خانمة النسخة أ]: "نمّ الكتاب بحمد الله وعونه وحسن نوفيفه، وذلك يوم الاثنين لعله ١٠ في شهر جماد أول سنة ١٢٨٤، أربع وثمانين ومثنين وألف.

[خانمة النسخة ب]: لا توجد خاتمة، لكن يتلو الكتاب صفحتان فيهما فائدة في معرفة المحارم. أرحت كتابتها في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٨٧، ابقلم أفقر العباد إلى الله، مبارك بن عوض بن علي بن صفيدا.

泰 泰 娄

⁽١) ضُرِب على الاسم.





- ـ فهرس الآيات القرآنية.
- . فهرس الأحاديث الشريفة.
 - . فهرس الأعلام.
- ـ فهرس أحماء الكتب الواردة في المتن.
 - ـ قائمة مصادر ومراجع التحقيق.
 - ـ فهرس المحتويات.



فهرس الآيات القرآنية

الصغجة	رقم الآية	طرف الآية
	غرة	سورة ال
Al	128	الله الله الكام الذوت رَفِيعَ ﴾
A1,V9	1/0	﴿ إِنْ إِنَّ أَنَّتُ مِكُمْ ٱلْكِنْدُ ﴾
Al	7.47	وَ لَا يُنْكُونُ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَمُعْمَا ﴾
	عمران	سورة آل
Tax	17+	﴿ وَإِن نَصْبِهُ وَا رَبَيَّتُوا ﴾
	نحل	سورة ال
14.	14	﴿ مَنْ الْوَالْمُ لَمُ اللَّهِ كُونِهِ
	بعج	سورة ال
17A.A1.V4	VA	﴿ وَمَا جَمَّ لَى عَلَيْكُمْ فِي ٱللَّهِ فِي مِنْ حَرْجٍ ﴾
	كبرت	سورة العن
T79.70A	79	﴿ وَالَّذِينَ جَنهِ دُوا فِيمَا لَنْهِ رِينَهُمْ مُثَلَّمًا ﴾
	-وري	سورة الث
AY	14	﴿ إِنَّ أَفِيلُوا ٱللِّينَ ﴾



فهرس الأحاديث النبوية

الدغجة	طرف المحديث	
* \$ Y . A \$. A Y . V V	الخالاف المتني رحمة	
AY	القا أمرتكم بأشراه	
YOA	الذا رأيت الناس قد مرحت عهودهم"	
AY	اإنَّ النين يسلُّ"	
7.4	اإن الشريعة حاءت على تلائمتة وستبن طريقة ا	
1.5.	العلم بالتعلم ا	
404	مبدأ الإسلام غريبأه	
17A, V4	متحمسا تيم بحال قدم	
14.	اشفاه العيّ السؤال!	
۸۲	المعلفات المعلفات ا	
YIE	اما عُبِد الله بشيء أفصل من فقه ا	
717	اما من أحله إلا يؤخذ من قوله ا	
Y71	ا من يرد الله به حيراً يتقَهِمُ في اللبس"	



فهرس الأعلام

ابن أبي الدم ٨٨.
ابن أبي ليلى ٨٣.
ابن أبي هريرة ١٠٣.
ابن أبي هريرة ١٠٣.
ابن الجمال = علي بن أبي بكر ابن الجمال.
ابن الحاجب ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٠.
ابن الرفعة ٨٩، ٩٣، ٩٣، ٩٤، ١١٩، ٢١٩.
ابن الصباغ ١٤٩.

ابن العماد ١٦٣.

ابن العقري اليمني ٢٠٤، ٢٣٠، ٢٤٤. ابن الهاتم ١٩٢.

ابن الهمام ٢٠١٠ ٨ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ .

ابن اليتيم ٥٠٧، ٢٠٦.

ابن أمير حاج ١٠٧.

ابن حجر العسقلاني ٩٤، ١٦٣.

ابن رسالان ۸۲.

این رشد ۱۳۲.

ابن زیاد الزبیدی ۱۰۵، ۱۱۳، ۱۱۳، ۱۱۹، ۱۲۹، ۱۷۱، ۱۷۱، ۱۹۲، ۲۳۲، ۲۲۲، ۲۲۱، ۲۶۲، ۲۵۱.

> ابن سراقة ۲۱۷. ابن سریج ۱۹۴. ابن شیرمة ۸۲،۸۴. ابن شهبة ۱۸۹،۲۰۳،۲۰۳، ۲۰۳. ابن شهبرة ۲۰۲،۲۸۲.

> > این عباس ۲۹۳،۷۸ تا۲۰

ابي عبداليجز ١٨٩

الدر عبالسلام ۸۹. ۱۱۹، ۱۳۲. ۱۳۲۰

YEA. YME . YYO . YEY . YE.

الي حربي ۲۲۱، ۲۲۲

ال م ف ۱۳۵ ، ۱۳۲ ، ۱۳۲ ، ۱۹۵ ، ۱۳۲

ATV STATE

ابر دسم العادني ٢٠١ ، ١٧٧ ، ١٧٢ . ١٧٢ .

AVI. PVI. IAI, IPI. 717, TYT.

TOT . TES

این کج ۱۹۴

اس سروخ ۲۱۲.

الدريجيد ١٨٠٨ ، ١١١٠ ١١١٠ .

أبع إلسحاق المعروزي ١٩٢،١٥١،١٠٢

أبو الحس الكري ٢١٥.

أبو الطب الطبري ، القاضي الطبري.

أبو نور ۱۴۰.

أبو حامد الاسعراييي (النبح ا ٨٨، ١٤٨٠

PARLOGI, NOT, NET

أبو حنيقة التعمال (الإمام) ٨٢، ٨٣، ١٠٤.

.11. - . 177 . 170 . 114 . 117 . 1 - 9 . 1 - 0

131. Tol. 107. 167.

أبو صعيد العلائي 18

أبو عاصم العامري الحقي ١٢١.

أبو مخرمة = بن عمر بالبحرمة

أبو بكر الشنواني ١٧٢

أبو زرعة عدالله بي أحمد بازرعة.

يراهم اللغاني ١٠٢ احمد النهموري ١٧١ احمد الحفاجي ٢٤٥ أحمد بي حمل االإمام ٢٢، ١٠١، ٢٠١٠.

إدريس المكني ۲۱۰. الأذرعي ۱۹۷، ۱۹۰، ۲۰۲، ۲۱۳، ۲۲۳.

الأشحر ١٢٥، ٢٢٩، ١٤١، ١٤١.

الأصبحي ١٢٦.

. YTA . YYE

الأمدي ١١٨.١١٨ ١١٠.

بادنیاه ۷۰۱، ۸،۱۰۷ بادنیاه

بارزعهٔ = عبدالله بن أحمد بازرعة

باكثير = علي بن عبدالرحيم باكثير

بالمخرمة = عبد الله بن عمر بالمحرمة ا

البجيرمي ١٥٧، ٢١٢، ٢١٩

البرزلي ۱۳۲، ۱۵۰.

البرهاوي ٢٣٤.

Atians

المنت المناس ٢٠٦.

التلقيبي ١٠٦،١٠٦، ١١٥.

البندنيجي ١٤٩.

ان، بعنی ۱۹۰ ۱۹۰ مود، مود

سنے ۸۷, دو۱

عام الميل الكساي - لمراكاح الداح السيكي ۲۹،۹۳،۹۳،۲۱۸،۲۱۶، ۲۱۹،۲۱۸،۲۱۶، ۲۳۹

121 320 21

111.100.107.49.97.47.201.111.
A11. 171. 171. 707. 707. 707. 117.
A11. 171. 171. 707. 707. 707. 177.

A\$...

حبريل (عليه السلام) ١٤١ الجلال المحلي ١١٩، ١٨٩. ١٩١، ١٩٨، ٣٠٣. ٢٠٥

انجمال = عني بن أبي كر ابز الجمال الجمال الجمال الرملي ٢٥، ١٨، ١٠٣٠ ، ١٠٨٠ ، ١٠٣٠ ، ١٢٥ ، ١٢٥ ، ١٢٥ ، ١٢٥ ، ١٢٥ ، ١٢٥ ، ١٢٥ ، ١٢٥ ، ١٢٥ ، ١٢٥ ، ١٢٥ ، ١٢٥ ، ١٨١ ، ٢٤٢ ، ٢٢٠ . ٢٤٢ . ٢٤٢ .

الجوجري ٢٠٥. الجويش (أبو محمد) ٨٨. الحاكم ١٤١ حامد بن عمر حامد ١٨٦، ١٨٧. ٢١٨. حرملة ١٤٥. ١٥٣. ١٤٥.

.TTT _________

حسين علي العشاري ۱۴۱۰۱۱۰ الحشيري ۳۴۱

المحادث

الحلسي ٧٧

1.14 6450

الخصري ١٥١.

الخطيب البعدادي ١٩٢

الحطيب الشريني ١٦٩, ١٧٣, ١٧٥، ١٧١،

PVI. AAI, PAI. TST, TST

الدميري ٢٠٤،٢٠٣

STT, PTT, TET

الربع الجيزي ١٤٥

الربيع المرادي ١١٥، ١٥٣. ١٥٥.

رسول زكي الكردي ٢٥٠.

الرملي = الحمال الرملي.

الريمي ١٦٢

الرركشي ۲۵۲،۲۲۵،۲۲۱،۲۰۱۱،۸۱

الزعمراني ١٤٨،١٤٥.

TOO.TTEY

الزيادي ۲۰۱، ۱۸۱، ۱۸۱، ۲۰۱، ۲۰۱، ۲۰۳، ۲۰۳، ۲۰۳، ۲۰۳، ۲۰۳،

ربدين لايب ١٤٨

الرير العرائي ١٠٥،٩٦،٩٥، ١٠٥،٩٦

سالم باصبحی ۲۰۷

TET . 137 . 95 . 97 (5) ()

MAN . MAY . MAY . MAY . MAY . MAY

10-, 774, 711, 7-9, 7-7, 191

حباد ۲۸

107

سنيسال الأعلال 954

AA JA

السرسي ٢٦٢

السيد السهودي - على تسمهودي.

البيد حمر = عمر الصري

السيوطي ٢٦. ٧٨. ١٨٠ ١٣١. ١٣٤. ١٢٥.

714,7-7,7-1,10

الشاهدي (الإمام) فك ٢٧، ١٨، ١٨، ١٨، ١٨. ٩٨.

PP. 1+1. 0+1. V+1. P+1. 011. A11.

111. - 11. TTI. TTI. VTI. 571. ATI.

. 151. 431. 751. 751. 761. 361.

. 171 . 17F . 177 . 171 . 10A . 107 . 100

471. VII. AVI. TAI. VII. ATY. \$77.

.717.177.777.777.777.777.771.777

YOT . TEV

الشيراماسي - علي الشيراماسي. شرف الدين المناوي ۲۲۷، ۲۲۰.

شريح (القاصي) ٢١٩.

لنسريي ١٩٢،١٩١.

نشهاب ابرمني ۱۹۲، ۱۳۲، ۱۷۱، ۱۸۸.

. TET 175 . T. P. 194. 1A9

التوجي ١٩٠، ١٩٠ م٠٦، ٢١١، ٢١٢، ٢١٢

الشبح ابن حجر " ابن حجر الهيسمي.

تبخ الإسلام = وكريا الأمساوي.

الشبح ركريا عازكريا الأعساري

الشيرازي ٨٩.

الصيدلاني ٨٨، ١٤٩

الطبراني ٢٤٣ ٢٤٣.

الطرطوسي ١٢١.

عائشة (أم المؤمني) ٨٤

عبد الرؤوف ١٧٠

عد العريز الرمزسي ٢٠٦

عبد ابر حمل العيدروس ١٧٠، ١٧٢. ١٧٣٠

.177.174.175

عبد الرحس بن أحمد الجفري ٢٠٩.

عبد ارحمن بن سلمان الأهدل ٧٢ ، ٨٨ ، ١٤١

عبد الرحمي بي عبدالله بلفقيه ٧٧، ٧٧،

771. ATT, OAT, VAT, OCT, POT

عبد العريز السليباري ١٠٤

عبد العادر البحيلي ٢٣٣.

عبد الله ناقشي ١٥٨.

عبد الله بالمحرمة العدني ١٠٥

عند الله من أبي بكر الخطيب ٢١٠ ، ١٧٥

عبد الله من أبي بكو قدري باشعب ١١٧١.

42.44 32.42 44.4

۲۳۶، ۲۵۲، ۲۵۲، ۲۵۹، ۲۵۹، ۲۵۲، ۲۵۳. ۲۵۳. علی بن آبی طالب ۲۱۹، ۲۵۳.

علي بن قاضي حعلي بن عبدالرحيم باكثير. عمر المار ٢١٨،١٠٠.

عمر البصري ۱۱۱، ۱۱۰، ۱۱۷، ۱۷۰، ۱۷۰، ۱۷۰، ۱۷۳، ۱۸۳، ۱۸۳، ۱۸۳، ۱۹۳، ۱۹۳، ۱۹۳، ۱۸۹، ۱۸۹، ۱۹۳، ۱۹۳، ۱۹۳، ۲۶۸، ۲۲۲، ۲۲۲، ۲۲۲، ۲۲۸، ۲۲۲، ۲۲۸، عمر بن عبد البصري ≃عمر البصري. عمر بن شعيب ۸۳.

العالي ١٩٠

عبسى (عليه السلام) ١٢٩.

الغزالي ۸۸، ۸۹، ۹۹، ۹۳، ۱۳۲، ۱۵۳، ۲۵۱. ۲۱۱. ۲۲۲, ۲۲۷، ۲۵۲

الفخر الرازي ٩٠.

الفركاح ١٤٦.

الفوراني ٨٨، ١٤٩.

القاضي الطبري (أبو الطيب) ١١٥، ١٥٥. القاضي حسين ٧٧، ٨٨، ٨٩، ١٠٥، ١٣٨،١٠٥، ٢١٧،١٩٨،١٥٥.

قالون ١٨٤.

عبد الله بن أحمد بازرعة ٩٠، ٩٠، ٢٤٥. عبد الله بن أحمد باسودان (والد المؤلف) ١٢. ١٠٠، ١٨٢. ١٨٢. ٢٣٦.

.37, /37, .07, /07

عبد الله بن الزبير المكي ١٤٠.

عبدالله بن سالم البصري ۲۱۲،۲۱۱.

عند الله بن سليمان الجرهزي ١٣٧.

عبدالله بن عثمان العمودي ٢١٢.

عبدالة بن علري الحداد ٩٦.

عبدالله بن عمر بامخرمة ۱۱۸، ۱۲۹، ۲۵۱،۲۶۲،۱۸۱، ۲۵۱،

عبد الواحد المصري ٢١١.

عبد الوارث بن سعيد ٨٣.

عبد الوهاب الشعراني ٦٩، ٨٠، ٣٤٣.

عبد الوهاب بن زياد المكي ١٧٢.

العزين عبدالسلام = ابن عبدالسلام.

العصامي ١٧٧،

علوي بن سقاف ١٨٥ .

على الخواص ٧٠.

علي السمهودي ٢٦، ٨٤، ٩٣، ١٢٠، ١٢٢،

.YE+,10+,12+,17A,17Y,17E,177

على الشيراملسي ١٠١، ١٧٧، ١٧٩.

على باكثير = على بن عبد الرحيم باكثير.

على بن أبي بكر ابر الجمال ٩٢، ٩٧. ١٠٢،

3-1,7-1,8-1,111,711,711,811,

. 777, 271, 101, 701, 077, 777,

القرافي ۱۰۷، ۱۲۱، ۱۱۹، ۱۲۱، ۲۲۹، ۲۲۹ العمال ۱۸۷، ۱۸۸، ۱۲۱، ۱۲۱، ۱۵۱، ۱۵۱، ۱۵۱، ۱۲۲

الفليوسي ١٩١

150 --- 150

الكداني ١٢٥.

44 - 11

مالت دالإسم، ۲۸، ۱۹۰ ما ۱۸، ۱۰۱ ما ۱۸، ۱۲۰ ما ۱۸، ۱۲۰ م

المشري ۲۱۷

TET LES LAND

المحلي = الحالال السحلي محمد إمراهم العليجي ١٩٧، ٢٠٠. محمد الرملي = الحسال محمد الرملي

محمد بانشي ١٩٩.

محمد بن أي يكر نسبه ١٧٥

محمد بن الحسن الواسطي ١٥٤

محمد بن زين بن سيط ٩٦

محمد من منبسال الكردي ٢٢، ٨٨،٨٢ ـ ١٥٤.

. TP1 . T11 . T . T . 147 . 14 . 1 . 147 . 147

TOT. TO. . TIT. TYA

محمد بن عبد الله باسودان (المؤلف) ٧-١٤. محمد بن عبد الله بن عبدالحكم ١٤٥.

سحمد من عبدالمولى بارجا ٢٠٨ محمد صالح الريس ٢١٣ محمد صالح المنتلقي ١٧٨ محمد صربت المنتلقي ١٩٦ محمد شربت المالي ١٩ محبني الذين النوري حالتوري. المرجد ١٠٤

البدري ٩٣.

السعردي ٨٨

المفري اليمني - ابن المفري. سعبور الديري ٢١١.

الميذي ۱۲۸ ، ۱۲۹ .

عبر الذين المقدسي ٧٧. النعسان = أبو حيفة.

717, 4-7, 117, 177, 767,

181,1.7,1.1 4.2.4

مشام بن عروة ١٨٥.

ورش ۱۸۱.

الولي العراقي ٢٠٤.

فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن

الانتهاج، للسكن ٢٠٣ الاحكام السلطانية، للماوردي ٢٥٦ الترارة ٢٦٢

الأحيام للعرامي ١٥٢. ٢٥٧.

إحلاص الناوي، لأبن المقوي ٢٠١.

إرشاد المحتاج، لابر نبية ١٨٩، ٣٠٣

الأنساد والنظائر، للسيوطي ١٣١. ١٣٤.

174.177

أ. ال_ الحيم_ ٢٦٢

الأم. للشافعي ١٤٥، ١٤٨، ١٥١، ١٥٥.

Not. Pot.

الأمالي، للرافعي ٩٤

الأماس، للشافعي ١٥٢. ١٥٥.

Kerle Vet. CAL' LVI. 6VI

الإملاء لنافعي ١٤٥. ١٥٥.

1Kury 1877.

الأنوار للاردبيلي ٢٥٦

الإيماب = شرح العام.

البسيط للعرالي ١٥١.

تاريخ العصامي ١٧٧.

تاريخ فروين، للراممي ٩٤ النحقة = تحقة المحتاح

تحفيق المرام، للوماني ٢٤٣. التحفيق، للمووي ٢٠١، ٢٠١. تخريح أحاديث الإحياء الكبير ٩٥. تذكرة الإحوال للعليجي ١٩٧ تصحيح النبيه، للموري ١٦٥. تعريف طريق النبط، للمورال ٢٣٦.

نعریف طریق النبطان کا معرضات ۲۵۰٬۲۶۱

التعنيات على المهامات، لابن العماد ١٦٣.

الحاوى: للماوردي ١٥٥، الحجة، للمامي ١٤٥، ١٥٥ الحجة، للمقدسي ٧٧ الحجة، للمقدسي ١٧٠ الحادم (خادم الروضة) ١٥١، ١٢١، ١٥١.

> حلاصة تحقيق المرام، للمؤلف ٢٥٣ الخلاصة، للعزالي ١٥٦. الديباح، للرركشي ٢٠١.

الرسالة الحديدة، للشافعي ١٥٥ الرسالة القديمة، للشامعي ١٥٥. روض الطالب ٢٤٤.٢٤٣، ٢٤٢.

الرواحر، لابن حجر ٣٤٣

السمط السظوم، لباكثير ١٧٢.

شرح ابن شهبة على المنهاج = إرشاد المحتاج.

شرح الأرشاد = الإمداد.

شرح الإرشاد ٢٠٤.

شرح الإرشاد، للجوجري ٢٠٥. شرح الإيضاح، لابن علان ١٩٧. شرح الإيضاح، للرملي ١٦٦، ١٨٢. شرح البهجة الصغير ١٧٩.

شرح الجوعرة ١٠٢

شرح الخطيب على المنهاج ١٨٨.

تعليق لأبي حامد الاسفر أييني ١٤٨، ١٥٥. لعليفة القاضي حسين ١٥٥. تمهيد الاصول ١٠٥

التنقيح، للنووي ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧.

تهديب الأساء هذا

توجيه الأغتراب من بحر الاحتلاف ٦٣. ١٨، ١٣١، ١٤٠، ٢٣٩.

التوسط والفتح، للأذوعي ١٤٧.

الجامع الصغير ٧٧

حريل المواهب. للسيوطي ٧٨. ٨٠.

جمع الحوامع ٢٢٤

حاشية ابن حجر على رسالة باقشير ١٥٨ حشية ابن عبدالحق على المنهج ١٨٩. حاشية ابن قاسم على التحقة ١٩١. حاشية الإيصاح، لابن حجد ١٦٧،١٦٥.

حاشية النجير في على فتح الدهاب ١٥٧. ٢١٩.٢١٣.

حاشية البصري على التحقة ٢٠٠، ١٩٩، ٢٠٠ حاشية التحقة لابن البيم ٢٠٠، ٢٠٠ حاشية الزيادي على شرح السهج ٢٠٢. حاشية الشيراملسي ١٧٧ حاشية العشاري ١٠٠-١٤١، ١٤١.

حاشية القليوبي على المحلي ١٩١. حاشية رسول زكي الكردي ٢٥٠.

حاشية على شرح المعلي، للبكري ٢٠٥. حاشية فتح الجواد ١٢٨. 791,117,777,777,777,937.

نتاوی این زیاد ۱۰۵، ۲۲۲، ۱۱۷، ۲۲۲،

فتاوي ابن قاسم العبادي ٢٤٥.

فناوي الأشهر ١٢٥.

فتاوي الأصبحي ١٢٧.

فتاوي البلغيني ١٠٦، ١١٣.

فتاوي الجمال الرملي ٢٤٤.

فتاري السبكي ۲۲۲، ۱۲۹، ۱۲۹، ۲۲۲.

فتاوي الشهاب الرملي ١٦٢.

فتاري العز ۲۳٤.

الفتاوي الكبري = فناوي ابن حجر ،

فتاوي النووي ١٦٩.

الفتاوي الهجرانية ١٧٠.

فتاری عمر البصري ۱۸۳، ۱۸۹، ۱۹۳۰ ۱۹۶، ۱۹۹، ۲۳۱، ۲۳۲.

فتح الجواد ١٨٠٠ ١٧٢، ١٨٠ ١٨١.

فتح المجيد، لابن الجمال ٦٢، ٩٧، ١٠٢،

110 To 15 Alla + 115 2715 0113

101,377,707.

قتح المعين ١٠٤٠٤، ١١٧، ١١٧٠.

فتح الوهاب، لشبخ الإسلام زكريا ١٥٧.

فتح بصائر المسترشدين ٧٢.

فرائد الفوائد، للسلمي ١٩٢، ١٩٢.

فهرسة ابن حجر الهيتمي ١٥٢.

الفوائد المحضة، للبلقيني ١١٣.

القوائد المدنية، للكردي ٢٦، ٨٣، ٩٢، ٩٩،

شرح الشنشوري ١٩١.

شرح العباب ۱۵۸، ۱۵۷، ۱۷۳، ۱۷۳، ۱۷۵،

ALSTALSTALS VALS TITS VIT.

شرح ألفية البرماوي ٢٣٤.

الشرح الكبير (العزيز) ١٥١،١٤٩،١٥١.

شرح المحرر، للزيادي ٢٠٧، ٢٠٥.

شرح المنهاج، للمحلي ١٨٩.

شرح المنهج ٢٧٩، ١٨٢، ١٩٠٠ ١١٢، ٢٢٨،

1820

شرح المهذب = المجموع، للنووي .

شرح فرائض المنهاج ٢٤٣.

شرح مختصر أدب القضاء، للمناوي ٢٢٧،

44

شرح مختصر بافضل، لابن حجر ١٨٠.

شرح مسلم، للنووي ١٥٢، ١٦٥.

شرح مستد الشافعي، للرافعي ٩٤.

طبقات الشرعاني ٢٤٣.

العباب ١٠٤، ١٧٢.

العزيز شرح الوجيز = الشرح الكبير.

العقد القريد، للسمهودي ٢٢، ٨٤، ١٢٢،

(777,4770,10+,121,177,1770,177)

378+3YE

عقود الدرر، للكردي ١٩٨، ٢٠٢.

عمدة الأبرار، للونائي ١٧٣.

فتاوی ابن حجز (الکبری) ۱۰۲، ۱۰۷

٨٠١، ٢٠١ ١٥١، ١٥١، ١٨١٠ ١٨١،

قرة العبل في أن النبرع لا يبطله الدين ٢٤١ الفلاد ١٤٢.١٤١

الفواعد الكبرى، ينعز ١٤٠، ١٤٢ الفواعد، للررتشي = المشور في القواعد قبات المحتاج، للأفرعي ٢٠٤ الفول الأحمل، لباكثير ٩٠، ٢١٨، ٢٢٢،

كاشف اللئام، للكردي ١٢٨، ١٢٨.

كافي المحتاج، للإسوي ٢٠٤

كناب حرملة - مختصر حرملة

كف الرخاع، لابر حجر ٩٩، ١٠٨.

الكنز في المدهب الجغي ٢٤٤
لب الأصول، لشيخ الإسلام ٨٧.
مختم الأحباب ١٠٤.

المحرر، للرافعي ١٥٧،١٥٦. محتصر البويطي ١٤٥،١٥٢،١٥٢. مختصر الروضة ٢٠١

محتصر المرني الكبر ١٥٥، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٥، مختصر المرني الكبر ١٥٥، ١٥٥ محتصر حرملة ١٥٥، ١٥٥ محتصر خرملة ١٥٥، ١٥٥ محتصر فتاوى ابن حجر لبارعة ١٩٥، ١٤٥٠ المعلم العالى: لابن الرفعة ١٨٥، ١٩٥ معي المحتاج عشرح الحطب معي المحتاج عشرح الحطب المنافسة ١٤٤٠. المنفع في المذهب الحبلي ١٤٤٠. المنافب الكبرى (غاية القصد)، لابن سميط المنافب الكبرى (غاية القصد)، لابن سميط

المنثور في القواعد، للزركشي ٨١ منظومة الاحتهاد، لباكثير ١٧٢. منظومة الزيد ٨٢.

الميزان الخضوية = الميزان الصغير. الميزان الصغير، للشعراني ٨٠،٧٠، ١٦٩. تناتج الفكر، للجموي ١٧٦ النجم الوعاج، للدميري ٢٠٤.

عرر أنها لكند الإلاة لا للزيد

two is in

الكت مس عسد للعرافي ٢٠١

ينت السيم للموين ١٦٥

10t Just Way

45 - 200 - NO. VYI. AVI. PYI. IAI.

147.147.14.144.149.1AA.1AF.1AY

泰 泰 泰



قائمة مصادر ومراجع التحقيق

أولاً، المخطوطات:

(١) العشاري، عبد الله بن محمد، حاشية العشاري على المنهاج القويم، سخة خطبة، من محموظات مكتبة الأحقاف، تربيم.

ثانياً، المطبوعات:

- (1) ابن الهمام السيواسي. محمد بن عبد الواحد، التحرير في أصول الفقه، (القاهرة: مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي. ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م)
- (۲) ابن أمير حاج الحنفي، محمد بن محمد، التقرير والتحبير شرح التحرير، (الفاهرة: المطبعة الأميرية بولاق، ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م)
- (٣) ابن حجر العسقلائي، أحمد بن على، المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، (بيروت دار المعرفة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- (٤) ابن حجر الهينسي. أحمد بن محمد، الفتاوي الفقهية الكبري، (الفاهرة: المطبعة الميمنية، ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م).
- (٥) ابن حجر الهينمي، أحمد بن محمد، ثبت شيخ الإسلام ابن حجر، تحقيق: أمجد رشيد.
 (الأردن: دار الفتح ثلدراسات والنشر، ١٤٣٥/ ٢٠١٥م).
- (٦) ابن حجر الهبندي، أحمد بن محمد، كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).
- (٧) ابن حجر الهينمي، أحمد بن محمد، تحفة المحتاج شرح المنهاج. (بيروت: دار الفكر، المكنة
 التجارية الكبرئ بمصر، ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م).

- (٨) لى حصر المينسي، احمد إلى محمد، حاشية الإنصاح في المناسك للنوري، أبيروات دار
 الخنب العلمية، ١٩٩٩هـ/ ١٩٩٨م/
- (٩) ابن حجر البيشي. أحمد بن محمد، فتح الحواد بشرح الإرشاد، (القاهرة مطعة ومكتبة الدين الحدي، ط٢، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م).
- ابن سمسط، محمد من إين، بهجة الزمان وسلوة الأحزان في ذكر طائفة من الأعبار والأصحاب
 والأقران، عبي بطبعه عبي من عبسي الحداد، (الفاعرة: مطبعة عبسي العابي الحلي و شركاء،
 د بن)
- (١١) من قاضي شهدة أبر بكر بن أحمد، طبقات الشافعية، تحقيق عبد العلم خان، (حبدرآباد)
 دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م).
- (١٣) أبو الشيخ الأصبياني، عبدالله بن محمد، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، تحقير، عبدالعفور عبدالحق حسين البلوشي، (بيروت: مؤسسة الرسائة، ط٢، تحقير، عبدالعفور عبدالحق حسين البلوشي، (بيروت: مؤسسة الرسائة، ط٢،
 - (١٣) أحمد الريات، وأحروك المعجم الوسيط، (الفاهرة: مجمع اللغة العربية، د.ت).
- (١٤) الأسم في، عبد الرحيم بن الحسن، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، تحقيق: محمد حسن هيتو، (بروت. مؤسسة الرسالة. ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)
- (١٥) الإستوي، عبد الوحيم بن الحسن، المهمات، اعتنى به: بوالفضل الدمباطي، (بيروت. دار ابل حزم، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م).
- (١٦) الألوسي، محمود شكري، العسك الأذفر في نشر مزايا القرنين الثاني عشر والنالث عشر، تحقيق عدد الله الجدوري، (بيدوت: الدار العربية للموسموعات، ١٧٢٧هـ/ ٢٠٠٧م).
- (١٧) أمير بادشاه. تيسير التحرير. الفاهرة. مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي. ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م).
- (١٨) الأنصاري، شبح الإسلام ذكريا بن محمد، غاية الوصول شرح لب الأصول. (الفاهرة: مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م).

- (19) الأنصاري، عنذ الرحمن، تحقة المحين والأصحاب في معرفة ما للمدليين من الأساب. محيد العروسي المطوي، توسي: المكنة العنبقة، ١٩٧٠هـ/ ١٩٧٠م)
- ١٢٠١ محمد عبد الله بن محمد، بشر النصحات المسكية من تاريخ الشجر المحمية، بعاية.
 محمد يسلم عبد النور، (اليمن: تريم للدراسات، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م).
- (٢١) الديب، محمد أبو كر، أضواء على حركة طباعة النرات المحصومي في المهجر ١٨٤٥- ١٢٠١٠ ما (الرياض: مكتبة الملك فهذ الوطنية، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٧م).
- (٢٢) عديب، محمد أبودكر، المحاسن المجتمعة في مآثر الإخوة الأربعة. (الأردن: عار التنح للدراسات، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م).
- (٣٣ ماديت، محسد أبريكر، جهود فقهاء حضرموت في خدمة المدهب الشافعي، (الأردن، دو المتح للدراسات والنشو، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م).
- (٢٤) عاذب محمد أعربكي إسهامات علماء حضرموت في نشر الإسلام وعلومه في الهند،
 (١٤/ دار الفتح للدراسات والنشر، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م).
- ١١٥) البحيري، سايمان بن محمد، التحريد للفع العبيد "حاشية على شرح المنهج الالقاهرة!
 مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م).
- (٢٦) العمري، عمر بن عبد الرحبم، فناوئ البصري، نحفيز: عبد الله شاهين، (الأوفاد: دار الفتح للدراسات والنشر، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م).
- (۲۷) المعدادي. إسماعيل باشا. إيضاح المكنون. (بيروت: دار إحباء النوات العربي، مصوراً عن طبعة وكالة المعارف الجليلة بإستانبول، ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م).
- (٢٨) البغدادي، إسماعيل باشا. هدية العارفين في أسماء المصنفين، (بروت، دار إحباء التراث العربي، مصورة عن طبعة وكالة المعارف الجليلة بإستانبول، ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م).
- (٢٩) بلتقيه، عبد الرحس بن عبد الله. رفع الأستار وتنزل الأتوار في إحازة الأخيار. ضمن المجموع الأعمال الكاملة، (تربع مقام الإمام للتقيم، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م).

- (٣٠) بلغف، هند الرحم بن عند الله، شرح الفصيلة الفريلة في خلاصة العقيلة، صدر
 (٣٠) بلغف، هند الرحم بن عند الله، شرح الأدام بنفقيه، ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م)
- (٣١) البلتيس، عمر بن رسلان. التجرد والاهتمام بحمع فناوئ شيخ الإسلام، جمع: علم الدين لبلغسي، تحقيق المحدوشيد ومحمد الكاف وأحرين، (الأردن: أروفة للدراسات والنشر. ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م).
- ١٣٣١ الل حقيظ، الحبيب سامير، منحة الإله في الاتصال بيعض أولياه، عننز عليه: محمد أبوبكر عاديب، العربم: قال المفاصد، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م)
- (٣٣) ابن سميعد، محمد بن إين، غاية القصد والمراد في مناقب الإمام الحداد، (القاهرة مكتبة ومطبعة النابي الحدي، د.ت).
- ١٣٤١ اليوريس، الحسن بن محمد، تراجم الأعيان، تحقيق: صلاح الدين المنحد، ادمشق: المحمم العلمي العربي، ١٩٥٩م)
- (٣٥) البيهتي، أحمد من الحسين، مناقب الشافعي، تحقيق: السيد أحمد صفر، (الشاهرة: مكتبة دار الدات، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م).
- (٣٦) الحبرني، عنا الرحمن بن حسن، عجائب الأثار في التراجم والأخبار، (القاهرة: الهيئة العامة لدار الكتب والوثائل القرمية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).
- (٣٧) الحنيد، عبد الفادر بن عبد الرحمن. العقود العسجدية في نشر مناقب بعض أفراد الأسرة الجنيدية. (سنغادورة: شركة مطعة كبودر، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).
- (٣٨) الجريسي، عبد المثلث بن يوسف، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: عبد العظيم الدبب. (المنصورة: دار الوقاء، ط٣، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).
- (٣٩) الجويني، عبد الملك بن يوسف، نهاية المطلب في دراية المذهب، تحقيق: عبد العظيم الديب، (جدة: دار المنهاج، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م).
- (٤٠) حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٤٠)
 (يبروت، دار إحياه التراث العربي، مصوراً عن طبعة وكالة المعارف الجليلة بإستانبول.
 ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م).

- (٤١) الحبشي، أحمد بن رين، شرح العينية، (سخافورة مطعة كرجاي، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).
- (٤٣) النجيشي، عبدروس بن عسر، عقد البواقيت الجوهرية وسمط العين الذهبية بذكر طريق المسادات العلوية، تحقيق: محمد أبربكر باديس، (الأردن دار الصح للدراسات والنشر، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م).
- (١٤٣) الحداد، عدالله بن ظاهر، قرة الناظر بمناقب الحبيب القطب محمد بن طاهر بن عمر الحداد، (تريم: دار التراث، ١٤٣٠هـ/ ٢٠١٠م).
- (£2) الحداد، علوي من طاهر، الشامل في تاريخ حضرموت ومخالبتها، (الأردن) دار الفتح للدراسات والنشر، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م).
- (٤٩) حسري، مصطفى بن فتح الله، فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر. تحقيق: عبد الله محمد الكندري. (ثبان: دار التوادر، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١١م).
- (٤٦) الخزرجي، علي بن الحسن، العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية. (بيروت دار صادر، مصورة عن طبعة الهلال، مصر، ١٣٢٩هـ).
- (٤٧) الخطيب، فيصل، شيخ الإسلام محمد الرملي حياته وأثاره. (الكويت: دار الضياء. ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧هـ).
- (44) الدمشقي، عبد العرير (العرا) بن عبد السلام، القواعد الكبرئ المسماة اقواعد الأحكام في إصلاح الأنام، تحقيق. تربه حداد وعثمان ضميرية، (دمشق: دار الفلم، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م).
- (٤٩) الرملي. أحمد بن أحمد، فتاوي الشهاب الرملي، مطبوعة مهامش الفتاوي الكبرى؛ لابر حجر، (القاهرة: المطبعة العيمنية، ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م).
- (٥٠) الرملي، محمد بن أحمد، فهاية المحتاج شرح المنهاج، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).
- (٩١) زبارة، محمد بن محمد، نيل الوطر في تاريخ القرن الثالث عشر، (صنعاء) مركز الدراسات
 والنحوث اليمنية، ودار العودة بيروت، مصور عن الطبعة المصرية الأولئ، ١٣٥٠هـ/
 ١٩٣١م).

- (٣٥) الل قالي، محمد بن عبد الدامي، شرح اللورقاني على موطأ الإمام مالك، تحقيل: فله
 عبد الرورف سعد، (الفاهر، مكبة الفاعة الديب، ١٤٢٤مـ) ٢٠٠٣م).
- (٥٣) الراكشي. محمد بن عبد به. اللابئ المستورة في الأحاديث المشهورة. المعروف بداالتذكرة في الأحاديث المشتهرة، بحقيق. مصطفى عبد الفادر عطا. البروت: دار الحب العلمية. ١٤٠٦هـ: ١٩٨٦هـ
- (\$6) الروشي، محمد من عند الله، المنشور في القواهد، االكويت: وزارة الأوقاف والشندي الإسلامية، ط٢. ١٤٠٥مـ ١٩٨٥مـ).
- (١٥٥) الزوكلي، حير الدين، الأعلام، أميره ت دار العلم للملايين، ط١٤١٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٢م).
- (٣٦) السخي، عبد الدهاب بن على، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطباحي، وعبد الله محمد الحلم، (القاهرة عجر للطباعة واللشر والموريع، ط٢، ١٤١٢هـ)
- (۱۵۷) السخاوي، محمد بي مد الرحم الصهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي. الحقيق محمد العبد الحد وي السمام محمد بر التراث ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩مة.
- (٥٨) مرافس، برمه المان، معجم المطبوعات معربة والمعربة، أبيروت دار صادر، مصورة عن طبعت الأولى الصادرة عام ١٣٤٦هـ)
- (99) السفاف، عبد الرحمر من عبد الله، إدام القوت أو معجم بلدان حضر موت، اعتبى به الريخية محمد أبوبكر باديب، (جدة دار المنهاج، 127هـ/ ٢٠٠٤م).
- (١٠٠) السفاف، عبدالله من محمد، قاريح الشعراء الحضرميين، (الطائف. مكتبة المعارف. د.ب. مصورا عن الطعة المصرية الأولى)
- (٦١) السفاف، علوي من عبد الله التلجيص الشاقي من تاريخ أل طه من عمر الصافي، (القاهرة. مطابع المكتب المصري الحديث، ١٥٠٨هـ/ ١٩٨٧م)
- (٦٢) السفاف، مصطفى من معالم، البيان الجلي في مناقب الحبيب محمد بن علي. (طبعه خاصة الماء). الماء الماء

- (١٦٣) السلمي، محمد بن إبراهيم، فرائد الفوائد في اختلاف الفولين لمحتهد واحد، (بيروت. دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)
- (٦٤) السمعاني، عبد الكريم بن محمد الأنساب، تحقيق: عبد أو حمل المعلمي، احبدواده: محلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٧هـ(، ١٩٦٢م).
- (١٥ السبقي، أمريكر بن محمد، لفائس الدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، تحقيق أسجد رشيد، (الأردن، دار الفتح للدراسات والمشر، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦)
- (٦١) السبوطي. حلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر، (بيروت: دار الكتب العلمية ،
 (٦١) السبوطي. حلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر، (بيروت: دار الكتب العلمية ،
- (١٧) السياطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جزيل المواهب في إختلاف المداهب، تحقيق: عبد القبوم محمد شفيع البستوي، (القاهرة: دار الأعتصام، د.ت).
- (٦٨) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، لب اللباب في تحرير الأنساب. (بيروت دار صادر، د.ت).
- (٦٩) الشعرائي. عبد الوهاب بن أحمد، الطبقات الكبرئ المسساة الواقح الأنوار في طبقات الأخيارات (القاهرة. مكتبة محمد الملبجي الكنبي وأخيد، ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م).
- (٧٠) الشعرائي، عبد الوهاب بن محمد، الميزان الخضرية، لحقيق: عبد الرحمن عميرة،
 (بيروت؛ عالم الكتب، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م).
- (٧١) عاكش الضمدي، الحسن بن أحمد، حدائق الزهر في تراجم أعيان العصر، تحقيق:
 إسماعيل البشري، (طبعة خاصة: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- (۷۲)عبد الحميد أحمد محتار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، (بيروت: عالم الكتب،
- (٧٣) العصفور، عبد العزيز بن أحمد، فناوي علماء الأحساء ومسائلهم، (بيروت دار النشائر الإسلامية، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م).

- (٧٤) العطاس، على من حسين، تاج الأعراس على مناقب القطب صالح بن عبد الله العطاس. المدو بسيد قلس، مطبعة منارة فلس، دستا.
- (٧٥) العبيحي، محمد بن إبراهيم، تذكرة الإخوان، تحقيق. عدر ما عبد الله المبيرداني، الشو
 في محلة معهد لعموم الإنسانية. كردستان، العراق، ١٦٠ ٢٩).
- (٧٦) العبد، وس. عند القادر من شبح، النور السافر في أخبار القرن العاشر، تحقيق: أحمد حالو ومحمود الأرمزوط وأكرم البرتي، ابيروس: دار صادر، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م)
 - (٧٧) العرائي، محمد بن محمد، إحياء علوم اللين، (بيروت: دار المعرفة، د.ت).
- (٧٨) العربي، محمد بحد الدين. الكواكب السائرة بأعبان المئة العاشرة، تحقيق، جبر اثيل جبور. (بيروت، دار الأفاق الحديدة، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).
- (٧٩) العماري، أحمد من الصديق، المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي. (بيروت: دار الكتبي، بالتعارض مع الكتب العلمية، ١٩٩٦هـ/ ١٩٩٦م).
- (٨٠) ابن قابع، عبد الباقي بن فابع، معجم الصحابة، تحقيق: صلاح المصوراتي، الأسدينة المعورة: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م
- (٨١) القرافي، أحمد بن إدريس، شرح تنقيح القصول، تحقيق علم عبد الرؤوف ممعد، (بيروث: شركة الطباعة الفته المتحدة، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م)
- (١٨٢ الفليوبي، أحمد سلامة. حانستا قلبوبي وعميرة على المحلي، (بيروت: دار الفكر. ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).
- (Ar) الكتابي، عبد الحي. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تحقيق إحسان عباس، (بيروت. دار العرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢)
- (٨٤) الكردي، محمد بن سليمان، اللموائد المدنية فيمن يفتي بقوله من أثمة الشافعية، بعناية السام الحامي، (قبرص دار الجفال والجابي، ١٤٢١هـ/ ٢٠١١م).
- (٨٥) الكودني، محمد من سليمان، كاشف اللثام عن حكم النجرد قبل الميقات بلا إحرام، تحفيق، فيصل من عبد الله الخطيب، (الأردن دار العنج للدراسات، ١٤٣٨ هـ/ ٢٠١٧م)

- (٨٦) الكراني، محمد بن سيمان، عقود اللور في بنان مصطلحات تحفظ لن حجر، يحتبى... مصل بن عند الله الحقيب، (الأردن، دار الفتح للمراسات، ١٤٣٨هـ ٢٠١٧ م.
- (۱۹۷) الله من :- الله من حسر، هذابة العربد لحوهرة النوحيد، العاهرة بد العابر،
- (١٨٨) المحمل محمد المبرس عن قصال الله، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر. (الفادرة طبعة مصورة عن طبعة بولاق، ١٢٨٤هـ).
- (٩٠) المدرس، عبد الكريم محمد، علماؤنا في حدمة العلم والدين، سي مشره محمد على القرء داغي، (بغداد: دار الحرية للطباعة، ٣٠٤ هـ/ ١٩٨٣م).
- ١٩١١ لمر دني، محمد من حليل، سلك الدرر في أعيان القون الحادي عشر، القاهرة مطعة بولاق: ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م).
 - ١٩٢١ المروري، الفاضي حسين، التعليقة. (مكة المكرمة: مكتة نوار الباز، د. كا)،
- (٩٣) المرحد السيمي، أحمد من عمر، العباب المحيط بمعظم مسائل الأصحاب، تحقيق: حمدي الدمرداش، (دمشق: دار الفكر، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م).
- (٩٤) المشهور. أبو بكر علي. لوامع النور في ذكر لخبة من أعلام حضرموت الصدور من خلال ترجمة حياة السيد العلامة علوي بن عبد الرحمن المشهور، اضعة حاصة ط٦. ٢٤٣٧
- (١٩٥) الدائية وي الدين. فتح المعين شرح قرة العين، بعناية المنام النجامي، (بيروات: عار ابن حرم، ١٤٢٤هـ: ٢٠٠٤م)
- (٩٦١) المديسري، عبد البصير عن سليمان الثقافي، القاموس الفقهي في المدهب الشافعي، المستمل: دراسة موسوعية الاصطلاحات الشافعية، (الأردن دار البور السين، ١٩٣٦هـ/ ٢٠١٦م).
- (٩٧) المناوي محمد عبد الرؤوف. شرح عماد الرضا المسمى افتح الرؤوف القادرا، معنابة: عند الرحمن بكير، (جدة: الدار السعودية للمنسر والتوريع، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)
- ١٩٨١ النواري. يحيي بن ركزيا. كتاب التحقيق (قطعة مندا، (بيروت. دار الجيل: ١٤١٣هـ) ١٩٩٢م.

- (٩٩) الموري، يحيل من شرفيد، تهديب الأسماء واللغات، لا عماهرة. إدارة الطباعة السماية، طبعة مصدرة، درن)
- ١٠٠١ النووي، يحيي بر شرف. روضة الطالبين. البروت المكتب الأسلامي، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- الهيلاء محمد الحبيب، التاريخ والمؤرخون بمكة. (المدن حوسسة العرقان للتراث الإسلامي، ١٩٩٤هـ/ ١٩٩٤م).
- ١٩٠٢ الراسطي، محمد بن الحسن، مجمع الأحباب وتذكرة أولي الألباب، (مختصر حلية الأولياء)، (حادة: دا الدنياج، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م).
- (١٠٣) الوشلى، إسماعين بن محمد، شر الثناء الحسن في ناريخ اليمن، (صنعاء مكتــة
 لا شاد، ١٤٣٣هـ: ٢٠٠٣م).

袋 恭 恭

فهرس المحتويات

النبشجة	الموصوع
1	تقريظ بقلم السيد عمر الجيلاتي
o	بين يدي الكتاب
له باسودان (۱۲۰۹ ۱۲۸۱هـ) ۷	ترجمة المؤلف العلامة الثبيخ محمد بن عبد الأ
4	عود إلى ترحمة المؤلف
h +	شيوحه
19	سر العائد ناماً إلى المساسلة المس
14	أ موافعاته في أصول النبين
	ب ـ من الفاته العقهية
₹+	٥ ومما يلحق بالعقه
۳۱	ح مولفاته في السيرة النبوية
rr	ع ـ مؤلفاته في فن التاريخ،
rr	
TT	
rv	هذا الكتاب
ra	- مصادر المؤلف ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	أهمية هدا الكتاب ومزاياه
	وصف النسخ الخطية

٣٠٢	هـ الحد بات
البيفحة	الموصوع
1.4	الا درابغ شروط التفليدل
	الإبرادُ ابن الجمال دفَّة فهم الشبح ابن حجر ل
	أفف على خمل الإحساخ
	[خلاصة حكم مسألة الثلقيق]
11A	[٥ - حامل شاروط النقليد]
141	[1 - صادمن شروط الثقليد]
	٧١ ـ سابغ شاروط التقليد] ٧١
\\\	تُصْبِمُ [في مغنى قرلهم: النعاميُ لا مذهب له ١]
3 4 4	فائدةً (في مذهب مهَديّ آخر الزمان إ
نحلّي بحلية الإنصاف ١٣١	الفصل الثالث: في حكم استحباب الخروج من الخلاف للم
14	[شزوطُ الخزوج من الخلاف]
١٣٤	الولاً شزوط الخُرْدي]
ira	[النانية شاروط العلامة علي باكثير]
1 &	تَقْعِيمُ [في تغيين و قُت أفضلية الخزوج من الخلاف [
اة مذهب الغير] ١٤١	[١-] فائدةً [في أنَّ لمراعاة الخلاف في مذهبنا أولي من مُواع
	[٣-] فاللهُ الخزيل [في تعذُّر الوزع على الحاكم في مسائل ا
1 £ #	الباب التاني: وفيه ثلاثة فصول
لة، إمامنا ومنبوعنا ١٤٥	الفصل الأول: الكلام على مذهب إمام الأنشة، وسلطان الأ
	القف على اعتماد كلام الشبحين]
	تنمية [في ثرنب مصنفات الإمام النووي]

- 11	
التستيحة	الموضوع
174	الفضل الثَّاني: في الكلام عنيٰ كتب محفَّقي المنأخرين
W	الالموازلة بين ابن حجم واس رياد وبالمخرمة ا
171	العائدة سبت طهور الشيس الزممي واشتهاره أ
141	[قف: اعلى اعتماد أهل حضر سرت]
wi	[قعبه على اعتماد ما في التحقيق]
\VV	[وَكُو رَأْقِ الشَّمِي الرَّمِلِي في الحرَّمِين]
1V4	[من فناوي الشيخ سعبد سبل، شيخ المؤلف،)
1AY	[منافشة بغض الأقوال الضعفة]
1AY	الشويه بساحت الفوائد المدنية اللكاردي الساحت
\AP	الطرمل بادرة عن غلماء حضوموت السياس سيسب
1AV	
لشُرْبيني واس حجر والزنالي] ١٨٨	تنبيغ أي العمل بأنوال شبح الإسلام وأدينا وبالاميد، كالحطيب ا
VAA	[المفاضلة بين التخفية والمغي، واللهابة ال
14	[مكانة حواشي المناجرين]
15+	[عدم ارتضاء الكردي لإطلاق شيحه سعيد سنبل]
141	[وافعةُ حالِ للكُرْديّ مع شبجه سعيد سنبل]
141	[ما استفيد من فتوي البصري السابقة]
19V	لفصل الثالث: في بيانٍ مصطلح الأنمَة المذكورين في كا
***	عائلة
T++	[مصطلع الشيخ ابن حجر في اتحقة المحتاج ا]

۳٠٥	يرين اللوراك
الصفحة	لموضوع
T+T	يان مُصطَلِحات الشَّحدة السَّمِينَة السَّمِينَةِ السَّمِينَ ا
Y + V	ر هو تا، عن الفقيه سائم ماصهي، تلمبة ابن حجر لم
Y+A	إفائدةً في سكرت الشَّيخ أ
Y \a	(من فواعد المتأخرين 1
*10	[الحلاقات الأنمية وعفادها]
*17	تنسخ في تغريف الأضحاب/ والمتقدِّمين والمنأخرين والشلف والخلف
Y19	[من هي السلف والخلف؟]
YY1	الماب الثالث: وفيه ثلاثة فصول أيضاً
***	القصا الأول: في عمل القاضي في أحكامه
T1A	وتسدد [مسألة: حكمة الحاكم، ها يرقع الخلاف؟]
11 1	الفصا الثان : في عما المفتى في إفتاءه
*1 *	و فاه و الأخوف على صاحب الوشواس أ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
1 7 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	I would inter it lies (in 19)
* A G or represent	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
	0 1 1 1 1
	1 -1 1
	والمناور وال
	and the second has small side the life of the second
	ره و و و د د د د د د د د د د د د د د د د
ror	تعبق الي حكم من اربحت محسد ي
	السالة و حي التقلياء بعد العبس

الأعمال التي صدرت للمحقق

أ. كتب قدم لها أو علق عليها أو عرف بها وترجم لمؤلفيها بطلب لاشريها:

- (١) الدورين في عملاح الدارين فأليف: محمد من عمد الرحمان الحميشي (ت ٧٨٧هـ)، تؤجمة المعاولية في المعاولية والنشر والنوريع، ١٤١٧هـ) ط٢:
 (حمة: دار المعهاج، ١٤٢٩هـ) ٨٠٠٨م).
- (٢) شارطين التعريف في قصل حملة العلم الشريف والردّ على مافتهم الشجيف. تأليف. محمد من عبد الرحمن الحيشي (الله ٧٨٧هما)، ترجمة المؤلف. ط١ (حدة: دار الصهاح ١٤١٧هما).
 (١٤ ١٩٩٧م). ط١١(٢٦١هم) هـ ١٠٠٥م).
- (٣) مواهب الديان شرح فتح الرحس. تأليف. سعيد من محمد باخش ات ١٣٧٠ هـ ، ترحمة المواهب، وكلمة عن علاية علما، حصر موت سنن اضح الرحس، ط١ الحلة ا دار السهاج، المؤلف، وكلمة عن علاية علما، حصر موت سنن اضح الرحس، ط١ الحلة ا دار السهاج، المؤلف، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠١م)
- (٤) زينونة الإلفاح شرح منطوعة في د المعماج في أحكام الكاح. تألف عبدالله من أحمد باسودان (ك ١٣٦٦هـ)، ومعه كتاب عمج الفتاح على صوء المصباحا، تأليف: إبراهيم الباجوري (ت ١٢٧٦هـ) مرجمة الباحوري، وعلمة عن ضاية خلماء حضرموت بالأنكحة (حدة. دار المنهاج، ١٤٢٣هـ) مرجمة الماحوري، وعلمة عن ضاية خلماء حضرموت بالأنكحة
- (٥) مجمع الأحماب وتذكرة أولي الألباب. بأليت محمد بن الحسن الواسطي ات ٧٧٩هـ).
 بلة عن عماية علماء حصوموت بالكتاب. (جدة: دار المتهاج. ٢٢٢ هـ/ ٢٠٠٢م)
- (٦) المنهج القويم بشرح مماثل التعليم. تأليف ابن حجر الهينشي (ت ٩٧٤هـ)، ومعه احاشية

١١) مرتبة على تاريح صدورها.

- الحرهوي الربيدي (ت ١٣٠١هـ) الرحمة بالطبل منالف الله قدمه الحصاصية، وشارح الكتاب بن حجر، والجرهري صاحب الحاشية الجدة قار الصياح، ١٩٢٤هـ/ ١١٤٩م
- (٧) إدام الله تأو معجم بلذان حصوص ت باليف: عند الرحس بي عبد الله المشاف أن ١٣٧٥ هـ ا التعليق على الكتاب بالمعليا. (حادة: دار السهاج، ١٤٢٥هـ/ ١٠٢٥)
- (۸) بشری الکریم بشرح مسائل التعلیم بالیف سعید بی محمد باعثی (ت ۱۳۷۰هـ). ترجمة المؤلف. (حدة: دار انبتهاج، ۱۹۲۹هـ/ ۲۰۰۴م)
- (4) مسطى الإعادة بما يعين على الحضور في العبادة. تأثيف: محمد بن الحسين الأسلافي اليعمى. ترجمة المؤلف (جدة: دار المنهاج، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م).
- ١٠١) الدحاد القدسية في ربارة خير البرية، تأليف عبدالحميد قدس المكي (ت ١٣٣٥هـ)
 ترجمة المؤلف. (بروت: دار الحاوي، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م).
- (111 جواهر تاريخ الأحقاف بأليف. محمد بن علي زاكل باحثان (ت ١٣٨٣ مـ). مساهمه في النصحيح، مع تعليمات على مواضع. (جدة: دار المنهاح، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م).
- (۱۲) المنهج السوي شرح أصول انسادة أل باغلوي. تأليف زين بن إبراهيم بن سميط (۱۲) المنهج السوي شرح أصول التصحيح والتعليق. (الأودن. دار الفتح، ۱۹۲۹هـ/ ١٠٠٨م).
- ١٣١) كنز النجاح والسرور في الأدعية المأثورة التي تشرح الصدور، تأليف عندالحميد قدس اللبكي (ت ١٣٣٩هـ). ترجمة المؤلف البروت: دار الحاوي، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م).
- (١٤) العود الهددي في أمالي على دينوال الكندي، تأليف: عبدالرحمن بن عبيد الله السقاف (ت ١٣٧٥هـ). ترجمة المؤلف، ط11 (حدة: دار المنهاح، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م)
- (١٥) طوار أعلام الرس في طبقات أعبان اليمن، تأليف علي بن الحسن الخزرجي (ت ١٩١٨هـ). (مراجعة الحرايل الأول والثاني، لصالح دار المنهاج، والتعليق على مواضع من الكتاب).

ب. كتب قدم لها واعتنى بها أو ترجم لمؤلفيها مع الإشراف على طبعها:

(١٦) بعية من تعنى في إيصاح بعض معالم تربم العناء. تأليف: عمر بن أحدد المشهور (ت ١٤٢٥هـ). (تربيم: طبعة خاصة على الحاسوب، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م). الأعمال التي صدرت للمحقق ______

(١٧٧) التركب اللامع فيما أهمل من تاريخ يامع. تأليف. عبد الله من أحمد الناحبي (ت ١٤٢٨هـ). (جدة: دار الأندلس الخضراء، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م).

- (١٨) الأمام الدعنة الحبيب أحيد منبهور الحداد تأنيف حامد بن أحمد منبهور الحداد (ت ١٤٣٤هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م).
- . (۱۹) معسب النبرات لاقتماص ما تشدر إليه المعاجة من علم العلك. تأثيف: عشمان من أبي بكر العمودي (القران العاشر). تحقيق: قد حسن ناصره. (الأردن، دار العنج، ۱۲۲۱هـ). ۲۰۱۰م.
- (٢٠) الإسرادة من أحيار السادة. تأليف د. علي بن محسن السقاف (معاصر). (بيروت طبعة عاصة على تققة المؤلف، ١٤٧٩هـ/ ٢٠٠٩م).
- ۱۳۱۱ و قال العرب الحب الفطب محمد بن طاهر بن عمر الحداد (ت ۱۳۱۹هـ). تأليف عدد الله من طاهر المحداد (ت ۱۳۱۹هـ). عدد الله من طاهر المحداد (ت ۱۳۳۷هـ)، يقع في ٣ مجلدات، (تريم: دار التراث، ۱۶۳۰هـ/ ۲۰۰۹هـ).
- ۱۲۲۱ بهجة الحاط وسرور الفراد في محموع ماكر العبيب علوي بن محمد بن طاهر المحداد، سيرة حياته، ومجموع كلامه، وديوانه، ومحموع مكاتباته، وغير دلك، في ٣ مجلدات. (تريم، دار التراث، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م).
- (٢٢) المواهب والمس في مناقب قطب الزمن الحسن. وهو مناقب الإمام الحسن بن عبد الله بن عالمي المحداد (ت ١٢٣٦هـ).
 عالوي المحداد (ت ١٨٨٨هـ). تأليف علوي بن أحمد بن حسن الحداد (ت ١٢٣٦هـ).
 جزآن في مجلد. (تريم: مقام الإمام المحداد، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م).
- (٢٤١) مجموع مناقب ومواعظ ووصايا الإسام الحسن بي صالح البحر الجفري (٢٤١) مجموع مناقب ومواعظ ووصايا الإسام الحسن بي صالح البحر الجفري (٢٠١٣) ١٢٧٣هـ) ومعه مكاتبات وقصائده مجلدان. (تربم: دار الترات. ١٢٧٤هـ/ ٢٠١٣م)
- (٢٥) مجموع الأعسال الكاملة لمؤلفات وفتاوى ورسائل الإمام العلامة الحبيب عبد الرحسن بر عبد الله للففيد (١٠٨٩ -١١٦٢هـ). في محلدين (نريم دار التراث، ١٩٣٦هـ/ ٢٠١٥م).

ج ـ التحقيقات:

(٣٦) النفول المعروف في فصل المعروف، أربعون حديثًا، تأليف: مرعي الكزمي الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ). (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م).

- (۲۷) نشر النورة النشريف والإعلام والتعريف بمن له والآية عمارة ما منقط من البيت الشريف. تأثيف محمد علي ابن علان البكري الصاديقي (ت ١٠٥٧هـ). (بيروت) دار البشائر الإسلامية. ١٤٢٣هـ/ ١٠١٠م).
- (٢٨) ديوان شاعر الدولة. تأليف عبد الله بن أحيد الناحبي (ت ١٤٢٨هـ). (بيروات، طعة خاصة على نفقة الشاعر، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٣م).
- ۱۳۹۱ رسالة في أحكام الحيص والنفاس والاستحاضة. تأليف محمد من علي الخطيب (۲۹۱ در الفتح ۱۶۳۳هـ/ ۲۰۱۳م). ط۲: (۱۶۳۰هـ/ ۲۰۱۰م)
- (۳۰) ديوان ابن جيران (ديوان شعر) نظم. محمد جيران بن عرض جيران (ت ١٤٣٦هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م).
- (٣١) تحقة الإحوال بشرح فنح الرحمن. ثاليف: سالم بن عبد الرحس باصهي (ت ١٣٣٦هـ).
 ط1: ١١لأرول دار المنح، الأرول، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م) ط1: (١٤٣٦هـ/ ٢٠١٢م).
- (٣٢) ترباق القلوب والأنصار بالتنب على العلوم التي تضمنها سيد الاستغفار. تأليف: أحمد بن زين الحبشي (ت ١١٤٤هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م).
- (٣٣) البلابيل الصادحة على أغيصان سيورة العائجة الأليف. عبد الله بن أبي بكر باشعيب (ت ١١١٨هـ).
- (٣٤) تهديب النفس بما ورد من الأداب والوصايا في الإجازات الخمس. جمع: عبد القادر بن عبد الرحمن الحبد (ت ٢٠٠٧هـ).
- (٣٥) القول المحتار فيما لأل العمودي من الأخبار، تأليف: عبد الله بن أحمد الناخبي (ت ١٤٢٨هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م).
- (٣٦) من مقالات الأستاد محمد بن هاشم العلوي (ت ١٣٨٠هـ). وهي المقالات المنشورة على صفحات مجلة الإخاء التريمية. (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م).
- (۳۷) سمط العقبان شرح منظومة رياضة الصبيان وبغية الإخوان، تأليف: عبد الله بن أحمد بالسودان (ت ١٢٦٦هـ).

- الاترار اللامعة والمنتمات الواسعة على الرسالة الحامعة والتذكرة النافعة. تأليف: عبد الله بن حمد باستردان (ت ١٢٦٦هـ) اللأردن دار الفتح للدراسات، ١٤٢٥هـ). ٢٠٠٤م)
- (٣٩) إنادة النفس والإحوال فيما يجب تعلمه على كل إنسان. تأليف عمو بن إيراهم مشعان شراحيل الشامي (ت ١٢٩٣هـ) (الأردن. دار الفتح، ١٤٢٥هـ) ٢٠٠٤م)
- (١٤) مجموع مواقط وكالام الإمام العلامة الحبيب أحمد بن عمر بن سبط (ت ١٣٥٧هـ) جمع اللبيدة: دحمد بن عبد الله بن عمر لعجم باذيب. (الأودن: دار الفتح، ١٤٣٦هـ، ٢٠٠٥م)
- (17) أربعوت حديثاً في فضل الفرآن الكويم. جمع عبد الرحمن بي عبد الله بنتفيه (ت ١١٦٣هـ). (بيروبت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٧٤هـ/ ٢٠٠٥م).
- (١٣٤) منحة الإله في الاتصال بمعض أولياه، ثاليف: سالم بن حفظ ابن الشيخ أبي بكر بن سالم
 (ت ١٣٧٨هـ)، (تريم: دار المقاصد، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م).
- (۱۱۱ تاوی این مرزوع الشنامی ایت ۹۱۳هما) حسم. أحمد شریف بن علی حرد (ت ۹۵۷هما) (الأردن: دار الفتح، ۱۲۲۷هم/ ۲۰۱۷م).
- (43) الرحلة السميطية إلى الديار الحصرائية التبها محمد حبرال بن عوص حبرال الت ١٤٣٦هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٩م).
- (٤٦) عقد اليواقيت الجوهرية وسسط العين الذهبية بذكر طريق السادات العلوية وما أثر عهم من إجازة ووضية. تأثيف: عيدروس من عسر الحشي (ت ١٣١٤هـ)، في محلمين. (الأودن: دار الفتح، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٩م).
- (۷۷) الوسيلة المعظمة، نظم: محمد بن زين بن سميط (ت ۱۱۷۲هـ). (الأردن: دار الفتح. ۱۲۲۹هـ/ ۲۰۰۹م).
- (٤٨) صدى السين ورجع الأنيل (ديوان شعر) نظم: أحمد بن علي بافقيه (ت ١٤١٣هـ). (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٩م).

- (129 اشتاهم المفيول في الرحمة إلى النشام وعصر واسطنبول، تأليف شبخ بن محمد الحبشي (ت ١٣٤٨هـ) . (ت ١٣٤٨هـ) الأردن دار الفتح، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م).
- (٥٠١ رسالة في حكام الصوم على معتمد مدهب الإمام الشافعي تأليف محمد بن علي الحطيب المحمد بن علي الحطيب (معاصر). (الأردن دار الفتح، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م).
- (١٥) الشامل في ناريخ حصر موت ومخاليفها. تأليف: علوي بن طاهر الحداد (ت ١٣٨٢هـ)
 (الأبردن. دار الفتح، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م).
- (١٥٢) ثبت المخابي، المستى بغية الطالبين في بيان المشابخ المحققين المعتمالين، تأليف أحسد بن محمد المحلي (ت ١١٣٠هـ). (الأردن دار الفتح، ١٩٣٩هـ/ ٢٠١٧م).
- (عه) المقاصد السبة من الموارد الروية في القوائد الفقهية. تأليف: محمد بن عبد الله باسردان (ت ١٢٨١هـ). وهو هذا الكتاب. (الأردن: دار الفتح، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٧م)
- (٤٥) تحرير الأيدي والعقود اللازمة والجائزة وأدوات الطلاق. تأليف: علي بن أحمد العروان (ت ١٦٤هـ). (الأردن دار الفتح، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٧م).
- (٥٥) النفحة الحودية والأزهام الوردية المنفتحة بمعاني المنظومة البستية. تأليف: عبد الله س عبد الرحمن سراج باجمال (ت ١٠٣٣هـ). (الأردن، دار الفتح، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٧م).

د - المؤلفات:

- (٥٦) إجازة عامة في أسانيد ومرويات الشيخ عبدالله بن أحمد الناخبي (ت ١٤٢٨هـ).
 (الأردن: دار الفتح، ١٤٦٤هـ/ ٢٠٠٤م).
- (٥٧) القول الأعر في مدح سيد السشر ﷺ. قصيدة رائية من نظم: أحمد بن عمر باذيب (ت ١٢٨٦ تقريباً) شرحاً وعناية. (الأردن: دار الفنح، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م).
- (٥٨) العرف الوردي في ترجمة ومشيخة فضيلة العالم المربي الحطيب الواعط وصفي
 المسترى، من علماء مدينة حمص. (الأردن: دار الفتح، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م).
- (٩٩) المحاسن المجتمعة في مأثر الإخوة الأربعة. (الأردن: دار القتح، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥).

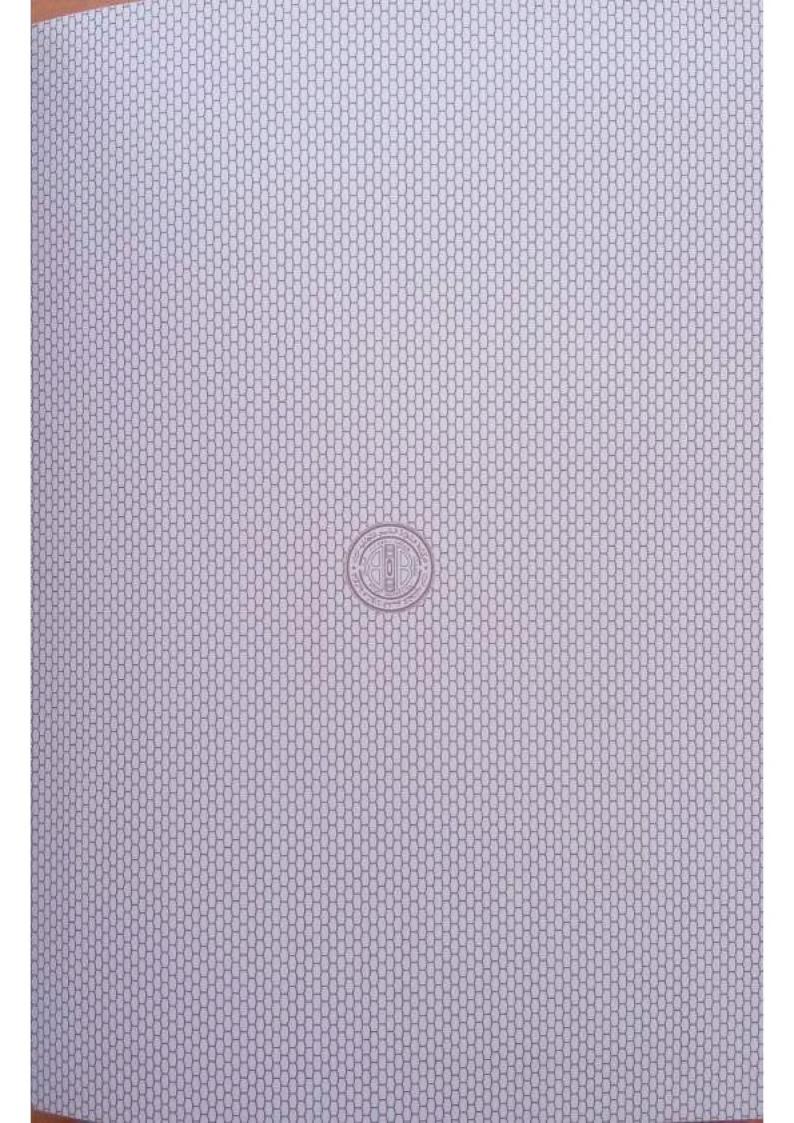
- ١٦٠ يحديث والمحاشرات في البس بحث ألفي في مسجد التحد بالنبس علية أول جمعة من ١٤٠٠ مند وجب سنة ١٤٢٦هـ (المكلا: دار جضر موات ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٨م).
- 1711 السيد أحمد بن عمر بافقيه من رواد الصحافة العربية في القرن العشرين، سيرة حياته وسندج من مقالاته (الأردن: دار اللفح، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٨م)
 - (٦٢) عمود اللُّحين عراجم شيوح الحيب زين ﴿ الأردن دار القنع، ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٩م.
- (٦٣) حيرد فقياء حصرموت في حدمة المبذهب الشافعي، مجلدات (الأردن دار الفتح، ١٤٢٨ هـ. ١٤٢٨م)
- (٦٤) أصواء على حرقة بشر التراث الحصومي في المهجر (١٢٦٢-١٤٣٧هــ: ١٨٤٥ -
- (٦٥) إسهامات علماء حضرموت في نشر الإسلام وعلومه في الهند، رصد بليوغرافي.
 (الأردن دار الفتح، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م).
- (١٩٩) تبسيط الفقه الأكبر المستوب للإمام أبي حبيقة المعتان على طريقة السؤال والجواب (١٩٩) (القاهرة: دار الصالح، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م)
- (٦٧) الحدائق، حاشية على التعليفات الشباهية على المنهج القويم لابن حجر الهبنسي قبد الإخراج. نسأل الله التوفيق والقبول، أمين





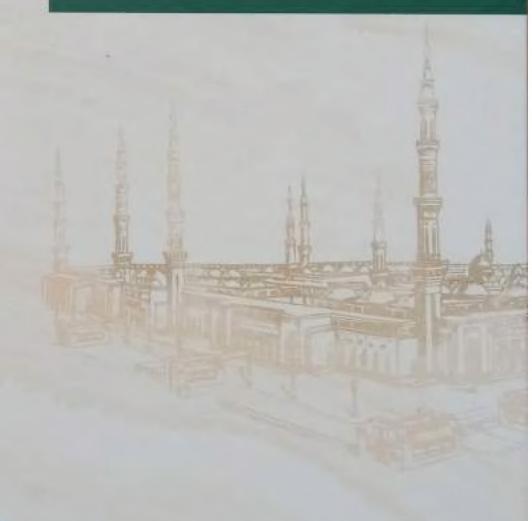






هذا الكتاب

يعد من أنفع وأشمل مؤلفات الفقهاء الشافعية عموماً في بابه. فقد اشتمل على مضامين المؤلفات التي تقدمته في بابه. وأهمها (الفوائد المدنية في معرفة من يفتى بقوله من متأخري الشافعية) للفقيه العلامة محمد بن سليان الكردي المدني المتوفى سنة ١١٩٤هـ. وقد زاد المؤلف عليه فوائد كثيرة من مصنفات نادرة هي اليوم في عداد المفقودات.







هـانـف: 199 6 46 46 46 2000 فـاكـس: 188 46 46 46 6000

ص.ب: 183479 عضان 11118 الأردن info@daralfath.com = www.daralfath.com

